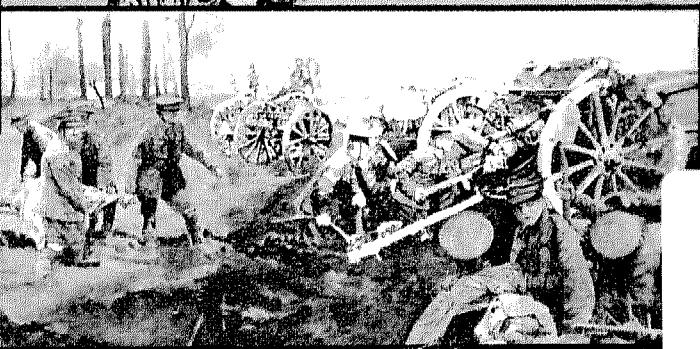
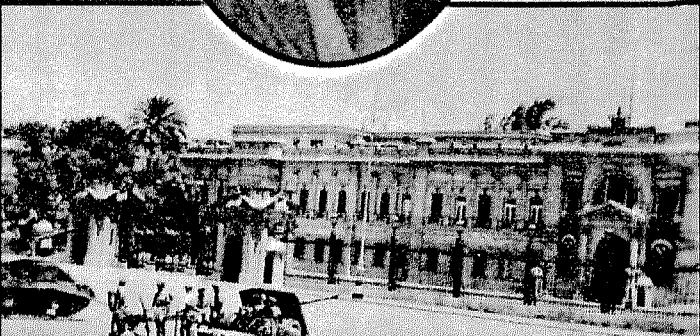


د. عبد العظيم رمضان

تطور الحركة الوطنية في مصر



الجزء الثالث - «مع كشافات»

١٩٣٩ - ١٩٣٧



الجمعية
الكلية
الصيفية

٢٠٠٢ اهداوات

أ.د/ عبد العظيم رمضان
القاهرة

عبدالعظيم محمد رمضان

N/C

362.04

३

١٣

V. 3

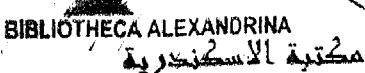
تطور الحركة الوطنية

فِي مَحْبَرٍ

962. - 04

اللهم إني أخاف لفظك - فـ

(1908-1987)



الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم التسجيل ٤٦٢٧٩

من سنة ١٩٤٨ - إلى سنة ١٩٣٧

تقديم

تعالج هذه الدراسة تاريخ حركة التحرر الوطني في مصر من ابرام معايدة ١٩٣٦ الى نهاية الحرب العالمية الثانية . وهي مرحلة تاريخية هامة تفرد بخصائص وسمات تميزها عن غيرها . فهي مرحلة تهادن ، او شبه تهادن ، بين مرحلتين ثوريتين : المرحلة الاولى، هي التي بدأت بثورة ١٩١٩ واتهت بابرام معايدة ١٩٣٦ ، والمرحلة الثانية، هي التي بدأت بانتهاء الحرب العالمية الثانية ، واتهت بالغاء معايدة ١٩٣٦ وحريق القاهرة وقيام ثورة ٢٣ يوليو التي قوضت العهد القديم كله . وقد شهدت هذه المرحلة استنفاد معايدة ١٩٣٦ لاغراضها ، بتجربة المحالفه اثناء الحرب العالمية الثانية ، وبزوال الخطر الفاشي الذي كان عاملا رئيسيافياً ابراماها ، ثم دخول العلاقات الدولية مرحلة جديدة يحكمها ميثاق الامم المتحدة وتوازن القوى العالمي الجديد . وفي خلال هذه المرحلة تجمعت العوامل ، وتهيأت الظروف التي ساعدت على اتجاه مصر ، وبصورة حاسمة ، الى الوحدة العربية ، بعد طول تردد بين وحدات كثيرة تنازعتها على مدى العشرينيات والثلاثينيات . وقد حدد هذا الاتجاه سياسة مصر، ليس فقط بالنسبة للمرحلة التالية، وانما بالنسبة لمستقبلها البعيد .

وهناك جملة أسباب دعت الى قيامي بهذه الدراسة . أولها، ان هذه المرحلة تعد أقل المراحل تعرضا للضوء من الباحثين في تاريخ الحركة الوطنية ، ربما لأنها مرحلة تهادن بين مرحلتين ثوريتين . ثانيا ، ان هذه

المرحلة لم تعالج من قبل في إطار المقاييس العلمية التاريخية، إذ لا توجد دراسة علمية شاملة تمتد على طول هذه الفترة، وتنطبق عليها هذه المقاييس . ثالثا ، انه بعد ان توليت دراسة المرحلة السابقة لها من ١٩١٩ الى ١٩٣٦ ، والتي كانت موضوع كتاب صدر لي عام ١٩٦٨ ، فقد انتهت خدمة تاريخ مصر المعاصر ، واعادة كتابة التاريخ القومي ، أن أتولى معالجة المرحلة التالية لها .

وتحتفل جوانب وعناصر ووسائل حركة التحرر الوطني في هذه المرحلة عن المرحلة السابقة لها من كل الوجوه ، ففيما يختص بالصراع السياسي ، فقد حكمته من بدايته الى نهايته ظروف الصراع العالمي الكبير بين الديموقراطية والفاشية . وقد تأثرت مصر بهذا الصراع لحد بعيد . فقد القسمت القوى الوطنية ازاء الفاشية الى فريقين : الفريق الأول ، ويضم كافة القوى الديموقراطية المثلثة في الوفد ، وكان يرى في الفاشية خطرا استعماريا داهما يفوق في خطورته وبأسه الاستعمار القديم . وهذا الخطير لا يهدد حدود مصر الغربية والجنوبية فحسب ، بل ويهدد نظامها الديموقراطي الليبرالي الذي ناضلت من أجله أشد النضال ، واعتبرته مساوايا تماما لطلب الاستقلال . وقد سارت هذه القوى الى مهادنة الاحتلال والتحالف معه ، وأبرمت معه معاهدة ١٩٣٦ . أما الفريق الثاني ، فقد بعثته انجازات الفاشية والنازية في بلادها ، وخلبت به التشكيلات شبه العسكرية التي تميزت بها ، ورأى في هذه التشكيلات وسيلة سهلة للوثوب الى الحكم ، فسارع الى تأسيس تنظيمات مماثلة ، وأخذ يستمدّي في سياساته ونضاله بالأساليب الفاشية والنازية ، ويتطلع اليها باعتبارها مثلا أعلى . وترتب على ذلك نتائج هامة ، أولها :

أن القوى الأوتوقراطية في مصر ، وعلى رأسها القصر ، قد أدركت مبلغ ما يمكن أن تقيده من قيام الأنظمة الفاشية في مصر في ضرب القوى

الديمقراطية وعلى رأسها الوفد، فسارت إلى احتضان هذه الأنظمة، وسارعت هذه الأنظمة إلى أحضان تلك القوى، بحكم المصالح المتبادلة، وبذلك تلون الصراع السياسي الداخلي في هذه المرحلة بنفس الصبغة التي كانت تلون الصراع العالمي .

ثانياً - ان هذه التنظيمات الفاشية ، بحكم عدائها المذهبية للديمقراطية الليبرالية ، وبحكم تعاطفها مع القوى العالمية التي تتخذها مثلاً أعلى ، وبحكم تحالفها مع القصر ، قد وقفت من معايدة ١٩٣٦ موقفاً عدائياً ، والتمست من العيوب والخطايا التي حفلت بها المعايدة ، سندًا لوقفها دون رعاية الظروف والد الواقع التي دعت لعدتها .

ثالثاً - وهذه النتيجة مترتبة بدورها على التيجتين السابقتين - ان النضال ضد الاحتلال البريطاني في هذه الفترة قد انتقل من يد القوى الديمقراطية التي يمثلها الوفد ، والتي لم تكن تملك إلا أن تاحترم توقيعاتها على المعايدة ، والا أن تتلزم بتنفيذها - إلى يد القوى الفاشية والقصر .

وعلى هذا النحو ، فقد شهدت هذه المرحلة ، ما يمكن ان نسميه « بالثورية الزائفة » . وهي الثورية التي كانت تتحلها القوى الفاشية والأوتوقراطية ، وتخدع بها الجماهير مدعية أنها موجة ضد الاحتلال البريطاني ، بينما هي مصوبة لخدمة مأربها الخاصة ومصالحها الذاتية ، وهدفها اخضاع ارادة الجماهير لارادة الفرد، وغرضها داخلي لا خارجي . وفي الوقت نفسه ، فإن الحكم على العمل الوظيفي في هذه المرحلة لم يعد هينا . فمن ناحية القوى الديمقراطية ، فإن موقفها في وجه الخطير الفاشي وتعاونها مع الاحتلال البريطاني لتطويه ، يعد بالمعايير الأيديولوجي موقفاً صحيحاً . ولكنه بالمعيار الوطني، وهو معيار محاربة الاحتلال ، يعد موقفاً متهادنا . أما من ناحية القوى الفاشية ، فإن موقفها

ضد الانجليز ، وتأمرها مع المحور في هذه الفترة يدو بالعيار الوطني
موقعا صحيحا . ولكنه بالعيار الایديولوجي يعد موقعا مشبوها .

* * *

فإذا انتقلنا إلى الجانب الثاني من جوانب هذه الحركة ، وهو
النضال الدستوري ، فإنه يختلف أيضا عنه في المرحلة السابقة في عدة
أمور : أولها ، أن النضال الدستوري قبل معايدة ١٩٣٦ كان يستمد
قوته من علاقته الوثيقة بالقضية الوطنية . إذ كان الحكم الدستوري
بعد صدور دستور ١٩٢٣ يعد مدخلا ضروريا لحل القضية الوطنية . فلما
سويت تلك القضية على الأسس التي قررتها معايدة ١٩٣٦ ، فقد النضال
الدستوري قدرا كبيرا من أهميته لدى الجماهير ، ولم يعد يستنفر إليه
الحماس القديم الذي يستنفره قبل التسوية . ثانيا ، أن القوى الفاشية
التي ظهرت في هذه الفترة ، قد استطاعت بثوريتها الزائفة ، وبتشكيلاتها
شبه العسكرية ، أن تجذب إليها كثيرا من الأنصار والمؤيدين ، وخصوصا
من بين الشباب . فقد النضال الدستوري عناصر هامة كانت سندًا له
وعضدا في المرحلة السابقة . ثالثا ، إن القصر ، وهو معلم الاوتوقراطية
كان قد بُرِزَ في خلال هذه المرحلة كمعقل وطني ضد الاحتلال ، بحكم
العداء الشخصي بين الملك فاروق والسير مايلز لامبون من جهة ، وبحكم
انحياز فاروق للقوى الفاشية العالمية من جهة أخرى . فاستطاع أن يجذب
إليه كثيرا من العناصر الشابة المتطرفة ، وخصوصا من بين ضباط الجيش
كما اكتسب شعبية بين بعض فئات الشعب . وقد أضعف ذلك كله مر
فاعلية النضال الدستوري .

فإذا انتقلنا إلى الصراع الاجتماعي ، وهو الجانب الثالث من
جوانب الحركة الوطنية ، فاتنا بعد أن التنظيمات الفاشية التي ظهرت
في هذه الفترة ، قد استطاعت بثوريتها الزائفة ، وترويجها للاشتراك

الوطنية كما تزعمها النازية ، ومتاجرتها بشعارات الرجوع الى حكم الاسلام واشتراکية الاسلام ، أن تضل الكثير من العناصر الوطنية الثورية ، سواء بين العمال أو المثقفين ، وتنحرف بهم عن طريق النضال الحقيقي ضد الطبقات المستغلة ، الى نضال مشبوه لحساب القصر والأوتوقراطية . ولذلك فقد خلت هذه المرحلة مما حفلت به المرحلة السابقة من تنظيمات اشتراكية ذات قيمة نضالية . ولم يكن الا في خلال الحرب العالمية الثانية ، حين أخذت بعض الحلقات والتجمعات الماركسيّة في الظهور ، ولكنها كانت تعتمد بالدرجة الأولى على القيادات الأجنبية ، ولم تحدث أثراً في المحيط العام . ومن الغريب ان اختفاء التنظيمات الاشتراكية الوطنية الفعالة في هذه المرحلة، قد حدث في الوقت الذي طفت فيه قضية الاصلاح الاجتماعي الى السطح بعد تسوية القضية الوطنية ، وفي الوقت الذي ظهرت فيه بعض الدعوات الاصلاحية !

* * *

هذا فيما يختص بجوانب الحركة الوطنية . اما عناصر هذه الحركة، فقد تعرضت للتغيير في هذه المرحلة . فمن ناحية، فقد ظهرت عناصر سياسية جديدة هي العناصر الفاشية التي تحدثنا عنها ، ونعني بها حزب مصر الفتاة وجماعة الاخوان المسلمين . كما ظهرت احزاب سياسية جديدة الى جانب الاحزاب التقليدية ، وهي الحزب السعدي، وحزب الكتلة الوفدية . كذلك ظهر عنصر جديد هو عنصر المستقلين . وهم جماعة من الساسة المرتزقة الذين لا ينتمون لحزب معين ، وانما ينتمون للمصالح المالية الاحتكارية الأجنبية في غالبيتهم ، ويعانون ولاهم لمن يدفع الثمن . وكان القصر عادة هو الذي يدفع الثمن وهو الوزارة ومقاعد البرلمان . كذلك ظهر عنصر هام جديد على المسرح الوطني لم يكن له دور منذ ثورة عرابي ، وهذا العنصر هو ضباط الجيش .

* * *

فإذا انتقلنا إلى وسائل الحركة لتحقيق أهدافها ، نجد أنها قد اختللت أيضاً عنها في المرحلة السابقة . فمن ناحية الوفد، فقد اتجه إلى تنفيذ بنود معاهدة ١٩٣٦ الخاصة بجلاء القوات البريطانية عن المدن المصرية إلى منطقة القنال ، وكذا تقوية الجيش المصري ورفع كفافته ليصبح وحده قادراً على الدفاع عن قنال السويس - حسب الشرط الذي نصت عليه المعاهدة لجلاء القوات البريطانية . ولكن لم يلبث أن طرد من الحكم في نهاية ديسمبر ١٩٣٧ . فلما نشب الحرب العالمية الثانية ، وعمدت بريطانيا إلى بسط سيطرتها السياسية والاقتصادية على البلاد ، وتكشف أن المعاهدة تنفذ من طرف واحد هو مصر - أخذ الوفد يشن عليها الحملات الهائلة ، مما أدى إلى تعبئة الشعور الوطني ضدها ، والاتجاه بميل الشعب المصري نحو المحور . وقد استغلت قوى الضر هذه الظروف في تحريك الجماهير بغية الاستيلاء على الموقف . ولكن ذلك أخل بمركز بريطانيا إخلالاً خطيراً ، فأقدمت على التدخل في حادث فبراير المشهور .

اما القوى الفاشية ، فقد اقتصر نضالها ضد الاحتلال في الفترة السابقة على نشوب الحرب العالمية الثانية ، على كتابة المقالات الرنانة ، والقاء الخطب الحماسية . أما تشكيلاتها العسكرية ، فقد استخدمت في محاربة القوى الديمقراطية دون الانجليز . وبعد نشوب الحرب، اقتصرت جهود حزب مصر الفتاة وجماعة الاخوان المسلمين على تخزين الأسلحة انتظاراً للفرصة المناسبة . ولكن جماعة مصر الفتاة صفت بعد حركة رشيد عالي الكيلاني ، وجماعة الاخوان المسلمين آثرت استخدام أسلحتها في ميدان الخصومة الداخلية بعد انتهاء الحرب . وهكذا لم يثمر كفاح الثورية الرائفة الا زيفاً .

وقد شهدت هذه المرحلة أيضاً نشاط العناصر العسكرية الساخطة على الاحتلال، ومحاولاتها الالتحام بقاعدة شعبية تساندها . وجرت

محاولات مع الاخوان المسلمين لتنسيق العمل، كما جرت محاولات مع جيش المحور ، وتم تخزين بعض الأسلحة ، ولكن هذا النشاط أحبط، وتم تصفية التنظيم السري قبل ان يأخذ فاعليته ، وقبض على بعض اعضائه .

* * *

ومن ذلك يتضح جلياً أن هذه المرحلة من مراحل التحرر الوطني في مصر ، هي مرحلة متميزة تفرد بسمات وخصائص تختلف عن سمات وخصائص المراحلتين السابقتين واللاحقة لها . وعندما أخذت في معالجتها، رأيت أن الضرورة تتضمن اتباع منهج المزاج بين التقسيم الزمني والتقسيم الموضوعي ، وبمعنى آخر ، دراسة الموضوع في إطار التقسيم الزمني ، لأن الاقتصار على التقسيم الموضوعي وحده ، بافراد فصل للحركة السياسية وآخر للحركة الدستورية ، وثالث للوفد . الخ، هو - كما رأيت - أشبه بتمزيق الحركة الى شرائح وعينات ، مع أن الواجب هو دراسة الحركة ككائن حي يزخر بالنشاط ويتفجر بالحياة .

ويبدأ الفصل الأول من هذه الدراسة بسقوط الجبهة الوطنية التي أبرمت معااهدة ١٩٣٦ ، و موقف الأحزاب من هذه المعااهدة ، والجدال الذي ثار بعد إبرامها حول مصير الأحزاب . ثم تدهور العلاقات بين الوفد والعرش ، والأزمات التي تبعت في ذلك الحين بينهما : أزمة وزارة القصر ، وأزمة الحفلة الدينية ، وصلتها بحياة الخلافة الإسلامية ، وأزمة الجيش ، وأزمة تعيين يوسف الجندي وزيرا . ثم انقسام قيادة الوفد - على اعتبار أن هذه الأحداث تمثل العوامل المؤثرة في نتيجة الحركة الدستورية الكبرى التي نشبت في النصف الثاني من عام ١٩٣٧ . وقد درست في هذا الفصل، النزاع حول مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان ، من واقع المذكرات الرسمية المتبادلة . قضية الزعامة المقدسة ، وتشكيل القمصان الزرقاء ، ثم انفصال النقراشي وأحمد ماهر

من الوفد . وتناولت الأزمة الدستورية الكبرى متبعاً مقدماتها وأحداثها ، كما تناولت موقف الانجليز من هذه الأزمة ، ومحاولة خلع الملك فاروق عن العرش في ديسمبر ١٩٣٧ .

وقد خصصت الفصل الثاني لدراسة الحركة الفاشية في مصر ، فتتبع حركة مصر الفتاة منذ نشأتها في أواخر العشرينات إلى أواخر الثلاثينيات ، وعنيت بدراسة الإطار الأيديولوجي لها ، وعلاقتها بالقوى السياسية في مصر ، وتحليل نشاطها في حقل العمل الوطني . وناقشت مسألة عمالها لايطاليا ، وهي التي أعلنتها التعاس باشا رسمياً من فوق منبر مجلس النواب . كما عنيت في القسم الثاني من هذا الفصل بدراسة الحركة في عامي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ ، أي في سني ازدهارها وعنف صراعها ليس فقط مع الوفد ، وإنما مع حكومة الانقلاب لهدم النظام القديم كله . وأزاحت ستار عن علاقتها بالقصر ، الذي كان الصراع بداخله يدور على أشدّه بين الأوتوقراطية كما يمثلها علي ماهر باشا ، والفاشية كما يمثلها محمد كامل البنداري باشا . وتعرضت لاتصالات فاروق بایطاليا ، وكشفت طرفاً من الخصومة الشخصية بينه وبين السفير البريطاني السير مايلز لامبسون ، وهي التي كان لها دورها في حادث ٤ فبراير .

وكما عنيت بدراسة حركة حزب مصر الفتاة ، كذلك عنيت بدراسة حركة الأخوان المسلمين التي أفردت لها الفصل الثالث . وقد درست في هذا الفصل نشأة الحركة في عام ١٩٢٨ ، وأسباب وعوامل انتشارها حتى نشوب الحرب العالمية الثانية . كما ألقيت الضوء على أيديولوجية الأخوان ، وصلاتهم بالقصر ، وانحرافهم إلى العمل السياسي . وعلى الرغم من الصبغة الفاشية التي تجمع بينهم وبين جماعة مصر الفتاة ، إلا أنني لم أدمج العريكتين في فصل واحد ، لأن حركة مصر الفتاة إنما هي

حركة أوجت بها التنظيمات السياسية في أوروبا ، أما الاخوان المسلمين
فهم حركة قذفها تيار اسلامي محتضر .

وقد عالجت في الفصل الرابع تاريخ الحركة الوطنية في مصر
خلال الحرب العالمية الثانية . فتبعت موقف مصر من الاشتراك في
الحرب وكيف انتقلت من فكرة الدخول في حرب هجومية الى فكرة
الحرب الدفاعية ، حتى استقرتأخيرا على الوقف موقف الحياد ، أو
بمعنى أدق موقف الدولة غير المحاربة . كما تعرضت لحادث ؟ فبراير في
دراسة مطولة ؛ وأتبعت ذلك بدراسة الأحداث الهائلة التي عصفت
بمصر مع وصول قوات المارشال روميل الى العلمين . وعنيت عناية
خاصة بتحقيق الروايات التي أثيرة عن خطأ الانجليز لتدمر مصر أثناء
انسحابهم ، ثم تحقيق الخطط التي كانت تعدادها ايطاليا وألمانيا لمصر في
حالة نجاحهما في غزوها . وقد عالجت في القسم الأخير من هذا الفصل
الكبير انسلاخ مكرم عبيد باشا من الوفد ، وحققت قصة الكتاب
الأسود ، وتبتعد مؤامرات القصر لاقالة الحكومة الوفدية ، وكذلك
مؤامرات الانجليز لفصل شمال السودان عن جنوبه وفصله عن مصر .
ونظرا لأن الفترة الخاضعة للبحث قد شهدت ميلاد جامعة الدول
العربية ، فقد رأيت أن الضرورة تقضي بدراسة هذا الحدث الكبير الذي
كان نقطة تحول في حياة مصر . وحتى لا تبدو مثل هذه الدراسة معلقة
في الفراغ ، وتطبيقاً للمنهج المتخذ في هذه الرسالة ، وهو منهج
الدراسة الرئيسية التي تتبع كل حدث تاريخي وكل ظاهرة تاريخية الى
أصولها البعيدة ، مما امتدت هذه الأصول عبر العقب ، وخلال المراحل
التاريخية — فقد مهدت ميلاد جامعة الدول العربية بدراسة مطولة لنشأة
وتطور الفكرة العربية في مصر ، أوضحت فيها كيف كانت فكرة القومية
العربية مجهولة ، ليست فقط في مصر ، بل وفي العالم العربي كله حتى
القرن التاسع عشر ، على الرغم من وجود مقوماتها ، وكيف كانت

مضطهدة في مصر قبل الحرب العالمية الأولى . ثم انتقلت بالفكرة ، بعد الحرب ، عبر الفكرة الشرقية التي أوليتها عنابة خاصة ، نظراً لأنها تعد جسر الاتصال بين الجامعة الإسلامية والجامعة العربية . وقد عنيت عنابة خاصة بدراسة دور بريطانيا في قيام جامعة الدول العربية . وبهذا الفصل تنتهي هذه الدراسة الشاقة التي استغرق إعدادها ست سنوات (١٩٦٤ - ١٩٧٠) وجرى تنفيذها وتزويدها بما يجد من إضافات على مدى ثلاث سنوات أخرى .

• • •

فإذا انتقلنا إلى المادة التاريخية لهذا البحث ، فهي تنقسم إلى قسمين : القسم الأول ، مصادر أصلية ، والقسم الثاني ، دراسات ، وعني بالمصادر الأصلية المواد الأولية المجردة من المعالجة التاريخية ، وهي تنقسم في هذا البحث إلى خمسة أقسام :

١ - وثائق رسمية

ونعني بها ما صدر عن وزارات الحكومة ومصالحها والجهات الرسمية في الدولة من قوانين ، وأوامر ، وتشريعات ، وإحصاءات ، وتعدادات ، وتقارير ، ومحاضر المفاوضات والمحادثات ، ونصوص المعاهدات ، والبيانات الرسمية ، والقرارات ، والكتب الملونة ، وما صدر عن مجلسي البرلمان من مضابط الجلسات وملحق القوانين والقرارات ، وما نشر من أحكام ومحاكمات وغير ذلك .

وتقتصر مضابط البرلمان ذات أهمية خاصة في هذا البحث ، وخصوصاً في أثناء الحرب العالمية الثانية . فمن المحقق أن المناقشات البرلمانية أثناء هذه الحرب تعد قبس الضوء الوحيد تقريباً وسط ظلماء الأحكام العرفية والظروف الاستثنائية التي كانت تمر بها البلاد . ولو أن البرلمان كان موجوداً أثناء الحرب ، كما كان الحال أثناء الحرب

العالمية الأولى ، لضاعت كثير من الحقائق ، وأسدل الستار على كثير من الأحداث التي كشفتها المناقشات البرلمانية وحدها . والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها أن الحكومة البريطانية هي التي طلب من الحكومة المصرية إعلان الأحكام العرفية بعد اعلان الحرب ، ومنها رد الحكومة البريطانية على مذكرة الوفد المصري التي قدمها في أول ابريل ١٩٤٠ ، ثم رد الوفد على الرد البريطاني ، ومنها المسائل المتعلقة بالمعتقلين أثناء الحرب ، إلى غير ذلك من الحقائق التاريخية الهامة .

وتعتبر من أهم المصادر الرسمية في دراسة الحركة الوطنية ، مجموعة محاضر اللجنة العامة المتفرعة من لجنة الدستور ، وقد صدرت عام ١٩٣٤ . وقيمة هذه المحاضر أنها تحوي عرضاً بدليعاً للفكر البورجوازي الليبرالي في مصر ، متتصادماً مع الفكر الأوتوقراطي . ولا مندوحة عن الاطلاع عليها لفهم جذور الصراع الدستوري الذي دار في مصر بعد صدور دستور ١٩٢٣ .

وقد أفاد هذا البحث كثيراً من الكتاب الأبيض الذي أصدرته حكومة الوفد عام ١٩٤٣ ، وضمنته جميع بيانات الحكومة وقرارات مجلسى البرلمان بشأن الأسئلة والاستجوابات عما ورد بالكتاب الأسود ، وما يتعلق بها من مسائل سبق إثارتها في مجلسى البرلمان . وأهمية هذا الكتاب أنه لا يتضمن فقط ردود الوزراء الوفديين على الاتهامات الموجهة إليهم ، وإنما يتضمن الاتهامات نفسها التي وجهها مكرم باشا في شكل أسئلة موجهة من الشيوخ والنواب ، وبذلك أعادني على معرفة ما تضمنه الكتاب الأسود الذي لم يتيسر لي الحصول عليه .

كذلك أفاد هذا البحث من تقرير عن « الجيش » عثرت عليه في وثائق قصر عابدين ، وذلك لما يعكسه من وجهة النظر الموالية للقصر في القرارات التي أصدرتها حكومة الوفد عام ١٩٣٧ للسيطرة على الجيش . وقد احتوى الملف الموجود في قصر القبة والخاص بحادث ٤ فبراير

(مكتب حسن يوسف) وثائق غاية في الأهمية ، منها المحضر التفصيلي لاجتماعي الزعماء . بالقصر يوم ٤ فبراير لمناقشة الإنذار البريطاني ثم مناقشة حادث الدبابات ، وهو واحد من محاضر رسمية ثلاثة ، والمحضر الثاني نشره مصطفى مؤمن في كتابه : « صوت مصر » ، أما المحضر الثالث فقد أذاعه محمود حسن باشا ، كبير المستشارين الملكيين ، في الصحف اليومية ونشرته جريدة الأهرام يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٤٥ • ومن الوثائق الهامة أيضاً الموجودة في الملف المذكور ، بعض المنشورات السرية التي وزعتها أحزاب الأقلية ودوائر القصر في أعقاب الحادث • وقد نسخ هذا الملف بمعرفة وإشراف مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، وهو محفوظ به *

ومن أهم الوثائق المنشورة ، المرافعات والشهادات التي أدلّى بها الزعماء السياسيون في قضايا الاغتيال السياسي ، مثل قضية اغتيال أمين عثمان باشا، وقضية اغتيال محمود فهمي التقراشي باشا . وقد أسدى لطفي عثمان خدمة طيبة للبحث التاريخي حين جمع جلسات المحاكمة الأولى في كتاب تحت عنوان : « المحاكمة الكبرى في قضية الاغتيالات السياسية » ، وتعتبر الشهادات التي أدلّى بها الزعماء والساسة أثناء نظر القضية من أهم المصادر التاريخية في الكشف عن خفايا حادث ٤ فبراير وبعض الجوانب السياسية الأخرى *

وقد أصدر مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر الكتاب الهام : «الناظارات والوزارات المصرية» عن الفترة من ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ إلى ١٨ يونيو ١٩٥٣ • وهو من جمع وترتيب فؤاد كرم ومراجعة وإشراف مركز الوثائق • ويحوي كافة الأوامر العالية ، والإرادات السامية ، والقوانين ، والمراسيم ، والقرارات ، والخطابات وغيرها من الوثائق المتعلقة بالناظارات والوزارات في الفترة المذكورة *

٢ - وثائق تاريخية

ونعني بها ما صدر عن الأحزاب السياسية في مصر من قرارات وتقارير ومذكرات ، وما صدر عن الزعماء السياسيين من خطب وأحاديث وتصريحات وبيانات ومراسلات وآراء ومساجلات ، وما نشرته الصحف من مقالات تعبّر عن اتجاهات الرأي العام أو تعبّر عن وجهات نظر حزبية . وهذا المصدر في دراسة الحركة الجماهيرية يعتبر أهم المصادر الأساسية ، ويقف جنباً إلى جنب مع الوثائق الرسمية ، إن لم يفتقها في كثير من الموضوعات . وتعتبر الصحف هي المستودع الهائل الذي يحوي بين ضفتيه هذه الوثائق الهامة ، على أن القليل منها قد جمع ونشر في كتب أو كتيبات ، وهي التي نحن بصدده الحديث عنها في هذا الجزء من المصادر .

٣ - وتعتبر خطب النحاس باشا والزعماء الوفديين في مؤتمر الوفد الكبير الذي عقد في يومي ٩ و ١٠ يناير سنة ١٩٣٥ ، وفي المؤتمر الذي عقد في نوفمبر ١٩٤٣ ، من أهم المصادر الأساسية في الكشف عن خطة الوفد في مجال السياسة والاقتصاد والمجتمع . وقد أصدرت جريدة الحوادث ملحقاً يحوي الخطاب التي ألقيت في المؤتمر الأخير تحت عنوان : « مستقبل مصر كما رسمه الزعيم مصطفى النحاس وأقطاب الوفد المصري ، نوفمبر ١٩٤٣ » . وقد أفادني بصفة خاصة خطاب النحاس باشا في هذا المؤتمر الذي رسم فيه خطة الوفد بازاء قضية الوحدة العربية ، والسودان ، وقضية الجلاء عن مصر بعد الحرب . كما أفادت أيضاً من خطاب كامل صدقى باشا في هذا المؤتمر ، وكان رئيساً لـ « ديوان المحاسبة » ، في الكشف عن بعض جوانب الصراع بين أجنحة البورجوازية المصرية الكبيرة . وما يذكر أن جريدة الأهرام أعادت نشر هذا الخطاب كاملاً في عددها الصادر يوم ١٧ نوفمبر ١٩٤٣ ، وذلك لأهميته .

ومن أهم الخطب في هذه المرحلة ايضاً تلك التي ألقاها الدكتور أحمد ماهر في الترويج لفكرة دخول مصر الحرب العالمية الثانية . وقد جمع محمد ابراهيم أبو رواع هذه الخطب في كتاب بعنوان : « الشهيد أحمد ماهر » ، وقد صدر منه جزءان فقط فيما اعلم . كذلك تعتبر من أهم الخطب في تلك الفترة ، تلك التي ألقاها محمد طلعت حرب باشا . وقد جمعت بعضها لجنة تخلید ذكرى محمد طلعت حرب ، وهي التي احتفلت بذكره بقاعة الاحتفالات بجامعة القاهرة يوم ٢٠ فبراير ١٩٥٧ ، وذلك بالإضافة الى بعض المقالات والبيانات الأخرى . ومن الواضح أن الرجوع الى هذه الخطب والبيانات أمر أساسى في دراسة الجناح المالي من البورجوازية المصرية .

وقد جمع الدكتور يوسف نحاس مقالاته التي كتبها عن المسائل القطنية منذ عام ١٩١٤ حتى عام ١٩٥٣ في مجلد كبير بعنوان : « القطن في خمسين عاماً » . وكان أولى أن يسميه « القطن في أربعين عاماً » ! وهو ذو أهمية كبيرة في تتبع السياسة القطنية في غضون هذه الحقبة الطويلة ، وما تعرضت له البلاد من أزمات وضائقات . وأهمية هذه المقالات أنها كتبت بقلم متخصص في دراسة شئون القطن . كذلك نشر محمد خطاب ، صاحب المشروع المعروف بوضع حد أعلى للملكية الزراعية سنة ١٩٤٤ ، مجموعة مقالات نقدية كتبها منذ سبتمبر ١٩٤٥ في كتاب بعنوان : « المسحراتي » . وبعضها ذو أهمية خاصة في الكشف عن التيارات الخفية التي كانت تجري لإجهاض مشروعه أمام مجلس الشيوخ . ويعتبر من التقارير الهامة الحزبية ذلك الذي أصدرته لجنة البحث الاقتصادية بالهيئة السعدية عام ١٩٤٤ تحت عنوان : « تقرير لجنة البحث الاقتصادية » ، وهو وثيقة هامة تكشف السياسة الاقتصادية لهذا الحزب الذي تختلف الآراء في هويته . وقد أصدر المؤتمر الأول للطلاب العرب في أوروبا ، الذي عقد

في بروكسل من ٢٧ - ٢٩ ديسمبر ١٩٣٨ كتاباً هاماً يحوي عرضاً لجلساته وقراراته ولجانه ، ويشمل بالإضافة إلى ذلك التقارير التي أقرها المؤتمر عن الأهداف القومية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتعد هذه التقارير أول معالجة لحركة القومية العربية وأهدافها ووسائل تحقيقها فيما أعلم .

٣ - المذكرات الشخصية

وهي من المصادر الأساسية في هذا البحث . واستخدام هذا المصدر يجب أن يقترب بالحد أدنى ، لأن التجدد عند الكتابة عن الذات خارج عن إرادة البشر ، كما أن ذاكرة الكاتب كثيراً ما تخونه في تسجيل بعض الواقع ، فتضيع الحقيقة ، وأذكر أنني في أثناء معالجتي لشأن مقاطعة لجنة ملنر ، أثناء إعدادي رسالتي للماجستير ، تبيّنت أن عبد الرحمن فهمي قد أخطأ في مذكراته خطأ فادحاً ، إذ زعم أن سعد زغلول قد كلفه بتشكيل لجنة من أناس معروفين ومتقين مع الوفد في مبادئه كي تتكلّم مع اللجنة باسم الوفد . ولما كانت هذه الرواية تناقض الخطة الأساسية التي كان يتّهّجها سعد زغلول في ذلك الحين ، فلذلك عقدت مقارنة بين المذكرات والرسائل المتبادلة بين عبد الرحمن فهمي وسعد زغلول ، انتهيت منها إلى أن هذه الواقعة لم تحدث أصلاً ، بل إن سعد زغلول قد حذر منها في نفس الرسائل ، واستنتجت من ذلك أن طول الفترة بين وقوع الحوادث وكتابة المذكرات ، ربما كان السبب في سقوط عبد الرحمن فهمي في هذا الخطأ الكبير . وسوف يرى القارئ في هذا البحث الذي بين يديه بعض النماذج لتنفيذ ما ورد من وقائع في بعض المذكرات ، خاصة في الفصل الخامس .

وتعد مذكرات الدكتور محمد حسين هيكل من المصادر الهامة في

هذه الرسالة . وهي نافذة هامة للاطلاع على ما كان يدور في معسكر أحزاب الأقلية ، سواء أكانت خارج الحكم أم داخله . والجزء الثاني ذو أهمية خاصة لأنه يصاحب أحداث الرسالة من بدايتها إلى نهايتها .

وتعتبر مذكرات محمد التابعي : « من أسرار السياسة والسياسة » من المصادر الهامة في دراسة هذه المرحلة ، نظرا لأن التابعي معاصر للأحداث ، وكان في الموقع الذي يتتيح له رصدها ، ليس فقط لكتابته الصحفية حينذاك ، بل لأنها ربما كان الوفدي الوحيد الذي استطاع أن يجمع بين وفديته وصادقته لأحمد حسنين باشا . وقد ترددت بين أن أضع مذكرات التابعي في قائمة الترجم ، نظرا لأنها بالدرجة الأولى ترجمة لحياة أحمد حسنين باشا ، وبين أن أضعها في قائمة المذكرات . وقد اخترت الأمر الأخير ، لأن التابعي اعتمد على ذاكرته ويومناته وحدها في الترجمة لأحمد حسنين باشا ، فهي على هذا النحو مذكرات التابعي عن أحمد حسنين ، وليس ترجمة التابعي لحياة أحمد حسنين ، وقد تعرضت بعض ما ورد بها بالتفيد ، خصوصا دور أحمد حسنين باشا في مقابلة كفرعشما .

ومن المصادر الأساسية أيضا مذكرات أنور السادات التي نشرت تحت عناوين مختلفة ، وقد اخترت الطبعة التي أصدرتها دار الهلال تحت عنوان : « أسرار الثورة المصرية » . وتعد هذه المذكرات ، بالإضافة إلى مذكرات قائد السرب حسن عزت المنشورة تحت عنوان : « أسرار معركة الحرية » ، المصدرين الوحدين اللذين يتناولان حركة الضباط الأحرار في الفترة الخاضعة للبحث . وقد صدرت مؤخراً مذكرات كمال الدين رفعت تحت عنوان : « حرب التحرير الوطنية بين الفاء معاهددة ١٩٣٦ والفاء اتفاقية ١٩٥٤ » ، إعداد مصطفى طيبة ، وقد مست مسا خفيها نشاط الضباط خلال الحرب العالمية الثانية . ومن المصادر الهامة في

دراسة التنظيمات السرية خلال الحرب ، مذكرات وسيم خالد الذي كان على صلة بحسين توفيق .

وللمرحوم الشيخ حسن البنا مذكرات صدرت تحت عنوان : « مذكرات الدعوة والداعية » ، تعتبر على جانب كبير من الأهمية في الكشف عن نشأة الحركة وتطوراتها . وقد ضمنها الكثير من خطبه ومراسلاته وقرارات الجماعة في المناسبات المختلفة . وهي مصدر أساسي في دراسة حركة الاخوان ، بالإضافة الى ما ورد بجريدة الاخوان المسلمين التي صدرت عام ١٩٣٣ ، وبعض صحف تلك الفترة .

وقد نشر أحمد حسين بعض الكتب التي تحوي مذكراته ونشاطه ونشاط حزبه ، منها : « إيماني » الذي صدرت منه - فيما أعلم - طبعتان : الأولى تتوقف إلى ما قبل معاهدة ١٩٣٦ ، والثانية تنتهي عند توقف مباحثات صدقى - ستانسجيت ، وتختلف عن الطبعة الأولى بالحذف والاضافة . وقد تحدث أحمد حسين في كلتا الطبعتين عن نشأته ونشأة جماعة مصر الفتاة ، وضمنهما الكثير من خطبه ومراوغاته . كذلك أصدر أحمد حسين كتابه : « من وراء القضايى » ، وهو يحوى ذكريات سجنه وهربه وإعادة سجنه خلال الحرب العالمية الثانية . كما أصدر ثلاث قصص تحوى مذكراته الشخصية تحت العناوين الآتية : « أزهار » ، « الدكتور خالد » و « احترقت القاهرة » . ومن الخطأ البالغ الاعتماد على هذه المذكرات المتفرقة التي أصدرها أحمد حسين في دراسة الحركة الفاشية ، لأن المصدر الأساسي لدراسة نشأة الحركة ومن أحوالها الأولى هو صحف عام ١٩٢٨ ثم جريدة الصرخة عام ١٩٣٠ و ١٩٣٣ وما بعدها ، أما تطور الحركة وتصاعدها ، فالمصدر الأساسي هو جريدة مصر الفتاة ذاتها في عامي ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ على وجه الخصوص .

وقد أصدر جلال الدين الحمامصي كتاباً بعنوان : « معركة نراة الحكم » ، تحدث فيه عن دوره في اصدار الكتاب الأسود عام ١٩٤٣ ،

وأورد مقتطفات كثيرة وهامة من هذا الكتاب . وهو يعتبر من المصادر الأساسية التي تكشف عن دور القصر ، خاصة أحمد حسين باشا ، في إخراج هذا الكتاب إلى حيز الوجود ، ويعد بالإضافة إلى الكتاب الأبيض الذي أصدرته حكومة الوفد أهم مصدرين لدراسة موضوع الكتاب الأسود .

ومن أهم المذكرات التي تلقي الأضواء على اتصالات العرب بالمحور خلال الحرب العالمية الثانية ، مذكرات عثمان كمال حداد ، سكرتير الفتى الخاص ، التي نشرها تحت عنوان : « حركة رشيد علي الكيلاني » . وكذا مذكرات رشيد علي الكيلاني ، المنشورة في الكتاب الذي صدر بعد ثورة ١٤ تموز تحت عنوان : « أسرار الثورة العراقية ومذكرات رشيد علي الكيلاني » . كذلك يعتبر من المذكرات الهامة مذكرات محمد علي الطاهر ، المجاهد الفلسطيني المعروف ، وقد صدر منها مجلدان : الأول تحت عنوان : « معتقل هاكسنباي » ، والثاني تحت عنوان : « ظلام السجن » . وقد أفادت من المجلد الأخير على وجه الخصوص .

٤ - أحاديث شخصية

وقد استعنت في هذه الدراسة ببعض المصادر الحية ، وأعني بها بعض الشخصيات السياسية التي شاركت في الحلبة السياسية في مصر . وقد اكتفيت بثلاثة هم : الاستاذ محمد صبيح ، ومحمد كامل البنداري (باشا) ، ومحمود سليمان غنام (باشا) . وألود أن أوجه إليهم خالص شكري وتقديرني في هذه المناسبة ، لما جبوني به من عطف ورقة . وقد أعادني ما تلقيته منهم من معلومات في توضيح بعض غواصات البحث . وإن كنت أعترف بأن هذا المصدر من مصادر المعلومات من أخطر

المصادر ، واذا لم يتوجه الباحث للقاء مساحا بالمعروفة الكاملة لدقائق موضوع الحديث ، فان المعلومات التي سيحصل عليها سوف تكون مهزوزة ومشكوك فيها لحد كبير . كما انه اذا لم يعتصب بال الموضوعية المطلقة والتجرد التام ، فان تأثيره عند اعداد بحثه بهذه الشخصيات ذات الدرية والمهارة والدبلوماسية الكبيرة ، وما لقيه منها من عطف ، قد يهوي به ويبعثه الى هوة ليس لها قرار .

٥ - صحف ومجلات

تعتبر الصحف في هذه الدراسة – كما ذكرت – المستودع الكبير الذي يحوي في باطنه الوثائق التاريخية الهامة الضرورية لدراسة الحركة الوطنية . وبالنسبة لهذا البحث ، فان هذا المستودع قد امتد عمما الى الثالث الاخير من القرن الماضي واقترب حتى نهاية الخمسينيات من هذا القرن . وليس من المتوقع ، بطبيعة الحال ، أن نحيط في هذا التقديم للمصادر بكل ما أفاد به البحث من هذا المصدر الأساسي ، ولكن يكفي أن تتعرض بالاشارة لبعض المساجلات والمقالات التي توضح أهمية هذا المصدر .

فمن أهم المساجلات التي وقعت في هذه الفترة ، تلك التي دارت بين محمود غالب باشا ومكرم عبيد باشا ، وكان ميدانها الصحف ، حول مسألة توليد الكهرباء من خزان أسوان . وقد استمرت مبن ١١ الى ٢٦ أغسطس ١٩٣٧ ، وكان مكرم عبيد فيها في الموقع الذي يمكنه من تدعيم بياناته بالمستندات الرسمية التي نشر بعضها مصورا ، وقد ألقت أضواء هامة على هذا النزاع الخطير الذي كان نقطة البداية في أخطر انشقاق حدث في الوفد بعد انشقاق عام ١٩٢١ .

وقد كتب أحمد حسين سلسلة من المقالات فيما بين ١٩٤٠ يوليه و

يولية ١٩٣٩ ، تعد من أخطر المقالات التي كتبت قبل الحرب العالمية الثانية ، وهي تحت عنوان : « من أجل الله والوطن ، ومن أجل الملك »، وقد تناول فيها أموراً على جانب كبير من الأهمية ، منها العلاقة بين الملك فاروق والسير مايلز لاميسون ، ومؤامرات علي ماهر باشا على الوفد ، والخلاف الخطير الذي نشب بين علي ماهر باشا ومحمد كامل البنداري باشا داخل القصر ، ثم علاقات القصر مع وزارة محمد محمود باشا . وكان أحمد حسين في تلك الفترة في الموقع الذي يستطيع أن يرى فيه ما يجري وراء الكواليس ، ويسجل أدق الأخبار ، وذلك بحكم صلته بكل من علي ماهر باشا ومحمد كامل البنداري باشا . وتعتبر هذه المقالات ، بالإضافة إلى المقالات التي كانت تنشرها جريدة مصر الفتاة ، مفتاحاً من أهم المفاتيح لمعالجة الستين السابقتين على قيام العرب العالمية الثانية .

وتعتبر المقالات التي نشرتها جريدة السياسة الأسبوعية ، وملحقها الأدبي ، في النصف الثاني من العشرينات ، عن الفكرة الشرقية ، بالإضافة إلى ما نشرته مجلة الرابطة الشرقية حول هذا الموضوع ، وما نشرته مجلة الملال طوال العشرينات والثلاثينيات ، وما صدر عن « الاستاذ » للنديم ، وصحيفة « الجريدة » لأحمد لطفي السيد ، من المصادر الهامة لدراسة تطور الفكرة العربية في مصر . كما تعتبر مقالات « المنار » للشيخ رشيد رضا ، ومقالات « جريدة الاخوان المسلمين » ، من المصادر الأساسية في دراسة التيار الإسلامي وحركة الاخوان المسلمين .

وتعتبر المذكورة التي قدمتها الوفد للحكومة البريطانية في أول ابريل ١٩٤٠ من أهم الوثائق التي لا غنى عنها في معرفة الدور الذي لعبه الإنجليز أثناء المرحلة الأولى من الحرب ، للسيطرة على اقتصادات

البلاد واستغلالها لحساب بیوت المال الانجليزية . وأذكر في هذه المناسبة قصة طريفة توضح متاعب البحث . ذلك أن هذه المذكرة كانت قد عقدت مقارنة بين ما تخسره مصر من حيادها اثناء الحرب لتدخل انجلترا ، وما تكسبه الدول المحايدة الأخرى من هذا العياد في تصريف حاصلاتها ، وضررت المذكرة مثلاً بآن صادرات القطن الأميركي إلى « أسوچ » قد زادت إلى أربعة أضعاف ما كانت عليه ، في الوقت الذي كانت تجارة القطن المصري تكسد فيه وتبور . وقد استلتفت نظري اسم « أسوچ » الوارد في المذكرة . وعلى الرغم من أنه كان مألفاً لدى كاسم دولة من دول شمال أوروبا ، إلا أنني حين أردت التأكد من موقعه في جميع الأطلالس والقواميس الجغرافية التي اقتبسها أو في دار الكتب أو مكتبة الجامعة ، لم يعثر له على أثر . وقد اقتضاني ذلك الرجوع إلى مذكرة الوفد في جريدة أخرى للتثبت من أن ورودها بجريدة الأهرام التي استقتيه منها لم يكن خطأً مطبعياً ، ولكن جريدة المصري التي رجعت إليها أوردت نفس الاسم ! وببناء على ذلك أحيرت اتصالاً بـ محمود سليمان غنام (باشا) الذي أبدى اعتذاره لعدم تذكرة الإسم . فأجريت اتصالات ببعض أساتذة الجغرافيا ، وقد هداني الدكتور أحمد اسماعيل المدرس بقسم الجغرافيا بجامعة القاهرة ، إلى أن الإسم إنما هو اسم عربي قديم لدولة السويد ، ولكنه عندما أراد أن يستوثق هو الآخر من القواميس الجغرافية والأطلالس بمكتبة قسم الجغرافيا لم يعثر له على أثر ! وبنـ الطـرـيفـ أـنـيـ عـرـثـتـ بـعـدـ ذـالـكـ عـلـىـ هـذـاـ الـإـسـمـ بـقـامـوسـ «ـ الـمـنـجـدـ »ـ ،ـ عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ أـنـ قـامـوسـ عـامـ وـلـيـسـ قـامـوسـ جـفـراـفـياـ مـتـخـصـصـاـ !ـ وـقـدـ اـسـتـغـرـقـ الـبـحـثـ فـيـ هـذـهـ النـقـطـةـ وـقـتاـ وـاقـضـىـ جـهـداـ غـيرـ قـلـيلـ ،ـ عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ أـنـ الـمـوـضـوـعـ لـيـسـ أـسـاسـيـاـ فـيـ الـبـحـثـ ،ـ وـكـانـ مـنـ الـمـكـنـ التجـاـزوـ عنـهـ بـأـيـرـ جـهـدـ وـدـونـ أـيـ تـأـيـيـرـ .ـ

ثانياً - دراسات

ولقد كان من الضروري أن يطلع الباحث على ثمرات قرائج ونتائج دراسات بعض الباحثين الذين أضاءوا بدراساتهم بعض جوانب الطريق . وهذا الاطلاع ضروري وهام لسبعين : السبب الأول ، الاستعانة بالنتائج الإيجابية التي توصلت إليها هذه الدراسات ، والاسترشاد بها في بعض نقاط البحث . أما السبب الثاني ، فهو مناقشة هذه الآراء في ضوء النتائج التي توصل إليها هذا البحث لأقرارها أو تقنيد الجوانب السلبية منها . وهذه العملية ، بصفة عامة ، ضرورية جداً لتقدم البحث العلمي ، فكل بحث جديد ينبغي أن يشكل مراجعة للأبحاث السابقة عليه ، وأن يرتفع على الجوانب البناءة منها ، ويهدم الجوانب السلبية فيها . وأذكر أيضاً أنتي عندما أخذت في إعداد الفصل الخاص بتطور الأيديولوجية العربية في مصر ، سعيت جهدي للاملاع على كتاب الأستاذ أنيس صايغ : «الفكرة العربية في مصر» الصادر في عام ١٩٥٩ بيروت . ولكنني للأسف الشديد لم يتيسر لي الحصول عليه ، رغم ما كلفت به بعض الأصدقاء من شرائه من بيروت . ومع أنسني مضيت في بحثي ، حتى انتهاءه ، متبعاً الفكرة العربية في المصادر الأولى وهي صحف ذلك العهد ، ومع اطمئنانى للنتائج التي توصلت إليها ، إلا أنتي كنت أحس بأن عملي ينقصه الاطلاع على هذا الكتاب . وسنحت لشقيقى الأصغر فرصة السفر إلى لبنان ، فعهدت إليه بهذه المهمة . وقد نجح مشكوراً فيما فعل فيه غيره ، وعاد الي حاملاً ما قال إنه «آخر نسخة» في المكتبة التعمدة بيبيه . واستكملت بحثي بمناقشة آراء الأستاذ أنيس صايغ والاستعانة ببعض النتائج التي حققها .

ولن يتسع المقام في هذا التقديم للإشارة إلى جميع الدراسات الهامة التي رجمت إليها ، ولكنني سوف أكتفي بابراز أهم تلك الدراسات،

سواء منها ما أفاد البحث عن قرب أو ما أفاده عن بعد . ويعتبر كتاب المرحوم عبد الرحمن الراافي : « في أعقاب الثورة المصرية » ، الجزء الثالث (١٩٣٦ - ١٩٥١) من الكتب القليلة التي تغطي الفترة الخاضعة للبحث . ويمتاز بتحامل غريب على الوفد ، حتى ليتحدث عن عودته الى الحكم بعد زارات النراشي وصدقى وابراهيم عبد الهادى ، تحت عنوان : « عودة الحكم المطلق » ! لذلك فهو تاريخ للحركة الوطنية من وجهة نظر الحزب الوطني ، وليس من وجهة نظر تاريخية مجردة ، وهذا الحكم ينسحب على كتب المرحوم الراافي ابتداء من « مصطفى كامل » . وإن كان ذلك لا يقلل من أهمية الجهد الذي بذله الراافي في تتبع الأحداث زمنياً والتعليق عليها بما يراه وإثباته النصوص الكاملة لما ورد في الصحف من البيانات والقرارات والنشرات وغيرها .

ومن أهم الدراسات التي انتقعت بها في الجزء الأول من الفصل الذي عقدته عن « الايديولوجية العربية في مصر » ، كتاب برنارد لويس : « العرب والتاريخ » ، وقد ترجمه نبيه أمين فارس ومحمد يوسف زايد في بيروت ، وهو دراسة تحليلية على جانب كبير من الأهمية . ثم كتاب أنيس صايغ : « تطور المفهوم القومي عند العرب » ، ويكاد يكون أحسن دراسة قدّمتها على صفر حجمه . وكذلك الكتاب الهام للدكتور عبد الملك عودة : « معالم المجتمع العربي » ، ويحوي دراسة تحليلية جادة وممتعة ، وقد أفادت بصفة خاصة من القسم الأول منه . ويمتاز الكتاب بتبييه الموضوعي .

وقد أفادت لحد كبير من الدراسة التاريخية الهامة التي قدمها

أستاذي الدكتور محمد أنيس عن حادث ٤ فبراير ، ونشرتها جريدة الأهرام في الفترة من ٥ الى ١٠ فبراير ١٩٦٧ . وأهمية هذه الدراسة بالنسبة لهذا البحث أهمية خاصة ، فهي أول دراسة أكاديمية تعالج موضوعاً كثيراً ومتكاماً من مواضيع هذا البحث ، وقد تعلق بها الدكتور محمد أنيس إلى جذور الحادث فأضاء مساحة كبيرة من تاريخ هذه الفترة . وبالإضافة إلى ما أفاده الباحث مما احتوته الدراسة من معلومات هامة وتحليل بديع ، فقد أفاد بصفة خاصة من نصوص وثائق وزارة الخارجية الألمانية التي كان إيرادها في هذه الدراسة إضافة هامة ل بتاريخ مصر المعاصر . ولقد كان من الطبيعي أن تختلف الدراسة التي قدمتها في هذه الرسالة لحادث ٤ فبراير عن الدراسة التي قدمها أستاذي الدكتور محمد أنيس من جميع الوجوه ، وذلك بحكم التبويب المختلف في كلتا الدراستين ، فضلاً عن أنني حرصت على أن أعالج الزوايا أو الجوانب التي لم يتعرض لها أستاذي في دراسته ، وأن أبدأ من حيث انتهى هو . فالدراسة على هذا النحو متکاملتان .

ثالثاً - المراجع الأجنبية

فإذا انتقلنا إلى المراجع والمصادر الأجنبية ، نجد من الضروري الإشارة بالدراسة التي قدمها « جورج كيرك » ، وهو من الباحثين المتخصصين في شؤون الشرق الأوسط ، عن : « الشرق الأوسط في الحرب (١٩٣٩ - ١٩٤٥) » ، وقد أصدرها المعهد الملكي للشئون الدولية . وهي عرض لشئون الشرق الأوسط يتبع الأحداث السياسية حسب تسلسل وقوعها الزمني في كل قطر ، بالاستناد إلى الوثائق

الهامة . والجزء الخاص بمصر يمتاز بالتركيز والشمول ، وان كان يعبر عن وجهة النظر البريطانية . وأهميته الكبرى - في الواقع - تكمن في أنه يضع يد الباحث على قائمة من المصادر الأجنبية الهامة التي ربما تغدر على الباحث التعرف عليها بدون الرجوع الى هذا المرجع الهام . وللمؤلف دراسة أخرى تحت عنوان : « موجز تاريخ الشرق الاوسط »، وقد ترجمها الى العربية الأستاذ عمر الاسكندرى وراجعها الدكتور سليم حبىن وصدرت في سلسلة ^{١٤} الكتاب . وتميز بما تميز به الدراسة السابقة بالتركيز والشمول . والدراسات لا غنى عنها في تتبع الأحداث الهامة . وقد قدم المؤلف في عام ١٩٦١ تاريخه الوجيز : « السياسة العربية المعاصرة » ، وهي تختلف عن الدراستين السابقتين في أنها دراسة تحليلية تتناول التطورات التي حدثت في العالم العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحرب فلسطين حتى صدور الدراسة عام ١٩٦١ .

وتعتبر الدراسة التي قدمها وليم شيرر عن : « قيام وسقوط الرايخ الثالث » ، من أهم الدراسات التي تعالج تاريخ الحرب العالمية الثانية . وهي تعتمد بصفة أساسية على وثائق وزارة الخارجية الألمانية التي وقعت في يد الحلفاء عند غزوmania . ولا تداني هذه الدراسة في أهميتها الا الدراسة التي قدمها المستر ونستون تشرشل تحت عنوان : « الحرب العالمية الثانية » ، والتي استند فيها الى الوثائق البريطانية التي كانت تحت تصرفه عند توليه منصب رياسة وزراء بريطانيا أثناء الحرب . وقد صدرت في ستة أجزاء ، ولكن المستر تشرشل أصدر طبعة مختصرة منها في مجلد واحد عام ١٩٥٧ ، بعد أن أضاف اليها فصلاً خاصاً عن

الأحداث الأوروبية من انتهاء الحرب إلى تاريخ صدور هذه الطبعة .
وقد ترجمت الطبعة المختصرة إلى العربية عدة ترجمات ، تحت عنوان :
« مذكرات تشرشل » ، وصدرت في طبعات مختلفة .

وتعتبر « يوميات شيانو » ، وهو الكونت شيانو الذي كان وزيراً
لخارجية إيطاليا أثناء الحرب ، وكذلك أوراقه الخاصة التي صدرت تحت
عنوان : « أوراق شيانو الدبلوماسية » ، من أهم الوثائق التي أفاد بها
هذا البحث . وسوف يلاحظ القارئ عند الاطلاع على ثبت المصادر
الأجنبية ، أنني رجعت إلى طبعتين من هذه المذكرات ، كما أنني رجعت
إلى ترجمتين لأوراق شيانو الدبلوماسية بما الترجمتان الانجليزية
والفرنسية . وتفسير ذلك موجود في الفصل الخامس في الجزء الذي
عقدته لمعالجة سياسة إيطاليا وألمانيا أجزاء مصر .

وقد كان من حسن حظي أن أطلعت على أوراق هاري هوبيكنز
الخاصة ، وهو مثل الرئيس روزفلت الشخصي ومستشاره الأول في
البيت الأبيض ، وقد نشرها صديقه وزميله في البيت الأبيض « روبرت
شيرود » عام ١٩٤٨ في شكل ترجمة لحياة هاري هوبيكنز بعنوان :
« أوراق البيت الأبيض الخاصة بهاري هوبيكنز » ، وأضاف إليها ذكرياته
الخاصة . والترجمة صدرت في جزأين ، وتنسند إلى عدد هائل من
الوثائق . وقد أفادت بها بصفة خاصة في معالجة الروايات التي أثيرت
حول خطة الانجليز لتدمير مصر عند انسحابهم منها أثناء الحرب .

كذلك كان من حسن حظي أن أطلعت على وثائق وزارة الخارجية
البريطانية (F.O) في الفترة من ١٩٣٦ إلى ١٩٤٤ ثم على « يوميات

كيلرن » التي نشرت مؤخراً . وقد دعمت البحث بكلفة الإضافات الهامة التي قدمتها هذه الوثائق واليوميات ، والتي تزيد عما أوردته الوثائق المصرية . ومن ثم فيمكن القول في الامتنان تمام أن هذا البحث يعتبر أول بحث أكاديمي عن هذه الفترة يستند إلى الوثائق المصرية والإنجليزية مجتمعة . وأملي أن أكون قد وفقت في إلقاء أكبر شعاع من الضوء على أوسع رقعة من تاريخ هذه الحركة .

مصر الجديدة في ٢١ أبريل ١٩٧٣

دكتور عبد العظيم رمضان



الفصل الأول

الصراع
بين
الديمقـراطـية
والاتـقـراطـية

١ - انهيار الجبهة الوطنية
٢ - تدهور العلاقات بين الوفد والعرش
٣ - انقسام الوفد :
أ - النزاع حول مشروع توليد الكهرباء من خزان اسوان
ب - قضية الرعامة المقدسة
ج - القمصان الزرقاء
د - فصل النقراشي باشا من الوفد
ه - الحقيقة حول انسلاخ النقراشي باشا والدكتور احمد ماهر
من الوفد
٤ - المعركة الدستورية الكبرى
(حواشي الفصل الاول)

(١) انهيار الجبهة الوطنية

الجبهة الوطنية أثناء المفاوضات

تعتبر الفترة المتدة من ابرام معاهدة ١٩٦٣ الى قيام الحرب العالمية الثانية من أهم الفترات في تاريخ مصر المعاصر . ذلك أنها شهدت أشد المعارك الحربية عرفا ، وأكبر هزائم الديموقراطية حسما ، كما شهدت أهم انقسام في قيادة الوفد بعد الانقسام الكبير الذي وقع في عام ١٩٢١ . وفي هذه الفترة ارتفع المد الفاشي في مصر الى ذرى لم يبلغها من قبل ، وتشب صراع مريء بين القوى الديموقراطية والقوى الفاشية والأتوクратية ، وعانت الحياة النباتية من هذا الصراع الشيء الكثير . وهناك عدة أسباب جعلت هزيمة الديموقراطية في هذه الفترة أشد نكرا من أية هزيمة سابقة . أولها ، ان النضال الدستوري كان يستمد قوته قبل ابرام معاهدة ١٩٣٦ من صلته الوثيقة بالقضية الوطنية . فلما سوت هذه القضية على الأسس التي قررتها المعاهدة ، فقد النضال الدستوري جزءا كبيرا من قوته ، ولم يعد يستنفر اليه الحماس القديم الذي كان يستنفره قبل تسوية القضية الوطنية .

ثانيا ، ان هذه الهزيمة وقعت في مستهل عهد جديد ، حصلت فيه البلاد على قدر كبير من استقلالها الداخلي والخارجي ، واعتنى العرش فيه ملك جديد . فكانت استهلاكا سينيا لهذا العهد ، وسابقا ظلت تلقى بطلها الأسود الكثيف على الحياة الدستورية حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

ثالثا ، ان هذه الفترة شهدت نمو قوى سياسية جديدة لا تخذل الديموقراطية الليبرالية مثلا أعلى . وقد اجتذبت هذه القوى إليها كثيرا

من الأنصار والمؤيدين ، وخصوصا من بين الشباب . فخسر النضال الدستوري عناصر هامة كانت سندًا وعضدا له ضد الأوتوقراطية ، وتأثرت الحياة الدستورية بذلك أيمًا تأثير .

ونقطة البداية في المعركة الدستورية التي اتّهت بانهيار الحكم الديموقراطي في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، هي سقوط الجبهة الوطنية . وكانت الجبهة الوطنية قد تألفت في أوائل ديسمبر ١٩٣٥ من جميع الأحزاب السياسية في مصر ، فيما عدا الحزب الوطني ، لاعادة دستور ١٩٢٣ وابرام المعاهدة مع بريطانيا . وقد تألفت تحت ضغط شديد من الطلبة الذين رفعوا شعار الوحدة والائتلاف في أعقاب الأحداث الجسيمة والمحزنة التي أعقبت تصريح هور الأول في ٩ نوفمبر ١٩٣٥ . وقابل الوفد هذه الدعوة في بداية الأمر في تحفظ ، واشترط أن يطالب الجميع باعادة دستور ١٩٢٣ فورا وأولا ومن غير تأجيل . ولكن الأحرار الدستوريين لم يقبلوا هذا الشرط بحجة أن الوحدة والائتلاف إنما يكونان لهدف واحد هو عقد المعاهدة مع بريطانيا ، وانه اذا عقدت هذه المعاهدة ، عاد الدستور وتولت الأغلبية الحكم . وقد رفض الوفد بطبيعة الحال تعليق قيام الحياة الدستورية على عقد المعاهدة مع بريطانيا . ثم تجددت المحاولات حين عادت الاضطرابات من جديد عقب تصريح هور الثاني في ٥ ديسمبر ١٩٣٥ ، واشتد الضغط على الأحزاب من أجل الائتلاف ، فأسفرت هذه المحاولة الثانية عن اتفاق الوفد والأحزاب الأخرى على تأليف الجبهة الوطنية بعرض اعادة الدستور وعقد المعاهدة في وقت واحد . وكان ذلك اعلانا بتوقف الصراع الحزبي الى حين .

فكيف اذن تجدد الصراع بين الأحزاب ، ومن هو المسؤول عن انهيار الجبهة الوطنية ونشوب المعركة الدستورية التي اتّهت لصالح الحكم المطلق ولصالح الفاشية ؟ إن الدكتور هيكل يلقي المسئولية على الوفد ، فيقول : إن مسلك الحكومة الوفدية في الحكم كان مصطبغا

بالصيغة الحزبية وقائما على محابة أنصارها ومحاربة خصومها ، وإن ذلك كان دليلا على أن الوفد لم يعتبر عقد المعاهدة ختام عهد وبده عهد جديد في النضال الحزبي ، بل رأى استدامة هذا النضال بعد المعاهدة على نحو ما كان قبله (١) .

وفي الحقيقة إن من العسير القول بأن الصراع الحزبي قد توقف تماما بعد تأليف الجبهة الوطنية ، وإنما يمكن القول أنه هدأ فقط وسكنت حدته ، ولكن جذوته ظلت متقدة تحت الرماد تغذيها الرواسب القديمة والماردة الكامنة في النفوس . وخير دليل على ذلك أن المفاوضات نفسها ، وهي التي توحدت الجبهة الوطنية من أجلها ، كانت ميدانا هاما من ميادين الصراع الحزبي وسوقا للمزايدات الوطنية من جانب زعماء الأقلية الذين عرموا بالاعتدال . ولقد كان السبب في ذلك ما كان قد أخذ يتضح شيئا فشيئا في آذان هؤلاء الزعماء من أن استقرار العلاقات بين مصر وإنجلترا سوف يتبعه بطبيعة الحال استقرار الحالة السياسية في مصر ، واستقرار الحكم وبالتالي في يد الوفد ، مع ما يتربى على ذلك من أضرار محققة تصيب مصالح أحزاب الأقلية ومصالح أنصارها . عائد بذا لزعماء الأقلية أنهم يقفون بين نارين ، أو بين مصلحتين : مصلحة البلاد من جانب ، ومصلحة أحزابهم من جانب آخر . وكان الاختيار صعبا . ذلك أن الظروف التي جرت فيها المفاوضات ، كانت ظروفا صعبة تضغط على يد مصر ضغطا شديدا ، وتدفعها دفعا شديدا لا يرام المعاهدة ، وهذه الظروف هي ظروف الحرب الإيطالية الحشية وما كانت تنذر به من قيام حرب عالمية لا تبني ولا تدر ، وتعاني فيما مصر ما عانته في الحرب العالمية الأولى .

لذلك فقد اتجهت سياسة زعماء الأقلية في ذلك الحين إلى التطرف ، على اعتبار أنه المرفأ الأمين لأحزابهم ، فإذا خضع الانجليز ، كسبت هذه الأحزاب فخر تحقيق أهم المكاسب الوطنية على أيديها ، وإذا تمك

الإنجليز بموقفهم ، فشلت المفاوضات ، وعادت الظروف السياسية التي كانت تهيئ المناخ المناسب لهذه الأحزاب للوصول إلى الحكم ٠

وهذا يفسر الموقف الذي اتخذه محمد محمود باشا من « المسألة العسكرية » ٠ فلقد كان واضحاً من قبل أن تبدأ المفاوضات ، أن إنجلترا تريد « تطبيق الأحكام العسكرية الواردة في مشروع معاهدة ١٩٣٠ على الحالة التي تغيرت عما كانت عليه من قبل » ، وبمعنى آخر أنها كانت تبني التراجع في الحقوق التي كسبتها مصر في معاهدة ١٩٣٠ وال المتعلقة بالأحكام العسكرية ٠ وقد قبلت جهة المفاوض التفاوض مع إنجلترا على هذا الشرط ، للظروف التي بنياها ، وفي حسابها مبدأ التعويض الذي اعترفت به إنجلترا في مباحثات جون سيمون - صدقى عام ١٩٣٢ ، إذ أشار الأول إلى أن « كل رغبات تبديها إنجلترا عن بعض المسائل ، فإنها تعوض مصر عن ذلك في مسائل أخرى » ٠ وبذلك كان واضحاً أن المفاوضات سوف تدور في هذه الدائرة : أي حول إجابة رغبات إنجلترا في المسألة العسكرية وتعويض مصر عنها في مسائل أخرى ٠

مع ذلك فقد اتّاب محمد محمود باشا التطرف فجأة حين أرادت إنجلترا إضافة النص على معاونة مصر في حالة « قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها » ، حتى دفعه التحمس إلى المناداة بقطع المفاوضات ، ومن أجل ذلك سافر من الإسكندرية إلى القاهرة ليجتمع بعد العزيز فهمي باشا ومحمد عبد الرزاق باشا والدكتور محمد حسين هيكل ، ليشرح لهم الحاله ويشكوا لهم من أن « المفاوضين الآخرين لا يتحمسون حماسته لقطع المفاوضات » (٢) ٠ وقد استقر الأمر بعد التشاور على الأخذ باقتراح عبد العزيز فهمي باشا بأن يتّمسك محمد محمود باشا في مسألة الامتيازات بالغالبية الالتفاء التام ، وبضرورة النص في صلب المعاهدة على معاونة إنجلترا لمصر على هذا الالتفاء ، فإذا رفضت إنجلترا

هذا الطلب انسحب محمد محمود باشا من هيئة المفاوضة وله كل العذر
في تصرفه (٣) .

وهنا لا بد من توضيح نقطتين حول موقف محمد محمود باشا :
أولاًهما أن عبد العزيز فهمي باشا - كما رأينا - وليس محمد محمود
باشا هو صاحب المشورة بأن يكون التعويض عن المسألة العسكرية في
مسألة الامتيازات . أما محمد محمود باشا فقد كان موقفه الأساسي هو
الانسحاب من هيئة المفاوضة في حالة اصرار بريطانيا على اضافة النص
السابق الذكر . ثانياً - انه وان كان عبد العزيز فهمي باشا هو صاحب
المشورة السالفة الذكر ، الا انه لا يجب أن يتadar الى الذهن أنه
صاحب فكرة المطالبة بالغاء الامتيازات أثناء المفاوضات . وفي الحقيقة
أن الوفد كان قد هاجم الامتيازات الأجنبية هجوماً عنيفاً في مؤتمره
المعروف الذي عقد في يناير ١٩٣٥ ، والذي حدد فيه برنامجه في المجالات
الداخلية والخارجية . وكان مما قاله محمد صبري أبو علم إن الامتيازات
الأجنبية إنما تظلل برايتها فريقاً من الأجانب التجاريين بالمواد المخدرة
والسموم ، وإنه من أعجب العجب أن ترث مصر الامتيازات عن تركيا
فتليها تركيا وتتخلص منها الولايات التابعة لها ، وتبقي مصر تجر
أذىالها ؟ كذلك من أعجب العجب أن يكون السودان ، وهو جزء من
مصر ، محراً منها ، وتبقي مصر في أغلالها ؟ وان الامتيازات قد الغيت
في جميع الدول ، « فهل للعالم أن يحدثنا لماذا تبقى بمصر ؟ » . ثم ختم
محمد صبري أبو علم كلامه بأنه « من الواجب العمل على إلغاء
الامتيازات الأجنبية .. فان مصر التي نهضت مطالبة بحقها في الحياة
والاستقلال التام وبمسكاتها بين الأمم ، لا ترضى أن تبقى طويلاً في رق
الامتيازات دون أمم العالم » (٤) . فلما بربت ظروف العرب الإيطالية -
الجيشية ، اتفق الوفد مع نسيم باشا على تقديم مذكرة للمندوب السامي

لإعادة الدستور وعقد معااهدة بين البلدين « يترتب عليها إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر كما ألغيت في غيرها من البلاد » (٥) .

وبذلك يكون موقف الوفد من إلغاء الامتيازات قد تحدد في مناسبتين قبل الدخول في المفاوضات . ومعنى ذلك أن هذه كانت من المسائل المعروضة في مفاوضات ١٩٣٦ ، وإنما لم تكن من بنات أفكار محمد محمود باشا أو عبد العزيز فهمي باشا . أما عن فضل محمد محمود باشا في هذه المسألة ، فهو على النحو الذي أورده الدكتور أحمد Maher باشا ، قطب الوفد ، في خطابه الذي ألقاه أمام مجلس الشيوخ عن المعااهدة ، اذ ورد فيه قوله : « وأرى لزاماً عليَّ أن أعلن من فوق هذا المنبر ما قدمه محمد محمود باشا من خدمات كبرى ، فقد كان دولته معارضًا في مسألة النقطة العسكرية ، كما كان الكثيرون منا معارضين لبعض أحكامها ، وكان موقفه أثر كبير في تذليل كثير من الصعوبات ، فأنتم تعلمون أن للمفاوضين الانجليز شعوراً وإدراكاً ، فهم إذا شعروا أن ما يعرضونه يقبل بسهولة ، أبدوا التشدد من جانبهم ، ولكن حين كانوا يعلمون أن دولة محمد محمود باشا ، وهو الرجل المعروف عندهم بالالتزام والاعتدال في الحكم ، معارض في هذه النصوص ، وانه لا يقبلها على مضض ، يخففون كثيراً من غلوائهم ، وأعتقد أن هذا كان خير معوان لدولة النحاس باشا في اقناع السير مايلز لامبسون وغيره» (٦) .

الجدال حول مصير الأحزاب بعد المعااهدة

على كل حال ، فعندما أخذت أدوار المفاوضات ، بعد الاتفاق على المسألة العسكرية ، تدنو من نهايتها ، وتبدو الأموربشرة بابرام المعااهدة ، عاد القلق على مصير أحزاب الأقلية بعد المعااهدة يلح من جديد على زعمائها . وقد تبدي ذلك في شكل قضية طرحتها هؤلاء الزعماء في ذلك الحين قصدوا بها تأمين مستقبل أحزابهم ، وهي : من الذي سيقوم

بتتنفيذ المعاهدة ؟ هل ينفذها الوفد وحده ، أو تنفذها الجبهة الوطنية ؟ وقد استطاع زعماء الأقلية أن يجذبوا اليهم اهتمام السلطات الانجليزية المسئولة في مصر وفي لندن، التي فاتحة فعلاً زعماء الوفد في هذه المسألة . وعرض في ذلك الحين اقتراحان : أحدهما يقول بادخال زعماء الأقلية في الوزارة الوفدية ، على أن يكونوا وزراء بلا وزارات ، ومعنى ذلك تأليف وزارة قومية أو ائتلافية ، وقد رفض الوفد هذا الاقتراح . والاقتراح الثاني يقول بتأليف لجنة رسمية تتولى الاشراف العملي على تنفيذ المعاهدة ، ويكون بين أعضائها زعماء الأقلية وممثلون للوفد صاحب الأغلبية وبعض العسكريين من المصريين وبعض رجال القانون من مصريين وأجانب . وقد رفض الوفد أيضاً هذا الاقتراح ، لأن معناه على حد رأيه - قيام حكومة غير مسئولة إلى جانب الحكومة المسئولة . ثم عرضت المسألة بحذايرها في لندن أثناء وجود الوفد الرسمي فيها ، فصرح زعماء الوفد بأنهم يرجبون بقاء الجبهة الوطنية ودؤام الاتحاد بين الأحزاب جميعها ، على شرط أن يقف زعماء الأقلية موقفاً صريحاً أثناء عرض المعاهدة على البرلمان المصري . أما إذا تركوا أحزابهم تطعن في المعاهدة وتنتادي برفضها ، وفضلوا هم الصمت البليغ للظهور بمظهر التطرف ، ولم يؤيدوا المعاهدة تأييداً صريحاً ، ففي هذه الحالة لا يكون الوفد مسؤولاً عن بقاء الجبهة الوطنية ويتخذ لنفسه الموقف الذي تحتسه الظروف (٧) .

على أن هذا الموقف من جانب الوفد لم يرض جريدة «السياسة» ، لسان حال الأحرار الدستوريين ، فقد خرجت في أعقاب توقيع المعاهدة بمقال هام عن «الحياة السياسية المصرية بعد المعاهدة» ، عالجت فيه المسألة بشكل آخر ، فقد تساءلت عما إذا كانت إنجلترا تريد أن تكون مسؤولة تنفيذ المعاهدة على هيئات السياسية الممثلة في الجبهة الوطنية التي تولت المفاوضة وتولت توقيع المعاهدة ، أم تعود الحالة البرلمانية

الطبيعية الى نصابها ، فتتولى حكومة الوفد التنفيذ ، وتحمل بعثه ، ويكون للمعارضة أن تراقبها في هذا التنفيذ؟ . وقد ناقشت الجريدة هاتين الفكرتين ، فرفضت أولاً فكرة استمرار الجبهة الوطنية الى جانب الوزارة الحزبية القائمة في الحكم ، على اعتبار أن هذا الوضع إنما كان « شاداً شذوذًا لم يبرره الا حرص المصريين على أن تسوى هذه المسائل التي كانت معلقة بين الدولتين » ، أما أن يستمر هذا الشذوذ ، فالله يعتبر « افتئاتا على الدستور وعلى الحياة البرلمانية » . ثم انتقلت الجريدة الى مسألة العودة الى النظام البرلماني ، فاشترطت لذلك أن يتطور هذا النظام وفق الحال الجديدة التي تقضي التعاون بين الهيئات السياسية . ومعنى ذلك — كما قالت الجريدة — أن يقام التكوين الحزبي في مصر على أساس غير أساسه القائم ، « ليعود النظام البرلماني الى صورته الطبيعية » . أي أن الجريدة لم تعتبر النظام الحزبي الموجود في ذلك الحين ، والذي كان يسمح للوفد بأغلبته الساحقة ، تكويناً طبيعياً ، بل تكويناً شاداً ! . ثم خيرت الجريدة المصريين بين أن يأخذوا بالنظام البرلماني « بمعناه الصحيح » ، الذي تقوم الأحزاب على أساسه ، أو يأخذوا بالنظام الفاشي الذي يريد ألا يكون في بلد ما الا حزب واحد وتفكير واحد واتجاه واحد للبحث ، وقالت : « وقد لا نخطيء اذا قلنا إن فكرة البرلمانية والفاشية تجد كل منهما في مصر أنصاراً اذا عرضاً للبحث ، ولعلنا لا نخطيء اذا قلنا ان الروح الفاشية تلقى تأييداً أشد حرارة من الروح البرلمانية بمعناها الصحيح على النحو الذي تفهم به في انجلترا » (٨) . ولما كان الوفد هو الحزب الذي يلقى التأييد الأشد حرارة في مصر ، فإن إشارة جريدة السياسة الى ذلك في هذا المقام ، كان معناها اتهام الوفد في الحقيقة بالفاشية ، وهو ما أدركته الصحافة الوفدية بوضوح (٩) .

على هذا الأساس نشأت فكرة حل الأحزاب السياسية واعادة

تكوينها . وكان الأساس الثاني ما أخذت تطلقه أحزاب الأقلية في أثناء المفاوضات وبعدها من أن مهمة الوفد تنتهي ببرام المعاهدة (١٠) ، وذلك استغلالاً للمادة الرابعة من قانون الوفد التي تقضي بأن « الوفد يقوم ما دام العمل الذي اتى به لأجله قائماً ، وينقض بانقضائه » . وقد عبر فكري أباذه عن هذه الفكرة بعد المعاهدة على صدر مجلة المصوّر بصورة كاريكاتورية تمثل النحاس باشا وهو يقدم لمصر المعاهدة قائلاً : « ها قد أمضيت المعاهدة ، واتهت مهمتي ، فاقبلي منا هذه الهدية » (١١) .

وفي ذلك الحين أخذت تتردد الحجج التي تؤيد هذه الدعوة ، أولها ، أن الأحزاب القائمة كانت قد تكونت حول القضية الوطنية ونشأت بسببها ، فقد تفرغت كلها — فيما عدا الحزب الوطني — عن الوفد ، وكان الخلاف الرئيسي الذي قاد إلى الانشقاق هو الخلاف حول حل القضية المصرية . أما وقد اتفق جميع الرعماء على الحل الذي تضمنته معاهدة ١٩٣٦ ، فقد زال السبب الرئيسي للخلاف ، ووجب إعادة النظر في تكوين الأحزاب . ولقد كان عبد الرحمن الرايري يرى بالنسبة لهذا الموضوع أنه من الخير لهذه الأحزاب أن تندمج في الحزب الأقوى ، أو تؤلف كتلة واحدة تضمها جميعاً ، بعد أن اتحدت وجهتها في السياسة الوطنية وفي الأسس التي تريد أن تبني عليها مستقبل البلاد . وكان من رأيه أيضاً أن تعدد الأحزاب بعد موافقتها على المعاهدة لا فائدة منه بالبلاد (١٢) .

أما الحجة الثانية ، فهي أن هذه الأحزاب كانت قد قامت لتحقيق هدف سياسي اساسي هو الحصول على الاستقلال ، فلم تعن لهذا السبب بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها . ولكن بعد أن أبرمت المعاهدة، فقد وجب أن يعاد تكوينها على مبادئ جديدة تتناول الشؤون الداخلية . ولقد كان من هذا الرأي حمد الباسل باشا (١٣) .

ثالثاً - وهذه الحجة متعلقة بتنفيذ المعاهدة - أن الأحزاب السياسية بالشكل الذي كانت عليه ، لا تصلح لتنفيذ المعاهدة ، لأن الرابطة بينها ضعيفة ، ولأن الأغراض والشهوات أفسدتها وأفسدت الغرض الوطني الذي قامت لأجله . ولما كانت البلاد قد أصبحت في عهد جديد يقتضي التعاون والتشاور في المسائل التي تناولتها المعاهدة ، وفي الأعمال التي وقع عليها رؤساء الأحزاب وتعهدوا بتنفيذها ، مثل المسألة العسكرية وما تحتها من بناء التكتنات وإنشاء الطرق وتدريب الجيش ، ومثل مسألة الامتيازات وفرض الضرائب والقضاء المختلط ، وغير ذلك مما تضمنته نصوص المعاهدة - وهي مسائل تحتاج كلها إلى تشاور الأحزاب وتفاهمهم على ما يجب أن يوافقو عليه في البرلمان وتنفيذ السلطة التنفيذية ، ولما كان هذا التفاهم والتشاور لا يمكنان ، ما دامت الأحزاب المصرية بحالتها التي هي عليها ، وهي الحالة التي لا تسود فيها الثقة والأخلاص للمصلحة العامة بينها ، لهذا فقد وجوب أن يعاد النظر في تكوين الأحزاب حتى يمكن التفاهم بينها بسهولة (١٤) .

نبت هذه الحجج جميعها في المعسكر المعادي للوفد . ولعل هذا كان السبب الأول في رفضها . وقد رد الوفد عليها جميعها مفنداً إياها واحدة وراء الأخرى : فالنسبة لنقطة انتهاء مهمة الوفد ، فقد رد الوفد بأن مهمته لا تنتهي بتوقيع المعاهدة ، وإنما تنتهي بتنفيذها ، لأن التنفيذ في الحقيقة هو الذي يحقق الاستقلال ، أما التوقيع وحده فلا يؤدي إلى شيء . وبمعنى آخر ، إن العبرة بالتنفيذ ، وليس بالتوقيع . لهذارأى الوفد أنه من الضروري أن تستمر له صفتة القومية إلى حين الانتهاء من تنفيذ المعاهدة (١٥) .

أما بالنسبة لفكرة إعادة تكوين الأحزاب ، فقد رد الوفد بأنه إذا جازت هذه الفكرة بالنسبة لحزب من الأحزاب ، فهي لا تجوز بالنسبة له ، لأنه ليس حزباً سياسياً ، بل هو « وكيل الامة الأمين الساهر على

حقوقها ومصالحها » ٠ كما رد على العجّة التي تقول بأن الأحزاب القائمة لا تقوم على مبادئ تتناول الشؤون الداخلية ، بأن هذا الكلام لا ينطبق عليه ، « لأنّه صاحب برنامج مرسوم للإصلاحات الاجتماعية في مختلف النواحي ، هو الذي أعلنه في المؤتمر الوفدي الكبير الذي عقد عام ١٩٣٥ » (١٦) ٠

أما بخصوص إدماج أحزاب الأقلية في الحزب الأقوى ، وهو الوفد ٠ فقد كان في الوفد — في الحقيقة — رأيان : أحدهما يرى أن البلاد قد وصلت إلى مرحلة يجب على زعمائها فيها العمل متضارفين لتحقيق المستقبل الباهر لمصر ، وأن الوفد ، لذلك ، يجب أن يعتبر توقيع المعاهدة خاتمة عهد وفاته عهد آخر ، وذلك بأن تندمج الأحزاب كلها في حزب واحد على نحو ما حدث في ١٩١٩ ، ثم يترك للزمن أن يفعل بعد ذلك فعله في تكيف الأمور وتنظيم الأحزاب تنظيمًا جديدا في مصر ٠ وكان صاحب هذا الرأي الدكتور أحمد ماهر (وسنرى أنه وثيق الصلة بانسلاخه مع النراشي من الوفد) ٠ أما الرأي الثاني ، وكان على رأسه النحاس باشا ، فكان يرى أن الأخذ بالرأي السابق سوف يتربّط عليه تعديل الوزارة تبعاً لتعديل النظام الحزبي ، وبمعنى آخر تأليف وزارة قومية ، وهو أمر يخالف سياسته بشكل قاطع (١٧) ٠ وقد انتصر الرأي الأخير ٠

موقف أحزاب الأقلية من المعاهدة

بقيت الأحزاب — إذن — بنفس تكوينها السابق على المعاهدة ، ورفض الوفد اندماجها فيه بأية صورة من الصور ، أو اشتراكها معه في الحكم بأي شكل من الأشكال ٠ وأحسست أحزاب الأقلية أنها قد سمعت إلى حنثها بظاهرها ، وأنها قد شاركت بأيديها في القضاء على الظروف السياسية التي كانت تهيء لها الحكم والتغيير عن مصالحها ومصالح

أنصارها ومؤيديها . وانعكس ذلك داخل الأحزاب في الاجتماعات التي عقدتها للنظر في المعاهدة . فقد أخذت تتذبذب في ذلك الحين تذبذباً مؤلماً بين التطرف والاعتدال ، حتى رأينا حزباً كحزب الاتحاد ، نشأ في أحضان القصر ورعايته ، وكان لسان حاله والمبر عن مصالحه ، تبلغ نسبة عدد الأعضاء المعارضين للمعاهدة إلى الموافقين عليها النصف تقريباً ! فقد وافق على المعاهدة تسعة ، بينما رفضها ثلاثة ، ووقف واحد على الحياد هو توفيق رفعت باشا ! أما موقف حزب الأحرار الدستوريين فكان أشد وأنكى . فقد شن أعضاؤه حملة شديدة على المعاهدة في أول جلسة عقدها الحزب ، حتى شعر محمد محمود باشا ، وهو الذي كان يمثل الحزب في جبهة المقاومة ، بأن الحملة ليست موجهة إلى موضوع المعاهدة ، بقدر ما هي موجهة إلى شخصه بالذات (٢٠) . وحتى إنه اتفق مبدئياً ، قبل أن يصدر الحزب قراره ، على أنه إذا صدر القرار بالرفض ، فحينئذ يقدم استقالته (٢١) .

ولقد كان قائداً الحملة على المعاهدة في حزب الأحرار الدستوريين هو الدكتور هيكل ، يؤيده في موقفه الملاوي بك والسيد خشبة باشا (٢٢) . ولم تكن مواقف الدكتور هيكل السياسية أو مواقف حزبه السابقة من المشروعات التي سبقت مشروع معاهدة ١٩٣٦ ، تحوله حق قيادة حركة المعارضة . فقد أبدى عطفه على مشروع المعاهدة بين ثروت باشا والسير أوستن تشمبرلن ، على الرغم من أن هذا المشروع كان أسوأ مشروع توصل إليه اتفاق مصرى - إنجلizi ، وعلى الرغم من أن هذا المشروع أيضاً لم يكن يحدد أي أجل لجلاء القوات البريطانية عن الأرضي المصرية (٢٣) . كما دافع عن مشروع محمد محمود - هندرسون ، رغم أنه كان أقل في مزاياه من مشروع معاهدة ١٩٣٦ . ومع ذلك ، فعند نظر معاهدة ١٩٣٦ في مجلس الشيوخ ، وقف يحللها تحليلاً بارعاً انتهى منه إلى أنها لا تتحقق الاستقلال ، بل ولا تصل بمصر

إلى مركز الدومينيون ، ثم ترك للشيخ الخيار في قبولها أو رفضها قائلاً :
من أراد الاستقلال أو نظاماً كنظام الدومينيون ، فليرفضها . ومن أراد
« تغيير الحالة التي سئلناها » دون اهتمام بنتائج هذا التغيير ، لعل في
الحركة بركة ، فليقبلها ، « على أن تعدل بأسرع ما يسعها تعديلاً يزيل
ما بها من مساس باستقلال مصر » (٢٤) .

وكان من الطبيعي أن يشير موقف الدكتور هيكل وموقف حزبه
غضب الصحف الوفدية ، وخصوصاً عندما طالت المناقشات وتأخر
الحزب في إصدار قراره بشأن المعاهدة ، بعد أن أصدرت كافة الأحزاب
قراراتها بالموافقة . فقد أبدت صحف الوفد عجبها لهذا الموقف من
حزب « كان ينادي دائماً بوجوب الاتفاق مع إنجلترا بأي شكل وبأي
ثمن . ولكنهم الآن لا يعجبهم العجب ولا الصيام في رجب » ! (٢٥) .
ثم ازداد غضب الوفد والصحف الوفدية حينما أصدر الحزب أخيراً قراره
بقبول المعاهدة حاملاً بحصة الدكتور هيكل ورأيه فيها ، فقد نص على أن هذا
القبول « لا يعفي من العمل لتعديلها في النقطة التي تمس الاستقلال في
أقرب فرصة ممكنة » . وقد هاجم الوفديون هذا القرار ، فوصفه أحدهم
بأنه كان « قبولاً هو الرفض ، ورفضاً هو القبول » . بينما وصفه آخر
بأنه « قرار ذو وجهين ينطوي بما يسود حزب الأحرار من حيرة وتردد
واضطراب » . وقد سئل الدكتور هيكل في ذلك الوقت : متى تكون
تلك الفرصة التي يسعى فيها لتعديل المعاهدة ؟ فكان ردّه بأن هذه
الفرصة « ستحين وستحين قريباً ! » . بينما صرّح أحمد خشبة باشا بأن
هذه الظروف ترجع إلى الأمة ، فإذا تضافرت لتعديل المعاهدة لم تجد
إنجلترا بدا من الاصغاء ، أما إذا تخاذلت ، فإنها لا تصل إلى ما
تريد » ! (٢٦) .

وبهذا التخبط والاضطراب بين الاعتدال والتطرف ، كان حزب
الأحرار الدستوريين يجاهد ليبني رأسه فوق السطح في خضم العهد

الجديد . ولكنه لم يلبث أن سقط في فترة ركود طويلة ، قبل أن تناح له فرصة البعث من جديد بعد انشقاق الوفد ، وانعكس هذا الركود على جريدة ولسان حاله «السياسة» ، فاحتاجت عن الظهور (٢٧) .

* * *

الوفد يدعم مركزه

كان تحت تأثير موقف الأحزاب السالفة الذكر ، أن أخذ الوفد يسير في الحكم سيرة حزبية ، ويعمل على تدعيم مركزه ونفوذه في أنحاء البلاد . فقد استولى على مراكز التفؤذ الإداري في القرى التي كانت واقعة تحت سيطرة الأحزاب الأخرى ، وخاصة الأحرار الدستوريين ، وعمد إلى فصل عدد كبير من هؤلاء العمد في مختلف القطر حتى بلغ عددهم ١٧٣ عمدة فيما بين ٩ مايو ١٩٣٦ و ٢٩ ديسمبر ١٩٣٧ (٢٨) . وكان معظم هؤلاء من أخلص رجال الأحرار الدستوريين ، وفي مقدمتهم عمدة الزرابي الذي كان من رجال محمد محمود باشا المقربين ، وعمدة اسنا الذي كان عضوا في مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين (٢٩) . كما قامت الحكومة في الوقت نفسه بحالته بعض الضباط الموالين للأحرار الدستوريين إلى المعاش ، كما حدث بالنسبة للقائمقام عبد الحميد بك كمال مأمور ضبط القنال الذي كان صديقا لحزب الأحرار الدستوريين ، وكان لا يفتئ يقيم الدليل على صداقته للحزب في مختلف المناسبات (٣٠) . ثم أخذ الوفد في تدعيم مراكز نفوذه السياسي في المدن والقرى ، عن طريق تنظيم لجان الحزب . وكانت تنظيمات الشبان الوفديين ، أو فرق القمصان الورقاء التي انتشرت في عهد حكومة الوفد ، مظهرا لهذا الدعم في ذلك الحين .

كذلك عمد الوفد إلى مكافأة أنصاره ورجاله وتعويضهم عما لحقهم من آثار الجهاد والنضال في سبيل الدستور والاستقلال . وكانت الرتب

والنياشين هي المكافآت التي رأى الوفد أن يكفيء بها أنصاره بحججة الابتهاج بالمعاهدة . ومن الواضح أنه كان يعني من هذه الانعامات رفع مرتبة هؤلاء الأنصار من أعضاء لجان الوفد المركزية في الأقاليم ، الذين كانوا في الغالب ينحدرون من أصول بورجوازية متواضعة ، إلى مرتبة خصوصه السياسيين الذين كانوا يبزونهم في الجاه والثروة لأنحدارهم في غالبيتهم من طبقة الأعيان وملوك الأرضي . وهذا ما يفضحه الدكتور هيكل عند تناوله مسألة الانعامات ، فهو يقول : « أما الذين أنعم عليهم

بالرتب المختلفة من عامة الشعب ، وممن لم يكن لهم بالماضيين أية صلة ، فكانوا يعدون بالمئات . ومنهم كثيرون أنعم عليهم برتبة البكوية ، ولم يكن أحدهم يطمع في أن ينال رتبة أو لقباً طيلة حياته . وكان أكثر هؤلاء من أنصار الوفد ومن أعضاء لجانه المركزية في الأقاليم . هناك ضج منافسونهم ، ومن يبزونهم في الجاه والثروة والعلم من أهل الريف ، ورأوا في هذه الانعامات من الميل العزبي ما لا يتفق وموجب العدل . وشكا هؤلاء إلى أحزابهم ذلك الحيف وهذا التفريق في المعاملة بغير مسوغ . ورأى رجال الأحزاب أنفسهم أن الوفد اتهما فرصة قيام الوصاية على العرش ليقوى نفسه على حساب الأحزاب الأخرى » (٣١) .

ولقد كان حقيقة بالوفد ، مع ذلك ، أن يدرك أنه بهذه الانعامات على رجاله وأنصاره ، ومحاولته رفعهم إلى طبقة خصوصه السياسيين ، إنما يتعد بهم في الواقع عن الطبقات الجماهيرية التي يستمد منها أغلبيته الساحقة التي توصله إلى الحكم . ولم تكن فكرة إلغاء الرتب والألقاب المدنية مجهولة في ذلك الحين ، ففي عام ١٩٢٤ هـ سعد زغلول صرح هيبتها ونفوذها حين عين نجيب الغرابلي أفندي وزيراً في وزارته ، رغم معارضة الملك فؤاد لهذا السبب (٣٢) . وفي أكتوبر ١٩٣٦ نادي فكري أباذه صراحة بضرورة إلغاء الألقاب (٣٣) . وكان المناخ مناسباً لذلك ، فحين عاد الوفد إلى الحكم على أثر انتخابات ١٩٣٦ ، جعل على رأس

الم الهيئة التشريعية للبلاد اثنين من الأفندية هما : أحمد ماهر افendi ، رئيسا مجلس النواب ، ومحمد بيونى افendi ، رئيسا لمجلس الشيوخ . وقد أبرزت الصحف الوفدية هذا الاختيار في فخر واعتزاز ، وقالت إن الرئيسين « لا يقلان عظمة وكفاءة ومكانة في قلوب الشعب عن كثير من الباشوات » ، واستدللت بذلك على أن الألقاب قد فقدت أهميتها ، وقالت : إن الكثيرين يرون أن الوقت قد حان لإلغائهما ، كما فعلت تركيا وال العراق (٣٤) .

وعلى كل حال ، فقد تركت حركة الانعامات بالرتب والنياشين على أنصار الوفد « أثرا مكظوما » في نفوس الأحرار الدستوريين والأحزاب الأخرى - على حد تعبير الدكتور هيكل (٣٥) . ولما كانت هذه الحركة قد أتت بعد حركة فصل العمد ، فقد كان ذلك إيدانا بانهيار الجبهة الوطنية .

وفي الحق لقد جاءت المناسبة لاعلان هذا الانهيار رسميا عندما حان موعد إجراء المباحثات مع الدول الأجنبية لإلغاء الامتيازات . فعلى الرغم من أسباب الخلاف التي ذكرناها ، فقد رأى النحاس باشا دعوة كل من صدقى باشا ومحمد محمود باشا وعبد الفتاح يحيى باشا الى حضور الاجتماع الذي دعا اليه أعضاء الجبهة الوطنية ، للنظر في موضوع مؤتمر الامتيازات و موقف الأعضاء المصريين منه . على أن الزعماء الثلاثة رأوا أن مسلك الوزارة في الحكم وقيام الخصومة بينها وبين المعارضة ، قد جعل المناقشة ، حتى في مسألة قومية كمسألة الامتيازات ، غير ميسورة . ولهذا فقد أبدوا اعتذارهم عن عدم تلبية الدعوة ، ورأوا أن يأخذ هذا الاعتذار صورة عنيفة ، فأرسلوا بردهم على دعوة النحاس باشا مع سائق سيارة محمد محمود باشا (٣٦) .

وكان من الطبيعي أن يثير هذا التصرف ثائرة الصحف الوفدية ، التي كتبت تحلل هذا الاعتذار بأنه لا يخرج عن كونه أحد أمرin : إما

أنه يرجع إلى رغبة زعماء الأقلية في إضعاف الوزارة الوفدية أمام الأجانب، وتسديد الطعنات إلى ظهرها ، وهي على أبواب مفاوضة الدول للفاء الامتيازات ، وإما أن الغرض منه إظهار غضبهم من عدم اشتراكهم في الوزارة لتنفيذ المعاهدة (٣٧) . على أن الحقيقة أن زعماء الأقلية كانوا قد تلقوا درسا من اشتراكهم في الوفد في المفاوضات السابقة التي أدت إلى إبرام معاهدة ١٩٣٦ ، وهو أن هذا الاشتراك لا يفيد منه سوى الوفد ، ولا نتيجة له سوى استتباب الأمور له واستقرار الحكم في يده . ومن هنا كان الرفض ، وبه سقطت الجبهة الوطنية رسميا .

(٢) تدهور العلاقات بين الوفد والعرش

تدخل الانجليز في تعيين مجلسوصاية

رأينا في الصفحات الماضية كيف تدهورت العلاقات بين الوفد والأحزاب ، وتجددت الخصومة بينها جديعا ، حتى انتهت بسقوط الجبهة الوطنية بما كانت تمثله من معنى الوحدة القومية والاختلاف . ففتح الباب بذلك لصراع عنيف كانت الأقدار تدخل ظروفه في ذلك الحين . وفي تلك الأثناء ، كانت الأحوال تتدحر في جهة أخرى ، هي جهة التصر . وكانت الظروف في هذه الجهة ، في بداية تاريخ هذه الفترة ، مواتية للوفد بما لم يسبق له نظير ، فلم يحدث منذ ألف سعد زغلول وزارة الشعب الأولى في مستهل عام ١٩٢٤ ، أن تهيأ للوفد ما تهيأ له بعد وفاة الملك فؤاد . فقد سبقت وفاة هذا الملك الأتوocratic العنيد عودة دستور ١٩٢٣ في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ، بعد جهاد شاق عنيف ، فانفتح الباب لتولي الوفد الحكم اعتمادا على الإرادة الشعبية التي كانت تأتي به في كل انتخابات حرة . ثم قامت الجبهة الوطنية في ديسمبر ١٩٣٥ ، فلم يعد الوفد يلقى معارضة ضده من الأحزاب الأخرى . كما قبلت إنجلترا تسوية المسألة المصرية على أساس مشروع معايدة ١٩٣٠ ، بشرط تطبيق الأحكام العسكرية الواردة فيه على الحالة التي تغيرت عنها كانت عليه من قبل ، فبدت القضية الوطنية على وشك الحل . ثم مات الملك فؤاد ليخلفه صبي لما يبلغ بعد سن الرشد ، فباتت الظروف مهيأة لاستقرار الحياة النيابية واستتباب الأمور للوفد لأمد طويل .

ولقد أدرك الانجليز هذه الحقيقة ، فكتبت جريدة سبكتاتور

الانجليزية تقول : « ليس هناك الآن شيء يصد الوفديين ، الذين يستطيعون الاعتماد على أغلبية كبرى في الانتخابات » ، واستطردت : « ولكن اذا أدى هذا الى تصلب المفاوضين المصريين ، فإن المفاوضات عندئذ ستتحجّط » (٣٨) . على أن أكبر ما أخذ الانجليز يوجهون اليه جهودهم في ذلك العين ، هو الحيلولة دون الوفد وتشديد قبضته على الموقف الداخلي عن طريق تعيين أعضاء مجلس الوصاية حسب هواه . وكان الوفد قد أظهر هذه النية ، فقد صرّح وفدي كبير بأن للبرلمان الحق في أن يرفض أي شاء ، من الذين عينهم الملك فؤاد ، أعضاء في مجلس الوصاية . وكان معنى ذلك ، كما لاحظت جريدة الديلي تلغراف ، ان أغلبية الوفد في البرلمان ، يمكن أن تصر على أن يكون أعضاء مجلس الوصاية من المشايعين للوفد ، وهو أمر تظهر خطورته اذا اقترنت بالمشروع الذي قالت الجريدة ان الوفد كان يبذل نشاطا في تنفيذه ، وهو أن يمد البرلمان أجل سن الرشد للملك أربع سنوات أخرى بدعوى أن هذا يساعد على جعل خلافته في مستوى واحد مع عادة البلاد الأخرى المألوفة ، وعندئذ تتعرض البلاد لخطر الوقوع زمانا طويلا تحت دكتاتورية تامة لحزب واحد (٣٩) .

ولقد كان بناء على هذه الاشارة وغيرها مما ورد في الصحف الانجليزية ، أن تحركت الحكومة البريطانية بسرعة لاحتلال الموقع الذي كان يريد أن يحتله الوفديون . وكانت الصحف البريطانية هي التي كشفت هذا التحرك ، فقد كتبت جريدة « الديلي تلغراف » عما وصفته بأنه « حركة تؤيد تعيين عضو واحد على الاقل من كبار أعضاء الأسرة الملكية ضمن أعضاء مجلس الوصاية » ، ووصفت الجريدة هذا الرجل بأنه « رجل يعتقدون أن الملك فؤاد أبعد اسمه » ، تقصد الأمير محمد علي كما تبين فيما بعد . وقد فهمت جريدة كوكب الشرق الوفدية ما تعنيه هذه الحركة من جانب الانجليز ، فكتبت تقول : « الظاهر ان

السياسة البريطانية ، رغم الخطأ القائمة الآن في سبيل التفاهم والوفاق للوصول إلى عقد المعاهدة ، ترمي إلى جعل مجلس الوصاية هدفاً لها ، كما كانت تضع العرش في الحوادث السابقة في مثل هذا الموضع . على أننا إذا رجعنا إلى نظرية الوفد في تنصيب مجلس الوصاية ، نجد أن الوفد في كل ما دمى إليه ، كان متوجهًا إلى التقدير الدستوري فحسب ، فلم ينظر في وجهته إلى الأشخاص ، بل إلى تعزيز سلطة الأمة » (٤٠) . وفي الواقع إن المقالات عن خطورة الوفد على العرش ، قد بربت فجأة في الصحف الانجليزية بمناسبة وفاة الملك فؤاد، وقد تفاجرت جريدة « الايكونومست » بما كان الاحتلال يسبغه عليه من الحماية ، وقالت : « لقد كان من المحتمل أن يجد الملك فؤاد نفسه في مركز معقد لو أنه وجد نفسه أمام الوفد دون وجود جيش الاحتلال الذي كان فيه القضاء على كل احتمال لقيام ثورة تستبدل بأوتوكراطية تقليدية ، حكومة حزب واحد من الخاصة من الطراز التركي الذي ظهر بعد الحرب ! » (٤١) . ولم تلبث بريطانيا أن تدخلت تدخلاً فعلياً في تعيين مجلس الوصاية . فقد اجتمع السير مайлز لامبسون مع الزعماء المصريين لمناقشة هذه المسألة ، وكتبت الصحف البريطانية تعقب على هذا الاجتماع بقولها : إن هناك ما يدعى إلى الاعتقاد بأن الزعماء وافقوا على أن يؤيد البرلمان تعيين الأعضاء من رجال معتدلين ليست لهم نزعة حزبية (٤٢) . ثم نشرت جريدة الديلي تلغراف مكتابها في القاهرة برقة يوضح فيها أن « الامل قد قوي باختيار الأمير محمد علي إلى حد كبير ، لأنه أصلح أعضاء الأسرة الملكية للوصاية ، ويمكن الاعتماد عليه في احاطة منصبه بمظاهر المهابة والاحترام الصحيحة ، ومقاومة المساعي الفاسدة ، والعمل لترويج العلاقات الانجليزية - المصرية » (٤٣) .

ولقد جرت الأمور وفقاً لما أشارت إليه الصحف الانجليزية . فقد اجتمع البرلمان بمجلسه في يوم ٨ مايو ١٩٣٦ ، حيث فتح المظروف

المحتوي على وثيقة الوصاية على العرش التي حررها الملك فؤاد . وكان تاريخها ٢١ يونيو ١٩٢٢ ، وقد تضمنت اختياره محمد توفيق نسيم باشا . وعذلي يكن باشا ومحمود فخرى باشا أوصياء على العرش . فلم يأخذ البرلمان بهذا التشكيل ، وقرر بالاجماع تأليف مجلس الوصاية من كل من : الأمير محمد علي ، وعبد العزيز عزت باشا ، ومحمد شريف صبري باشا (خال الملك فاروق) . وقد ذكر الرافعي (٤) أن هذا الاختيار تم وفقا لما اتفقت عليه الأحزاب وقتئذ ، ولكن الحقيقة – كما أوضحنا – أنه تم وفقا لتدخل بريطانيا واتفاقها مع الأحزاب .

وفي الواقع ان جميع الأحزاب لم تكن تؤيد ادخال أحد من الأسرة الملكية في مجلس الوصاية – كما أشارت الى ذلك الصحف البريطانية نفسها (٥) – كما ان غالبية آراء الجبهة الوطنية (الوفد) لم تكن موافقة على اختيار الأوصياء من رجال لم يشتغلوا بالسياسة ، ولم يعرفوا الحزبية (٦) . والسبب في ذلك ، فيما يختص بأحزاب الأقلية على الأقل ، ان الأمير محمد علي ، وهو من كانت تصر على تعينه السلطات البريطانية ، لم يكن على وفاق أبدا مع الملك الراحل ، وكثيرا ما كان يضطر الى الاتجاه الى المندوب السامي البريطاني في مصر ، أو الى السلطات البريطانية العليا في لندن ، لانصافه من عمه الملك فؤاد . كما كانت الكراهية شديدة بينه وبين الملك ، ثم بينه وبين كبار موظفي السراي (٧) . أما فيما يختص بالوفد ، فقد كان الوفد راغبا – كما ذكرنا – في تعين أعضاء مشائعيين له حتى يسهل له السيطرة على القصر والوزارة والبرلمان .

ازمة وزارة القصر

على كل حال ، فان تعين مجلس الوصاية على هذا النحو ، قد حقق هدفه المنشود للقصر والانجليز . فقد حفلت فترة الوصاية بالمنازعات

الدستورية التي ألحقت أفسح الأضرار بالحياة الدستورية فيما بعده . وكان أهم هذه المنازعات ما دار حول « وزارة القصر » التي كان الوفد يريد إنشاءها في ذلك الحين .

وهناك حقيقة في هذا الموضوع ، هي أن الوفد لم يكن أول من فكر في إنشاء وزارة القصر سنة ١٩٣٦ ، وإنما كانت هذه الفكرة مثار مناقشات طويلة وممتعة للغاية في لجنة الدستور عام ١٩٢٢ ، بعد أن أثارها عبد اللطيف المكتابي عند مناقشة القرار ٧٧ من قرارات اللجنة العامة الخاص بمسؤولية الوزارة واستقالتها . فقد اقترح المكتابي في ذلك الوقت أن تضاف إلى نص القرار فقرة بوجوب « أن يستقيل مع الوزراء من يكون في درجتهم من الموظفين في معيلاً الملك ، كرئيس الديوان الملكي ورئيس التشريفات » . وكان مما ساقه في تعزيز هذا الاقتراح أن الملك لا يعمل بمفرده ، بل يسترشد في آرائه بأراء المقربين إليه من كبار رجال البلاط . فإذا كان هؤلاء الرجال ليسوا من رأي الوزارة في السياسة العامة ، وقع التناقض بين الوزارة والسراي — ولما كانت اللجنة قد قررت أن الملك يملك ولا يحكم ، وإن الوزارة هي المسئولة عن السياسة العامة ، فيجب أن يكون كبار رجال البلاط من رأي الوزارة ، يبكون معها إذا بقيت ، ويسقطون معها إذا سقطت ، توحيداً للسياسة العامة ، وحرضاً على عدم الخلف ، ومنعاً للاحتكاك المضر .

وقد أيد إبراهيم الملباوي بك هذا الرأي مع تعديل بسيط . فقد أوضح أن كبار رجال البلاط الذين هم في درجة الوزراء يجب ، خصوصاً في عهد التطور الأول ، أن يكونوا مستولين أمام الأمة أسوة بالوزراء ، ولا تأتي مسؤوليتهم لمحض كونهم كبار رجال البلاط ، بل يجب أن يكونوا وزراء فعلاً ، ولكن بلا وزارة ، وأن يحضروا مناقشات مجلس الوزراء مقابل الواجب الذي سيحملونه . وقال إن بقاء كبار رجال السراي

مسئولين أمام الملك دون غيره ، لا يصح أن يستمر ، بل يجب أن يكون
 للإشراف عليهم ، كما يجب أن يكون لهم صوت مع الوزراء في إدارة
 الشئون العامة يقادون الوزراء المسئولة العامة والثقة العامة .
 على أن اقتراح المكتابي بك ، وتعديل الهلباوي بك ، لم يلبثا أن
 تعرضوا لهجوم شديد من الشيخ بخيت وعلي المنزاوي بك وزكرياء نامق
 بك ، بحجة أن سقوط كبير الأماء وكبير ديوان الملك مع الوزراء لا
 معنى له ، طالما أنهما لا يعملان مع الوزارة ، وليس من المصلحة أن يكونا
 وزراء بلا وزارة . وكان مما ساقه المنزاوي بك ، أنه قد يوجد في بلاط
 الملك من يستطيع أن يدس للوزارة عند الملك ، ويكون له من التأثير عليه
 أكثر مما ل الكبير ديوانه وكبير امنائه . فهذا الاقتراح لا يمنع الضرر ،
 « فضلا عن أن النظام المقترن لا نظير له في المالك الأخرى غير إنجلترا .
 ولدينا متسع من الوقت بعد تشكيل البرلمان أن ننظر في ايجاد هذا النظام
 أو عدم ايجاده » .

وقد وقف عبد العزيز فهمي بك من اقتراح المكتابي وتعديل
 الهلباوي موقفا خاصا . فقد أثني عليهما كل الثناء ، ولكنه رأى أن
 الظروف الموجودة لا تسمح بالأخذ بهما ، « وكانت أرجو أن حالتنا تسمح
 به — لأنكم بعد أن قررتكم أن حكومتنا دستورية ، وأن الوزارة مسؤولة
 أمام البرلمان ، وأن الملك لا يعمل بنفسه ، وإنما يعمل بواسطة وزرائه ،
 وإن الملك غير مسئول مطلقا ، وأن شخصه مقدس وذاته مصونة لا تمس ،
 وإن أي أمر من أوامر الملك لا يخلي الوزير أو الموظف من المسئولية — بعد
 هذا كله وجب عليكم أن تحتفظوا بكرامة الملك إلا تعثث بها وشایة
 الواشين او دسيسة الدسائين ، وأن تضمنوا لكل فريق حقوقه ،
 وللوزارة حقوقها ، فلا تدعوا في البلاط من يدس الدسائين للوزارة ،
 بل يجب أن يكون كل من حول الملك على رأي الوزارة حتى لا ينتقد
 من حول العرش على الوزارة اتقادا يضر بمصلحة البلاد . فمن العائز

أن يأتي ملك سماع للوشایة ، ويكون بجانبه من رجال بلاطه من يدس
 الدسائس للوزارة وهو يعلم أن من حق الملك أن يقيل الوزراء ، وأن
 يعين من يخلفهم ، فهل من مصلحة البلد ان يسقط الملك كل يوم وزارة ،
 ويعين غيرها عملا بنصائح رجال بلاطه ؟ أظن أن وحدة الفكر بين
 الوزراء والقائمين حول العرش واجبة ، ما دمتم قررتם ان الملك فوق
 الأحزاب وأن ذاته مقدسة وأنه يعمل برأي برمانه ، لذلك أرى أن اقتراح
 المكباتي بك في محله وممكن الأخذ به ، ولكن يؤلم ضميري أن تكون
 به قبل تعديله كاقتراح حضرة هلباوي بك . نعم يؤلم ضميري أن يكون
 على كبار رجال البلاط ان يتركوا مراكزهم عند سقوط الوزارة ، دون
 أن يكون لهم حق حضور جلسات مجلس الوزراء والمداولة معهم ، اذ كل
 واجب يقابل حق . ولكن في اعطاء هذا الحق من الصعوبات ما لا يخفى .
 كما أن حالة بلدنا لا تطيق الأخذ باقتراح حضرة مكباتي بك ، لأن الملكية
 عندنا لها نعنة وجدة ، وكل جدة لها شدة ، والشدة لا تؤخذ بالشدة ،
 وإنما تؤخذ باللين . والخلاصة أي أتني كل الثناء على اقتراح حضرة
 مكباتي بك وتعديل حضرة الهلباوي بك ، ولكن مع الأسف الشديد
 أرى أن الظروف الحالية لا تسمح بالأخذ بهما . وهكذا انتهى الاقتراحان
 بالرفض من اللجنة العامة للدستور في جلسة ٧ سبتمبر ١٩٢٢ (٤٨) .

* * *

رفضت اللجنة العامة للدستور اقرار كل من اقتراح المكباتي بك
 وتعديل الهلباوي بك . وقد دفعت الحياة النيابية ثمن هذا الرفض غاليا .
 بل لقد دفع عبد العزيز فهمي بك نفسه هذا الثمن أيضا عندما طرد من
 الحكم شر طردة في أزمة كتاب «الاسلام وأصول الحكم» . وقد تناول
 ذلك في خطبته المشهورة يوم ٣٠ اكتوبر ١٩٢٥ ، فوصف نفوذ حسن
 نشأت باشا ودوره في البلاط بقوله : « لقد وضع يده على وزارات

ثلاث برمتها من وزراء الدولة هي : الخارجية والحربيه والأوقاف . لا يعين فيها رئيس ولا مرؤوس ، ولا يبيت فيها أمر الا برأيه . ليس هذا فقط ، بل ان أوامره ، كما يعرف كل ساكن في البلاد أصبحت مقدسة نافذة في كل وزارة أخرى من الوزارات ، وفي كل مصلحة منصالح الحكومة المختلفة ، ينبعق الوزير والوكيل والمدير والمأمور والعمدة والشيخ والخفير اذا ذكر اسمه ، وان كان شخصه مختفيا وراء الحجاب » (٤٩) .

فلما عزل نشأت باشا في ١٠ ديسمبر من ذلك العام ، بناء على تدخل اللورد لويد ، وجد القصر بدليلا له في زكي الابراشي باشا ، ناظر الخاصة الملكية ، الذي برب في عهد صدقى باشا ، وأخذ يمد ثفوذه في كل مكان ويتدخل في شئون الحكم والسياسة كما يشاء - حسب اعتراف صدقى باشا نفسه - وظل الابراشي يمارس ثفوذه حتى خرج من منصبه بناء على طلب نسيم باشا ، الذي استعان أيضا في اخراجه بالمندوب السامي السير مايلز لامبسون (٤٩) .

لذلك فلما ولى الوفد الحكم في ١٠ مايو ١٩٣٦ ، أعلن النحاس باشا ، في كتابه الى الأوصياء بتأليف الوزارة ، أنه سوف يجعل من أغراض وزارته « تحقيقا للثقة العظيمة التي أسدتها الأمة الى الوفد المصري في الانتخابات الأخيرة ، أن ينسى» وزارة جديدة باسم وزارة القصر « لتمكين صلات الولاء والتقة بين العرش والأمة ، وتوطيد النظم البرلمانية على الأساس الديمقراطي المعهول بها في البلاد العربية في الحكم النيابي » (٥٠) . وقد حدد النحاس مهمة الوزير الجديد في حدث له مع جريدة « الدليلي هرالد » فقال : إنها ستكون القيام بالمهام التي يقوم بها في الماضي رئيس الديوان الملكي (٥١) .

على أن هذه الفكرة التي تضمنها كتاب تأليف الوزارة ، لم تثبت أن قوبلت بهجوم شديد من جانب الانجليز ومن جانب مجلس الوصاية .

بالرغم من أن وزارة القصر مأخوذة من النظام الدستوري الانجليزي ، الا ان الصحف الانجليزية وقفت من الفكرة موقفاً يفيض بالدش والحقيقة . فقد نشرت « التايمز » مقالاً وصفت فيه الغاية من هذه الفكرة بأنها « على ما يلوح إنشاء منصب وفدي للمخابرات ، في مكان تعود الوفد ان يعده من الأماكن المعادية له » . وقالت ان هذا الاقتراح قد أثار اتقاداً كبيراً في مصر ، فان الشعب ، الذي هو شديد الميل للملك الشاب ، قد يتسرّب اليه الشك في ان الوفد يريد أن يتذكر وسيلة يبسط بها نفوذه على الملك ، مع أنه يحسن به أن يترك ذلك للأوصياء » . ثم ذكرت انه من المحتمل ان وزير القصر سوف يصير في النهاية شيئاً خطير الأهمية . ونقلت عن خصوم الوفد قولهم ان هذا الوزير سوف يصبح « عمدة القصر » (٥٢) .

أما مجلس الوصاية ، فقد أبدى بدوره اعتراضه على الفكرة مقترباً ارجاءها الى أن يبلغ الملك سن الرشد . وقد نشرت مجلة المصوّر في ذلك الحين مقالاً يمثل وجهة نظر مجلس الوصاية ، بقلم « قانوني ضليع » اعله علي ماهر باشا - ذكر فيه أن مجلس الوصاية « يرى أن الوصاية آمانة في عنقه ، ومن واجب الأمانة ألا يتصرف في حق يخص الملك . فالالأصل أن السلطة وإدارة أعمال البلاد كلها كانت في يد الجالس على العرش ، وقد تنازل عنها - ما عدا حقه في إدارة ديوانه الخاص - منذ نشأة الحكم النيابي في ١٨٧٨ ، وقد توفي الملك الراحل ولم يتنازل عن هذا الحق . ولهذا فإن مجلس الوصاية يرى أن يرجى هذه الفكرة إلى أن يبلغ الملك سن الرشد » (٥٣) .

هكذا أصبح المشروع يواجه حلفاً من الانجليز ومجلس الوصاية . وفي ذلك الحين كانت الظروف تسير على نحو يدعوا إلى الحذر من جانب الوفد . فقد كانت المفاوضات بين الجانبيين المصري والبريطاني تواجه صعوبات تهدّد بالفشل . فقد طلب الانجليز العدول عن النص الوارد في

مشروع ١٩٣٠ الذي يقضى بجلاء الجيوش البريطانية عن القطر المصري، عندما يتمكن الجيش المصري من استكمال معداته ، وطلبوا أن يدور البحث ، بعد عشرين عاما ، على تحديد مكان الجيش البريطاني فقط وتخفيض عدده . كما طلبوا أن تحل إنجلترا محل تركيا في حق الدفاع عن مصر وقناة السويس » على أن يكون مصر حق التعاون في المشروع . وقد رفض الجانب المصري بطبيعة الحال هذين المطلبين . ولما اشتتد الخلاف وتهددت المفاوضات بالفشل ، سافر المندوب السامي إلى لندن في يوم ٢ يونيو لبحث الموضوع مع حكومته ، وبقي بها إلى ٢٩ يونيو ١٩٣٦ (٥٤) .

وبسبب هذه الظروف ، لم يشاً الوفد أن يقف موقف التصلب من مسألة وزارة القصر . فأعلن ارجاء بحث هذا المشروع ، والاحتفاظ بمنصب رئيس الديوان الملكي في مشروع ميزانية الديوان الملكي العالى، في مشروع ميزانية الدولة الجديدة — بعد أن كان قد اتجه إلى الغاء المنصب المذكور بسبب مشروع وزارة القصر (٥٥) . على أنه مع ذلك لم يشاً أن يكون تراجعه مطلقا . ففي يوم ٢١ يونيو ١٩٣٦ ، عين عبد الفتاح الطويل وكيل وزارة برمانيا لشئون القصر . وقد جاء في مذكرة النحاس باشا إلى مجلس الوزراء في هذا الشأن انه « رأى أن الغرض الذي توخاه من إنشاء وزارة القصر ، يمكن تحقيقه بإنشاء وكيل وزارة برلماني فيما يختص بشئون القصر ، ويتحقق برئاسة مجلس الوزراء» (٥٦) . وقد حقق عبد الفتاح الطويل الآمال المرجوة منه لحد بعيد . فلم يكدر يستقر في القصر ، حتى أخذ يضع في يده كل شئونه ، وكل أنواع معاملاته مع الحكومة ، حتى أنه أصدر تعليماته بمنع أي موظف من موظفي الحكومة من أن يتصل بموظفي القصر الملكي ، والعكس بالعكس ، الا بواسطته . وأصبح على كبير الامانة ورئيس الديوان الملكي بالنيابة وناظر الخاصة الملكية وموظفي مكتب الأوصياء ، الا يباشر أحد منهم

عملاء في أي وزارة ، الا بعد ان يكلم فيه عبد الفتاح الطويل باشا . ولما كانت هذه الاجراءات جديدة تماما على تقاليد القصر ، فسرعان ما أثارت ضجة في ذلك العين في دوائر القصر ودوائر الأوصياء (٥٧) .

وبهذا الانتصار الجزئي ، او بهذه الهزيمة الجزئية للوفد ، تحت ضغط ظروف المفاوضات المصرية البريطانية ، انتهت النزاع حول وزارة القصر . ذلك أن النحاس باشا في الواقع لم يتمسك فيما بعد بهذه الوزارة حين أعاد تأليف وزارته عند تولي الملك سلطاته الدستورية ، كما انه لم يتمسك أيضا بوكالة القصر عند الغاء وظائف وكلاء الوزارات البرلمانيين الآخرين ، وذلك بسبب الخلافات الداخلية التي ظهرت في ذلك العين بين محور التراشي - ماهر ، ومحور النحاس - مكرم . ومع أن هذه المسألة أثيرت أثناء الأزمة الدستورية بعد ذلك ، الا ان اثارتها لم يتربّ عليها أي اجراء تنفيذي ، وبذلك دخلت المسألة في عالم السياسة .

ازمة «الحفلة الدينية» وصلتها باحياء الخلافة الاسلامية

في الوقت الذي كانت تتدحرج فيه العلاقات بين النحاس باشا ومجلس الوصاية ، وخاصة مع الأمير محمد علي ، كانت العلاقات بينه وبين الملك فاروق ، الذي لما يكن قد باشر سلطته الدستورية بعد ، تجتاز أزمات عنيفة . وقد وقع أول صدام حول ما عرف في ذلك العين بمسألة «الحفلة الدينية» . وتتلخص في أن الأمير محمد علي ، رئيس مجلس الوصاية ، اقترح أن تشتمل حفلات تولية الملك فاروق على حفلة دينية تقام في القلعة ، ويقلد فيها شيخ الازهر الملك سيف جده محمد علي ، ويحضرها الأمراء في الملابس التي كان يرتديها أسلافهم في عهد محمد علي ، ثم يقسم الجميع له يمين الولاء والاخلاص . او تقام حفلة دينية، بعد حفلة إداء اليمين الدستورية أمام البرلمان يوم فيها الملك الناس على

أثر التسویح ، على اعتبار أنه الامام الذي ينوب عنه الائمة وتصدر باسمه احكام الشريعة . وقد رحب علماء الأزهر بهذا الاقتراح وأرسلوا الى الامير يؤيدون فيها اقتراحه ويشكونه عليه (٥٨) .

لم تكن مسألة « الحفلة الدينية » في حقيقة الأمر ، الا اشارة صغيرة لتحرك تيار اسلامي كبير تسبيح فيه اطماء ملكية قديمة تتعلق باحياء الخلافة الاسلامية . وكان هذا التيار ، الذي تمتد جذوره الى ما وراء الثورة القومية التي اشتعلت في مارس ١٩١٩ ، قد أخذ يشتد شيئاً فشيئاً في السنوات العشر السالفة ، بسبب ما اعتبر في ذلك الحين أنه موجة من موجات الالحاد حملها معه التيار القومي ، وتحت اشتداد العدوان الفرنسي والبريطاني في سوريا وفي شمال افريقيا ، وتزايد الخطر الصهيوني في فلسطين ، ونشاط التبشير المسيحي . كما بروزت آيات حادة لهذا التيار منذ اواخر العشرينات وأوائل الثلاثينيات ، تمثلت في حركة الاخوان المسلمين التي انتشرت اتساراً سريعاً ، وكانت تعمل للخلافة الاسلامية على اعتبار أنها رمز للوحدة الاسلامية ومظهر للارتباط بين أمم الاسلام .

ولقد كان الازهر الشريف على رأس التيار الاسلامي المطالب باحياء الخلافة . وكانت مكانته في العالم الاسلامي تعجله رمزاً للجامعة الاسلامية بعد زوال الخلافة . وفي الازهر ، الذي كان بحكم المادة ١٥٣ من الدستور المصري يخضع لسلطة الملك المباشرة ، التحتمت آمال التيار الاسلامي بمعاضع الملك فؤاد في الخلافة . وكان هذا الجانب ، في الحقيقة ، أحد جوابات الصراع بين الملك فؤاد وسعد زغلول الذي كان يقف على رأس التيار القومي . ومنذ ذلك الحين اصطبغ التيار الاسلامي بالصبغة الرجمية الاوتوقراطية ، بعد ان أصبح القصر رمزاً السياسي والازهر رمزاً الديني ، بينما وقف الوفد في الجانب الآخر مثلاً للتيار القومي الديمقراطي الليبرالي .

وقد اتخذت المعركة حول «الحفلة الدينية» في يونيو ١٩٣٧ ، شكلاً شبيهاً بالمعركة التي دارت حول ترشيح الملك فؤاد للخلافة في عام ١٩٢٦ . فكما وقفت صحفة القصر (جريدة الاتحاد) في عام ١٩٢٦ تؤيد ترشيح الملك فؤاد للخلافة واقامة مؤتمر الخلافة ، في وجه صحفة الوفد والاحرار الدستوريين ، فكذلك وقفت صحيفة البلاغ ، لسان القصر في عام ١٩٣٧ ، تؤيد اقامة الحفلة الدينية في وجه المعارضة المتزايدة من صحف الوفد . ولقد كانت الجهة التي استندت اليها جريدة البلاغ في اقامة الحفلة الدينية ، هي فائدتها في «ثبت مكانة مصر في البلاد الاسلامية ، وهي مكانة نحب أن نرى وزراءنا حريصين عليها متمسكين بأهدابها ، ساعدين إلى تقويتها لصلحة مصر والاسلام . ولا يحمل وزراؤنا أنه لما كثر الحديث في مسألة الخلافة منذ انتي عشرة سنة ، اتجهت أنظار المسلمين وذعائهم في العالم كله إلى مصر ، ورأوا فيها البلاد الوحيدة التي تستحق الصدارة . والى هذه اللحظة لا يزال المسلمون ينظرون إلى مصر بهذه العين . مما نحسب الوزراء الا عاملين على استبقاء هذه المكانة (٥٩) .

على أن الوفد كانت له وجهة نظر أخرى . فقد كان من رأي النحاس باشا أن الأخذ بهذه المقترنات إنما يتضمن في حقيقة الأمر «اقحاماً للدين فيما ليس من شأنه ، وإيجاد سلطة دينية خاصة بجانب السلطة المدنية» . وكان من رأيه ألا ينفذ إلا ما ورد في الدستور في هذاخصوص ، وهو أن الملك قبل أن يتولى سلطاته ويباشرها ، يقسم اليمين الدستورية أمام الهيئة المشتركة من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب ، ولا شيء غير ذلك . وقد مست الصحف الوفدية نقطة أخرى ، هي أن اقامة الحفلة الدينية الى جانب حفلة اداء اليمين أمام البرلمان ، مما يكون معناها أن «الملك يتلقى سلطته أو بعضها من غير البرلمان» (٦٠) .

وقد أثارت النقطة الأخيرة ثائرة القصر . لأن السؤال الذي برم

في ذلك الحين هو : هل يتولى الملك الحكم بحكم الوراثة ، أو يتولاه بحكم أداء اليمين أمام البرلمان ؟ وقد ناقش محمد عبد القادر حمزة هذه المسألة في صحيفة البلاغ فقال : « يقول الحكوميون (الوفديون) ان الدستور قرر ان يحلف الملك اليمين أمام البرلمان ، فلا يصح ان تقام بجانب هذه الحفلة حفلة اخرى يكون معناها أنه يتلقى سلطته او بعضها من غير البرلمان . ففي هذا يخطئ الحكوميون ، لأن الملك لا يحلف اليمين أمام البرلمان ليتلقى بذلك سلطته منه ، بل هو يحلف اليمين لفرض احترام الدستور والقوانين والمحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه . أما حق الجلوس على العرش ، وحق السلطة المخولة للجالس على العرش ، فهو يتلقاها بحكم الوراثة أولاً ، وبحكم الدستور ثانياً ، من غير أن يكون للبرلمان أو لأية هيئة أخرى شأن في هذا او ذلك» (٦١) . ثم عالج المسألة من زاوية اخرى في مقال آخر فقال : « اذا قبل القصر ما يقول به الوفد من أن الملك يملك سلطته من البرلمان الذي يمنحه حق جلوسه على العرش بعد اليمين الذي يحلفها أمامه ، لا تنهي الأمر بنا الى شيء يشبه نظام الجمهورية ، لا الى نظام الملكية الوراثية » (٦٢) . وفي مقال ثالث أنكر عبد القادر حمزة انكارا شديداً أن حلف اليمين أمام المجلسين هو بمثابة «المبايعة الشرعية» في العهد الحديث ، لأن المجلسين إنما يمثلان - حسب قوله - بعض السلطة التشريعية التي هي جزء من سلطات الأمة بأسرها . ومن هذه الأمة تصدر المبايعة بما ارتضت قدماً وحديثاً من الولاية في بيت محمد علي الكبير (٦٣) .

على هذا النحو اتخذت المعركة شكلها الايديولوجي بين التيار الاسلامي الاوتوقراطي الفاشي الذي كان على رأسه القصر و يؤيده شيخ الجامع الأزهر والأزهريون ، وتسانده الجماعات الفاشية الجديدة مثل جماعة مصر الفتاة وجماعة الاخوان المسلمين - وقد زحفت كتسابب الجماعة الأخيرة الى القصر في يوم مباشرة الملك سلطته الدستورية

« لتابع الملك على كتاب الله وسنة رسوله » (٥٤) — وبين التيار القومي الديموقراطي الليبرالي الذي كان يمثله الوفد وتأييده الغالبية الكبرى من الجماهير . وقد عبر النحاس باشا عن رأي هذا التيار بوضوح في خطابه الذي ألقاه في مجلس النواب ، فقال : « الاسلام لا يعرف سلطة روحية ، وليس بعد الرسل وساطة بين الله وبين عباده . فلا معنى اذن للاحتجاج في هذا الشأن بما نص عليه الدستور من أن دين الدولة هو الاسلام ، أو بمكانته مصر لدى الأمم الاسلامية ، بل إن هذه المكانتة نفسها تستلزم أن تزه الدين عن اقحامه فيما ليس من مسائل الدين . وليس أحقر مني ولا من الحكومة التي اشرف برؤاستها على احترام الاسلام وتتنزيه الاسلام ، كما أنه ليس أحقر منا على التزام أحكام الدستور . ولكن الاحتفال بمبادرة جلالة الملك لسلطته الدستورية شيء آخر ، فهو مجال وطني يجب أن يتبارى فيه سائر المصريين مسلمين وغير مسلمين » (٦٥) .

ولقد وقف التيار القومي العربي الى جانب التيار القومي المصري في ذلك الحين في مسألة الخلافة ! فكتب أمين سعيد يقول : « يجدر بدعاة إحياء الخلافة ، اذا كانوا يريدون خدمة بلادهم وملوكهم خدمة صحيحة ، أن يسعوا لانشاء اتحاد عربي برئاسة ملك مصر ، يجمع شكل البلدان التي ينطق أهلها بالضاد . وهو ما سعى اليه محمد علي باشا الكبير وابراهيم باشا في أثناء النهضة الكبرى وعملا لأجله . فان إنشاء اتحاد عربي يضم ٦٠ مليونا من النفوس برئاسة ملك مصر ، يعزز شأن مصر كثيرا ، ويجعلها في مقدمة الدول مقاما . أما اضافة لقب الخلافة الى ألقاب صاحب عرشها ، فلا يقدم ولا يؤخر كثيرا من الناحية المادية ، ولو كان في الخلافة فائدة مادية لما تخلى عنها الترك وتركوها » (٦٦) .

* * *

أزمة الجيش

انتهت المعركة حول الحفلة الدينية برفض النحاس باشا رفضاً قاطعاً اقامتها متمسكاً بما ورد في الدستور بهذا الخصوص ، وهو أن الملك قبل أن يباشر سلطته الدستورية يخلف اليمين الدستورية أمام هيئة المجلسين مجتمعين . وكان هذا الرفض أول درس تلقنه فاروق في كراهية النحاس وكراهية الوفد . ولم يلبث أن وقع اشتباك آخر قبل تولي الملك سلطاته الدستورية أيضاً . وكان حول الجيش .

وأهمية الجيش بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦ ، هي أنه كان قد أصبح حجر الزاوية في قضية الاستقلال والجلاء . وكان جلاء القوات البريطانية عن البلاد مرهوناً ببلغه « درجة الأهلية الازمة للدفاع عن قناعة السويس وحده » . ولذلك فقد رأى الوفد أنه من الضروري أن يضع هذه القوة الوطنية العزيزة بعيداً عن سلطة القصر وتسلطه . فاتهنز فرصة عهد الوصاية وسن قانوناً بإنشاء مجلس الدفاع الأعلى وهيئة أركان الجيش ، قطع فيه الصلة ما بين الجيش والملك من الناحية الفعلية . فقد تضمن هذا القانون أن يتتألف مجلس الدفاع الأعلى من رئيس مجلس الوزراء (رئيساً) ، ومن وزير الحرية والبحرية (نائباً للرئيس) ، ومن كل من وزير الأشغال ووزير المالية ، ووزير المواصلات ، والوكيل الدائم لوزارة الحرية والبحرية ، ورئيس هيئة أركان الحرب (أعضاء) . ولم يذكر أية اشارة إلى القائد الأعلى للجيش وهو الملك ، رغم أن الأمر الملكي السابق بتشكيل مجلس الجيش كان يتضمن هذه الاشارة . وقد كان لهذا الاغفال معناه الذي فهمه القصر ، وهو أن الملك لم تبق له بالجيش صلة ، وأن القيادة العليا ، التي هي له بنص الدستور ، قد صارت حبراً على ورق ، لأن المجلس صار مؤلماً « من وزراء وموظفين يعينهم الوزراء » .

ثم نص القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٧ أيضا على أن المجلس يختص «بابداء الرأي في كل ما يتعلق بسياسة الدفاع عن البلاد ، وتنظيم القوات المكلفة به ، وسياسة التجنيد ، وما يتصل بذلك كله من المسائل المالية وغيرها . ويقدم اقتراحاته إلى مجلس الوزراء » فصارت القيادة العليا بذلك لغير الملك ، أي لرئيس مجلس الوزراء .

ثم منح القانون رئيس هيئة أركان الحرب كل اختصاصات القائد العام بصراحة لا لبس فيها ولا أيهام . فهو المسؤول أمام وزير الحربية والبحرية عن «القيادة العامة للجيش ، والشرف على أدارته ، ومراقبة حالة قوات الجيش ، وابداء الرأي في وسائل التوفيق بين حالة الجيش ومتطلبات سياسة الدفاع عن البلاد » (٦٧) . فخرجت الالاختصاصات الفعلية من يد الملك ، وتأكدت له الصفة الشكلية .

ثم استدارت الحكومة الوفدية إلى يمين الجيش . فرأى أن صيغتها قد وضعت قبل الدستور ، فخلت بطبيعة الحال من آية اشارة إليه . وإنها تضمنت حلف الضابط بأن يكون «خادما مخلصا أمينا» للملك، «مطينا» لأوامره الكريمة . فرأى تعديل هذه اليمين ، بادخال الدستور عليها ، وحذف العبارة المذكورة . وجعلت «الأخلاص» للوطن والملك ، و«الطاعة» للدستور وقوانين الأمة المصرية . فأصبحت صيغة اليمين الجديدة هي : «احلف بالله العظيم وبشرفي العسكري أن أكون مخلصا للوطن ولحضره صاحب الجلالة فاروق الأول ملك البلاد وقائد قواتها الأعلى، وأن أكون مطينا للدستور ولقوانين الأمة المصرية .. الخ» (٦٨) . ولقد كان الوفد محقا في الخطوات السابقة تماما . ذلك أنه بالرغم من أن حق قيادة قوات الدولة هو بطبيعته من اختصاص رئيس السلطة التنفيذية ، ما دام هو المكلف باستتاب النظام والأمن في الداخل ، والمحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه ، في الداخل والخارج ، وبالرغم من أن الدستور ينص على أن «الملك هو القائد الأعلى للقوات

البرية والبحرية (مادة ٤٩) — الا أن استعمال حق قيادة الجيش على هذا الوجه ، أي قيام الملك بقيادة الجيش بنفسه ، واصدار الأوامر اليه ، ووضع خطط الدفاع والهجوم ، كان أمراً غير مستطاع في عصر الحروب الحديثة التي تتطلب اختصاصاً في فن الحرب . وقد ثبتت الحرب العالمية الأولى ذلك . فالرغم من أن دساتير أغلب المالك التي خاضت غمار تلك الحرب كانت تمنع رئيس الدولة حق قيادة الجيوش ، فإن واحداً منهم لم يفكر في استعمال هذا الحق . بل لقد ثبتت الحرب أن رؤساء الدول لم يتبحروا فقط عن استعمال هذا الحق من الناحية الفعلية ، بل لقد كانوا عن استعماله أيضاً من الناحية الشكلية . ففي فرنسا روعيت هذه القاعدة من الوجهة الشكلية في بداية الحرب ، فكانت الحكومة تصدر الأوامر للجيش باسم رئيس الجمهورية ، ولكن باستمرار الحرب وظهور عيوب هذا النظام ، تحت الحكومة في النهاية عن قيادة الجيش الشكلية (٦٩) .

صدر قانون إنشاء مجلس الدفاع الأعلى في يوم ٣١ يوليه ١٩٣٧ ، أي بعد يومين فقط من مباشرة فاروق لسلطته الدستورية . ولما كانت البلاد غير مهددة بحرب أو بخطر حرب في ذلك الحين ، وكان مجلس الجيش الذي أنشئ في عام ١٩٢٥ ما يزال قائماً ، ويمكّنه بتعديل بسيط في كيفية تشكيله أن يضطلع بمهمة مجلس الدفاع الأعلى ، فقد كان من الطبيعي أن يدور داخل القصر السؤال عن الأسباب التي أدت بحكومة الوفد إلى تجاهل مجلس الجيش وإنشاء مجلس الدفاع الأعلى بالشكل الذي صدر به . وفي تقرير رفع للملك فاروق موجود بمكتبة رئاسة الجمهورية ، أوضح فيه كاتبه نقطة الاختلاف الجوهرية بين مجلس الجيش ومجلس الدفاع الأعلى ، وتكون في مرجع التصديق على قرارات كل من المجلسين ، ففي مجلس الدفاع الأعلى جعل القانون السلطة المصدقة على قراراته هي «مجلس الوزراء» ، بينما المصدق على قرارات

مجلس الجيش هو «الملك» . وقد علق الكاتب على هذا الاختلاف بأنه «اختلاف له معزاه ، يدعوه الى التساؤل ويثير ظلا من الشك حول الغرض الأصلي من انشاء مجلس الدفاع الاعلى» (٧٠) .

وعلى كل حال فان ما أثير في ذلك العين كان موضوع تعديل يمين الجيش ، بحكم اتصاله بخلافات التولية . وكان خبر هذا التعديل قد نشر في جريدة الأهرام والمصري في يوم وصول الملك الى مصر من رحلته الى اوروبا ليتولى سلطاته الدستورية . فاعتراض على هذا التعديل محمد عبد القادر حمزة في البلاغ ، ونشر عدة مقالات عنفية أوضح فيها أن اقحام الدستور في اليمين يتضمن اقحام السياسة في واجبات الجيش ، وان الجيش وظيفته فقط الدفاع والطاعة فيما يصدر اليه من الاوامر ، وليس من وظائفه اقامة نظام سياسي معين والمحافظة على هذا النظام وحمايته . وفي الوقت نفسه أعلن فاروق أنه لن يقبل تعديل اليمين بالشكل الذي رأته الوزارة .

ولقد كان على الوزارة الوفدية ازاء هذه المقاومة إما أن تتراجع ، أو تتمسك بموقفها وتتصمد ، وقد آثرت الأمر الثاني ، فاجتمعت وقررت الموافقة على مشروع التعديل . وازاء هذا قرر القصر ايقاف الترتيب الذي كان معدا من قبل بأن يخلف الجيش اليمين في اليوم التالي لتولي الملك سلطاته الدستورية ، وأن يؤدي وزير الحرية اليمين بالنيابة عنه . وأمر فاروق بدعوة جميع الضباط العاملين وغير العاملين على اختلاف رتبهم الى حفل شاي بقصر عابدين ، حضره ضباط البعثة العسكرية البريطانية، حيث وقف أثناء توديعه لهم يقول بصريح العبارة : « على سبيل النصيحة ، أقول لكم : لا تستغلوا بالسياسة ! » (٧١) . وقد ظل الجيش لا يؤدي اليمين بالصيغة الجديدة للملك فاروق طوال عهد الحكومة الوفدية ، حتى أقيمت هذه الوزارة ، فأدتها بصيغتها القديمة في عهد وزارة الانقلاب .

أزمة تعيين يوسف الجندي وزيرا

في ذلك العين كانت هناك أزمة أخرى بين الوفد والملك حول حق رئيس الوزراء في اختيار أعضاء وزارته . وقد نشأت هذه الأزمة حين أعاد النحاس باشا تأليف وزارته بعد تولي الملك سلطاته الدستورية ، وقد رشح فيها يوسف الجندي وزيراً للمعارف . فقد رفض الملك قبول هذا الترشيح بحجة أن نزاهة يوسف الجندي إبان وكتبه البرلمانية لوزارة الداخلية لم تكن فوق الشبهات (٧٢) . وقد اتتني الدعوة النحاس باشا وكل الوفديين : فقد كان الجندي ذا تاريخ مشهور في الحركة الوطنية ، فهو الذي رفع علم الاستقلال في مدينة زفتى في عام ١٩١٩ ، وكان مشهوداً له بالبراعة البرلمانية الممتازة في المعارضة ، وفوق ذلك كان يشغل وظيفة الوكيل البرلماني لوزارة الداخلية في الوزارة المستقلة . لذلك فقد برع هذا السؤال الهام : من الذي يقف وراء عدم تعيين يوسف الجندي وزيراً ؟ وقد ردت الصحف الوفدية على هذا السؤال ، فقد نشرت خبر مقابلة في الإسكندرية تمت بين الملك فاروق وعلي ماهر باشا قبل تشكيل الوزارة ، قيل أن علي ماهر باشا أشار فيها على الملك بأمور معينة : بعضها يتصل بتشكيل الوزارة ، ومن يقبلون فيها ومن يرفضون ، وبعضها الآخر يتصل بمسائل أخرى لا تقل خطورة و شأنها (٧٣) .

وفي الواقع أن هذا الرفض كان يحتاج إلى دربة سياسية لا تتوفّر إلا في رجل كعلى ماهر باشا . فقد كانت القائمة التي قدمها النحاس باشا للملك بأسماء أعضاء الوزارة الجديدة ، تفوح منها رائحة انشقاق في الوفد لا تغيب عن أنف خبير كائف علي ماهر باشا الذي سنتين دوره في هذه المسألة فيما بعد . فقد أبعد النحاس باشا من القائمة أسماء محمود فهمي النراشي ومحمد صنفوت ومحمود غالب وعلى فهمي .

فكان هذا الابعاد دليلا على أن الوفد يمر بمرحلة دقيقة يمكن الاستفادة منها واستغلالها الى أبعد مدى .

وقد صدق تقدير علي ماهر باشا . فلم يكن في وسع النحاس باشا ، في ذلك الوقت ، الا أن ينزل على اعتراض الملك لعدة أسباب هامة : أولها ، ان الظروف الدقيقة التي كان يمر بها الوفد داخليا بعد استبعاد القراشي وزملائه كانت غير ملائمة للاشتباك . ثانيا ، أن موقف النحاس كان ضعيفا . ففي ذلك العين كان قد قدم استقالة وزارته الاولى الى الملك بمناسبة مباشرته سلطاته الدستورية ، وقبلت الاستقالة فعلا . وكان اصراره على تعيين يوسف الجندي كفليا بتحقيق هدف التصر في الاطاحة به بأسهل السبل وبدون اقالة . ثالثا ، وهذا أهم الأسباب ، فلان هذا الحادث كانت له سابقة في عهد وزارة سعد باشا ، اذ اعتراض الملك فؤاد على « علي الشمسي باشا » بحججه أنه موالي للخديو عباس . وقد نزل سعد باشا على اعتراض الملك . ولكنه لما قام بالتحقيق في صحة ما نسب اليه ، ثبت له ان التهمة لا تنبع على أساس ، عاد الى الملك فؤاد وأصر على تعيينه في الوزارة ، وعين الشمسي باشا فعلا وزيرا للمالية في يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ (٧٤) .

لهذا كانت جميع الدلائل تشير الى أن نزول النحاس باشا على اعتراض الملك فاروق ، كان نزولا مؤقتا . فمن ناحية فقد أضاف النحاس وزارة المعارف التي كان مرشحا لها يوسف الجندي الى عبد السلام فهمي جمعة وزير التجارة والصناعة ، ولم يعين لها وزيرا آخر . ومن ناحية أخرى ، فقد اجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية بأغلبية ساحقة لتلقي القنفاز في وجه الملك وتعلن « تقديرها لحضرته الأستاذ يوسف الجندي » ، وثقتها التي لا حد لها بالنحاس باشا وبالوزارة الدستورية (٧٥) . وقد أبرزت الصحف الوفدية النية على الاصرار على هذا الطلب ، فقالت ان النحاس باشا لا يعود الكلام في هذا الموضوع مجرد الرغبة فقط في

تولية يوسف الجندي الوزارة ، أو لتعليق رأيه على رأي الملك ، وإنما « لأنه كان على مصطفى النحاس واجب مزدوج في ذلك : واجبه كرئيس ليوسف الجندي في وزارة الداخلية ، وواجبه كرئيس له في الهيئة الوفدية . هذا الواجب المزدوج يقتضي عليه بأن يجدد أي شك يلتحق يوسف الجندي . وإلى أن يتبدد هذا الشك ، لا يكون مصطفى النحاس قد أبداً ذمته » (٧٦) . ومعنى هذه الاشارة الصريحة من الصحيفة الوفدية ، أن موضوع يوسف الجندي سوف يظل أمانة في عنق النحاس لا يمكن أن يبرئه منها إلا بتعيينه وزيراً في الوزارة .

هذا العرض السابق يبين الخطأ الذي وقع فيه الدكتور هيكل في معالجته لهذه المسألة حين كتب يقول : « لو أن الأمور كانت تجري في مجريها الدستوري السليم ، لوجب الا يثير النحاس باشا أية ثائرة بسبب هذا الحادث ، بعد أن وقع المرسوم بتأليف الوزارة ، من غير أن يشرك فيها الأستاذ الجندي . فتوقيع مرسوم التأليف معناه أنه اقتنع بحججة الملك فارتضاهما . فإن لم يكن قد اقتنع ، فقد كان واجباً عليه بحكم الدستور أن يرفض تأليف الوزارة . ترى أكان الفرض مما ينشر في صحفه يومئذ عن البحث الدستوري ، نوعاً من الإرهاب غير المنتج ؟ أم كان ترضية افلاطونية للأستاذ الجندي ؟ أم قصد به إلى توجيه الرأي العام وجهاً خاطئاً ؟ أحسب البحث لم يكن جدياً » (٧٧) .

وعلى كل حال ، فلم تثبت الأمور أن أخذت تجري في مجرى آخر غير ما كان يرسم النحاس باشا . فلم يلبث الوفد أن الفجر بأعنف الشقاقي منذ عام ١٩٢١ ، حين أذاع محمود غالب باشا بيانه المشهور في يوم ١١ أغسطس ١٩٣٧ حول موضوع مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان . ومنذ ذلك الحين شغل الوفد بالدفاع والهجوم ، والكر والفر ، والانقسام والالتحام ، وأنهالت عليه الطعنات والمؤامرات من جميع الجهات ، إلى أن طرد من الحكم شرطية في يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ .

(٢) انقسام الوفد

١- النزاع حول مشروع توليد الكهرباء من خزان اسوان .

على هذا النحو أخذ المسرح السياسي في مصر يتهيأ لمعركة كبرى بين الديموقراطية والأوتوقراطية . فقد انهارت الجبهة الوطنية التي تألفت لتسوية المسألة الوطنية بين مصر وبريطانيا ، فسقط علم الأئتلاف والوحدة القومية . وتدخل الانجليز في تعيين مجلس الوصاية لحماية العرش ، فكفوا يد الوفد عن الاستفادة من الظروف التي هيأها موت الملك فؤاد في تقوية قبضته على الموقف الداخلي . ووقف مجلس الوصاية مؤيداً بالانجليز في وجه مشروع وزارة القصر ، فبقي قائماً هذا الركن من أركان الفساد والثأمر ضد الحكم الدستوري في القصر . ثم تدهورت العلاقات بين الوفد والملك فاروق بسبب الازمات السالفة الذكر ، فبدت الأمور منذرة بمعركة طويلة ما بقي فاروق على العرش .

ومع كل هذه العوامل والأسباب ، فمن المحق أنها كانت قاصرة عن النيل من الوفد ، لو لا الانسقاق الكبير الذي وقع فيه . وبعد اختفاء شخصية الملك فؤاد القوية المستبدة ، وانسحاب الانجليز من مسرح الصراع الداخلي بابرام معاهدة ١٩٣٦ ، كان الوفد قد أصبح في الحقيقة الفارس الوحيد بعد سقوط الفرسان ، أو أصبح القوة الوحيدة ذات الشأن الباقية على مسرح السياسة المصرية . فقد رأينا كيف ضعف شأن أحزاب الأقلية بعد ابرام المعاهدة ، حتى كفت صحافتها عن الظهور ، وأخلدت إلى سكون الموت . وأما جلالة الملك فاروق ، فلم يكن سوى

صبي صغير في مواجهة جلالة زعامة سيطرة على النفوس وطوت المصريين
تحت جناحيها ، هي زعامة الوفد ٠

ولعل هذا يفسر لماذا نعد الانسلاخ الكبير الذي حدث في الوفد
في عام ١٩٣٧ ، أسوأ الانسلالات الثلاثة التي حدثت في تاريخ الوفد
حتى ذلك الحين ٠ لقد كان الانسلاخ الأول في عام ١٩٢١ عامل قوة
للوفد وليس عامل ضعف ، لأنه استخلص للوفد ثوريته ، بعد السحاب
المعتدلين ٠ وكان الانسلاخ الثاني في عام ١٩٣٢ من هذا النوع أيضا ٠
فقد صهر النضال ضد عهد صدقى باشا أعضاء الوفد ، فبقي بعضهم
صامدا ، واحترق البعض الآخر ٠ أما الانسلاخ الثالث في عام ١٩٣٧ ،
فكان شيئا مختلفا ، لقد كان صراعا على السلطة داخل الوفد بعد انتهاء
مرحلة النصارى من أجل الاستقلال ، وكان بعيدا في أسبابه عن القضية
الوطنية ، وقد أحدث صدعا وثما في البناء الديموقراطي الكبير الذي كان
يمثله الوفد ، فاستطاعت قوى الرجعية أن تندى خلاله وتضرب ضربتها
وتحقق أغراضها في هدم الحياة الديموقراطية التي ظلت تترbusn بها دواما
منذ صدور دستور ١٩٢٣ ، ثم اقامة الحياة الأوتوقراطية والفاشية مكانتها.
ويعتبر العامل المباشر في هذا الانسلاخ الذي حدث في الوفد ،
استبعاد النقراشي باشا ومهه زملاؤه الثلاثة الذين أشرنا إليهم ، من
الوزارة الوفدية التي أعاد النحاس باشا تأليفها بعد تقديم استقالته
بمناسبة تولية الملك فاروق سلطاته الدستورية ٠ وكانت مسألة تقديم
استقالة الوزارة في هذه المناسبة قد تعرضت لبحث من رجال القانون
الوفديين ، الذين رأى بعضهم أنه يجوز من الوجهة الدستورية
«المصرية» ، إلا ترفع الوزارة استقالتها على أثر تولية الملك ، لأن الدستور
المصري لم ينص صراحة على هذه الحالة ٠ على أنه حين قبل النحاس
باشا وجهة النظر الأخرى التي تقول بتقديم الاستقالة ، أدرك الكثيرون
أنه ينوي ادخال تعديل على وزارته (٧٨) ٠ وقد تحقق ذلك فعلا ، فقد

ألف النحاس باشا الوزارة ، بعد أن استبعد منها محمود فهمي النقراشي باشا و محمد صفت باشا و محمود غالب باشا و علي فهمي باشا ، وأدخل بدلهم أربعة جدد هم : محمود بسيوني ، محمد محمود خليل بك ، محمد صبري أبو علم ، عبد الفتاح الطويل .

وكان من الطبيعي أن يحدث ابعاد الوزراء الأربعة ، خاصة محمود فهمي النقراشي ، دهشة كبيرة ، ليس فقط في داخل البلاد ، بل وفي خارجها أيضاً . فالنقراشي باشا – كما كتبت نيوز كرونيكل في تعليقها – كان قد قضى أعواماً طويلة وهو من أقرب زملاء النحاس باشا إليه ، وكان يعد في نظر الدوائر الوطنية والاجنبية نابغة التنظيم في الوفد . لذلك فقد تباً الناس بأن خروج النقراشي سوف يتربّط عليه انشقاق في الوفد ، وأن الدكتور أحمد ماهر ، الذي كان صديقه العزيز ، سوف ينضم إليه في وقت قريب (١٩٣٨) .

وفي الحق لقد اهتبّت المعارضة فرصة العمر ، أو فرصة البعث ، فأخذت جريدة البلاغ تنفع في نار الخلاف ، ونشرت عدة مقالات معروفة للعقاد ، أخذ يؤلب فيها الوزراء المبعدين ، كل منهم في مقال خاص ، على الوفد وعلى زعمته . ولم تلبث الأمور أن تفجرت على نحو عنيف ، عندما نشر محمود غالب باشا ، أحد الوزراء المبعدين ، في يوم ١١ أغسطس ١٩٣٧ ، أي بعد أسبوع واحد من تأليف الوزارة الجديدة – بياناً مطولاً في الأهرام ، أراد به أن يشرح أسباب ابعاده من الوزارة ، ولكنه وجه فيه اتهامات خطيرة إلى الوزارة تمس نزاهة الحكم ، وتعلق مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان . وبعد يوم واحد رد عليه مكرم عبيد باشا بياناً مطولاً أيضاً دافع فيه عن موقف الوزارة الوفدية من المشروع . ولم يلبث الموضوع أن اتخذ شكل مساجلة طويلة بين محمود غالب باشا ومكرم عبيد باشا امتدت على فترة طويلة من يوم ١١ أغسطس ١٩٣٧ إلى ٢٦ من نفس الشهر ، وتلتها وتحللتها سملة صحفي .

من جرائد المعارضة ، خاصة جريدة البلاغ ، حفلت هي الأخرى بمختلف الاتهامات الموجهة للوزارة بخصوص موقفها من المشروع ، وزاد من أهمية المعركة أن محمود غالب باشا أشار في بيانه الأول إلى أن النقاشي باشا اطلع عليه قبل نشره ووافق عليه ، كما أن الدكتور أحمد ماهر قد زاره بعد نشر البيان ، وأبدى عدم اعتراضه على شيء مما جاء فيه . وهكذا تعرض الوفد للمرة الثانية ، بعد حادث قضية سيف الدين المتفق ، للاحتمام التقليدي من جانب خصومه بالفساد السياسي وعدم النزاهة في الحكم .

ومن البيانات التي أذاعها كل من محمود غالب باشا ومكرم عبيد باشا ، وما جوته من وثائق نشرت لأول مرة عن هذا المشروع ، وما نشر من اتهامات في صحف المعارضة للوزارة متعلقة بهذا الموضوع أيضا ، يمكن تحديد أربعتهم رئيسية وجتمت لكل من مكرم عبيد باشا ، وزير المالية ، وعثمان محرم باشا ، وزير الأشغال :

أولاً — إنما اختارا شركة معينة، هي الشركة الكهربائية الانجليزية، ودخلتا في مفاوضات معها لتنفيذ المشروع دون مناقصة .

ثانياً — إنما أرادا الارتباط مع الشركة المذكورة على تنفيذ المشروع دون دراسة كافية ، وقبل عرضه على خبراء عالميين للتحقق من أنه أحسن مشروع من الوجهة الفنية والاقتصادية . علاوة على ما فيه من مخالفة صريحة للقانون ، وهي اعطاء شطر كبير منه إلى الشركة المذكورة بدون مناقصة (٢٩) .

ثالثاً — إنما سعوا إلى الارتباط مع الشركة المذكورة قبل العرض على البرلمان (٨٠) .

رابعاً — إنما أهملوا الأخذ بالمشروع الذي وضعه مدير مصلحة الميكانيكا والكهرباء ، عبد العزيز أحمد بك ، رغم أن النفقات في مشروع عبد العزيز بك ثلاثة ملايين جنيه ، وفي مشروع الشركة سبعة

ملايين من الجنيهات ، ورغم أن الحكومة في عام ١٩٣٢ كانت قد اعتمدت هذا المشروع وطبعته على تفاصيلها في الجريدة الرسمية (٨١) . هذه هي الاتهامات الأربع الرئيسية والخطيرة التي أريده بها تلوث سمعة الوفد والطعن في نزاهة الحكم الشعبي ، وصرف جماهير الشعب عن قيادته . وبدراسة لهذه الاتهامات في ضوء الوثائق والأسانيد المchorة التي نشرها الوفد لتداعيـم دفاعـه ، وما نـشرهـ محمود غالـ أيضاً من المستندات والمكـاتبات والـراسلات ، تتـضحـ الحقـائقـ الآتـيةـ :

أولاًـ -ـ أنـ الأـدوارـ الأولىـ لمـشروعـ توـلـيدـ الكـهـربـاءـ منـ خـزانـ اـسـوانـ لمـ تـتمـ فيـ عـهـدـ الـوزـارـةـ الـوـفـديـةـ ،ـ وـاـنـاـ تـمـتـ فيـ عـهـدـ وزـارـةـ نـسيـمـ باـشاـ ،ـ عـنـدـمـاـ تـقـدـمـتـ خـمـسـ شـرـكـاتـ بـمـشـروـعـاتـهاـ ،ـ فـقـرـرـ مـجـلسـ الـوزـارـاءـ بـتـارـيخـ ١٣ـ فـبـراـيرـ ١٩٣٥ـ تـشـكـيلـ لـجـنةـ فـنـيـةـ لـفـحـصـهاـ بـرـئـاسـةـ وزـيرـ الـمـالـيـةـ اـحمدـ عـبدـ الـوهـابـ باـشاـ ،ـ وـقـرـرـ بـتـارـيخـ ٢٩ـ مـاـيـوـ ١٩٣٥ـ «ـ التـرـخيصـ لـلـجـنةـ المـذـكـورـةـ بـالـمـفـاـوضـةـ مـعـ أـصـحـابـ الـطـبـلـاتـ المـذـكـورـةـ حـسـبـ تـرـتـيـبـهاـ»ـ (٨٢)ـ .ـ ثـمـ فـوـضـ لـلـجـنةـ أـنـ تـقـتـصـرـ عـلـىـ التـفـاـوـضـ مـعـ الشـرـكـةـ الـكـهـربـائـيـةـ الـبـرـيطـانـيـةـ ،ـ (ـ الـتـيـ كـانـتـ فـيـ أـوـلـ التـرـتـيـبـ)ـ اـذـاـ وـصـلـتـ إـلـىـ اـتـفـاقـ مـعـهـاـ ،ـ وـأـنـ تـعـرـضـ تـيـجـةـ مـفـاـوضـاتـهاـ وـتـفـصـيـلـاتـ الـشـرـوـعـ وـنـصـ الـعـقـدـ الـذـيـ تـرـىـ مـنـحـهـ لـلـشـرـكـةـ عـلـىـ مـجـلسـ الـوزـارـاءـ قـبـلـ اـبـراهـيمـ نـهـائـاـ (٨٣)ـ .ـ

ثـانيـاـ -ـ لـمـ شـكـلـتـ الـوزـارـةـ الـوـفـديـةـ ،ـ وـجـدـتـ أـنـهـ أـمـاـ مـشـروـعـ اـتـفـاقـ تـوـصـلـتـ إـلـىـ الـمـفـاـوضـاتـ الـتـيـ دـارـتـ بـيـنـ الشـرـكـةـ وـالـلـجـنةـ الـوـزـارـيـةـ الـتـيـ تـكـوـنـتـ فـيـ عـهـدـ وزـارـةـ نـسيـمـ باـشاـ .ـ وـقـدـ شـمـلـ هـذـاـ اـتـفـاقـ جـمـيعـ الشـروـطـ الـفـنـيـةـ وـالـمـالـيـةـ .ـ أـيـ أـنـ الـأـمـرـ كـانـ فـيـ حـكـمـ الـاتـهـاءـ .ـ

ثـالـيـاـ -ـ لـمـ تـشـأـ الـوزـارـةـ النـحـاسـيـةـ الـوـقـوفـ عـنـ الـحدـ الـذـيـ تـوـصـلـتـ إـلـىـ الـلـجـنةـ الـوـزـارـيـةـ السـالـفـةـ الذـكـرـ ،ـ بلـ دـخـلـتـ فـيـ مـفـاـوضـاتـ جـدـيـدةـ مـعـ الشـرـكـةـ ،ـ حـصـلـتـ بـمـقـتضـاـهـاـ عـلـىـ مـكـاـسـبـ هـامـةـ بـالـنـسـبـةـ لـلـشـرـوـعـ ،ـ فـقـدـ تـمـ الـاتـفـاقـ عـلـىـ :ـ

أ - طرح جزء كبير من مشروع الكهرباء ، مضافا الى مشروع السماد ، في مناقصة علنية ، بحيث يصبح ثلاثة ارباع المشروع معروضا في المناقصة .

ب - أما الرابع الباقي - الذي رأت الشركة تغدر المناقصة فيه لأسباب فنية - فيعرض على خبير عالمي للاستشارة فيما اذا كان يتحقق من الوجهة الفنية أحسن الأغراض المقصودة منه ، وما اذا كانت تكاليفه التي قدرت : ١٨٣٠٧٧٥ جنيهًا مقدرة على أساس معقول ومنتظر ويتافق في الوقت نفسه مع تحمل الشركة مسؤولية العمل وتتأتجه .

ج - أن يعرض المشروع بأكمله على خبير عالمي آخر لبحثه من جهة سلامه الخزان (٨٤) .

د - لم تقتصر الوزارة على مشروع السماد ، بل توسيع في بحث إنشاء مصانع للحديد والمفرقات .

ه - تنزلت الشركة عن مبلغ ١٦٧ ألف جنيه فوق الأسعار .
و - اشترطت الوزارة عرض المشروع على البرلمان للموافقة عليه .
رابعا - ولقد وقع الخلاف داخل الوزارة حول المشروع عندما عرضت المذكرة الخاصة به على مجلس الوزراء للموافقة عليه ، وفيما اقترح بتعيين الخبير الرسمي للحكومة الانجليزية للفصل في مسألة مشروع الكهرباء . فقد أبدى غالب باشا رأيه بأن يحال الامر الى خبريين بدلا من خبير واحد ، بينما كانت غالبية الوزراء ترى الاقتدار على خبير واحد لما يكلفه كثرة الخبراء من تكاليف باهظة ، وعندئذ هدد غالب باشا بالاستقالة ، وأيدته في ذلك النقراشي باشا ومحمد صفت باشا ، فرأى مكرم باشا تعيين ثلاثة خبراء للمشروع بدلا من خبير واحد لازلة الاعتراض وبعث الطمأنينة ، فوافق محمود غالب باشا وسحب استقالته .
وتم الاتفاق على اعداد صيغة كتاب الى الشركة بهذا المعنى يشترك في

وضعه كل من محمود غالب باشا نفسه والدكتور أحمد ماهر ومكرم عبيد باشا . وتم فعلا ذلك ، وبه أصبح القرار اجماعيا (٨٥) .

ومن هذا يتبين أن الخلاف داخل مجلس الوزراء كان حول عدد الخبراء فقط . وقد اعترف محمود غالب باشا بهذه الحقيقة ، فقد ذكر انه لما عرض المشروع على مجلس الوزراء ، قبل السفر إلى مؤتمر الامميات ، ابدى اعتراضه على البت في مشروع خطير كهذا قدرت نفقاته بـ ٧ ملايين من الجنيهات وكسور قبل التحقق من أنه أصبح مشروع من الوجهة الفنية ، وتمسك بطلب التريث حتى تستحضر الوزارة خبراء عالميين لأخذ رأيهم فيه وفي مشروع عبد العزيز احمد بك وغيرهما ، ثم تقرر ما بتراه ، ولا تقدم على تنفيذ قرارها الا بعد موافقة البرلمان عليه . واخيرا ، وبعد أن أبدى استعداده للاستقالة ومعه الن三菱ي باشا ومحمد صفوت باشا ، استقر الرأي على كتابة خطاب الى الشركة في صيغة روعي فيها ارجاء البت في المشروع حتى يؤخذ رأي خبراء عالميين فيه بدلا من الخبر الانجليزي الواحد ، كما كان متفقا مع الشركة الانجليزية (٨٦) .

خامسا - أما بشأن الاتهام بأن وزير المالية والاشغال أراد ادا الارتباط مع الشركة قبل العرض على البرلمان ، فقد رد مكرم عبيد على ذلك من واقع المذكرة التي رفعها الى مجلس الوزراء ، وقد جاء فيها : « وما بنا من حاجة الى القول بأن المشروع بأكمله سيعرض على البرلمان ولن ينفذ الا اذا أقره ». كما استشهد بما جاء في خطابه عن الميزانية حوالي منتصف مارس - أي قبل قرار مجلس الوزراء بسبعة أسابيع - وقد ورد فيه : « وغني عن البيان ان المشروع بعد أن يستكمل بحثه ويستوفي شرائطه المالية ، سيعرض على البرلمان بأكمله حتى لا يierz الى الوجود الا اذا أقرتموه » . وقد أبرز مكرم عبيد نقطة هامة في الموضوع ، فقد ذكر أن الشركة ما كانت لتقبل أن ترتبط بمقد ما وتنفق تنفيذا له مئات الآلوف من الجنيهات ، ثم اذا جاء البرلمان ورفض المشروع ضاعت عليها

أموال طائلة ، ورجعت بخفي حنين . وان في ملف المشروع خطابا من الشركة تطلب فيه عرض المشروع على البرلمان في أقرب فرصة لأنها لا يمكنها أن تخطو خطوة ايجابية للقيام بالمشروع او الاستعداد له الا اذا

وثقت من ان الصيغة أصبحت نهائية بمصادقة البرلمان (٨٧) .

ومن الطريق ان مكرم عبيد استشهد بكتابه الى ممثلي الشركة الذي اشترك في وضعه معه محمود غالب باشا وأقره الدكتور أحمد ماهر ، وقد جاء في الفقرة الأخيرة منه : « ومن المفهوم ، كما أخبرتكم ، أن المصادقة النهائية على أي اتفاق لا تتم الا بمصادقة البرلمان بعد عرض الامر عليه من جميع نواحيه » . وقد دفع محمود غالب عبارة « كما أخبرتكم » التي تفيد سبق الاخبار ، بقوله انه ترك مكرم عبيد يحشرها في خطابه الى ممثلي الشركة تغطية لمركزه ومركز وزير الاشغال أسمام الشركة وامام الرأي العام (٨٨) . وهو دفع غير مقبول طبعا ، اذ لا يتصور ان يختلق وزير مالية دولة وقائع لم تحدث في خطاب رسمي لممثلي شركة اجنبية دون أن يتعرض للتكميبل والانتكار وسقوط هيبته أمام الرأي العام .

سادسا - بقي الاتهام الرابع الخاص باهتمال وزارة الوفد مشروع عبد العزيز احمد بك المشار اليه . وقد تبين أن الوزارة لم ترفض هذا المشروع ، وإنما رفضته اللجنة الفنية التي تكونت في عهد وزارة نسيم باشا . وقد ذكر مكرم عبيد أنه اطلع على المشروع بنفسه لدراسته من الناحية المالية ، ووجد أنه يكلف أموالا طائلة تزيد كثيرا عن مشروع الشركة ، ومع ذلك فإنه ، زيادة في الاحتياط ، اشترط على مندوبي الشركة أن ت تعرض مشروع عبد العزيز بك احمد على الخبير العالمي ، فإذا وافق عليه أخذت الوزارة به . كما رد مكرم عبيد على ما أشارت إليه جريدة البلاغ من أن النفقات في مشروع عبد العزيز بك ثلاثة ملايين من الجنيهات ، وفي مشروع الشركة سبعة ملايين فقط ، بقوله : ان هذا

ليس صحيحاً ، وان الجريدة قد خللت بين المشروعين ، فان مشروع عبد العزيز احمد بك خاص بالكهرباء فقط ، ولا يدخل فيه مصنع السماد . وهو اذا سلم جدلاً مع «البلاغ» بأنه يكلف ثلاثة ملايين من الجنيهات فقط ، فهي على كل حال أكثر من تكاليف مشروع الشركة الخاص بالكهرباء ، والذي يقل بمقدار مائتي الف جنيه ، حيث كان يقدر بـ ٢ مليون جنيه و ٨٠٠ ألفاً فقط (٨٩) .

* * *

على هذا النحو سقطت كل التهم التي وجهها محمود غالب باشا الى وزارة الوفد بخصوص مشروع توليد الكهرباء من مساقط المياه بأسوان . ولقد أثارت المنشادة التي دارت حوله لوزارة الوفد أن تبرز طابعها الوطني في معالجتها للمشروع . فقد رأينا كيف أنها توصلت مع الشركة الى شروط أفضل مما توصلت اليه وزارة نسيم باشا . فبعد أن كان المشروع مطروحاً كله للمساومة ، تقرر طرح ثلاثة أرباعه في مناقصة علنية ، وعرض الرابع الباقى على خبراء عالميين لابداء الرأي فيه من الناحية الفنية والتكليف . وقد اتخذت الوزارة قراراً آخر هاماً ، فقد رفضت الترتيب المالي الذي اتخذه في عهد نسيم باشا ، وكان يقضي بأن يكون للحكومة ٥٥ في المائة من الأسهم ، ولشركة ٤٩ في المائة ، وأصرت على أن يكون المشروع حكومياً محضاً ، فلا يعطى امتيازه لأية شركة ، بل يكون ملكاً للحكومة وتحت ادارتها ، حتى تحفظ بمنابع القوة الطبيعية في البلاد في أيديها . وقد نصت على ذلك المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء من وزارة الأشغال بالاتفاق مع وزارة المالية حيث جاء فيها : «ورأت الحكومة في تمويل هذا المشروع أن يكون مصرية وطنية صحيحة ، ولذلك قررت أن تستثمر بحيازة الأسهم جميعها حتى تضمن لنفسها السيطرة التامة على هذا المشروع الوطني من جميع

نواحية . على أن هذا لا يمنع الحكومة ، بل في نيتها ان تنزل للجمهور المصري عن كمية من الاسهم التي تكتتب فيها ، وستشترط لذلك ان يكون المكتتبون مصريين ، بحيث تكون الشركة مصرية صميمه موزعة اسهامها بين الحكومة المصرية وبين جمهور صميم من المصريين ٠٠) (٩٠

(ب) قضية الزعامة المقدسية

هذه قصة النزاع حول مشروع توليد الكهرباء من مساقط المياه بأسوان ، من واقع البيانات والوثائق التي أذاعها الطرفان المتنازعان . ولقد ذكرنا أن غالب باشا أشار الى أن النقراشي باشا قد اطلع على بيانه الهجومي الاول قبل نشره ، وأنه وافق عليه . كما أن الدكتور احمد ماهر قد زاره بعد نشر البيان ، وأبدى عدم اعتراضه على أي شيء مما جاء فيه . ولقد كان لتلك الاشارة رنين في أوساط الرأي العام المصري والأجنبي . ذلك ان النقراشي باشا كان يعد – كما ذكرنا – نابغة التنظيم في الوفد ، وكان ، كما وصفته جريدة التايمز ، أحد زعماء الوفد الأربعين البارزين ، وضابط الاتصال بينهم وبين الصحف الأجنبية ، ومنظم صفوفهم الاكبر (٩١) . وقد وصفته جريدة « الدليلي وركر » الشيوعية البريطانية ، بأنه « ينتمي الى حزب اليسار في الوفد ، ويتمثل الآراء الرحبة الواسعة بين الموظفين والمستعينين والطلبة ، وجزء من طبقات العمال » (٩٢) . أما الدكتور احمد ماهر ، فكان رفيق الجهاد القديم والعقل المدبر في الحركة السرية التي ظهرت أثناء ثورة ١٩١٩ . وكان يؤلف مع النقراشي ومكرم والنحاس ، فريق الوفد القديم : فقد عين الدكتور ماهر عضوا في الوفد في نوفمبر ١٩٢٤ ، وعيّن النقراشي عضوا سنة ١٩٢٧ بعد جهاد طويل في صنفوف الوفد . وقد اعتقلوا بعد استقالة وزارة سعد باشا في ١٩٢٤ وحوكموا وبرأتهما المحكمة سنة ١٩٢٦ . وكان الزعماء الأربع يمثلون قوة التطرف في الوفد . فعندما

اقتراح السيد برسى لورين في يناير ١٩٣٢ فكرة تأليف وزارة قومية برئاسة عدلى باشا ، لابرام المعاهدة التي انتهت إليها مفاوضات ١٩٣٠ مع بريطانيا ، ووعد بأن تشير الحكومة البريطانية في هذه الحالة باعادة دستور ١٩٣٣ . رفض النحاس هذه الفكرة التي رأى فيها مساومة في حقوق البلاد لا يرتضيها ، وأصر على أن دستور الأمة يجب أن يعود إليها بلا شرط ولا قيد . ولم يؤيده في هذا الرأي سوى مكرم عبيد وأحمد ماهر والنقراشي ، وذلك في وجه أعضاء الوفد الآخرين ، الأمر الذي أدى إلى الانسلاخ الثاني في الوفد .

لكل هذه الأهمية للنقراشي باشا والدكتور أحمد ماهر ، أحدثت إشارة محمود غالب باشا اليهما في بيانه حول مشروع توليد الكهرباء تلك الاهتمامات الواسعة في صفوف الرأي العام المصري والأجنبى . ولعل هذه الاشارة وما تلاها من نزاع أدى إلى فصل النقراشي من الوفد ، هي التي أوجحت بذلك الخطأ الكبير الذي وقع فيه الكثير من الكتاب ، وهو أن فصل النقراشي من الوفد إنما كان بسبب موقفه من مشروع توليد الكهرباء . ذلك أن فصل النقراشي باشا من الوزارة ثم من الوفد ، لا يعود إلى موقفه من النزاع حول المشروع ، وإنما يعود بالدرجة الأولى إلى مواقف كثيرة سابقة على موقفه من المشروع ، بل ولاحقة له ، مما سنبين فيما بعد . ومن الأمور ذات الدلالة في هذا المقام أن الصحف المعارضة للوفد والمؤيدة للنقراشي باشا ، لم تذكر من بين أسباب الخلاف التي أدت إلى اخراج النقراشي باشا من الوزارة ، مسألة موقفه من مشروع توليد الكهرباء (٩٣) ، بل ان النقراشي باشا نفسه لم يجعل من قضية نزاهة الحكم ميداناً للمعركة بينه وبين الوفد ، كما فعل محمود غالب باشا ، وإنما اختار النقراشي باشا قضيتين هامتين لتدور حولهما المعركة بينه وبين النحاس باشا ، وهما : قضية الزعامة المقدسة ، وقضية التمسان الزرقا . وهما قضيتان تتعلقان بحرية الرأي .

وبالديموقراطية عماد الوفد وأساس شعبيته . على أن ذلك كله قد سبّقته ومهّدت له حوادث لم يسبق لها نظير في تاريخ الوفد ، كانت في حد ذاتها دليلاً على ما يمكن أن ينزعه مثل هذا الحزب الكبير حين ينفصل عنه منظم صفوفه الأكبر ، ونابعة التنظيم فيه . فعلى اثر تلك الاشارة من محمود غالب باشا إلى النقراشي وماهر ، وبينما السجال يدور على أشدّه بينه وبين مكرم عبيد باشا ، طالبت جريدة « كوكب الشرق » الوفدية المتطرفة ، بفصل النقراشي وماهر من الوفد ، « لأن اشتراك عضويين كبيرين من أعضاء الوفد في الحملة التي بدأها غالب باشا ، هو علة من العلل ، وخروج مماثلٍ بالصديق ، أو سلطان خبيث ، مما لا مناص من معالجته بالوسائل التاجعة ، من فصص ، أو قصص ، أو ما أشبه ذلك من الوسائل التي عالجنا بها مثل هذه الأزمات في ظروف سابقة ! » (٩٤) . وكان رد فعل هذه الدعوة من جانب الجريدة الوفدية ، مخالفًا لكل ردود فعل الدعوات المماثلة لها في تاريخ الوفد . فلم تخرج المظاهرات تجتاح فوراً بيوت المغضوب عليهم لتصب عليهم الاتهام والشتائم والاعتداءات ، وإنما وقع حادث غريب : فقد اجتمعت في النادي السعدي ، بعد يوم واحد ، حشود كبيرة من طلبة الجامعة المصرية والجامعة الأزهرية وطلبة المدارس العالية والثانوية ، وأعضاء لجان الشبان الوفديين . ووقف خطباؤهم يكيلون الثناء للنقراشي باشا والدكتور أحمد ماهر ، ويسيدون « بالمواقف الوطنية الخالدة » التي سجلها تاريخ الجهاد الوطني لهذين الزعيمين ، وأخذوا يطالبون ببقاء كتلة الوفد سليمة ، واتخذوا في النهاية القرارات الآتية :

أولاً — تمسكهم بوحدة الوفد سليمة تحت زعامة الرئيس الجليل .

ثانياً — اعلان سخطهم على من يثير ويتوسّع شقة الخلاف ، أو يعمل على احداث ثغرة في صفوف كتلة الوفد المصري .

ثالثاً — اعلان ثقة الشباب بالزعيم مصطفى النحاس وصحبه .

الأوفиاء : النقراشي ومكرم و Maher و حامد محمود وبقية أعضاء الوفد .
رابعا - الإهابة بالزعماء أن يزيلوا أسباب النزاع في الحال بما فيه
مصلحة البلاد وسعادة الوطن وحفظ كتلة الوفد سليمة (٩٥) .

ولقد كان اتخاذ هذه القرارات العلنية الصريحة ، بعد ما ظهر من
تأييد النقراشي للحملة التي شنها غالب باشا على الوزارة ، وبعد أن
طلبت جريدة « كوكب الشرق » الوفدية بفصلهما من الوفد ، حدث لا
سابقة له - كما أشرنا - ولهذا ففي اليوم التالي اجتمعت حشود أخرى
من الطلبة في النادي السعدي ، حيث جرت محاولة من بعض زعماء
الشباب لمراجعة قرارات اليوم السابق التي اتخذت باسم الطلبة . ولكن
هذا الطلب قوبل بعاصفة من الذين حضروا الاجتماع الأول ، الذين
كانوا فيما ييدو - يشكلون الغالبية أيضا في هذا الاجتماع - واتهموا
الأمر باتخاذ قرارات أشد من القرارات السابقة في تأييد النقراشي باشا ،
إذ أضيف إليها الاعراب عن « شديد العطف والتقدير لمعالي محمود فهمي
النقراشي باشا ، رجل العمل الصامت » (٩٦) . وفي نفس اليوم خرجت
مظاهرات تعلن تأييدها للنقراشي باشا (٩٧) .

هذا هو المأزق الذي واجهه الوفد لأول مرة في تاريخه . والذي
وقفت إزاءه جريدة « كوكب الشرق » ذاهلة تقول : « أما أن الحال قد
وصلت بنا إلى مأزق - أو بعبير آخر - إلى موقف دقيق ، فيما يختص
بالوفد وزعامته ، وبحق الرئيس في أقصاء من أقصى من وزارته ، فذلك
ما لا شك فيه ولا نكران له . ألا ترى وألا تسمع ما ترى وتسمع من
شبان يجتمعون ويتناقشون ويتشاجرون ، ومن جماعات من الناس
يذهبون إلى النادي السعدي ممثلين للجان الوفد في القاهرة وفي غيرها .
ومن هنافات ومظاهرات مختلفة المناحي ، متشعبة في وجهات النظر وفي
الميول المفهومة وغير المفهومة . أفلأ تحكم وتجزم في هذا الحال ، على
أن هناك أزمة ، صغيرة كانت أو كبيرة ، أو أن هناك موقفاً دقيقاً يدعوا

إلى الحكمة في تناوله ، والى تصرف الأمور تصريفا صادقا صحيحا
قويا وسريا أيضا » (٩٨) ٠

وهكذا تراجعت الجريدة الوفدية من موقف المطالبة باستخدام
« وسائل الفصم والقصم » ، إلى المطالبة باستخدام « الحكمة » ٠ وفي
الواقع أن المحاولات لاغادة النراشي باشا إلى العظيمة الوفدية ، أو
بمعنى آخر ، للحيلولة دون خروجه منها ، كانت قد بدأت حتى من قبل
ابعاده من الوزارة ، فقد اجتمع به النحاس باشا وصازحه بأنه وإن كان
قد رأى أن يشكل وزارته الجديدة بدونه ، بعد ان أصبح التعاون بينهما
في الوزارة صعبا ، لعدد الخلاف في الرأي ، وتعدد استقالات النراشي
باشا ، إلا أنه مع ذلك ، يرى الافتقار بموهاب ونشاط النراشي باشا
في ميادين أخرى ، ولهذا فهو يقترح عليه تعينه في منصب عضوية مجلس
ادارة شركة قنال السويس (٩٩) ٠

ولقد كان منصب عضوية مجلس ادارة شركة قنال السويس ، في
ذلك العين ، يعد من أهم المناصب وأحفلها بالامتيازات ٠ فقد كان
التعيين فيه لمدى حياة الشركة التي كانت تتبع في عام ١٩٦٨ ، وكان
مجموع المرتب طوال هذه المدة يبلغ ١٦٠ ألفا من الجنيهات ٠ يضاف
إليها سفر العضو لحضور جلسات مجلس الادارة بباريس على نفقة
الشركة ، ونزله في أحد فنادق الدرجة الأولى ، عدا ما يتمتع به من
تخفيض كبير في أجور السفر بأية باخرة من بواخر الشركات التي تمر
في قناة السويس (١٠٠) ٠ لهذا فلا عجب إذا شكر النراشي للنحاس
هذا العرض ، حتى تملكه التأثير الشديد — كما يقول التابعي — فقام
وعاق النحاس باشا ٠ واعتقد الجميع أن المسألة قد سوت ، وأن
السحابة قد انقضت ، وأن خروج النراشي باشا من الوزارة لن يؤثر
على علاقاته بزملائه أعضاء الوفد ، أو على مركزه في الهيئة الوفدية (١٠١)
ولكن الأمور لم تلبث أن أخذت تتجه اتجاهها آخر ٠ فقد نشرت

قصة هذا العرض السخي مجلة «آخر ساعة» الوفدية يوم ٨ أغسطس ١٩٣٧ ، وأكدت الخبر جريدة الاهرام في عددها الصادر يوم ١٠ أغسطس ١٩٣٧ . وكان من الطبيعي أن تقوم ضجة في دوائر المعارضة ضد هذا العرض الذي اعتبر بمثابة رشوة ، وأحس النقراشي باشا على الفور كأنما قصد بدفع هذا الخبر إلى الصحف الوفدية إهراجه والانتقاد من شأنه ، وكان رد الفعل هو صدور بيان غالب باشا بعد ثلاثة أيام فقط من ظهور الخبر لأول مرة في جريدة آخر ساعة . وقد صدر البيان بدون أن يمهّر النقراشي باشا بامضائه أو يشتراك فيه ، لأن الأمل في المنصب كان لا يزال باقياً على أن الصحف المعارضة لم تلبث أن اغتنمت الفرصة؛ وأخذت تهاجم العرض هجوماً شديداً ، حتى وصفته مجلة «روزاليوسف» الوثيقة الصلة بعلي ماهر باشا ، بأنه «رشوة واضحة الأركان» ، وأن النقراشي باشا «ليس هو الذي تدفعه مبادئه لقبول رشوة سترمي به إلى حيث لا قيمة له بعد ذلك» (١٠٢) . وفي الوقت نفسه أخذت الأنباء ترد بأن الشركة تعارض في تعين النقراشي باشا رغم اصرار الحكومة على التعين (١٠٣) ، وازاء ذلك كله أرسل النقراشي باشا كتاباً إلى مكرم عبيد باشا يوم ٢٠ أغسطس ١٩٣٧ يخبره فيه أنه «قرر عدم قبوله منصب العضوية في شركة قناة السويس» (١٠٤) .

وقد اعتبر هذا الرفض من جانب النقراشي باشا في ذلك الحين بمثابة اعلان قطع العلاقات الدبلوماسية بينه وبين النحاس باشا . ولما كانت المظاهرات المؤيدة له لا تزال تجتاح شوارع القاهرة ، فلهذا ، وفي نفس اليوم ، أعلن النحاس باشا الحرب على النقراشي باشا في خطاب تاريخي بالاسكندرية قال فيه : «قامت شرذم من هنا ومن هناك ، بعيشون بالوحدة المقدسة ، ويقولون : «كيف لا يؤخذ النقراشي في الوزارة؟ اذا كان النقراشي يفرض على مصطفى النحاس ، فلا كان مصطفى النحاس» (١٠٥) . وفي نفس المكان ألقى مكرم عبيد بخطاب

مشهور أثار فيه قضية « الزعامة المقدسة » ، فقد أبرز ما تمثله من معنى الوحدة ، ودعا الناس الى نصرتها مندداً بمن يحاول الخروج عليها قائلاً : « ما كان لكرم وللنقراشي ، أو لغيرهما من رجال الوفد ، أن يحاول أحد منهم أن يتعالى على الزعامة أو يهدم من بنيانها . ولئن شاء مكرم في يوم من الأيام أن يتزعم ، فيجب أن يهدم » ! (١٠٦) ٠

على هذا النحو حسم النحاس باشا موقفاً كان يబيل صدور الوفديين ، ولا يستفيد منه سوى النقراشي باشا وأنصاره . فلقد كان الخلاف بين الطرفين حتى ذلك الحين يقسم لجان الوفد الى قسمين . قسم كبير يطالب ببقاء كتلة الوفد سليمة ، وتضييق شقة الخلاف ، وقسم صغير يعلن ثقته بالنحاس باشا والوزارة فقط . وكأن النقراشي باشا يجد مرتعه الخصيب في الفريق الأول . فلما ألقى النحاس ومكرم خطابيهما السالفى الذكر في الاسكندرية ، تحدد موقف النقراشي باشا كمناهض للزعامة ، وبالتالي أصبح على اللجان الأولى أن تحدد موقفها على هذا الأساس . ولهذا لاحظ أن غالبية اللجان الوفدية قد توقفت عن اذاعة قرارات الثقة بالنقراشي باشا الى جانب النحاس باشا ، بينما بقي أنصار النقراشي ينادون بكتلة الوفد سليمة وحفظ وحدته من التمزق (١٠٧) ٠

ولقد تربى على هذا الاستقطاب ان أخذت المناوشات بين شباب الطرفين تتخذ شكلاً حاداً ، وتنقلب في معظم الأحيان الى صدامات دموية . وقد وقع أول صدام في اجتماع الاسكندرية يوم ٢٠ أغسطس . فقد هتف فريق من الوفديين للنقراشي باشا ولزعيم الوفد ووحدة الوفد ، فحدثت مشادة تدخل فيها القمصان الزرق ، فأخرجوا عدداً من الذين وقفت بينهم المشادة ، وأصيب عدد من الطلبة والعمال (١٠٨) ٠ وقد تكرر هذا الصدام بصورة أكبر في السرادق الذي أقيم الى جانب

يت الأمة للاحتفال بذكرى سعد يوم ٢٣ أغسطس ١٩٣٧ ، وقد حضره كل من النحاس باشا والنراشي باشا . فبالرغم من أن النحاس باشا توجه إلى النراشي باشا وصافحة بين هنافات الحاضرين بحياة الزعيمين والوفد والتضامن ، إلا أن الحالة ما لبثت أن تطورت عندما أخذ أنصار النراشي باشا ، وعلى رأسهم الدكتور محمد حلمي الجيار ، يهتفون بحياته من حين لآخر ، مما أدى إلى مهاجمتهم من جانب الآخرين ، ومعهم بعض القمصان الزرق . وارتقت العصي ، وأصيب الدكتور الجيار في رأسه بضربات شديدة . وعثا حاول المحاولون أن يهدئوا الحالة المضطربة ، أو يسكنوا الهابتين من كل جانب للنحاس وللنراشي . وعندما تهيا النحاس لالقاء كلمته ، خرج النراشي من السرائق (١٠٩) . ولقد كان هذا الحادث مفترق الطرق بين النراشي باشا والنحاس باشا . فقد أدلى النراشي على أثره بتصریح هجومي إلى مندوب شركة رویتر ، ندد فيه بالقمصان الزرق « أتباع النحاس باشا » لمهاجمتهم أنصاره أثناء الاجتماعات التي عقدت بالاسكندرية والقاهرة ، واتهم الحكومة بأنها « تكسب التأييد باستعمال أساليب عنيفة » ، وأكد عزمه على أن يرى بلاده « حكومة بحكومة سليمة البنية ، تنشر العدل ، وتقوم بحفظ الأمن العام والطمأنينة ، وتعمل لصلحة البلاد طبقاً للدستور » ، وقال في النهاية : « وفي خلال الأسابيع المقبلة ، أي إلى أن يعود البرلمان إلى الاجتماع ، ستثبت الحكومة هل هي قوية عادلة ، أو ضعيفة عليه » (١١٠) وما لبث النراشي باشا أن أتبع هذا التصریح ببيانه الشهير الذي أصدره في ٧ سبتمبر ١٩٣٧ وأثار فيه قضية حرية الرأي في مصر في وجود ما أسماه « نظرية الرعامة الجديدة » وفي وجود القمصان الزرقاء . فقد تناول في هذا البيان موقف النحاس باشا حين استبعده وزملاؤه من الوزارة الجديدة ، بحجة تحقيق انسجام الوزارة ، بحيث لا يكون بين أعضائها ورئيسها خلاف ، فقال : إن نفوس المواطنين من جميع الطبقات

لم تقتضي بهذا الاتجاه الخطر ، فقد أدرك الجميع بالفطرة السليمة أن الانسجام الذي روعي في تأليف الوزارة الجديدة ليس معناه — كما هو حاصل في البلاد النيابية — تمثيل الوزارة للغالبية التي تسندها ، بحيث تمثل الاتجاهات والآراء المتعددة فيها ، دون أن يتعارض ذلك مع وجود الانسجام اللازم لحسن سير العمل ، وإنما هو انسجام من نوع جديد ، معناه عدم مخالفة رأي الرئيس فيما يطرح على مجلس الوزراء لبحثه وتقريره من المشروعات والمسائل العامة ، وهو اتجاه لا يستقيم في شيء مع طبيعة المسئولية الوزارية ، فضلاً عن مخالفته لروح الحكم النيابي والقواعد الدستورية . ثم اتهم النراشي باشا حكومة الوفد بتدبير الاجتماعات العامة لتعزيز معنى الزعامة الجديدة الذي نودي به في اجتماع الاسكندرية (خطاب مكرم عبيد السالف الذكر) ، وهو أن لا رأي مع رأي الزعيم ، ومن خالقه فلیلزم داره بين الخمول والحرمان من شرف خدمة البلاد . وقال : إن الأقدار شاءت أن تطبق هذه النظرية تطبيقاً عملياً لا يبقى بعده مجال للتأويل في القصد منها ، فقد صحبتها عصي ذو القمبان الزرقاء تهوي على رؤوس من لم يؤمنوا بها من الوفديين المجتمعين ، وأخرج البعض منهم جرحى في عهد الحكم الدستوري الذي ينادي بحماية العريات . ثم طبقت « نظرية الزعامة الجديدة » عملياً مرة أخرى في اجتماع لجان الوفد في الذكرى العاشرة لسعد باشا ، بلعمالي عصي الفرق الزرقاء في رؤوس الوفديين والخلصيين من نواب وغير نواب لأنهم ينادون بكتلة الوفد وأعضائه بغیر تفرق ، ولأنهم لا يؤمنون بنظرية الزعامة الجديدة . وطالب النراشي بحل جميع فرق القمبان الزرق « تلك الفرق التي قاومت فكرة وجودها منذ نشأت » ، فإذا أدت الوزارة الحاضرة هذه الرسالة ، فستؤيدتها البلاد في ذلك ، وإذا هي قصرت ، فستحاسب عن تقسيمها بما لا يعني عنه ذوو القمبان ، ولا النظريات الجديدة الخطرة ، ولا اضطهاد الرأي

المعرض . ثم اختتم النقراشي باشا بيانه قائلًا : « إن ما يراد اليوم ، هو فرض جو على البلاد لا يسمع فيه صوت يخالف صوت الزعيم ، ولا رأي بغير مشيئته ، ومثل هذا الجو لا يعيش فيه غير الإمعان ، ولا تترعرع في ظله المواهب الصالحة ، وهنئات أن تخضع له مصر ، وهنئات أن تدين الأمة إلا للحياة الدستورية العرة الصحيحة » (١١١) .

هكذا اختار النقراشي باشا ، في ذكاء ، أن تدور المعركة بينه وبين النحاس باشا في إطار أيديولوجي بحت ، أي بين الديموقراطية والدكتatorية . وهو إطار موضوعي يجذب إليه جماهير الوفد الغيرة ، وفتاته المشفقة ، ويستطيع أن يقسمها فعلاً ، حسب قوة حجة كل من الطرفين المتنازعين . وكانت القضية التي طرحاها النقراشي باشا هي : هل فكرة الزعامة المقدسة ، ووجود فرق القمصان الزرقاء ، مما يتافق مع الديموقراطية ، أو انهما من الخصائص المميزة للدكتatorية ؟

وفضية الرعامة المقدسة بين الديموقراطية والدكتatorية – في الحقيقة – أحدى القضايا الهامة في تاريخ مصر المعاصر . وقد برزت أثناء الخلاف بين سعد زغلول وأعضاء الوفد المتدينين حول مشروع ملنر . فقد أراد هؤلاء ممارسة حق الغالبية في تقرير سياسة الوفد تجاه المشروع . ولكن سعد زغلول لم يكتثر بهذا الرأي ، لأنّه يخرج في رأيه عن حدود توكيل الشعب للوفد بالدفاع عن قضيته ، وأطلق كلمة المشهورة : « المسألة ليست مسألة أغلبية ، وإنما مسألة توكيل » . فأخضع سعد زغلول بهذه الكلمة القاعدة الديموقراطية للقاعدة القانونية، وكان في ذلك معقاً .

ومنذ ذلك الحين جرى التقليد على لا يكتثر زعيم الوفد – سواء كان سعد زغلول أم مصطفى النحاس بعده – برأي أغلبية أعضاء الوفد ، في المسائل الهامة التي يكون فيها على معرفة باتجاهات الرأي العام ، وميل الأمة وطاقاتها وامكانياتها . فقد قام سعد زغلول في عام

١٩٢١ بفضل عشرة من أعضاء الوفد ، ولم يتبق معه من المؤيدين سوى أربعة فقط . كذلك فصل النحاس باشا في عام ١٩٣٢ ثمانية أعضاء من الوفد ، ولم يبق معه سوى ثلاثة فقط . وأصبح هذا التقليد من خصائص زعامة الوفد .

وفي الواقع أن زعامة الوفد كانت تستمد نفوذها وسيطرتها من مصادرين هامين : المصدر الأول ، اجماع الأمة على تأييدها اجتماعا شبه تام . فكانت بفضل هذا الاجماع مصدرا هاما من مصادر توحد الأمة وتماسكها ازاء قضيتها الوطنية .

المصدر الثاني - ما اكتسبته هذه الزعامة للسبب المذكور (ارتباطها بفكرة الوحدة القومية وقضية الاستقلال) من احترام في نفوس المصريين بلغ حد القداة . وكانت الصحف الوفدية تؤكد على هذا المعنى في المناسبات العديدة . وفي مقال نشرته جريدة « كوكب الشرق » قالت : « ما خلت نهضة عامة من زعامة ، ولا افترت حركة وطنية من قيادة ، ولا قامت ثورة الا على توجيهه . ومن ثم كان للزعيم في الحركات القومية قداسة لا يمسها شيء ، ومقام لا ترتفع اليه ظلال شبهة ، وأوج لا يبلغه اتهام . ان الجماعات هي التي تخثار زعماءها ، ولكن هذا الاختيار نفسه لا يثبت أذن يحيط ذاته بالقداسة والتكرير الواجبين للمعنى المتمثل به ، فان الزعيم هو الجماعات نفسها في فرد ، كما أن الجماعات هي الفرد نفسه ممثلة فيه » (١١٢) . وعندما وقع الشقاق بين النقراشي والنحاس سارع مكرم عبيد الى تأكيد هذا المعنى في الخطاب السالف الاشارة اليه . فقد أوضح في فخر ان المصريين كانوا أسبق الأمم جميعا في ابتکار فكرة الرعامة الشعبية وتركيزها وتوحيدها . « فأقمنا من سعد زعيمنا ، فإذا الرعامة تسعى مستعادة اليه ، وإذا الأمة توحد طوائفها تحت لوائه الخلق . وقام من بعده مصطفى ، وكان شأنه شأن سعد ، اذ توحدت في زعامته الطوائف والأديان ، وتركت

فيها شئون الأمة وأمالها ، فكان النصر حليفها ، وانتزعت من يد القدر استقلالاً محفوفاً بالصعب ، وسيادة كانت مصفدة بالغلال » . ثم حذر مكرم من التراخي في التمسك بفكرة الزعامة بعد تسوية القضية الوطنية قائلاً : « اتنا في هذا الوقت أحوج الى الزعامة ووحدة القيادة منا في أي وقت آخر . نعم اتنا حصلنا على الاستقلال والدستور وألغينا الامتيازات . ولكن المعاهدة مجرد وثيقة ، ولا تصبح الوثيقة حقيقة ، الا اذا نفذت وأحکم تتنفيذها . وليس أقدر على هذا التنفيذ من ذلك الزعيم الذي يرجع اليه أكبر الفضل في العمل لها والحصول عليها . انه اذا بدا لمكرم في يوم من الأيام أن ينفصل عن النحاس ، فليذهب مكرم ولبيق النحاس » (١١٣) .

وفي الحقيقة أن زعيم الوفد ، للسبعين السالف الذكر : ارتباط فكرة الزعامة بالوحدة القومية والاستقلال ، وما اكتسبته هذه الزعامة من قيادة بسبب هذا الارتباط ، لم يكن يعتبر نفسه زعيم حزب ، وإنما زعيم الأمة بكل طبقاتها وعناصرها . وقد أكد النحاس هذا المعنى في الخطاب الذي ألقاه في طنطا يوم ١٠ سبتمبر ١٩٣٧ فقال : « ما كنت في يوم من الأيام رئيس حزب أو هيئة ، بل زعيم أمة بأسرها . من خرج عليها صبت عليه غضبها ، ومن وقف في طريقها كان كمن يقف أمام التيار الجارف . يكتسحه ، فيلقيه في قاع اليم ، فلا يجد لنفسه مخرجاً ، ولا إلى الحياة طريقاً » (١١٤) .

ولقد كان النحاس بهذا القول يريد أن ييرز فارقا هاما بين الوفد وأي حزب آخر من الأحزاب الديموقراطية . فطبقاً للقاعدة الديموقراطية، فإن رئيس الحزب لا بد ان يخضع لرأي غالبية الأعضاء، لأن هيئة الحزب بأكملها تعتبر المعبرة عن مصالح القطاع الذي يمثله الحزب بكل تناقضاته . أما زعيم الوفد فكان يعتبر نفسه وحده المعبر عن مصالح الأمة ، دون أعضاء هيئة الوفد جميعها ، ومن ثم فهو لا يدين بسلطان

لغير الأمة ، ان شاءت منحته تأييدها في خلافه مع خصومه ، وان شاءت منعته عنـه

هذا الفارق بين الوفد وغيره من الأحزاب الأخرى التي كانت تدين بالديمقراطية الليبرالية ، كان من الطبيعي ان يكون من أهم المآخذ على الوفد من جانب خصومه . فقد هوجمت فكرة قداسته الزعامة ووجوب طاعتها ، على اعتبار أنها تتنافى مع الوضع الدستوري والحياة الديمقراطية . وقد ذهب بعض الخصوم الذين افصلوا من الوفد الى اعتبار أنفسهم خارجين على «الزعامة» فقط ، وليس على «الوفد» نفسه . فكانت السيدة روز اليوسف ، ولم تكن قد اتت لأي حزب بعد خروجها على الوفد ، تردد كثيراً أنها « لم تخرج على الوفد ، ولكنها خرجت على الزعامة ، لأنها لحقت من خلالها الديكتاتورية التي تتنافى مع المبادئ الدستورية (١١٥) » . وكانت صحيفتها تشير في المناسبات الى أنها « ليست منضوية تحت لواء حزب من الأحزاب ، اذ أنها وفدية النزعة ، ولكنها ليست نحاسية . وفارق كبير بين هذه وتلك » (١١٦) . وقد تساءل العقاد في احدى مقالاته عن ضرورة وجود الزعامة في بلد كمصر ، أو في البلاد الديمقراطية على الاطلاق . وقال : « انت تكون الزعامة في بلد خاضع للسلطان الأجنبي ، أو في بلد ليس فيه برلمان ولا حكومة نياية . ولهذا فان للطليان والالمان والروسين زعيم ، ولم يكن للزعامة مكان في بلاد الديمقراطين الدستوريين . فلماذا تبقى الزعامة المزعومة في مصر ، وأتم تقولون إننا مستقلون ، وإنكم حريصون على تقليد الديمقراطية والدستور ؟ » (١١٧) . وواضح في قول العقاد المغالطة ، لأنـه كان يعلم جيداً أنـ البلد لم تحصل على حريتها أو استقلالها الكامل بمعاهدة ١٩٣٦ ، ولكنه كان يريد تثبيـت الاتهـام بأنـ زعامة الوفـد تـشبه دـيـكتـاتـورـيـة النـازـيـة والـفـاشـيـة ، اـذ « كـيـف تـتحقق الـديـمـوـقـراـطـيـة مع فـكـرة تـقدـيسـ الزـعـامـة ؟ » .

ولقد كان من الطبيعي أن تتصدى الصحافة الوفدية ضد هذا الاتهام وتدافع عن الزعامة . ففي مقال لجريدة الجهاد قال : « إن الزعامة التي تدعون إليها الناس أنها منافية للدستور ، هي التي بزرت بأنصارها إلى الانتخابات العامة . فنالت من الأمة اجماعاً بتأييدها . فإذا صح أنها تسمى دكتاتورية ، فهي دكتاتورية الأمة ، لا دكتاتورية الفرد . والزعامة التي تنطق بلسانها تنطق بلسان الأمة » (١١٨) . وفي خطاب النحاس باشا في عيد الجهاد الوطني سنة ١٩٣٧ ، تسأله قائلاً : « يقولون دكتاتورية ، واخلال بالدستور . فهل هم يعقلون ؟ وهل هم يستحقون ؟ . أنحن عطلنا البرلمان إليها الناس ؟ . أنحن أوقفنا الدستور ثلاثة سنوات قابلة للتتجديد ؟ . أنحن تفاخراً بيد من حديد ؟ . أنحن ألغينا الدستور الغاء ، وأبدلناه بدستور ملطف جديد ؟ . أنحن أجربنا الانتخابات على أساس الإكراه والتزوير ؟ . أنحن قتلنا البريء ، وروينا أرض الوطن بدماء الشهداء ؟ . أنحن تسترنا على المجرمين ، ومحينا العابثين من عدالة القانون ؟ . حاشا لله . بل الدستور قائم ، والبرلمان قائم ، والحرية شاملة تبسيط ظلها على الجميع بالسواء ، والقانون والقضاء هما الفيصل في الصغير والكبير ، يخضع لهما المؤيدين ، كما يخضع لهما المعارضون » (١١٩) .

وقد عني الوفد عناية خاصة بمناقشة اتهامات القراشي . فقد ناقش أولاً مسألة حرية رئيس الحكومة في اختيار وزرائه . فأكمل بأن حق رئيس الوزراء في اختيار الأعضاء الذين يتعاونون معه حق طبيعي لا يتناقض مع القاعدة الديموقراطية . ثم ناقش مسألة حرية الوزراء في ابداء آرائهم في المسائل التي تعرض عليهم ، دون أن يتربّط على معارضتهم فيما ابادهم من الحكم ، فكشف أن ابعاد القراشي باشا من الوزارة الجديدة لم يكن يرجع إلى مخالفته لرأي الرئيس وزملائه ، بل لما دأب عليه من التهديد بالاستقالة كلما وقع خلاف في الرأي بينه وبين الغالبية في هيئة

الوفد أو في مجلس الوزراء ، وقد عدد النحاس باشا في خطابه الذي ألقاه في بني سويف يوم ١٧ سبتمبر ١٩٣٧ ست مناسبات قدم فيها النراشي باشا استقالته ، إحداها بسبب معارضته في فصل العقاد من الهيئة الوفدية ، وأخرى بسبب معارضته في ترشيح نجيب الهلالي على مبادئ الوفد ، مع انه غير وقدي ، في دائرة الدكتور علي الجيارعضو في الهيئة الوفدية ، وثالثة لأنها أراد اصدار « صحيفة رسمية » للهيئة الوفدية في اعقاب فصل العقاد والتبرؤ من جريدة روز اليوسف ، وقد رفض النحاس اصدار هذه الصحيفة « لأسباب تتصل بالعدالة عامة ، وبالصلحة الوفدية خاصة » . ثم قدم النراشي استقالته مرة اخرى في عهد الوزارة بسبب مشروع توليد الكهرباء من مساقط المياه بسوان ، وعاد فقدم استقالته السادسة بسبب اعتراضه على قانون ملحق الطلبة ، وكانت هذه الاستقالة الأخيرة — كما وصفها النحاس باشا — أغرب استقالاته ، لأنها صدرت من وزير غير مختص ، بينما كان الوزير المختص ورجال المعارف يؤيدون فكرة امتحان الملحق (١٢٠) .

وقد شرح محمود سليمان غنام ، في بيانه الذي أذاعه ردا على بيان النراشي باشا ، معنى التهديد بالاستقالة « كما يفهمه الساسة في أرقى البلاد الدستورية » ، فاستدل بعبارة لسيير ادوارد جراري ، وزير خارجية بريطانيا ، في كتابه : « خمسة وعشرون عاما » في وزارة الخارجية ، جاء فيها : « ان تذرع العضو في هيئة تقوم على الشورى ، بالتهديد بالاستقالة كأدلة لتغليب رأيه على رأي الأغلبية في تلك الهيئة ، إنما هو بمثابة تصويب مسدس الى رأس الهيئة التي هو عضو فيها ، وهذا أشبه بأساليب رجال العصابات منه بأساليب الساسة ورجال الحكم وأصحاب الرأي » . واستطرد الأستاذ غنام قائلا : « فإذا كان النحاس باشا لم يشرك النراشي باشا في الوزارة الجديدة عند تأليفها ، فليس ذلك لرغبة منه

في أن يتحكم ويستبد ، بل لأنه أراد أن يقي زملاءه نفسه شر التحكم
والاستبداد بالرأي » (١٢١) .

(ج) القمصان الزرقاء

كان الميدان الثاني الذي اختاره النراشي باشا لينازل النحاس باشا فيه ، هو القمصان الزرقاء . وكان الاتهام الذي وجهه النراشي للنحاس هو أنه يستخدم هذه التشكيلات في اضطهاد حرية الرأي بين الناس ، وارهاب الخصوم والاعداء ، وممارسة حكم أقرب الى الحكم القاشي والنازي .

وفي الحقيقة أن فرق القمصان الزرقاء كانت أضعف نقطة في دفاع حكومة الوفد ، وأكبر مأخذ عليه ، حتى بين الكتاب المنصفين (١٢٢) ، على اعتبار أن وجودها يعد منافيا للنظام الدستوري . وإن كان من المؤكد أن معارضي الوفد لم يكونوا مخلصين في مهاجمة هذه التشكيلات باسم الدستور ، فقد سبق ظهور هذه القمصان قمصان أخرى ، هي القمصان الخضراء التي ألقاها أحمد حسين ، وكانت لا تلقى من المعارضة إلا كل عطف وتشجيع ، لا لسبب الا لناهضتها للوفد ، العدو المشترك .

فما هو الأصل في نشأة هذه القمصان الزرقاء ؟ . أن أول حقيقة نبرزها في هذا الموضوع هي أن هذه الفرق لم تصطنعها حكومة الوفد عند اعتلائها الحكم للاستعانت بها في مواجهة القمصان الخضراء ، كما يذهب الكتاب والمؤرخون (١٢٣) . وإنما نشأت هذه الفرق قبل اعتلاء الوفد الحكم ، وفي ظروف ثورة ١٩٣٥ . فنشأتها على هذا النحو تختلف أساسا عن نشأة القمصان الخضراء – كما سوف يظهر لنا فيما بعد . ولقد كان صاحب الفكرة في تأليف هذه الفرقة محمد بلال ، الذي كان طالبا بكلية الطب ، وعضو لجنة الطلبة التنفيذية بها . وقد ألف بلال فرقته

الأولى من طلبة كلية الطب ، وكانت تسير أثناء الثورة في طوابير منتظمة ، وهي تحمل علماً خاصاً ذا لونين ، هما الأحمر والأسود ، دلالة على الثورة والحزن على الشهداء (١٢٤) .

وكان قد سبق هذه الفكرة — في الحقيقة — تطورات في تنظيمات الوفد الداخلية ، ساعدت على نشأة هذه الفرق بالشكل الذي صارت إليه . فقد استحدث الوفد إلى جانب لجانه ، التي كانت منظمة تنظيماً خاصاً بأعمال الانتخابات ، لجاناً أخرى للشبان الوفديين لتنظيم جهود الشباب الوفدي . وكان صاحب الفكرة في إنشاء هذه اللجان ، زهير صيري الذي عرض الفكرة على رئيس الوفد فوافق عليها . وأخذت من ثم تتكون لجان الشباب الوفدي في القاهرة والاسكندرية وغيرهما من مدن القطر المختلفة . وكانت هذه اللجان تختلف عن بعض لجان الشبان التي وجدت من قبل في أن الأولى كانت على نظام لجان الوفد ، أما اللجان الأخيرة فكان الغرض منها تكوين جنود صالحين (١٢٥) . وقد تطورت هذه الحركة في الاسكندرية على يد ممدوح رياض ، الذي عمل على تنظيم الشبان في فرق مكونة من عدد محدود ، لها شكل معين وقواعد مرسومة . وكان هذا التنظيم يقوم على لجان ، تتفرع عنها فرق تضم كل منها أحد عشر عضواً ، تربطهم روابط العمل أو الاقامة . وقد دربت هذه الجماعات على مبادئ أسسها الطاعة والنظام (١٢٦) .

ويتبين من ذلك أن الوفد كان يعمل — في استحياء — على امتياص رغبة الشباب الوفدي وغيره في الانخراط في تنظيمات شبه عسكرية ، على نحو ما كان يفعل الشباب في أوروبا وفي جماعة مصر الفتاة . فلما قامت ثورة الطلبة في أواخر عام ١٩٣٥ ، وظهرت فكرة تكوين فرق القمصان الزرقاء ، كان من الطبيعي أن تكون لجان الشباب الوفدي هي النواة الأولى لهذه الفرق (١٢٧) . وقد أعلن عن قيام هذه التنظيمات في المؤتمر الكبير الذي دعت لانعقاده رابطة الشبان الوفديين

يوم ٥ يناير ١٩٣٦ بالنادي السعدي ، وحضره مكرم عبيد باشا . وقد تكلم محمد بلال في ذلك المؤتمر عن فرق الطلبة الوفديين وتأليفها وشروعه في تكوينها ، وذكر أن كل فرقة ستؤلف من أحد عشر شابا بما فيهم الرئيس ، على أن يتقن كل منهم نوعا من أنواع الرياضة . ثم خاطب الشباب قائلا : « لن تكون سادة إلا إذا كان جنودا . فلنكن جنودا في سبيل مصر لاسترداد الحقوق المغصوبة . يجب أن تكون جنودا كما كان شباب إنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا . أن شعارنا مصر والوفد والشباب ، لأن الشباب قوام الوفد ، والوفد قوام الأمة (١٢٨) .

وقد استطاع محمد بلال أن يؤلف فرقتين نظاميتين ارتدى اعضاؤها القمصان الزرقاء والبنطلونات الرمادية . وكانت الفرقة الأولى تتالف من طلبة الجامعة ، وقد أطلق عليها اسم « فرقة عبد الحكم الجراحي » ، أما الثانية ، فكانت تتالف من طلبة دار العلوم ، وقد أسميت « فرقة طه عفيفي » ، وهما اسماء الشهيدين الأولين اللذين أسلما الروح في سبيل الدستور والوطن أثناء الثورة (١٢٩) . وفي يوم ١٠ يناير قام محمد بلال باستعراض على رأس ١٥٠٠ من شباب القمصان الزرقاء ، في الشوارع المؤدية إلى النادي السعدي . وكانت كلما مرت فرقة بالمشاهدين هتف قائلها : « جهادنا » ، فيריד أفراد فرقته : « مصر » . فيهتف : « شبابنا » ، فيرددون : « للملك والوفد » . فيهتف : « شعارنا » ، فيقولون : « طاعة وجihad » ! . وقد سارع إلى مكان الاستعراض المستتر « كين بويد » بنفسه ، واستوضح محمد بلال عن هذه الفرق ، فرد عليه بأن الغرض منها تعويد الشباب على النظام والطاعة والاقدام ، بحيث يكونون سواعد مصر في الحاضر وأملها المرجو في المستقبل . وأنكر أن الفرق قد تألفت لأغراض انتخابية . ومع أن « كين بويد » أظهر اقتناعه بما قاله محمد بلال ، إلا أن وزارة الداخلية لم تلبث أن أذاعت أوامر مشددة إلى رجال البوليس بمنع هذه الفرق من السير في الشوارع ، وعدم التعرض

لأعضائها في أنديتهم الخاصة (١٣٠) . على ان ذلك لم يمنع تكوين الفرق في جميع جهات القطر واتشارها .

وقد اتبعت الفرق في معسكراتها أنظمة الجيش . فكانت تطهي طعامها ، وتقضى كل حاجات المعسكر . وكانت تلقى في كل معسكر محاضراتان في الاسبوع ، احداهما دينية ، والأخرى وطنية . وكانت الفرق تمضي احيانا الى صحراء الأهرام او المقطم حيث تمرن على اقامة المعسكرات وحركات الالتفاف والاتشار والتقدم والتقهقر والهجوم والدفاع والتفاهم بالاشارات (١٣١) .

وقد تكونت هيئة القيادة الأولى لفرق القمصان الزرقاء من خمسة اعضاء هم : محمد بلال ، ومحمد يونس ، وعماد الجندي ، وأحمد لطفي ، وأحمد الشافعي . وقد اشتركت هذه الهيئة في تكوين الفرق وانشائتها منذ بدئها . ثم تألفت لجنة بمعرفة مكرم عبيد باشا لتحقيق مبادىء الفرق واغراضها ، واظهارها بالظهور اللائق الذي يتافق مع زعامتها . وكان من بين اعضاء هذه اللجنة بعض العسكريين مثل الأميرالي حافظ بك صدقي ، والاميرالي أمين بك الرشيد ، واليوزباشي محمود الجندي ، بالإضافة الى بعض المنظمين المعروفين أمثال : ممدوح رياض ، وحسن يس زعيم الطلبة . ثم تألف بعد ذلك مجلس شرف حسب لائحة أخرى اشتراك في وضعها ممدوح رياض ، وكان أعضاؤه : ممدوح رياض وابراهيم عبد الهادي ومحمود سليمان غنام ومحمد شعراوي وأحمد حمزة (١٣٢) .

ولقد أثار اعلان تأليف القمصان الزرقاء في يناير ١٩٣٦ ، قلق الأحزاب المعارضة ، على الرغم من المدننة المعقودة بينها وبين الوفد في الجبهة الوطنية . فقد اعتبرت تأليف هذه الفرق عملا عدائيا من الوفد موجها الى الميليات الأخرى . وقالت بعض صحف هذه الأحزاب ان

المقصود بهذا التنظيم هو الارهاب واستخدام القوة للانتقام . وقد رد على ذلك الدكتور أحمد ماهر رداً بليغاً ، فقد ذكر أن الوفد ليس في حاجة إلى استخدام وسائل العنف للحصول على الثقة والكثرة ، وإنما أراد الوفد أن يؤكد التضامن في صفوفه ، وأن يدعم القواعد التي تقوم عليها لجانه وتشكيلاه . وفي مقال آخر ، قرّع أحزاب الأقلية تقريراً شديداً لهذا الاتهام ، فقد كتب يقول : « من الغريب أن تؤخذ حركة اللجان الوفدية ، على وجه لا يتنقّل مطلاقاً مع الواقع ، وأن يقال عنها أنها حركة ارهاب أو تنظيم له إذ من المعلوم أن الوفد قبل تنفيذ فكرة الجبهة ، إنما كان يدرك أن ذلك سوف ينشئ صلة جديدة بينه وبين أحزاب ظلت طويلاً تخالفه وتعاديها ، وتستعين بالسلطان على مقاومته ، وهي مع ذلك لا تؤلف في البلاد غير أقلية صغيرة للغاية ، لم تكن لتعيش مطلقاً لولا وجود شخصيات فردية ذات صفة في نفسها ، وأن هذه الأحزاب في توثيق الصلة العامة التي ينطوي عليها قيام جبهة وطنية ، إنما تتخذ قوة جديدة في حاضرها لم تكن لها في ماضيها ، وانه حرصاً على المصلحة العامة ينبغي بقاء الجبهة في مستواها اذا ما خلصت النيات . وسلمت النفوس من المأرب الخاصة . فليس للقول إذن بأن ارهاباً يراد تنظيمه في الأوساط الوفدية لمعاكسة الأخرى في الانتخابات أو غير الانتخابات ، أي قيمة ، ولا أي معنى تقبله العقول ، فليست الأغلبية الكبرى التي يمثلها الوفد بحاجة إلى وسائل ارهاب او أساليب تحريف ازاء الأقلية الصغيرة التي من مصلحتها استمرار البقاء في الجبهة ، بعد أن أعطتها هذا المستوى الجديد » (١٣٣) .

على أنه بالرغم من هذا الرد ، فقد مضت أحزاب الأقلية في توجسها من فرق القمصان الزرقاء ، وخصوصاً بسبب انضمام كثير من العمال إليها . ومن الطريف أن هذه المسألة بالذات كانت تشغّل بال بعض الجهات داخل الوفد نفسه ، وهي من العناصر التي انضمت إلى التفاشي

باشا فيما بعد . وقد ظهر ذلك عندما رأى يوسف الجندي تقسيم الفرق إلى ثلاثة أقسام : القسم الأول للطلبة ، والثاني للعمال ، والثالث خليط من الطبقات . فاعتراض على ذلك ممدوح رياض ، وكانت حجته في هذا الاعتراض عند النحاس باشا ، أن « تنظيم العمال على هذه الصورة يجعلهم أداة لتنفيذ مآرب طبقتهم ونفقاتهم » (١٣٤) . وعلى ذلك رؤي ضم الموظفين إلى العمال ، فكانت هناك فرق عمال وموظفي العناير ، وعمال وموظفي أبي زعل ، وعمال وموظفي التنظيم ، وعمال وموظفي السكك الحديد ، وعمال وموظفي المطبعة الأميرية (١٣٥) .

ولقد أخذت صحف أحزاب الأقلية تعبر عن سخطها على دخول العمال في فرق القمصان الزرقاء . فوصفت هذه الفرق بأنها تحوي بين صفوفها « العاطلين » ، و « المجرمين » . وتصدت لذلك جريدة « المصري » فكتبت تقول : « الواقع أن بين الفرق عمالا ، وعملاً كثرين ، وإنما الباطل كل الباطل أنهم عاطلون ، ثم انهم لذلك مجرمون . ذلك أن نظام الفرق رياضي بحت ، وليس دليلاً على بطالة العامل أنه يشغل جزءاً من وقت فراغه اليومي في الرياضة ، لأن فرق الشباب لا تمد أفرادها بمال ، بل هي تجمع منهم اشتراكات نقدية عند اتسابهم لها ، وتلزمهم بدفعه أثمان ما يلبسون ، ثم هي تجمع منهم اشتراكات نقدية أخرى دورية كل شهر . فإذا صدق ادعاء هؤلاء الكتاب بأن ذوي القمصان الزرق عاطلون ، فمن أين لهم المال الذي يدفعون ؟ » . وختمت الجريدة مقالها بقولها : « حرام والله أن تعطنوا الشبان في أعز ما للمرء وهو الشرف . بل الأجردر بكم أن تكشفوا عن قصدكم ، ليظهر للملأ في كل مناسبة أنكم لا ترضون بهذه الأمة خيرا ، إذا جاء الخير عن طريق الوفد » (١٣٦) .

ومع ذلك ، فقد اتهم أحمد حسين ، رئيس مصر الفتاة ، هذه الفرق ، اثناء مدافعته عن نفسه في قضية لجنة الففو ، بأن ٧٠ في المائة منها هم من المترددين والمشبوهين الذين رأوا في القميص الأزرق حماية من

البوليس والقانون ، « أما القمchan الخضر فلا يرتديها الا طلاب الجامعتين وخيرة الشباب » (١٣٧) ٠

ولم يكن موقف الجرائد الأجنبية من القمchan الورق أقل عداء من الجرائد الوطنية المعادية ٠ فقد نعتهم بــ « شر النعوت ، ووصف مراسل الديلي تلغراف مسكناتهم بأنها « مصدر اضطراب » دائم للبوليس ، لأنها بؤر لفساد الأخلاق ومركز للجرائم » ٠ ثم قال اذ في القاهرة عدة مسكنرات يقطنها أصحاب القمchan الورق ، الذين لا منازل لهم ، ولا سبب للرزق فيما يظهر » (١٣٨) ٠

ومما لا شك فيه أن اشتباكات عديدة قد وقعت بين القمchan الورقاء وخصومهم ، وخصوصا القمchan الخضراء ٠ على أنه انصافا للحقيقة ، فإن هؤلاء الذين كانت تثبت مخالفتهم للنظام من شباب القمchan الورقاء ، كانت النيابة تبادر إلى التحقيق معهم كما تحقق مع سائر الناس ٠ وكان المجلس الأعلى للفرق يصدر البيانات بأنه لن يتوازن عن اتخاذ الإجراءات الالزمة ضد كل فرق يثبت عليها مخالفة النظام بغير ما هوادة ، وأنه على استعداد لتحقيق كل شكوى ضد أية فرق أو أي فرد من فرق الشباب (١٣٩) ٠ وعندهما وقع اشتباك بين فرق القمchan الورقاء بالسيدة زينب والبوليس ، قرر المجلس الأعلى للشباب الوفدي حل الفرقة وانشاءها من جديد والغاء مسكنرها ٠ وكلف محمد بلال بتنفيذ هذين القرارات (١٤٠) ٠ كما أنشئت رقابة على أفراد الفرق تولوها فرقة خاصة تسمى : « الفرقة السرية » يرتدي أفرادها الزي المدني ، ومن مهامها مراقبة الأعضاء الذين يشك في أمرهم من الناحية السياسية أو الخلقيه ، كما كانت مهمتها أيضا التحري عن طالبي التطوع لمعرفة سلوكهم قبل قبولهم ، وعن أعمال ضباط الفرق ايضا (١٤١) ٠

على أن هذا كله لا يجب أن يقنعنا بأن هذه الفرق كانت تتلزم دواما بقواعد العدل والبعد عن المحاباة بالنسبة لخصومها ٠ لأننا لا يجب أن ننسى أنها كانت فرقا حزبية قبل كل شيء ، وكانت هذه الصبغة تصبغ

أعمالها كلها بصبغة التحيز ضد الخصوم .

ومع ذلك فإن هذه الاعتداءات التي ارتكتبها الفرق لم تكن ، في الحقيقة ، لتختلف قليلاً أو كثيراً عن الخط الديماجوجي للجماهير الوفدية في اعتدائها على خصومها . فمنذ بدء الخصومات السياسية العديدة بين سعد وعلوي ، تعتبر اعتداءات الجماهير الوفدية على خصومها اعتداءات تقليدية وقديمة . وسبها — فيما أرى — ليس عدم توفر النسج السياسي ، كما يقول خصوم الوفد ، وإنما لأن النظام الدستوري المصري كان يسمح للقوى الجمعية بالتأمر في الظلام على سحق إرادة الأمة . لهذا كانت الجماهير الوطنية ، حين تشتم رائحة المؤامرات التي تدب في الخفاء للعبث بارادتها ، تجد نفسها في موقف دفاع شرعي ، تفقد فيه رشدها السياسي ، ضد القوى التي تأتمر بها ، فتتجأ إلى مواجهة التآمر بالعنف والعدوان . ولقد كانت الجماهير الوفدية ، حتى في أثناء وجود الوفد في الحكم ، تجد نفسها في نفس موقف الدفاع الشرعي أيضاً ، لأنها على الرغم من أن وجود الوفد في الحكم كان يجعله في مركز السلطة ، إلا أن حق الأقالة في يد الملك كان يجعله في نفس حالة العجز التي كان يجد نفسه فيها قبل الحكم . بل انه من المعروف دائماً عن الوفد أنه في المعارضة أقوى منه في الحكم .

٠ ٠ ٠

كانت نقطة الضعف في تشكيلات القمصان الزرقاء ، ما كان يbedo من أوجه الشبه بينها وبين التشكيلات الفاشية والنازية ، وقد استغلت صحف المعارضة والإنجليز ذلك في شن الحملة على الفرق والمطالبة بحلهما . وقد اهتمت الصحافة الوفدية بالرد على هذا الاتهام . ففي مقال نشرته جريدة الجهاد الوفدية قالت : لو كان الشبه موجوداً بين التشكيلات الوفدية وتشكيلات النازي والفاشي ، « لما بقي في مصر معارض ، كما

أنه لم يبق في ألمانيا ، ولا في إيطاليا معارض بفضل ذوي القمبان » .
وقالت : ولقد وجدت فرق النازي والفاشisti لاحداث انقلاب في نظام
الحكم ، بالاستناد الى قوة الشباب . وقد أحدثت هذا الانقلاب ،
وسيطرت على الدولة ، واندمجت فيها . أما فرق القمبان الزرقاء ، فإنها
تابعة لقائدها الأعلى الذي جاهد في سبيل الدستور حتى قاله ، وفي
سبيل الدستور حتى وطد دعائمه » (١٤٢) .

وقد ألقى ممدوح رياض خطبة في مؤتمر الشبان الوفديين في
الاسكندرية يوم ١٩ يناير ١٩٣٦ دافع فيها عن القمبان الزرقاء ، فأبرز
فروقاً ثلاثة بينها وبين التشكيلات الفاشية والنازية : أولها ، أن التشكيلات
الفاشية والنازية ترتكز في نمائتها على الفكرة الديكتاتورية ، بينما ترتكز
التنظيمات الوفدية على الفكرة الديموقراطية . ثانياً ، أن التنظيمات
الأولى ترمي في وجودها إلى تدعيم النظام الدكتاتوري ، أما التنظيمات
الوفدية ، فترمي إلى تدعيم روح الديموقراطية ، و «السهر على صيانة
الحياة الدستورية الحقة » . أما الفارق الثالث فقد قال ممدوح رياض
أنه يتعلق بقضية الحرية والاستقلال ، « فمن الجلي الواضح أن القوى
الساعية للتحرير كلما نظمت ، كلما أجدت » (١٤٣) .

ويلاحظ فيما يختص بعبارة « السهر على صيانة الحياة الدستورية
الحقة » ، أن ممدوح رياض لم يفسر هذا التناقض ، وهو : كيف يمكن
صيانة الحياة الدستورية الحقة ، بوسائل فاشية حقة ؟ وفي الواقع
أن هذا التناقض الأساسي ، وعجز الوفد عن الاعتراف به بشجاعة ، هو
السبب في الفشل الذريع الذي مني به تنظيم القمبان الزرقاء . ذلك أنه
إذا كان وجود مثل هذه التشكيلات شبه العسكرية منافية للنظام
الدستوري الصحيح ، فإن وجودها في ظل نظام دستوري ناقص ، خلو
من كل الضمانات الدستورية لحمايته ، إنما هو بدليل ضروري للضمانات
الدستورية غير المتوفرة . وبمعنى آخر ، إذا كان النظام الدستوري

المصري مفتقاً إلى الضمانات الدستورية لحمايته ، فإن توفيق الحماية له بأي شكل ، حتى ولو كان هذا الشكل يحمل ملامح فاشية ونازية ، يعتبر ، من وجهة نظرنا ، لا غبار عليه لاستقرار الحياة الدستورية نفسها ، حتى تتولى التشريعات أداء هذا الدور .

ومن المؤكد أن القصر كان يفكر برتين ، قبل الأقدام على إقالة حكومة الوفد ، لو كانت تشكيلات القمصان الزرقاء بالفاعلية المطلوبة . بل أن القصر كان يفكر فعلاً في ذلك ، رغم ضعف هذه التشكيلات . وقد أكد هذه الحقيقة الدكتور هيكل في مذكراته ، فقد ذكر أن ولادة الأمور كانوا « يخشون ، إذا أقال الملك النحاس باشا ، أن تضطرب العاصمة بالثورة ، وأن تجري فيها الدماء ، وأن ينتقل الاضطراب منها إلى الأقاليم ، وأن يفلت زمام الأمر وينتقل إلى الغوغاء » . ولهذا فلما استطاع محمد محمود باشا الصمود في وجه احدى المظاهرات التي هاجمت بيته ، أحدث ذلك أثره في تفكير أولي الأمر ، « فقد استطاع هذا الزعيم بمفرده أن يقاوم سلطان النحاس باشا وحكومته ، وقد كفى بهمoralis ليولي المتظاهرون الأدبار » (١٤٤) .

كذلك اعترف بهذه الحقيقة أحمد حسين ، رئيس مصر الفتاة ، ورجل القصر المعروف في ذلك الحين . فقد ذكر أن علي ماهر ، ومعه جميع ساسة الجيل القديم ، كانوا يخشون أن يعقب إقالة النحاس باشا حوادث جسام يضطرب فيها الأمن ، وتغرق البلاد فيها في فتنة ضخمة ، « وكان للقمصان الزرقاء نصيب في هذا الجو من الرهبة » (١٤٥) . وكانت العرائد المعارضة لا تفتّأ تشير إلى خطورة القمصان الزرقاء ، وفي مقال لجريدة البلاغ قالت : « إنما الغرض أن تكون هذه الفرق قوة شبه عسكرية يستعملها حزب . ولا خفاء في هذا ولا غموض . فإنها تنظم على الطريقة العسكرية ، ولها فرقـة أساس ، ولها سلاح رأـى منه

الناس العصي والخناجر .. وهي تحلف يمينا بالولاء والطاعة الى آخر رقم » (١٤٦) ٠

ومن الغريب أن الوفد لم يتتبه الى هذه الحقيقة ٠ ولم يعمل على تقوية هذه التشكيلات وزيادة فاعليتها لحمل القصر على التفكير قبل الاقدام على الاقالة ٠ بل ان النحاس فعل العكس ، بوجي من اقتناع باطنى — فيما يبدو — بمنافاة وجود القمصان مظهريا للنظام الدستوري، وتأثرا بالهمجات الشديدة على القمصان من جانب المعارضة والقصر للتخلص منها قبل الاقالة ، ففي يوم ٥ ديسمبر ١٩٣٦ أصدر قراراً أتبع فيه الفرق لادارته شخصيا ، وحظر فيه على الجنود حمل العصي أو الأسلحة من أي نوع كان ، أو أن يسيروا في الشوارع أو يوجدوا في الحفلات مرتدين القميص الأزرق في غير الأوقات والمناسبات التي يحددها المجلس الأعلى ٠ وجعل مخالفة حكم هذه المادة الفصل حتما من الفرق (١٤٧) ٠ وفي إبان اشتداد الأزمة بين الحكومة والقصر ، وحينما كانت الاقالة على وشك الواقع ، أصدر قائد الفرق ، « بناء على اشارة من النحاس باشا » ، بياناً أعاد فيه التتبه الى أن أعضاء الفرق جميعا « لا يجوز لهم حمل سلاح من أي نوع مهما كان حجمه أو وضعه ، حتى لا ندع للخصوم مجالاً لسوء تأويل حركتنا البريئة » (١٤٨) ٠ بل لقد دبرت في ذلك الحين الاعتداءات على معسكرات القمصان الزرقاء على يد القصر والمعارضة ، حتى أصدرت وزارة الداخلية التعليمات الى البوليس بوضع « دوريات» حراسة من الجندي حول كل معسكر في مختلف أنحاء القاهرة لحمايته من الحوادث الطارئة » (١٤٩) ٠

وهكذا انقلب القمصان الزرقاء من مصدر قوة وهيبة للوفد ، الى مصدر قوة لخصومه ٠ حتى أصبح القصر — كما لاحظت جريدة « بمنجمام بوست » ، « أقوى مما كان عليه في العهد الأخير للملك فؤاد » ، وأصبح الوفد — كما قالت الجريدة ايضا — « أضعف مما

كان « (١٥٠) » وفي الحق أن فرق القمصان الزرقاء كانت سلاحاً ذا حدين . وقد اختار النحاس باشا الحد الذي ذبح به نفسه وحزبه ، فأقيل في وجود القمصان الزرقاء — أسوأ إقالة في تاريخه ، وتفرق القمصان أيدي سبا عند أول طلقة أطلقها حكومة محمد محمود باشا ، وأزيلت معسراً لهم بين ليلة وليلة في جميع أنحاء البلاد .

(ه) فصل النقراشي باشا من الوفد

ظلت مناورات القمصان الزرق ، في الفترة السابقة على قيام المعركة بين النقراشي باشا والنحاس باشا ، قاصرة على بعض الاشتباكات مع القمصان الخضر ، وخصوصاً بعد أن اتهم النحاس باشا ، من فوق منبر مجلس النواب ، جماعة مصر الفتاة بأنها على اتصال بدولة أجنبية ، مما سنتناوله في حينه . فلما وقع الشقاق بين النقراشي باشا والنحاس باشا ، وانقسم الوفد إلى معسرين ، وأخذ النقراشي يستغل موهبته ونبوغه في التنظيم في حشد الأنصار لتأييد قضيته ، وقف القمصان الزرق على الفور إلى جانب النحاس باشا بحكم تبعيتهم لزعيم الوفد شخصياً منذ قرار ١٩٣٦ ديسمبر . فقد تصدوا لاسكات أنصار النقراشي باشا في المؤتمرات والاشتباكات .

ومن المرجح أن هذا التصدي من جانب القمصان الزرق ، قد حدث بدون تعليمات من النحاس باشا . ففي مقال لجريدة « التايمز » البريطانية ذكرت أن أصحاب القمصان الزرق شرعوا في الاعتداء بقسوة على كل من يزورون أنهم من أنصار النقراشي باشا ، « دون أن يتذروا تعليمات زعماء الحزب » . وقالت أنه من المفهوم أن النحاس باشا نفسه ينظر إلى حركات أصحاب القمصان الزرق باستهجان شديد ، ويود أن يحل فرقهم . ولكنه قبل في الوقت الحاضر مشورة بعض أعوانه بـلا يتخذ عملاً ضدهم (١٥١) .

ولقد كان بسبب مساندة القمصان الزرق للنحاس باشا ، أن وقف النراشي باشا يطالب بحل فرقهم في بيانه المشهور في ٧ سبتمبر ١٩٣٧ المشار اليه . ويقول عن نفسه انه قاوم فكرة وجودها منذ شأت » . ولم يكن النراشي باشا صادقا في قوله ، فمن الثابت انه كانت له ولأصدقائه المخلصين الذين خرجوا معه من الوفد ، اليد الطولى في تأليف هذه الفرق وتنظيمها . وقد اعترف الدكتور أحمد ماهر بهذه الحقيقة من فوق منبر مجلس النواب بعد فصله من الوفد . (١٥٢) بل لقد كان مقر النراشي باشا مأوى لذوي القمصان الزرقاء في معظم أوقاته قبل تأليف الوزارة ، وكان يتولى تنظيمهم أحيانا ويستعرض فرقهم ويحييهم بتحيتهم الخاصة في كثير من المناسبات . وكان لأصدقائه المقربين نفس الدور : فقد كان الدكتور حلمي العجيار ، وهو أشد الناس المتحمسين له ، رئيسا لفرق القمصان الزرقاء بالدقهلية إلى يوم الانشقاق (١٥٣) . أما ممدوح رياض ، فقد رأينا دور الذي لعبه في إنشاء هذه الفرق ، وقد خرج من الوفد مع النراشي باشا وأصدر بيانا مطولا اعترف فيه بدوره في تأليف الفرق ، وكشف عن اعترافه على تأليف فرق خاصة للعمال ، حتى لا تتخذ أداة لتنفيذ مآربهم ونواباتهم . وكان إبراهيم عبد الهادي أيضا من أسهموا في تنظيم هذه الفرق والاشراف عليها .

ولقد أشارت الصحف الوفدية ، بعد فصل النراشي باشا ، إلى محاولات بذلها وأنصاره لشراء أكبر عدد من ذوي القمصان الزرقاء . وذكرت أن الذي قام بالتسويف ممدوح رياض وجيري بطرس غالى ، بعد أن نصح البعض بذلك على أساس أن ذوي القمصان الزرقاء هم من طبقات فقيرة ، وأنه من أجل اكتسابهم وضمهم لا بد من اتفاق الأموال (١٥٤) . وسواء أكانت هذه القصة صحيحة أم مختلفة ، فلا شك أن فشل النراشي باشا في اجتذاب ولاء القمصان الزرق من ذ

البداية ، رغم موهبته في التنظيم ودوره ودور أنصاره في إنشاء هذه الفرق ، يعتبر أمراً جديراً باللحظة ، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أمرين : أولهما ، أن هذه الفرق كانت تتكون في معظمها من عناصر عمالية وشعبية فقيرة . والثاني أن الن三菱ي باشا نجح مع الطلبة في تحويل الكثريين منهم إلى صفة ، ومناصرة قضية العرش في أثناء الأزمة الدستورية .

وعلى كل حال ، فعندما تفاقمت الأزمة بين الن三菱ي باشا والنجاشي باشا لم يجد هذا بدا من أن يطلب إلى هيئة الوفد استصدار قرار بفصله . على أن الدكتور أحمد ماهر وقف يعارض هذا الطلب بكل قوته ، بحججه أنه عمل تحت راية الوفد ثمانية عشر عاماً ، فلا يجوز في شرعة إلأنصاف أن يحاسب هذا الحساب السريع ، ولا أقل من أن يعطى فرصة أخرى . وكان مما قاله إن الن三菱ي كان معذوراً ، خصوصاً بعد تلك المحملات القوية التي شنتها جريدة كوكب الشرق وبقية الصحف الوفدية . وقد أسفرت المحاولات عن حل يقوم على أن يعقد الوفد اجتماعاً يحضره الن三菱ي باشا ، ويصدر بياناً يعلن فيه استمساكه بالزعامة وتشييده بنزاهة الحكم القائم . ويشترك الن三菱ي باشا في التوقيع على هذا البيان . وقد حمل الدكتور أحمد ماهر هذا العمل إلى الن三菱ي باشا ، ولكنه اشترط لقبوله حل جماعة القمصان الورق ، وإن يعلن هذا في بيان الوفد . ولما قيل للن三菱ي باشا أنه ليس من المقبول أن يعرض الوفد في بيان كهذا لمسألة القمصان ، وأن له بعد عودته إلى هيئة الوفد أن يثير مسألة القمصان ويناقش فيها ، وللوفد أن يقرر فيها ما تراه أغلبيته ، رفض هذا الرأي (١٥٥) .

وبناءً على ذلك ، اجتمع الوفد المصري في يوم ١٣ سبتمبر ١٩٣٧ ، واتخذ قراراً بفصل الن三菱ي باشا من عضويته بجامع آراء كل من مصطفى النجاشي باشا ومكرم عبيد باشا ومحمود بسيوني وعبد السلام

فهمي جمعة باشا وأحمد حمدي سيف النصر باشا ومحمود الاتري
ومحمد يوسف بك ومحمد الشناوي بك . وقد حاول الدكتور أحمد
ماهر في هذا الاجتماع أن يعتبر الوفد النقراشي «مستقلا» بدلاً من
«منفصلًا» من هيئة الوفد . ولكن هذا الاقتراح رفض ، وأصرت الأغلبية
على أن تستعمل الصيغة نفسها التي استعملها الوفد في قراراته السابقة
في نفس الأحوال المشابهة ، وهي اعتبار النقراشي باشا «منفصلًا» ، لا
«مستقلا» (١٥٦) . وازاء هذا أعلن الدكتور أحمد ماهر أنه يعترض
على الفصل ، وأنه يعتبر النقراشي «لا يزال عضوا في الوفد» . وصدر
قرار الوفد وفيه هذه الاشارة (١٥٧) .

وقد خرج الدكتور أحمد ماهر من الاجتماع ييرر موقفه بقوله :
أن النحاس باشا قد خير الأعضاء بين شخصه وبين النقراشي باشا ،
وجعل مدار الرأي على هذا المحور الدقيق . ثم قال : « وقد افسم إلى
هذا العامل الخطير عامل آخر ينبغي أن تفسح له مكانه في التقدير ، لأن
وهو أن خمسة من أعضاء الوفد القضاة في الموضوع ، وهم من
الوزراء ، هم في نفس الوقت يعدون أنفسهم متصلين بأساس الدعوى .
وانني مع تقديرني لزمالتهم ، لا استطيع أن أرى في الجمع بين صفتني
الخصم والحكم أمراً عادياً أو شيئاً مألوفاً في التقدير والحكم » . ثم
شرح القيمة العملية لما اتخذه من رأي باعتبار النقراشي باشا لا يزال
عضوًا في الوفد ، فقال : « إن القيمة العملية لهذا الرأي هي أنتي أرى
لسعادة النقراشي باشا علي من الحقوق ، ما لسائر حضرات أعضاء الوفد .
ولا أرى أن هناك أمراً من الأمور التي تطرح على الوفد يصح أن يكون
سراً بالنسبة له . ذلك انتي سأشاوره في الأمر ، وأشركه في كل ما
يعرض على الوفد من الأمور » (١٥٨) .

وقد استقبلت الصحف الوفدية هذا الموقف الغريب من الدكتور
أحمد ماهر بالاستهجان والهجوم الشديد . ففي مقال لجريدة المصري

ووجهت الى الدكتور ماهر هذا السؤال : « اذا قررت غالبية أعضاء مجلس النواب فصل عضو من أعضائه ، فهل يقرر حينئذ ، دون عدوان على النظام النيابي الدستوري واخلال به ، أنه يعتبر ان العضو الذي تقرر فصله ، لا يزال نائبا له ما لزماته النواب من الحقوق وعليه ما عليهم من الواجبات النيابية ؟ وماذا تكون التسليمة لذلك (١٥٩) ٠

أما « كوكب الشرق » فكانت أعنف في ردتها كالعادة ، فقد تساءلت : « في أي البلد يحصل هذا ؟ وأي معنى كان اذن لفصل النقراشي باشا من الوفد ، اذا كان عضو من أعضائه البارزين يشاوره ويشاركه في كل ما سيعرض على الوفد من الأمور الهامة والمسائل الخطيرة ؟ ٠ ثم قالت : « لقد كان الأحسن والأشرف للدكتور ماهر ، اذا كان قد رأى ان أغلبية الوفد الساحقة قد قررت ما قررت ، وهو غير راض ولا مقتنع ولا محترم لرأي الغالبية – أن يعلن في نفس الجلسة أنه لا يمكن له أن يبقى عضوا في الوفد اذا كان النقراشي ليس معه » (١٦٠) ٠

ولقد أصابت « كوكب الشرق » في عبارتها الأخيرة إلى أبعد الحدود ٠ ولكن الدكتور ماهر كانت له أسبابه القوية التي تدفعه إلى العرض على عضوية الوفد ٠ لأن المخطط الذي كان مدبرا في ذلك العين – كما سوف نرى – كان يقوم على الاستيلاء على الوفد من الداخل ، وليس على هدم الوفد ، كما في المحاولات السابقة ٠ وكان الدكتور أحمد ماهر هو المرشح للقيام بعملية الاستيلاء في هذا المخطط ٠

٠ ٠ ٠

وعلى كل حال ، ففي يوم ١٥ سبتمبر ١٩٣٧ اجتمع الوفد بالاسكندرية حيث قررضم أحد عشر عضوا جديدا إلى هيئته هم : محمد صبري أبو علم ، عبد الفتاح الطويل ، ويونس الجندي ، ومحمد سلمان الوكيل باشا ، ومحمد المغازي باشا ، وبشرى حنا باشا ، ومحمد

الحفني الطرزي باشا ، وكمال علما باشا ، وأحمد مصطفى عمرو باشا ،
وفهمي ويضا بك ، وسيد بهنس بك .

وبهذا الفصل والضم ، قطع الوفد ما بينه وبين آل بيت سعد زغلول . ففيما يختص بالنقاشي باشا ، فقد رأينا كيف تم فصله . وفيما يختص بالسيدة أم المصريين ، فقد رفضت عقد اجتماع الوفد في بيت الأمة لاصدار القرار بفصل النقاشي باشا . عقد الوفد، لأول مرة ، اجتماعه في مكان آخر غير بيت الأمة ، مع وجوب اجتماعه فيه لاصدار قراراته (١٦١) . وفيما يختص بأمين يوسف ، فقد أرسل برقيه إلى الدكتور أحمد ماهر يؤيده فيها في موقفه المناصر للنقاشي باشا . ومن قبل ذلك كان قد خرج كل من فتح الله برؤسات وبهي الدين برؤسات من الوفد . ثم انقلب بيت سعد زغلول حربا على الوفد بقيادة الآخرين مصطفى وعلى أمين ، بعد أن أصدرا جريدة أخبار اليوم في خدمة القصر . وبهذه الخاتمة المؤسفة ، انقلب «بيت الأمة» ، إلى «بيت خصوم الأمة» .

(و) الحقيقة حول انسلاخ النقاشي باشا والدكتور أحمد ماهر من الوفد

رأينا من العرض السابق مدى فساد الأسس التي استند إليها النقاشي باشا في محاربته للنحاس باشا ، ومدى بطلان الأسباب التي قام عليها موقف الدكتور أحمد ماهر المؤيد للنقاشي باشا . ومن قبل تبينا مدى التجني في اتهامات محمود غالب باشا للوزارة الوفدية بخصوص موقفها من مشروع توليد الكهرباء من مساقط المياه بأسوان . ومن أجل ذلك يثور هذا السؤال : لماذا اذن انتق الناشي باشا والدكتور أحمد ماهر على الوفد ؟ وهل كان هذا الاشتقاق وليد الظروف ، أو انه كان زايد تواطئ وتأمر مسبق ؟ هذا هو السؤال الشاق الذي علينا ان نجيب عليه في هذه المحاولة .
ولقد كان النحاس باشا هو الذي اتهم صراحة النقاشي باشا

والدكتور أحمد ماهر بالتوافق مع القصر . وقد ذكر أن هذا التوافق يرجع إلى ما قبل الانشقاق بوقت طويل ، وبالتحديد إلى أوائل عهد الحكومة الوفدية ، عندما نشب النزاع بين الوزارة وعلى ماهر باشا . فقد شارك القطبان الوفديان علي ماهر باشا في هذه الحرب ضد الوفد . ولكن النحاس أخذ يلاطفهم « حرصاً منا على الوحدة في الوفد » . ولكن هذه الحركة « أخذت تنمو و يتسع نطاقها عقب عودتنا من لندرة » . ومقتضاهما العمل على أن يتخلص الملك من النحاس بطريقه دستورية عندما يتولى سلطته الدستورية . وذلك بأن يقرر أنه لا يستطيع العمل معه ، ثم يعهد بتأليف الوزارة إلى النراشي باشا أو غيره من الوفديين . وكان النراشي قد اتفق على هذه الخطة مع أحد الاوصياء ، وكان يزعم أنه ضامن نجاحها اعتماداً على شيوخ ونواب من البرلمان يقبلون الوزارة الجديدة ويستمرون في العمل معها احتفاظاً بالبرلمان » .

ويقول النحاس باشا : أن النراشي والدكتور ماهر طلباً في ذلك الحين الاجتماع به وبمكرم عبيد سعياً لأن يتولى الدكتور ماهر وزارة الحرية ، وان يتولى النراشي باشا وزارة المعارف . ولكن النحاس باشا رفض - كما يقول - «هذه اللعبة» ! لأن معناها «أن أحمد ماهر يضع يده على الجيش ، والنراشي على أبنائنا الطلبة» . فلما أعيد تأليف الوزارة بعد التولية ، «تقدم الأمير محمد علي إلى السراي قائلاً إنه اتفق مع الرجال السياسيين ، ومنهم رؤساء الأحزاب ، على ضرورة التخلص من النحاس باشا دستورياً . على أن يعلن جلالة الملك عدم امكانه العمل معه . وفوق ذلك تقدم عرض من جميع الأحزاب بتكون وزارة الكفاءات ، وان أحمد ماهر والنراشي وعلي ماهر موافقون على ذلك » (١٦٢) .

هذه هي الاتهامات التي وجهها النحاس باشا للنراشي باشا وأحمد ماهر بخصوص تواطئهما مع القصر قبل الانشقاق . ولما كانت هذه

الاتهامات قد صدرت من النحاس باشا إبان معركة حزية حامية الوطيس، فان التعويل عليها بدون مناقشتها لا يساعد على حسم هذه المسألة من الوجهة التاريخية الموضوعية . وأول ما نلاحظه على هذه الاتهامات أنها لا توضح السبب في الاتفاق الفجائي بين علي ماهر باشا وشقيقه الدكتور أحمد ماهر . وقد كان هذان الشقيقان على خلاف سياسي قديم منذ انسلاخ أنصار عدلي من الوفد . كذلك فإن الانسلاخ الأخير في الوفد ، وهو الذي يقول النحاس عنه انه تم بناء على توافق ومؤامرة ، لم ينشأ الا عندما اتخذ النحاس باشا الخطوة الأولى فيه ، باستبعاد النراشي ومعه الوزراء الثلاثة من الوفد ، فقامت المعركة على أثر ذلك . يضاف الى هذا أنه ، طبقا لأقوال الوفديين ، فإن النراشي باشا قبل منصب عضوية مجلس ادارة شركة قناة السويس عندما عرضها عليه مصطفى النحاس باشا ، ولم يعلن رفضه للمنصب الا تحت تحريض صحف المعارضة التي اتهمت العرض بأنه رشوة واضحة الأركان . فلو أن هناك مؤامرة مسبقة ، لرفض النراشي المنصب منذ البداية .

على أنه من الجانب الآخر فإن هناك بعض الحقائق التي تقف الى جانب اتهامات النحاس باشا : (أولها) أن الخلاف بين النراشي باشا والنحاس باشا لم ينشأ في الحقيقة بسبب ابعاده من الوزارة ، وإنما هو خلاف قديم – كما رأينا – استمر عدة أدوار ، وترتيب عليه عدة استقالات قدمها النراشي من الوفد ومن الوزارة الوفدية . ومثل هذا الخلاف القديم يهبيء عادة مناخا صالحا للتآمر والتواطؤ .

ثانيا – ان العلاقات بين الدكتور أحمد ماهر والنحاس باشا كانت قد تأثرت بسبب اختلاف وجهة نظر كل منهما من السياسة الحزبية بعد المعاهدة ، بينما كان الدكتور أحمد ماهر يرى أن توقيع المعاهدة يجب أن يضع حدا للصراع الحزبي ، واته ينفي أن تندمج الأحزاب كلها في حزب واحد ، كان النحاس باشا يرفض هذا الرأي ، ويرى فيه مضار

الوزارة الائتلافية التي ترفضها سياساته بكل شدة . ومن المعمول في هذه الحالة أن الدكتور أحمد ماهرأخذ ينظر إلى النحاس باشا كعقبة في سبيل تحقيق الوحدة القومية ، وكعنصر من عناصر الصراع الحزبي الضار بمصلحة البلاد ، وأن يسعى وبالتالي للتخلص منه والحلول مكانه .

ثالثا — أنه وإن كانت العلاقات السياسية بين الدكتور أحمد ماهر وشقيقه علي ماهر باشا ، هي علاقات تنافر وتضاد ، بعد أن اتجه كل منهما اتجاهها سياسياً مخالفًا للأخر إلا أن عدم رضاء الدكتور أحمد ماهر عن سياسة النحاس باشا ، كان من شأنه بطبيعة الحال أن يقرب ما بينه وبين شقيقه علي ماهر باشا في السياسة ، ويجمع بينهما في نهاية الأمر .

رابعا — أن الدكتور أحمد ماهر كان صديقاً حميمًا للنراشي باشا ، الذي عرفنا خلافاته مع النحاس باشا من قبل تأليف الوزارة الوفدية .

وهذه العلاقة تمثل الحلقة المفقودة التي تربط بين الدكتور أحمد ماهر وشقيقه من جانب ، وترتبط بينه وبين النراشي باشا من جانب آخر .

خامسا — كانت القضية الوطنية في ذلك الحين قد تمت تسويتها بابرام معاهدة ١٩٣٦ ، وأصبح الانجليز حلفاء مصر ، وللوفد وبالتالي فلم يعد في وسع النحاس باشا رمي من يخالفه بالخيانة ، وهي التهمة التي كانت تقضي عادة على مستقبل المشقين على الوفد بالخذلان .

ومن المؤكد أن هذه الحقيقة كانت موضوعة في الاعتبار فعلاً . ففي مقال لقرياقص ميخائيل — وهو من أنصار القراشي باشا — رداً على مقال لجريدة « المانشستر جارديان » كانت تنبأ فيه بالفشل للنراشي باشا ، استناداً إلى أن كل زعيم انفصل عن الوفد ، مهما كانت مقدراته السياسية والشخصية ، لم يتمكن ، بعد خروجه ، من الحصول على تأييد يذكر من الرأي العام — قال قرياقص ميخائيل : « كان السبب الأكبر في خذلان الزعماء المصريين الذين تركوا الوفد قبل النراشي باشا ، أن الوفد حمل أتباعه على الاعتقاد بأن المشقين آلات في أيدي

البريطانيين ، وأنهم يعملون ضد صالح بلادهم . أما مركز الن三菱شي باشا فقوى ، لأن زملاءه السابقين يتهمونه بأنه متطرف ، وفوق ذلك يجاهر النحاس باشا وزملاؤه الآن بولائهم لبريطانيا ، فلا يستطيعون مهاجمة غيرهم من جراء مثل هذا الولاء » (١٦٣) .

سادسا — كشفت جريدة « روز اليوسف » ، التي كانت وثيقة الصلة بعلي ماهر باشا ، قبل أن يذيع محمود غالب باشا بيانه الأول بثلاثة أيام عن « مقابلات هامة بين أحدى الجهات وبين شخصيات كبيرة ، بقصد تأليف وزارة قوية تقوم بأعباء الالتزامات التي ارتبطت بها البلاد بموجب المعاهدة » . والمهم هنا أن المجلة ذكرت أن هذه الوزارة لن تكون وزارة قومية ، بل ستكون « وزارة تؤيدها أغلبية برلمانية على أية حال » . وكان مما قالته : إن بعض البوادر قد ظهرت نتيجة لهذه الأحاديث ، منها « حزب جديد يوشك على الظهور » ، غالبية أعضائه من الوفديين وسواعهم . ومن بين أعضاء هذا الحزب سوف تؤلف الوزارة الجديدة » . ثم أوردت الجريدة الأسماء المرشحة لرئاسة الوزارة وفيها اسم الدكتور أحمد ماهر . كما أوردت من الأسماء المرشحة للوزارات اسم الن三菱شي باشا ! (١٦٤) .

وهذا الخبر الذي نشرته المجلة الوثيقة الصلة بالقصر ، قبل أن ينجر غالب باشا الخلاف بثلاثة أيام ، يعتبر أول إشارة بخصوص تعين أحمد ماهر رئيسا لوزارة تؤيدها غالبية من الوفديين ومن أعضائها الن三菱شي باشا . وكانت الاشارة الثانية بعد أكثر من أربعة أشهر — كما سوف نرى — عندما دخلت الخطة في دور التنفيذ الفعلي .

سابعا — ومن الدلائل على وجود التواطؤ والتآمر ، أن الخطة التي قاد بها الن三菱شي باشا المعركة منذ بدايتها تتفق مع الهدف المطلوب منها ، وهو الاستيلاء على الوفد من الداخل بواسطة الدكتور أحمد ماهر ، الأمر الذي يوجد وحدة ورابطة لم تكن لتحقق لو أن الانشقاق

جاء وليد الظروف . فقد سارت المعركة على النحو التالي :

١ - كانت الحملة التي قادها القراشي باشا ، موجهة أساساً إلى زعامة الوفد ، وليس إلى الوفد نفسه . وكان حريصاً على الظهور بمظهر الغيرة على مبادئ الوفد ومبادئ الدستور ، وإظهار الزعامة في مظاهر الانحراف والخروج على مبادئ الوفد .

٢ - ظلت اللجان الوفدية التي انشقت على الوفد مع القراشي باشا ، تحتفظ باسمها كلجان الوفد المركبة ، حتى بعد فصل القراشي باشا من الوفد بوقت طويل . ومن الأمثلة على ذلك تلك الدعوة التي وجهها كل من حسين فتوح بك وعبد الحليم رافع المحامي باسم « اللجنة التنفيذية العامة للجان الوفد بالقاهرة » لأعضاء هذه اللجنة وأعضاء رابطة الشبان الوفديين واللجان المركزية بالقاهرة وممثلي العمال الوفديين ، وذلك للاجتماع بمكتب القراشي باشا للبحث في تنظيم الاشتراك في استقبال الملك عند عودته إلى العاصمة ، والاحتفال بازاحة الستار عن تمثال سعد زغلول . وقد نشرت هذه الدعوة في جريدة الأهرام يوم ١٠ نوفمبر ١٩٣٧ . وكان الغرض منها أن يظل القراشي وأنصاره داخل الحظيرة الوفدية ، حتى يتم الاستيلاء على قيادته بواسطة الدكتور ماهر الذي لم يكن قد فصل بعد من الوفد . وحينئذ يصبح الوفد كله تحت سيطرة ماهر والقراشي .

٣ - ظل الدكتور أحمد ماهر ، حتى بعد اصدار الوفد قراراً بفصله بالاجماع في ٣ يناير ١٩٣٨ « لارتكابه في حق الدستور والوفد اثما لا يغتفر » (١٦٥) ، يعلن وفديته وولاءه للحزب ! فعندما سأله مندوب مجلة « روز اليوسف » عن صحة اشاعة تقول بتأليفه حزباً جديداً ، أبدى دهشته للمندوب قائلاً : « كيف تؤلف حزباً جديداً ، ونحن أعضاء ، وحزينا هو الوفد ؟ ! إن ما يشاع حول هذا الموضوع لا يقصد به إلا إظهارنا بمظهر الخارجيين على الوفد ، مع أن الأمر بالعكس ، فنحن نعمل

لحفظ كيان الوفد واعادته الى مكانته الاولى»!(١٦٦) . وكان السبب في هذا الاصرار من جانب الدكتور ماهر بعد فصله من الوفد ، انه كان يعول في ذلك الحين على أن تتغلب في النواب الوفديين في مجلس النواب مصلحتهم في البقاء في كراسى النيابة والاحتفاظ بالبرلمان على تمكّنهم بزعامة النحاس باشا ، فيمنحون الدكتور ماهر ثقتهما وتأييدهم . فلما فضل النواب الوفديون التضحية بكراسي النيابة على اختيار الدكتور ماهر زعيماً للوفد ، جن جنون صحافة القصر ، فكتبت مجلة «روز اليوسف» في ٧ فبراير ١٩٣٨ تصف هؤلاء النواب بأفخض التعوت ، وتقول أنهم « كانوا وصمة في جبين الحياة النيابية ، وانهم لم يكونوا نواباً ، ولكنهم كانوا عاجزاً يقودهم النحاس باشا بينما ينقادون » . وقالت ان صدور المرسوم الملكي بحل مجلس النواب قد أسدل الستار على « أكبر مهزلة مثلت على مسرح السياسة المصرية » . مع ان الامر كان على العكس مما قالته المجلة ، وهو أن موقف النواب الوفديين كان موقفاً فريداً يمثل قمة الشجاعة السياسية والتضحية بالصلحة الشخصية في سبيل المبادئ ، ولكن هكذا كان رد فعل فشل الخطة .

ثامناً — ولقد كان من الجائز ان تنصر بعض هذه الأدلة الدامغة على إقامة الحجة على توافق النقراشي باشا والدكتور أحمد ماهر مع القصر ، لو أن خطتهم السياسية بعد خروجهما من الوفد كانت خطة ديموقراطية أصيلة تقوم على احترام الدستور واحترام الحياة النيابية الحقة ، وتنقذ مع المبادئ التي ادعيا أنها خرجا من أجلها من الوفد . ولكن تاريخ هذين الرجلين بعد انسلاختهما من الوفد ، كان عدواً مستمراً على الدستور ، وحرباً لا هوادة فيها على الحريات وارادة الشعب . فقد أقروا اقالة الوزارة ، وأقروا تزيف الانتخابات ، وقبل أن ينجح أنصارهما بالضغط والارهاب ، وارتضيا الوضع غير الدستوري

الذى ترب على اقالة الوزارة الوفدية . وقد فعل ذلك ولما ترد بعد
نيران خطبها الملعوبة التي اتهمها فيها النحاس باشا والوزارة الوفدية
بالبطش بالحربيات والدكتاتورية والسير في الحكم سيرة حزبية ! وقد
سارا في هذه الخطة الى النهاية ، فكانت حكومات السعديين من أشد
الحكومات التي شهدتها البلاد تعسفاً ودكتاتورية وبطشها بالحربيات
وارهاباً لجماع الشعب ، وكان عهداً التقراشي باشا وابراهيم عبد
الهادي باشا من العهود المظلمة التي لا تقارن الا بعهد صدقى باشا في
أوائل الثلاثينيات . وهذا كله ينهض دليلاً على زيف الحجج التي انتقض
من أجلها على زعامة الوفد ، ويدمغ اسلامهما من الوفد بالتوافق
والاتفاق المسبق والتآمر .

(٤) المعركة الدستورية الكبرى

علي ماهر باشا بين ولاته للقصر وعداته للوفد

لا يمكن تصور مقدار التدمير الشديد الذي أصاب هيبة الوفد من جراء تلاحق هذه التصدعات في صفوه . فقد أثارت الاتهامات التي أطلقها محمود غالب باشا حول نزاهة الحكم الدستوري ما تثيره مثل هذه الاتهامات عادة بالنسبة للرجل العادي من اساءة وقنية الى سمعته مما ثبتت براءته . ثم نشبت المعركة بين النراشي باشا والنحاس باشا حول الزعامة والقمصان الزرقاء وأسلوب الوفد في الحكم ، وهي المعركة التي قسمت الجماهير الوفدية واللجان الوفدية في ذلك الحين بين مؤيد ومعارض ، واتهمت بفصل النراشي باشا من الوفد . ثم كان الموقف المثير للدكتور أحمد ماهر في مساندة النراشي باشا ، والذي ظهر فيه التحدى الصارخ للنحاس باشا شخصياً ولهميأة الوفد مجتمعة ، فامتنز كيان الحزب من جراء هذه العوامل لحد كبير .

وكانت تلك هي الفرصة التي اتهزتها الأوتوقراطية للخروج من مكمنها . فلقد أشرنا إلى التواطؤ الذي تم بين علي ماهر باشا وبين شقيقه الدكتور أحمد ماهر والنراشي باشا . وكانت الأقدار وحدها هي التي هيأت لعلي ماهر باشا أن يحتل في تلك الظروف الدقيقة والحساسة موقعه إلى جانب الملك الجديد ، ليلعب الدور الرئيسي في افساد الحياة الدستورية ، وتغليب كفة الأوتوقراطية على كفة الديموقراطية .

وعلي ماهر باشا كان مستشاراً للملك أحمد فؤاد ، ورجله الأول في حزب الاتحاد . وكان صاحب الفتوى في اقالة النحاس باشا الأولى

في يونيو ١٩٢٨، وهي أول اقالة في تاريخ الحكم النيابي في مصر (١٦٧) .
وكان علي ماهر باشا يعتبر نفسه خادماً للعرش وأميلاً لاسرة محمد علي ،
ومن المحتمل — كما يرى الدكتور محمد انيس — انه اختار هذا الاتجاه
لنفسه متأثراً بتاريخ والده محمد ماهر باشا ، الذي كان شديد الاخلاص
لعباس الثاني ، والذي ضايق كرومكثيراً حتى تخلص منه على اثر
حادثة الحدود المشهورة في عام ١٨٩٤ . وكان علي ماهر وقتئذ في
الحادية عشرة من عمره حين حدثت هذه الحادثة ، ولا بد انها اثرت في
نفسه وفي اختياره لعلاقته بالقصر (١٦٨) . وعندما مات الملك احمد
فؤاد ، كان علي ماهر باشا يتولى الحكم . وقد ظهرت مواهبه في خدمة
مولاه الجديد حين وجه عنایته ، بعد مناداته بالامير فاروق ملكاً على مصر ،
إلى معالجة مشكلتين هامتين ثبتتا في ذلك الوقت : الاولى هي الناجمة
عن عدم بلوغ الملك سن الرشد المقرر بالأمر الملكي الخاص بولي العهد .
والثانية هي الناجمة عن القانون الذي يحدد سن الرشد لادارة الاموال
الخاصة . وفي معالجته لهاتين المشكلتين ، لم ير في البداية بدا من
التسليم بما يقضي به الأمر الملكي الصادر في ١٣ ابريل ١٩٢٢ في شأن
نظام توارث العرش ، من جعل سن الرشد السياسي للملك ثماني عشرة
سنة هلالية ، ومن ضرورة تولي مجلس الوصاية لحقوق العرش حتى
يبلغ الملك سن الاهلية السياسية . ولكنه لم يستسغ ان يكون الملك ،
وقد اشرف على السابعة عشرة من سني حياته ، قاصراً على ادارة شئونه .
ولهذا فقد عرض على مجلس الوزراء مذكرة استند فيها الى رأي رئيس
لجنة القضايا وشيخ الازهر ومفتى الديار المصرية ، جاء في ختامها :
« وليس من شك في أن جلاله ملكنا المحبوب الذي أشرف على السابعة
عشرة ، والذي دلت آثاره بصورة واضحة على نضوجه ، حائز للشروط
اللازمة لأن يعتبر راشداً من الناحية الشخصية والمالية » . وعلى هذا

أعلن رشد الملك من هذه الناحية (١٦٩) . وقد وصفت الصحف المصرية هذا العمل في حينه بأنه ابرع وأمهر عمل قام به علي ماهر باشا في خدمة الناج ، فقد أصبح الملك بذلك يسيطر على أمواله ، ويرأس أسرته رياضة فعلية ، ويجد مجالاً كبيراً للسلطان . وبزرت شخصيته بهذا السلاح القوي رغم نظام الوصاية (١٧٠) .

ثم تخلى علي ماهر باشا عن رئاسة الوزارة للنحاس باشا ، بعد أن أسفرت الانتخابات الحرة التي أجرتها عن الأغلبية المائلة للوafd . ولكن لم يركن إلى السكون والراحة ، ويقعن بكرسيه في مجلس الشيوخ ، بل شرع يعد الخطط ويحكم التدابير للعودة إلى الحكم ؛ ويقول أحمد حسين ، رئيس مصر الفتاة ، وحليف علي ماهر باشا في تلك الفترة ، إن منزل علي ماهر باشا قد تحول إلى « معسكل يعمل لتوجيه الضربات للوافدين . فكان يستقبل كبار الموظفين ، فله فيهم بعض أصدقاء ، أو قل صنائع .. وكانوا يمدونه بأسرار الحكومة ، ما جرى وما سيجري .. وكان بعض النواب من جميع الهيئات يتصلون به كذلك ويسرون له بعض ما يجري بين جدران هيئاتهم . وكان علي ماهر يسمع من هؤلاء وهؤلاء ، ثم يذيع ما يسمع هنا وهناك ، ويتصالب بالصحفين ويقر بهم إليه ، ويفضي إليهم بالمعلومات ، ويدفعهم إلى كتابتها لتناول بذلك من حكومة الوفد . مما من فضيحة عرفت عن حكومة الوفد ، الا وكان علمها يصل إليه . وكان يغدو كل فريق من خصوم الوفد بما يعرف أنه يذكر حماسته في الهجوم على الوفد . وهكذا كان علي باشا ماهر يعمل بالليل والنهار متقبلاً الوفد ، متظاهراً بالغيرية والوطنية والتطرف» (١٧١) . ولقد كان من الطبيعي أن يثير هذا النشاط ازعاج الوفديين ويثير المواجه في نفوسهم . وخصوصاً في فترة حاسمة كانت جهودهم فيها موجهة نحو تسوية القضية الوطنية على مائدة المفاوضة مع الانجليز . فلما تكللت هذه المفاوضات بالنجاح ، رأت مجلة آخر ساعة أن تنتهز

الفرصة لسد الباب في وجه دسائس علي ماهر باشا وغيره ، فطالبت في مقال جريء نشر يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ باجراء تسوية أخرى مع القصر ، على غرار التسوية مع الانجليز ، تحدد فيها بشكل واضح ما هي حقوق العرش ، وما هي حقوق الأمة . وقد جاء في هذا المقال الهام ، تحت عنوان : « تعالوا تتفق على ما لله وما لقيصر ، قبل أن تستقبل العهد الجديد » :

« اليوم أو غداً تبرم المعاهدة ، ويتأكد استقلال مصر ، أو بعبارة أخرى ينتقل استقلالها من دائرة النظريات والفتراء ، إلى دائرة الحقائق العملية ، وتصبح في مصر سلطان لا ثالث لهما : سلطة الأمة ، وسلطة العرش . وتزول سلطة قصر الدوبارة وسلطان فخامة المندوب . ومعنى هذا أن يبدأ في مصر عهد جديد . الكلمة الأولى فيه لمصر والمصريين . والخير في أن يعرف الفرد ما له وما عليه ، وأن تلتزم كل سلطة حدتها لا تتعدها . والشر في أن تختلف السلطات حول ما لله وما لقيصر ، ويُفتح باب الدسائس على مصراعيه ، وتصرف الهمم عن أسباب الاستلاح إلى أسباب الشفاق والعراء ويوقف العمل الجديد ، حتى يصفى حساب القديم . والحساب القديم حكايته معروفة : ما هي حقوق العرش ، وما هي حقوق الوزارة وحقوق البرلمان ؟ . وكان اختلاف وجهات النظر سبباً أصيلاً من أسباب عدم الاستقرار ، وأقول : « عدم الاستقرار » ، حتى لا أدرج إلى الكلام عن الانقلابات السياسية العديدة ، والصراعات التي نزلت بالدستور والبرلمان . فهل هناك اليوم مصلحة لأحد في أن تظل قائمة أسباب هذا الخلاف ؟ وأن تستغل عند اللزوم ؟ وأن تقسم قوى مصر ويعطل نشاطها وتصرفها عن النهوض بأعباء العهد الجديد ، لا لسبب إلا لأن حقوق العرش لم تحدد ، وحقوق الأمة لم تحدد ، أو حددت في هذه وتلك تحديداً لم يقره الطرفان ، ولم يرض به الطرفان ،

ومن هنا كان سبب الخلاف ؟، تعالوا تتفق على ما لله وما لقيصر ، ثم
نوجه جهودنا ونستقبل العهد الجديد ٢٠٠ (١٧١)

على أن هذه الدعوة لم تلق صدى من جانب أحد من رجال القصر ،
وخصوصاً من جانب علي ماهر باشا ، على الرغم من أنه سعى إليها فيما
بعد . وكان السبب في ذلك أن اجراء مثل هذه التسوية في ظل الظروف
المواتية للوفد ، لن يكون أبداً في صالح القصر ، وإنما سيكون في صالح
الوفد . وكان علي ماهر باشا يطمح حينذاك في أن يقلب الميزان لصالح
العرش ، وذلك عن طريق تغيير الصورة القديمة التقليدية المترسبة في
أذهان الناس عن الملك .

وهذا هو سر عشرات القصص التي حيكت في ذلك الحين ، منذ
اعتلاء فاروق العرش ، لرفعه في عين شعبه إلى مقام لم يتحقق من قبل
لأحد من أسلافه . وقد حيكت هذه القصص بشكل مخطط ومرسوم ،
فقد كان بعضها يستهدف التقرب إلى الطبقة العاملة ، كتلك القصة التي
حيكت حول إعادة الملك عملاً مفصولاً مظلوماً إلى عمله ! . وبعضها كان
يهدف إلى إلهار فاروق في مظهر الوطني المتحسن ليضائع بلاده ، لإرضاء
الرأسمالية الصناعية الجديدة ، كتلك القصة التي تروي تشجيعه للأميرات
على شراء البضائع المصرية . والبعض الآخر كان يقصد به التقرب من
الجماهير الوفدية العريضة ، كتلك القصة الملفقة التي تتحدث عن حب
فاروق لسعد زغلول وهو طفل (١٧٢) .

وقد أريق مداد كثير في التغنى بديمقراطية فاروق ، حتى تغنى
بذلك الخطباء في خطبهم . فقد قص محمد علي علوبة باشا مثلاً ، في
أحد خطبه ، كيف أن فاروقاً رأى مرة بعض العمال يعملون في تكسير
الأحجار ، فذهب إليهم ووقف يشهد أعمالهم . وفيما هم يجدون في
العمل ، ضرب واحد منهم حبراً ، فطارت شظية منه أصابت قدمه وسال

دمه ٠ «فما كان من الملك ابن الملك ابن الملك» ٠ على حد تعبير علوية باشا ٠ «الآن أسرع إلى هذا العامل وانحنى على التراب» ٠ ثم أخرج منديله وربط به قدم الجريح، ووقف إلى جانبه يواسيه، حتى جاء الطبيب، فاشترك جلالته معه في تضميد جرح أخيكم العامل ٠» (١٧٣) ! ولعلاج ما كان معروفاً من جهل فاروق بسبب عدم استكماله دراسته، روت «المصور» القصة الآتية، نقلها دون تعليق، وهي تحت عنوان : «جلالة الملك أثري مفاجي» ٠ قالت المجلة : «يلذ للأستاذة سليم بك حسن، ومستر كارتر، وجبره، أن يعلموا أنه قد ظهر لهم منافس عظيم قطع في فن الحفر والتنقيب خطوات واسعة بغير أن يعلم الجمهور شيئاً ٠ هذا الأثري الكبير هو جلاله الملك شخصياً ٠» فقد علم جلالته من دراسته أن سراي المتنزه سراي أثرية، وأن رحابها الواسعة كانت مقراً لسلطات رومانية وأغريقية اخترن فيها وخيات آثاراً غالبية قيمة ٠ فشرع بيده وذهنه شخصياً في العمل بالنهار والليل، واكتشف مجموعة من آثارن ما يعزز به الأثريون ٠ ولعل هذا السر الفني هو الذي حبب جلالته في الإسكندرية طول ذلك الوقت ٠٠ وقد استخرج جلالته قطعاً تاريخية هامة ونظم متحفاً، ثم أخذ يطبق العلم على العمل ويدون ملاحظاته ٠ ويتمنى العالم الفني اليوم لو ينشر جلالته هذه المباحث» ! (١٧٤)

وقد حرص البرنامج الموضوع للملك على أن يواكب على أداء صلاة الجمعة في أحد الجوامع الكبيرة في كل أسبوع ٠ وكانت الصحف تنشر صورة الملك على صدرها وهو خارج من المسجد أو وهو يؤدي الصلاة في خشوع، أو وهو يمسك بمبنيته في ورع وتقوى شديدة ٠ كل ذلك لا يراز تدين هذا الشاب الوسيم وسط الجماهير الإسلامية العريضة التي تخلبها هذه المظاهر إلى أبعد الحدود ٠ لم يكن على ماهر باشا بعيداً عن هذه الحملة الدعائية الضخمة

لفاروق . فقد كتبت المصور في ذلك الحين تقول : ان « بعض المعجبين برسم الخطط الملكية ، يهمسون بأن دولة علي ماهر باشا لا يزال في خدمة مليكه » ! ثم ذكرت ان « بعض ذوي المقام » — تقصد الوفديين — « أصبحوا يخشون أنه اذا حدث تصادم في الاختصاص ، وجدوا أنفسهم أمام تيار شعبي في جانب الملك » (١٧٥) .

وفي الواقع أن هذا تماما ما كان يرمي اليه علي ماهر باشا : ايجاد تيار شعبي يقف الى جانب الملك عند اللزوم ، في مواجهة التيار الشعبي الموالي للوafd ، ويعوض عن الحماية التي كان يسبغها الانجليز على العرش قبل معااهدة ١٩٣٦ . فلقد أدرك علي ماهر باشا أن الانجليز لم تعد لهم مصلحة في حماية القصر بعد توسيعة القضية المصرية وتحسين العلاقات بينهم وبين الوafd . وأدرك في الوقت نفسه أن الوafd ، بتحالفه مع الانجليز على النحو الذي قررته المعااهدة ، قد فقد سلاح التطرف الذي كان يشد اليه الجماهير دوما ، والذي كان أقوى أسلحته في مواجهة الخصوم . فتلقى هذا السلاح من يد الوafd ، ووضعه في يد الملك ، ليظهره في مظهر البطل الوطني الذي لا يهاب شيئا ، مستغلًا كراهية الشعب للانجليز التي لم تغير منها المعااهدة شيئا قليلا أو كثيرا . وهذا يفسر موقف علي ماهر باشا شخصيا من المعااهدة ، فقد تنفي عن جلسة مجلس الشيوخ التي أخذت فيها الأصوات على المعااهدة ، وصرح لمندوبي الصحف بأنه كان يجب الاكتفاء بامضاء النحاس باشا ، حتى لا تتقييد جميع الأحزاب بالمعاهدة ، فيكون لها في المستقبل أن تطلب تعدياتها أو رفضها . ثم حمد الله على أنه لم يوقع المعااهدة ، ولم يتقييد بها ، ففي وسعه اذا ولي الحكم ، أن يؤدي واجبه كاملا نحو الوطن والتأريخ ! (١٧٦) .

ولقد أفلح علي ماهر باشا في اجتذاب حب الشعب وولائه للملك ، وهو ما توضحت مظاهره في حفلات التولية كل الوضوح . ثم أخـ

يستدير لاظهار الوفد في مظهر المعدي على حقوق الملك الشاب الصغير، والمستهتر ببسط الواجبات نحوه . وذلك لايجاد فجوة في العلاقات بين الوفد والشعب - وكانت قوة الوفد تتبع من قدرته على تمثيل الشعب والتعبير عن رغباته وأماناته . وهذا يفسر سلسلة المقالات التي نشرت في جريدة البلاغ ، في أعقاب حفلات التولية ، وفي ابان ارتفاع شعبية الملك الى قممها . فقد حمل عبد القادر حمزة باشا على النحاس باشا حملة شديدة لمخالفته قواعد السلوك في حضرة الملك . ففي مقال بعنوان : « شيئاً من اللياقة في حضرة صاحب الجلالة الملك » حمل على النحاس لأنه « يتخلل في حضرة الملك مما تقضي به التقاليد ويقضى به واجب الاجلال » . وساق على سبيل المثال أن النحاس باشا شوه في أثناء مصافحة الملك مستقبليه في محطة الاسكندرية ، وهو يصافحهم بدوره من ورائه . وأنه في احدى حفلات التولية التي أقامها النحاس في قصر الزعفران ، خلع طربوشة وهو يجلس بجانب الملك في الحديقة، وبقي برأسه عاريا ، مع أن الملك لم يخلع طربوشة . كما أن النحاس باشا أيضاً حضر متأخراً إلى حفلة الشاي التي أقيمت بقصر عابدين (١٧٧) .

ثم استأنفت البلاغ حملتها على النحاس باشا . فنشرت في صدر صفحتها الأولى صورة للنحاس باشا وهو يصافح الملك متتصب القامة ، « كأنه يصافح شخصاً عادياً » . ونشرت إلى جانبها ، للمقارنة ، صورة لأحد رجال السلك الدبلوماسي الأجنبي ، وهو يصافح الملك في انحناءة خفيفة ، « عالمة على أنه يتشرف بمصافحة الملك » . كما نشرت صورة ثالثة لكرم عبيد باشا في حضرة الملك ، في يوم استقباله في البرلمان لخلف اليمين الدستورية ، وهو يضع يديه خلف ظهره ، « كما يفعل الإنسان وهو واقف في موقف غير رسمي » (١٧٨) .

وكان من الطبيعي أن يسارع الوفد إلى افساد هذه الخطة ، بانكار التهمة أولاً ، والتباري مع صحف القصر والمعارضة في اظهار ولائه للملك

ثانياً، فكانت صحفه تنشر الروايات التي يوزع بها القصر عن ديموقراطية الملك وورعه وتقواه .. الخ ، حتى لا ينفصل عن الشعب الذي كان لا يفتئ يظهر عواطفه للملك في ذلك الحين وفي كل مناسبة بشكل حار ومتدقق . وعلى هذا النحو أرسست في هذه المرحلة المبكرة ، أسس التسابق في الزلفي والخنوع للملك ، مما ظهر أثره في الحياة السياسية فيما بعد . ومن المؤكد أن الملك فاروق لم يكن كما تصوره الشعب في ذلك الحين . فقد تربى على يد والده الأتوغرافي النزعة ، وشهد بعينيه مرحلة من أعنف مراحل الصراع بين الديموقراطية والأتوغرافية . وعندما مات الملك فؤاد ، تحدثت الصحف المصرية كثيراً عن كتابات تركها لابنه بخط يده ، قالت إن الملك فاروق أصبح بعد قراءتها : « المصري الأوحد الذي يعرف أسرار الدولة على حقيقتها ، والذي كشف وحده حقائق الماضي البعيد والقريب » (١٧٩) .

وكانت هذه الكتابات على نوعين : النوع الأول ، حوادث دونها الملك فؤاد في مذكرات خاصة باللغة الفرنسية (١٨٠) . والنوع الثاني ، تعليقات وآراء دونها الملك ، بالفرنسية أيضاً ، على بعض المقالات والكتب عن مصر . وقد أشارت إليها مجلة آخر ساعة الوفدية بعد وفاة الملك بشهر واحد ، وذكرت أن الملك فؤاد كان إذا قرأ مقالاً أو قصاصة أو كتاباً عن مصر ، لم يكتفى بقراءته ، بل أبدى رأيه ، وقام بتدوينه كتابة بخط يده بالفرنسية على هامش المقال الذي يقرأه . وإن الملك فاروق ، أولى هذه الآراء اهتماماً كبيراً عندما آتى الملك إليه ، فكان يطالعها بامتعان شديد ويستوعب ما فيها من ملاحظات وتعليقات ويسترشد بها في دراسة تاريخ مصر السياسي ، ويرى فيها أوفى دراسة لذلك التاريخ (١٨١) . ولما كان مضمون هذه الآراء والملاحظات لا يمكن إلا أن يكون مضموناً أتوغرافياً ، فإن فاروق يكون بذلك قد بدأ حياته بنفس الأفكار التي أنتهت بها حياة والده .

تعيين علي ماهر باشا رئيساً للديوان الملكي

كان مخطط علي ماهر باشا يهدف الى الوثوب الى الحكم بخطوتين: الأولى ، رئاسة الديوان ، والثانية ، رئاسة الوزارة . وهذا المخطط يبدو منطقياً للغاية بالنسبة لرجل مثل علي ماهر باشا ، لا يضع ارادة الشعب في حسابه . وكان أمل علي باشا في رئاسة الديوان يبدو بعيد المنال قبل انقسام الوفد ، وحين كان يسيطر سيطرة كاملة على الموقف بعد ابرام المعاهدة ، ولكن بعد الانقسام ، وبعد أن تمزقت صفوف الوفد ، ونزفت منه الدماء غزيرة ، فقد ستحت الفرصة له لتحقيق خطوه الأولى في سبيل الحكم .

وكان منصب رئيس الديوان الملكي قد تعرض للالقاء — كما رأينا — عندما أعلن النحاس باشا مشروع انشاء وزارة القصر في كتاب تأليف وزارته الأولى . فلما ووجه باعتراض القصر والانجليز ، أعيد الاحتفاظ به في مشروع ميزانية الديوان العالى في مشروع ميزانية الدولة الجديدة . ثم استقر المنصب نهائياً عندما تألفت الوزارة الجديدة دون أن يعين فيها النحاس باشا وزيراً للقصر أو وكيل برلمانياً للبلاد .

وكان من الطبيعي أن يعمل الوفد على شغل هذا المنصب بمرشح من عنده . وكان عبد الفتاح الطويل هو المرشح الأول لرئاسة ديوان الملك ، نظراً لأنه تولى منصب الوكيل البرلماني لشئون القصر ، وكان أكثر المرشحين خبرة بهذه الشئون . على أن هذا الترشيح لم يلق قبولاً لدى الملك فاروق الذي اعترض عليه بحججة أن رئيس الديوان بطبيعة عمله ومنصبه ، يعتبر حلقة الاتصال بين الملك والوزارة ، وهو الحكم والميزان ، وهو مطالب بتسوية أية مشكلة أو خلاف في الرأي قد يقوم بين القصر والوزراء . فيجب لهذا أن يكون رجلاً مستقل الرأي ، محايضاً ، لا يميل مع الموى ، لا رجل حزب قد أقسم يمين الولاء والطاعة

لرئيس حزبه ، والا فكيف يمكن لرجل حزبي مثل عبد الفتاح الطويل ، اذا اختلف القصر مع الوزارة في أمر من الأمور ، أن يتحرر من هواه الحزبي ، وأن لا يميل بكلفة الميزان ؟ .. وقال فاروق : أنا أريد أن يكون الى جنبي رئيس ديوان يقول دائماً كلمة الحق ، ويساوي المشاكل ويصون حقوقني ، لا رجل وفدي سوف يكون همه أن يأخذ مني لكي يعطي حكومة حزبه ، اذا وقعت في خلاف مع النحاس ، وجدت أنتي قد وقعت في خلاف مع النحاس وبعد الفتاح الطويل ، وتصبح المشكلة مشكلة مع رئيس الحكومة ومع رئيس الديوان (١٨٢) .

ويلاحظ أن هذا الرد يقوم على مبدأ أن الملك يملك ويحكم ، ولا يقوم على مبدأ مسؤولية الوزارة عن السياسة العامة ، وهو المبدأ الذي كان وراء المناقشات الطويلة التي جرت في لجنة الدستور حول ضرورة وضع كبار رجال السראי تحت اشراف الأمة ووجوب مقاسمتهم الوزراء المسؤولية العامة والثقة العامة . على أن فاروق لم يكن ليدرك ، في مثل عمره وثقافته ، هذه المناقشات الدستورية ، وانما لقنه الرد – كما يقول التابعي – عبد الوهاب طلعت باشا الذي كان يقوم في ذلك الحين بدور همزة الوصل بينه وبين علي ماهر باشا .

لم يجد النحاس باشا بدا من العدول عن ترشيح عبد الفتاح الطويل ، وأخذ يعرض على التوالي الأسماء الآتية : الدكتور حافظ عفيفي ، الذي كان يشغل منصب سفير مصر في لندن حينذاك ولم يكن وفدياً وانما كان مستقلًا . ثم نجيب الهلالي ، الذي كان مستقلًا وأصبح وفدياً . ثم أمين يوسف ، الذي كان يشغل منصب وزير مصر المفوض في واشنطن (١٨٣) . ولكن فاروق رفض هذه الأسماء كلها وأعلن بصريح

العبارة أنه « سوف يعين من يشاء ، في أي وقت يشاء » (١٨٤) .

عندئذ أدرك الوفد أن فاروقاً مصمم على رفض أي مرشح يتقدم به اليه ، لأنه يريد تعيين علي ماهر باشا رئيساً للديوان ، وكان هذا أكثر

مما يستطيع الوفد أن يسمح به ، فقد كان علي ماهر باشا في ذلك الوقت يعد أعدى أعداء الوفد ، حتى كانت مجلة « روز اليوسف » تطلق عليه، من باب التندر : « عفريت الزعامة » ! ومن ثم فان تعينه رئيسا للديوان رغم ارادة الوفد ، كان يعد هدما لمبدأ مسئولية الوزارة ، وكان يتناقض في الوقت نفسه حتى مع المنطق الذي رفض به فاروق تعين عبد الفتاح الطويل ، وهو أن رئيس الديوان يجب أن يكون الحكم والميزان ، وألا ينحاز الى حزب من الأحزاب .

لهذا ناقشت مجلة « آخر ساعة » الوفدية هذه النقطة في مقال طويل أثبتت فيه أن علي ماهر باشا لن يستطيع أن يكون الحكم والميزان، لا بالنسبة للوفد ، ولا بالنسبة حتى للأحزاب الأخرى . فقد سردت تاريخ علي ماهر الطويل مع الوفد ، واشتراكه في كل انقلاب دستوري ، في وزارة زبور باشا عام ١٩٢٥ ، وفي وزارة محمد محمود باشا عام ١٩٢٨ ، وفي وزارة اسماعيل صدقي باشا عام ١٩٣٠ . وذكرت أنه في كل هذه الوزارات أصيّبت الحريات بسوء ، بل عطل الدستور مرة ، وألغي الغاء في المرة الأخيرة . فعلي ماهر باشا اذن — كما قالت العريدة — كان خصما سياسيا عنيدا للوفديين في جميع أدوار الجماد أو الكفاح السياسي ، وذلك منذ اقصله عن الوفد عام ١٩٢١ . فكيف يستطيع الوفديون أن يرجحوا تعينه أو يطمئنوا الى وجوده في منصب كبير خطير مثل منصب رئيس الديوان ؟

ثم انتقلت المجلة لمناقشة الموضوع من زاوية علاقة علي ماهر باشا بالأحزاب الأخرى ، فقالت انه لم يفلح قط في كسب ثقة حزب من هذه الأحزاب : فالأحرار الدستوريون وزعيمهم لا يطمئنون اليه ، بل لعله البعض الناس عند محمد محمود بعد مصطفى النحاس ! وهو لا ينسى مقابلته أيام وزارته الأخيرة حين كان داخل الوزارة حربا في الخارج عليها وعليه . أما الشعبيون وصدقي باشا ، فهم يكرهونه أيضا كراهية

التحريم ، ولا ينسون له استقالته المشهورة أيام حكم صدقى باشا . فإذا كانت هذه علاقة الرجل مع جميع الأحزاب السياسية في مصر ، فهل من المصلحة ، أو مما يفيد المصلحة العامة ، أن يتم تعينه رئيساً للديوان الملكي ، مع أن رئيس الديوان مطالب بحكم عمله ومهام منصبه الدقيق ، أن يكون وجلاً تطمئن وتترتاح إلى نزاهة مشورته كافة الأحزاب ؟ (١٨٥) بينما كان هذا الجدل يجري حول تعين رئيس الديوان ، أخذ النحاس باشا ومكرم باشا يجوبان الأقاليم في برنامج مخطط لشرح وقائع الأزمة مع التراشى باشا في الظاهره ، وللتلويع في الباطن بقوة الوفد بعد أن تخلخل مركز الوفد ومركز الحكومة لحد كبير . فنظمت في ذلك الحين مظاهرات وفديبة هائلة لاظهار الولاء للنحاس باشا ، ودبرت اجتماعات عديدة لتأييد الوزارة والثقة بها ، وفي نفس الوقت ، التأثير

على القصر ، حتى لا يتهرز فرصة الخلافات الداخلية للقيام بأى إجراء غير دستوري . وهذا ما فهمه القصر ، وفهمته دوائر المعارضة بوضوح ، ففي خطاب مفتوح لأحد الشيوخ الوفديين الموالين للتراشى باشا ، قال انه لا يفهم معنى لهذه الرحلات ، « الا ان يكون الفرض منها موجهاً الى جهة معينة لقصد معين » ! (١٨٦) كما ربطت مجلة روز اليوسف بين هذه الرحلات وبين ما سمته فزع الوزارة من « النتيجة المحتملة » (١٨٧) تقصد الاقالة .

وفي نفس الوقت قرر النحاس باشا أن يدعو إلى عقد دورة غير عادية للبرلمان ، لاستكشاف مقدار تأثير الخلافات الداخلية في نفوس النواب والشيوخ الوفديين ، ومدى تأثير الأكثريه البرلمانية التي يستند إليها باتصال اصوات التراشيين من صفوف الوفديين إلى صفوف المعارضين . وقد استند النحاس باشا في استصدار المرسوم الملكي بعقد هذا الاجتماع غير العادي للبرلمان إلى تنفيذ أحكام المادة ٤١ من الدستور

التي تقضي بأن تعرض على البرلمان في دورة غير عادية كل المراسيم بقوانين التي تصدر لضرورة عاجلة في أثناء فترة ما بين الدورتين . وكانت الوزارة قد اضطرت إلى استصدار مراسيم بقوانين خاصة بامتحان طلبة المعاهد الدينية ، كما كانت في ذلك العين على وشك استصدار مراسيم بقوانين بتنفيذ معاهدة موترو قبل ١٠ أكتوبر ، ومراسيم بقوانين أخرى خاصة باعتمادات للجيش المصري ، إلى غير ذلك . فوجب من ثم عرض هذه المراسيم بقوانين في دورة غير عادية (١٨٨) .

وقد فاجأت هذه الحركة دوائر الأحزاب المعارضة التي ثبّتت أنها لم تكن قد استعدت بعد ، ولم تكن قد نظمت صفوفها لمواجهة ما سنته بتعجل الوزارة ثقة البرلمان . ولكن النحاس رد على هذه الحجة بأن المعارضة أمامها فسحة طويلة تستعد فيها ما شاء . « وسواء أطالت الوقت أم قصر ، فهي فاشلة في محاولاتها » (١٨٩) .

عند ذلك أخذت المعارضة توجه جهودها لمنع الوزارة من طرح مسألة الثقة في الدورة غير العادية ، استناداً إلى أن اجتماع البرلمان في دورة غير عادية ، لنظر أمر معين بالذات وارد في الدعوة غير العادية ، يمنع من نظر أية مسألة أخرى لم ترد في الدعوة ، وقد انضم الدكتور أحمد ماهر ، رئيس مجلس النواب ، بطبيعة الحال إلى المعارضة في هذا الرأي . فنشر بحثاً دستورياً دلّ فيه على أن مجلس النواب يعتبر مقيداً بالأعمال التي وردت في مرسوم الدعوة . على أن لجنة المسؤولون الدستورية ، التي أحيلت إليها المسألة من مجلس النواب ، أصدرت فتواها بحق المجلس في نظر أية أعمال لم ترد في مرسوم الدعوة . وبذلك أصبح من حق الوزارة طرح مسألة الثقة بها على المجلس (١٩٠) .

على أن القصر لم يتضرر انعقاد الدورة غير العادية للبرلمان ، فقبل ميعاد الانعقاد بيومين ، اتصل سعيد ذو الفقار بasha بالنحاس بasha من القصر الملكي بالاسكندرية ، ليبلغه أن الملك فاروق قد أصدر أمراً ملكياً

بعين علي ماهر باشا رئيسا للديوان الملكي ، اعتبارا من يوم ٢٠
أكتوبر ١٩٣٧ (١٩١) ٠

ولقد كان هذا النبأ أشبه تماما باعلان الحرب من جانب القصر على
الوزارة . فقد وصل الى النحاس باشا وهو طريح الفراش ، فأمر على
الفور بعقد اجتماع لمجلس الوزراء لمناقشة المسألة . كما فر دعوة الهيئة
الوفدية للنواب والشيوخ لاجتماع في يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٣٧ ٠ وكان
الوزراء قد حجزوا دواوينهم لحضور المولد الأحمدى ، فألغوا هذا
الحجز (١٩٢) ٠ وكان أمام الوزراء أحد أمراء : اما الاستقالة ، واما
معالجة الأزمة بالوسائل السياسية . وعند نظر موضوع الاستقالة تبين
أن تقديمها يحقق هدف القصر الأسنى في ازاحة النحاس باشا ، وكان
هذا كافيا لاستبعاد الفكرة ، أما معالجة الأزمة بالطرق السياسية فقد
انتهى الوزراء الى تقديم الطلبات الآتية الى القصر لتنظيم العلاقة بين
الوزارة وبينه ، وأولها ، الغاء المرسوم الذي صدر في أعقاب النكسة
التي أعقبت مقتل السردار ، واستصدرته وزارة زبور باشا ، قاضيا بأن
يكون تعين موظفي القصر والديوان الملكي بأوامر يصدرها الملك .
ثانيا ، انشاء وزارة القصر . ثالثا ، الغاء المرسوم الصادر في صيف عام
١٩٣٠ والذي يقضي بأن تكون حالة كبار الموظفين الى المعاش بمراسيم .
رابعا ، أن يقتصر حق الملك في تعين الموظفين الذين يعينون بمراسيم على
التوقيع (١٩٣) ٠

وقد تعرض موقف النحاس باشا بسبب عدم تقديم استقالة وزارته
في هذه المناسبة ، لنقد بعض الكتاب ، على اعتبار أن العرض على أحکام
الدستور كان يقتضي أن يستمسك بضرورة موافقته على تعين علي ماهر
باشا - كما فعل سعد زغلول حينما عين الملك فؤاد حسن نشأت باشا وكيلًا
للديوان الملكي - ولو أدى الأمر الى استقالته ، لأن تثبيت أحکام

الدستور يحتاج الى جهد وكفاح وتضحيات . فسكنوته على هذا التعيين
يعد عليه من الناحية الدستورية (١٩٤) *

على أن الحقيقة أن استقالة الوزارة في تلك الظروف لم تكن تؤدي
إلى تثبيت أحكام الدستور ، الا اذا كان الخلاف سوف يطرح للتحكيم
على الشعب ليقول كلمته في حرية تامة . أما والملك فاروق يتربص بالحياة
النيابية ، ويروم فرض وزارة قصر على الشعب ، فإن تثبيت أحكام الدستور
كان يقضي بأن تصمد الوزارة في مواقعها طالما هي حائزة لثقة الشعب
مصدر السلطات ، ومهما كلفها ذلك من تضحيه ومن جهد . وكانت
الصحافة الوفدية في ذلك العين تضغط على هذه النقطة بصفة خاصة ،
فكانت لا تفتّ تذكر بأن بقاء الوزارة في مناصبها ، « ليس سوى نتيجة
طبيعية للأحكام الدستور ونطويه » (١٩٥) *

• • •

وعلى كل حال ، فقد أثبتت الحوادث أن تعيين علي ماهر باشا رئيسا
للديوان الملكي كان بداية صاحبة لمرحلة هامة من مراحل العلاقات بين
الوafd والقصر . فقد انتقل الصراع فيما من لغة المذكرات والمقالات الى
لغة المظاهرات والمصادمات في الشوارع . وقد دخل القصر في هذه
المراحلة تؤيده كافة القوى السياسية المعارضة للوafd ، بينما دخلها الوafd
منشقا ترتفع فيه بين العين والآخر صيحات التبرد والتحدي من أصحابه .
فبعد يومين فقط من تعيين علي ماهر باشا ، أخذت المظاهرات الموالية للقصر
تجوب شوارع القاهرة لتهاجم معسكرات القمصان الزرق هاتقة بحياة
الملك . وفي الوقت نفسه حدثت اضطرابات خطيرة في الجامعة معادية
للوafd ، اضطررت مديرها أحمد لطفي السيد باشا ، إلى أن يطلب السى
الحكومة تعطيل الدراسة أسبوعا حتى تهدأ الحال . ولكن الحكومة أبت
أن تعترف بأن هذه الاضطرابات ، التي تمت بتحريض خصومها ، بلغت

درجة من الخطورة تقتضي اقفال الكليات ، ورأى أن تعطيل الدراسة لن يجدي ، لأن التحرير سينتजن حالما تستأنف الدراسة . وقد ترتب على هذا الرفض ، أن قدم لطفي السيد باشا استقالته من منصبه ، معلناً أنه لم يعد يستطيع أن يتعاون مع الحكومة على أساس خطتها نحو الجامعة (١٩٦) وفي الوقت نفسه الذي كانت المظاهرات الموالية للقصر تجتاح القاهرة ، كانت صحف القصر والمعارضة ترفع عقيرتها مدافعة عن حق الملك في تعيين موظفي قصره . وقد بلغ الأمر بالدكتور هيكل أن أخذ يسوق في ذلك العين الأسانيد على أن حق الملك في تعيين علي ماهر باشا هو « حق طبيعي » ، « لأن لكل حق دستوري مظاهره العملية بطبيعة الحال ، فالبرلمان هو الذي يعين موظفيه ويقيمهم ويؤديهم ويقلدهم . ومجلس الوزراء هو الذي يعين كبار الموظفين : بعضهم بمرسوم ، وبعضهم بقرار . ورئيس الوزراء هو الذي يختار رجال مكتبه من يكثرون موضع ثقته . كما يختار كل وزير رجال مكتبه من يكثرون موضع ثقته . وطبعاً أن يكون للملك مثل ما للبرلمان وللوزراء من مظاهر السلطان في استعمال حقوقه . وأن يكون له مثل حرفيهما في تعيين موظفي ديوانه وخاصة ، ليختار لهما من الأشخاص من يكثرون موضع ثقته » (١٩٧) .

وقد جند العقاد كل ما يملك من قوة منطق وبلاغة حجة للدفاع عن حقوق الملك ضد حقوق الشعب . وقد لجأ في هذه المقالات إلى منطق دستوري عجيب . ففي إحدى مقالاته زعم أن « ضماناً واحداً في مصر أظهرت الحوادث أنه أشرف ضمان وأقدر ضمان وأولي ضمان من المصريين بالحماية والصيانة ، ذلك هو ضمان الحقوق الدستورية في أيدي الملك الكريم حرسه الله ! ذلك هو الضمان الذي لا خطر فيه على أحد ، بل فيه الوقاية من جميع الأخطار ، ذلك هو الضمان الذي يفديه المصريون بأرواحهم وأموالهم فيفدون أنفسهم ويفدون بلادهم » ! (١٩٨) .

وفي مقال آخر ادعى العقاد أن « حقوق الملك هي حقوق الأمة ! تغار

عليها كما تغادر على أعز الحقوق الدستورية لتوطيد الأمور وحماية الناس من أغلالات الوزارات على تواли القيام والسقوط » . وقال : « هنا يتجلّى لنا أن الأمة تحمي حق الملك لأنّه يحميها ، وتضمن حق الملك لأنّه يضمنها ، وترفع حق الملك على حقوق أخرى ، لأنّه الحق الباقى لها على تعاقب العهود وتتابع الأحزاب واختلاف الميلول والأحوال » (١٩٩) .

أما مجلة روزاليوسف ، فقد شددت حملتها على الوزارة لمحاولتها مد أصبعها في شئون موظفي القصر . ووصفت ذلك في أحد أعدادها بأنه « دلالة على عدم الذوق ليس الا ! » . وأبدت سرورها ليقظة السראי (٢٠٠) . وفي مقال آخر أبدت غيرة متاهية لتخليد ذكرى الملك فؤاد ، لأنّه ، في نظرها — « هو الذي نهض بمصر وبأوها هذا المركز السامي بين الأمم » ! (٢٠١) . ومن الغريب أنّ المجلة كانت تصف نفسها في ذلك الحين بأنّها « وفدية النزعة » وإن كانت غير « نحاسية » ، وإنّها لم تخرج على « الوفد » ، وإنما خرجت على « الزعامة » .

ولقد كان على الوفد أن يقبل التحدى الذي فرضه القصر بتسخير المظاهرات ضده . فأخذ يجاهدها في بعض الأحيان بالقمع ، « لحماية أغلبية الطلبة الراغبين في العلم من أن تعتدي عليهم أقلية ضئيلة مشاغبة » (٢٠٢) . كما سمح في أحيان أخرى بتسخير المظاهرات الموالية له ، « لابطال التأثير الكاذب للمظاهرات المؤيدة للقصر في الجمهور » . وقد بلغ الأمر أن شنت الجماهير الوفدية هجوماً شاملاً على خصومها السياسيين بمناسبة عيد الجهاد الوطني ، اجتاحت فيه دار « مصر الفتاة » ، وحزب الشعب ، وبيت محمد محمود باشا ، ومكتب التفراشي باشا الذي اتخذه في شارع المدابغ ليستقبل فيه أنصاره (٢٠٣) . هنا أدرك خصوم الوفد أنّ باع الجماهير الوفدية في المظاهرات باع طويل لا يبارى ، خاصة أنه يلقى تغاضي البوليس . ولذلك قرر زعماء المعارضة تقديم عريضة إلى الملك وجهاً فيها الاتهامات التقليدية إلى الوفد بعدم اتباع الطرق الدستورية

في الحكم والاستعانا بفرق القمبان الزرق . وقدم هذه العريضة وفداً مكون من محمد محمود باشا وحلمي عيسى باشا واسماعيل صدقى باشا وحافظ رمضان باشا وحسن صبرى باشا ومحمد فهمي القيسي باشا . وكان الآخرين يمثلان المستقلين (٢٠٤) .

الأزمة الدستورية

على كل حال ، فإن سيطرة مظاهرات القصر على الشارع اتّهت عندما أطلق عز الدين عبد القادر ، حفيـدـ أـحمدـ عـراـبـيـ باـشاـ ، أـربعـ رـصـاصـاتـ على سيارة النحاس باشا يوم ٢٨ نـوـفـمـبرـ ١٩٣٧ ، واعترـفـ بـأنـهـ عـضـوـ فيـ جـمـيعـيـةـ مـصـرـ الـفـتـاةـ ، وـأـنـهـ اـرـتكـبـ جـريـمـتـهـ لـأـنـهـ قـرـأـ الـمـعاـهـدـةـ فـلـمـ تـعـجـبـهـ (٢٠٥) فـلـقـدـ تـرـبـ علىـ الـحاـوـلـةـ وـفـشـلـهاـ اـنـ نـشـطـ الـوـفـدـ لـاـقـتـاصـ الفـرـصـةـ بـتـصـفـيـةـ جـمـاعـةـ مـصـرـ الـفـتـاةـ وـتـعـقـبـ أـعـسـائـهـاـ فيـ كـافـيـةـ الـأـقـالـيمـ ، حتىـ بـلـغـ عـدـدـ الـمـعـتـقـلـيـنـ ثـلـثـائـةـ مـعـظـمـهـمـ منـ أـصـحـابـ الـقـمـصـانـ الـخـضـرـ (٢٠٦) . كماـ تـعـقـبـ الـوـفـدـ أـيـضاـ أـنـصـارـ النـقـاشـيـ باـشاـ وـقـبـضـ عـلـىـ الدـكـتـورـ حـلـميـ الـجـيـارـ الـذـيـ كانـ يـعـدـ مـنـ أـبـرـزـهـمـ ، ثـمـ أـطـلـقـ سـرـاحـهـ بـعـدـ خـمـسـةـ أـيـامـ (٢٠٧) . وـتـقـهـقـرـ خـصـومـ الـوـفـدـ ، فـكـتـبـتـ «ـالـبـلـاغـ»ـ تـسـتـنـكـرـ مـحاـوـلـةـ عـزـ الـدـينـ عـبـدـ الـقـادـرـ وـتـصـفـهـاـ بـأـنـهـ اـجـرامـ فـيـ الـعـلـمـ وـفـسـادـ فـيـ التـفـكـيرـ وـانـ الـمـعاـهـدـةـ «ـوـقـعـتـهاـ الـجـيـهـ الـمـتـحـدـةـ وـقـبـلـهاـ الـبـرـلـانـ بـأـعـلـيـةـ تـقـرـبـ مـنـ الـاجـمـاعـ ، وـرـضـيـتـ بـهـاـ الـبـلـادـ بـعـدـ ذـلـكـ وـأـقـبـلتـ عـلـىـ تـنـفـيـذـهـاـ ، حتىـ لـقـدـ كـانـتـ وـمـاـ زـالـتـ تـأـخـذـ عـلـىـ الـحـكـوـمـةـ أـنـهـ تـوـانـيـ فـيـ هـذـاـ التـنـفـيـذـ»ـ (٢٠٨) .

على أن سيطرة الوفد على الموقف لم تستمر لأكثر من أسبوعين فقط ، ثم اتفجرت الأزمة الدستورية في منتصف شهر ديسمبر لستمر إلى نهايتها ، ولتشهد البلاد فيها أعنف الاضطرابات وأشد الصدامات . وكانت الأزمة قد تلورت حول نوعين من المسائل : النوع الأول ، يتعلق بأهم

المبادئ الأساسية في الدستور ، وهي التي تدور حول حقوق العرش وحقوق الأمة ، وهل الملك يملك ويحكم أو يملك ولا يحكم . والنوع الثاني ، ويتعلق بالخلاف حول بعض الأعمال أو المواقف التي اتخذتها الوزارة الوفدية ، مثل القمصان الزرق ويمين الجيش المصري .

وفيما يتعلق بالنوع الأول ، فإن علي ماهر باشا كان قد أبدى رأيه بأن الكلمة النهائية يجب أن تكون للملك في تعين كبار الموظفين ، وفي حالة الموظفين المعينين بمرسوم إلى المعاش ، وفي تقديم مشروعات القوانين للبرلمان ، وفي الرتب والنياشين لرجال الدولة ، وكذلك ، ومن باب أولي ، في تعينات رجال السراي (٢٠٩) .

على أن الوفد رفض وجهة النظر هذه تماما ، لأن الأمر في نظره كان متعلقا بأهم المبادئ الأساسية في الدستور ، وهو معرفة من الذي يباشر أمور الحكم فيها فعلا . وقد بين الوفد أن مرد ذلك إلى المواد ٤٨ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦٢ من الدستور ، وهي التي تنص على أن « توقيعات الملك في شئون الدولة يجب لتنفيذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون » ، وأن « أوامر الملك شفهية أو كتابية لا تخلي الوزراء من المسئولية » وأن « مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة » ، وأن « الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه » — فهذه النصوص المتعددة يقوي بعضها بعضا ، وتنهي إلى نتيجة واحدة ، هي النتيجة التي أظهرتها في أعمالها اللجنة التي وضع مشروع الدستور ولخصتها في قوله : إن الوزارة هي التي تملك سلطة العمل فعلا ، وتبادر جميع أمور الحكم مستقلة من غير مقاسم . وأن « المبدأ الأساسي » يترتب على ارتفاع مسئولية الحكم عن الملك وقصرها على الوزراء ، لأنه ما دامت الوزارة في قيامها بالسلطة التنفيذية هي المسئولة أمام مجلس النواب عن السياسة العامة وعن أعمالها كلها ، فليس بمحظوظ أن يقادها الملك سلطة العمل ولا أن يكون له صوت معدود في مداولاتها .

وقد بين الوفد رأيه في أوجه الخلاف على هذا الأساس ، فرأى أن لا ضرورة لعرض المراسيم التي تقدم بها مشروعات القوانين على الملك ، لأن عدم امضاء هذه المراسيم ، وتأخيرها من جانب الملك ، يترب عليه حرمان الحكومة من عرض مشروعاتها على البرلمان ، أو تأخير عرضها في وقت ملائم . وظاهر من نصوص الدستور أنه لا يشترط تقديم مشروعات القوانين بمراسيم التي تصدر لهذا الغرض للملك ، وإن كانت هذه الطريقة قد تقررت فيما بعد كإجراء شكلي ، لأن حق الملك فيما يتعلق بالقوانين إنما يأتي بعد بحثها في البرلمان وتقديمها للتصديق والإصدار .

ثم تناول الوفد مسألة تعيين كبار الموظفين وفصلهم ، فذكر أنه « ما من شك في أن الوزارة هي المسئولة عنهم وعن تصرفاتهم أمام البرلمان ، فلا يجوز أن تحرم من حق تعيينهم أو فصلهم ، وتبقى مسئولة عن عملهم . « وإذا تخلت الوزارة عن هذه المسئولية لم يبق أحد مسؤولاً عن أعمالهم لأن الملك مرتفع عن المسئوليات) » .

ثم انتقل إلى مسألة تعيين الشيوخ . وكان الخلاف قد دار حول شغل مقعدين خليا في مجلس الشيوخ : فقد رشحت الوزارة محمود فهمي ، وكيل وزارة المواصلات ، والأستاذ حسن نافع ، فوافق القصر على الأول ، ولم يوافق على تعيين الثاني ، وطلب من الوزارة أن تختار غيره . فاختارت الوزارة فخرى عبد النور يك . فلم يوافق القصر أيضا ، واقتراح اسم عبد العزيز فهمي باشا . ولكن النحاس رفض تعيينه رفضاً باتاً ، « لأنه هو الذي قال عن دستور الأمة انه ثوب فضفاض » ، وأبدى استعداده للتنازل عن تعيين فخرى عبد النور على أن يتنازل القصر عن عبد العزيز فهمي باشا ويتقدم بمرشح آخر ، ولكن القصر رفض ذلك (٢٠٩) . وقد شرح الوفد حق الوزارة في تعيين الشيوخ فقال : إن هذا التعيين مسلم به من جميع الجهات ، لأنه يصدر بمرسوم ، فلا محل للتفرقة بين مرسوم ومرسوم . وفوق ذلك فإن أعمال لجنة الدستور ناطقة

بأن تعينهم من حق الوزارة وكل المناقشات التي دارت في هذا الموضوع تفيد أن جميع الأعضاء كانوا مسلمين بهذا الحق، وهو أن الحكومة تعينهم «من أنصارها ومظاهريها» . فإذا أضيف إلى ذلك رأي المسيو «فان دن بوش» ، وهو الذي قبل الملك فؤاد وسعد باشا قبول تحكيمه في الموضوع ، تبين أن حق الوزارة في تعين الشيوخ لا يصح أن يكون محل جدل . كما أن المسيو «بيولا كازللي» في ١٩ فبراير ١٩٢٤ أفتى بأن الملك ليس له في ذلك حقوق شخصية ، وإن القول بغير ذلك تأييد للاوتوقратية .

ثم تعرض الوفد لمسألة منح الرتب والنياشين ، فقرر أن منح هذه الرتب والنياشين شأن من شئون الدولة بلا جدال ، وهو بلا شك داخل في مسؤولية الوزارة . واستدل بأن المسيو «بيولا كازللي» قد أيد هذا الرأي ، وذكر أنه فضلاً عن ذلك ، فقد تم الاتفاق على هذا الرأي بين الملك فؤاد وسعد باشا ، وأعلن الأخير هذا الاتفاق في حينه .

ثم تناول الوفد مسألة تعين كبار موظفي السراي . فأوضح بما لا يدع مجالاً للشك أن هؤلاء الموظفين يعتبرون موظفين في الحكومة ويتقاضون مرتباتهم منها . ومن ثم فلا جدال في أن تعينهم يعتبر من شئون الدولة ، وإن رئيس مجلس الوزراء يجب أن يوقع عليها طبقاً لنصوص المادة ٦٠ من الدستور ، وهي التي تقرر أن توقيعات الملك في شئون الدولة يجب لتفاذهها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون . ثم ذكر أن هذه المسألة قد أثيرت أثناء حياة الملك فؤاد ، وتم الاتفاق على ذلك ، ووقع سعد باشا زغلول أمر تعين وكيل الديوان العالي حسن نشأت باشا في ذلك الوقت تصحيحاً للأمر الملكي الذي صدر من غير إمضائه ، مما يدل على أن هذه الأوامر الملكية لا تنفذ إلا بتوقيع رئيس الوزراء .

وقد اختتم الوفد دفاعه البليغ ، في المذكرة التي قدمها بهذا الشأن ،

فائلاً : انه لا يريد أن يتعرض بالبحث لموضوعات أخرى غير ما حصل الخلاف عليها فعلاً . ولكن الأساس الذي تحل به الموضوعات الأخرى وأمثالها أساس واحد : وهو ارتفاع الملك عن المسؤوليات ، ووضعها كلها على عاتق الوزارة ، حتى ان المذكورة الرسمية الصادرة من وزير العقانية مع الدستور اعتبرت الوزارة مسؤولة عن جميع أعمال الملك بما فيها تصريحاته السياسية (٢١٠) .

ولم يلتبث الوفد أن وضع ما يمكن أن يعد أسلوب عمل ثابت لمعالجة الموضوعات بينه وبين القصر . فاقتراح أنه كلما جدت مسألة من المسائل ، يتناهم فيها مجلس الوزراء مع القصر شفوياً ، فإذا لم يؤد التفاهم إلى اتفاق ، يصدر مجلس الوزراء قراراً في المسألة ، ثم يرسله إلى القصر . فإذا لم يوافق القصر ، يعيده إلى مجلس الوزراء مشفوعاً برأيه ، فإذا أصر مجلس الوزراء على رأيه يصدر برأيه قراراً ثانياً ويعيشه به إلى القصر . وليس للقصر في هذه الحالة أن يناقش ولا أن يعارض ، وإنما عليه أن يوافق . وقد هال جريدة البلاغ هذا المشروع بشكل كبير ، ولكن جريدة « المصري » ردت بقولها : « اذا أريد عكس ذلك ، فهلا يكون الأمر تنظيم دكتاتورية او أوتوقراطية . وفي هذه الحالة ماذا تكون قيمة مجلس الوزراء ؟ » (٢١١) .

وازاء تثبت القصر بسoccoه ، جدد الوفد طلب البحث في المطالب التي تقدم بها على أثر تعيين علي ماهر باشا ، والخاصة بإنشاء وزارة القصر وغيرها من المطالب التي أشرنا إليها . ولكن القصر رفض البحث في أية مسألة خارجة عن المسائل التي يقوم الخلاف عليها في ذلك الوقت بينه وبين الوزارة (٢١٢) .

وأنس الوفد بالخطر ، فأخذ يسرع في وضع مشروع لصيانة الدستور ، على نسق مشروع محاكمة الوزراء الذي قدمه عام ١٩٣٠ ورفضه الملك فؤاد ، وهو الذي كان يقضي بمحاكمة الوزراء الذين

يقدمون على قلب دستور الدولة أو حذف حكم من أحكامه أو تغييره أو تعديله بغير الطريقة التي رسمها الدستور . وكانت جريدة المصري قد أشارت الى تفكير الوزارة في وضع هذا المشروع الجديد في أعقاب حادث الاعتداء على النحاس باشا ، وأوضحت أن الوزارة لم تنتقل بعد في بحثها الى مرحلة التفاصيل ، ولكن الغرض منه سيكون القضاء على كل ما من شأنه ان يساعد على الجرائم بغية محاربة الحياة النيابية » (٢١٣) . وقد ردت « البلاغ » على ذلك في حينه ، فنصحت الوزارة بأن تعدل عن هذا المشروع ، « لصلحتها هي لا لصلاحة غيرها » ! لأن وضع قانون لحماية الدستور معناه اتهام « جهات معينة » بأنها تآمر على الدستور ! وقالت الجريدة : « لقد جربت الوزارة ذلك في سنة ١٩٣٠ ، فعرفت أي جو من سوء الظن خلقت حولها ، اذ وضعت مشروع القانون الذي وضعته اذ ذاك لمحاكمة الوزراء » (٢١٤) . وقد اعتبرت جريدة المانشستر جارديان هذا المشروع ، الذي كان اهتمام الوزارة به يتزايد مع تفاقم الأزمة ، النقطة الرئيسية التي يدور حولها الخلاف بين الوزارة والقصر (٢١٥) .

الجيش والأزمة الدستورية

ولقد كان تحت وطأة تأزم الموقف ، أن أخذ الوفد في ذلك الحين يقوم بمحاولة لعمجم عود الجيش ، لمعرفة هل يقف الى جانبه في موقفه من السرای ؟ وقد أشارت الى هذه المحاولة جريدة « الديلي تلغراف » التي تحدثت عن شعور الوفد بالخطر ، وكيف أن هذا الشعور يبدو جليا حتى بين أصدقاء النحاس باشا الذين يتساءلون جهارا : « ألا يمكن عمل شيء يمكن به اجتناب هذه الكارثة التي تخشى وقوعها ؟ » . وأشارت الجريدة الى محاولة الوفد الاتصال بالجيش فقالت ان بعض كبار الوفديين قد جسوا في الأسبوع السابق نبض كبار ضباط الجيش المصري لمعرفة هل ضلع الجيش مع الوفد ؟ . ولكنها علمت من ثقة أن الضباط أجابوا

بأن لا علاقة لرجال الجيش بالسياسة (٢١٦) . وقد سارعت جريدة البلاغ فأثبتت على الجيش وحمدت الله على السلامة ، وشكرت لرجاله الحازمين صحة ادراكم لواجباتهم وحرصهم على الالتزام بها ، واتقائهم أن يخرجوا عنها (٢١٧) . بينما نفت جريدة المصري هذه المحاولة تفاصيلها باتاً (٢١٨) على أن الوفد – كما مر بنا – كان قد أظهر في الحقيقة نيته ، منذ اعتلاء فاروق العرش ، بأن يجعل الجيش حارساً للدستور ، حين سعى لادخال « الطاعة » له في اليمين التي يخلفها الضباط ، ثم اصداره قانون مجلس الدفاع الأعلى الذي نقل السيطرة على الجيش من الملك إلى رئيس الوزراء . وبذلك يكون الوفد قد أفصح عن نيته في هذه المسألة دون خفاء.

محاولة الاستيلاء على الوفد من الداخل

وبتصاعد الموقف وتآزم العلاقات بين الوزارة والقصر ، وتعذر الاتفاق بينهما ، دخلت خطة الاستيلاء على الوفد من الداخل في مرحلة التنفيذ . ويفهم مما كتبه الدكتور هيكل أن الشيخ محمد مصطفى المراغي ، شيخ الجامع الأزهر ، كان صاحب فكرة تولي الدكتور أحمد ماهر رئاسة الوزارة بدلاً من النحاس باشا . فهو يقول : « كان الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغي ، شيخ الجامع الأزهر ، من مستشاري القصر ، فكان وثيق الصلة بعلي ماهر باشا . قابله يوماً بمنزل لطفي باشا السيد بمصر الجديدة ، ودار الحديث حول من يخلف النحاس باشا وزارته ، وكان رأي الشيخ أن يخلفه الدكتور أحمد ماهر عضو الوفد ورئيس مجلس النواب ، لأن الدكتور أحمد ماهر يؤيد النقراشي باشا غالباً باشا في موقفهما من النحاس باشا ومكرم باشا ، ولأن توليه الوزارة يؤدي إلى انقسام الوفد وضعفه » ! (٢٢٦)

وقد كانت جريدة التايمز أول من نشر خبر هذه المكراة في منتصف شهر ديسمبر . فقد ذكرت أنه من المرجح أن يستبدل الملك بالنحاس باشا

رجل آخر مثل الدكتور أحمد ماهر للمزايا الآتية :

أولاً ، أن هذا التعيين يدل على أن الوفد لا يزال صاحب السلطة ، لأن الدكتور ماهر لم يترك الوفد بصفة رسمية ولم ينبع مبادئه الوفدية .

ثانياً ، أن كثيراً من الثقات يعتقدون أن الدكتور أحمد ماهر يستطيع ، إذا أيدته وزارة قومية تضم كبار الوفديين من أصحاب السمعة الطيبة ، أن يناله على الأرجح الثقة حتى من المجلس الحالي ، وبذلك تنفذ البلاد من الأضطرابات ومن نفقات الانتخابات العامة . ويعارض بعضهم هذه الفكرة بحجج أنه أحداً من المتشقين على الوفد لم يفلح حتى الآن في تحدي السلطة التي استقرت لزعامة الوفد . ولكن يرد على ذلك بأن الظروف الآن قد تغيرت تماماً ، «لأن التحدي موجه الآن إلى الأشخاص الذين يتولون زعامة الوفد ، لا إلى الوفد نفسه . وفوق ذلك يوجه التحدي إلى الطريقة التي تسير بها دفة الادارة الداخلية في البلاد ، بعد أن فازت مصر الآن باستقلالها .

ثالثاً ، أما الميزة الثالثة ، فهي أنه إذا تولى الدكتور أحمد ماهر رئاسة الوزارة ، وشققه إلى جانب الملك ، فإنه يتحمل كثيراً أن تصبح العلاقات بين القصر والوزارة الوفدية أسلس قياداً مما هي الآن (٢٢٧) . وفي اليوم التالي سارعت جريدة القصر «البلاغ» إلى تحبيذ الفكرة والدعوة لها . فكتبت تقول : إذا أُلف الدكتور ماهر الوزارة ، فلن يكون مثله إلا كمثل النوتي يرى السفينة مشرة على الفرق بخطا قائدما ، فيتولى القيادة بدلاً منه ، ليسير بها في طريق السلامة . أما من وجهة النظر العامة ، فإن مصلحة البلاد لا تتحقق بالخلاف بين القصر والوزارة ، ولا بوجود وزارة تجعل كل همها مناورة حقوق الملك . فالرجل الذي يأتي فيزيل الخلاف ويجعل العلاقة بين الوزارة والقصر علاقة تفاهم وتعاون ، هو رجل يؤدي أجل خدمة بلاده ويستحق التأييد . ثم قالت : إذا نحي النحاس اليوم من رئاسة الوزارة مكرهاً أو غير مكره ، وألقت

وزارة برئاسة رجل كالدكتور أحمد ماهر ، فمن هو الذي لا يرى أن الشبه عظيم بين هذا الموقف والموقف في نوفمبر ١٩٢٤ ؟ وانه لو كان سعد زغلول هو الموجود الآن مكان النحاس ، لوافق على تأليف هذه الوزارة وأيدوها (٢٢٨) .

ومن المعروف أن سعد زغلول كان قد أعلن في مجلس النواب عقب مقتل السردار وبعد استقالته ، أنه يؤيد كل وزارة تعمل لمصلحة البلاد . ولكن من الغريب أن تجد جريدة البلاغ أوجه شبه بين الموقف في نوفمبر ١٩٢٤ والموقف في عام ١٩٣٧ ، مع أن ظروف الموقف الأول كانت ظروف نكسة أليمة ، وكان سعد زغلول قد اضطر إلى الاستقالة تحت ضغط اعتداء بريطاني جسيم على استقلال البلاد . وعلى كل حال ، فإن هذه المقارنة تعكس احساس القصر بقوته وفي يده حق الأقالة وحل مجلس النواب ، بينما لم يكن في يد الوفد ، وهو في سلطة الحكم بارادة الشعب ، إلا أن يتضرر حكم الأقالة !

النحاس أو الثورة

واعلم هذا بالضبط ما دفع الجماهير الوفدية ، في حركة من حركات الدفاع عن النفس ، إلى الانطلاق في شوارع القاهرة في الليلة نفسها في مظاهرات صاخبة وهي تهتف : « النحاس أو الثورة » ، « لا استقالة ولا إقالة » ، « الدستور فوق الجميع » ، وقد سارع مكرم عبيد ويوسف الجندي ليمنعوا هذه المظاهرات ، وليخطب مكرم قائلاً : إن أعدى أعداء النحاس باشا والوفد والوزارة هم الذين يهتفون مثل هذه المحتافات . ولكن المظاهرات مضت مع ذلك تشق طريقها وهي تردد هذه المحتافات . وقد علقت جريدة « الديلي تلغراف » البريطانية على ذلك بقولها : إذا كانت الحكومة مخلصة حقاً في دعوتها بالكف عن المظاهرات ، فإن ذلك

يدعو الى الاعتقاد بأنه لم يعد في طاقتها امتلاك زمام القوات التي خلقتها
بأيديها . ثم ذكرت أن معظم المتظاهرين كانوا من عمال الترسانة والمطبعة
الأميرية الذين يعملون دائمًا طوعاً لأوامر الوفديين (٢٢٩) .

على أن الموقف في عام ١٩٣٧ كان يختلف عنه في عام ١٩٢٤ عندما
هتفت الجماهير الوفدية : سعد أو الثورة . ففي عام ١٩٢٤ كان النقاشي
داخل الوفد ينظم مثل هذه المظاهرات ، أما في عام ١٩٣٧ ، فكان النقاشي
في داخل القصر يدبر مظاهرات أخرى مضادة . ففي اليوم التالي مباشرة ،
سارت مظاهرات ضخمة لحساب القصر من طيبة الأزهر ودار العلوم وبعض
طلبة الجامعة ، وتوجهت الى قصر عابدين حيث حياله الملك فاروق « ست
مرات » من شرفة القصر وهي تهتف بحياته وضد الوزارة (٢٣٠) . وقد
ذكرت جريدة البلاغ أنه عندما سمع الملك هتافا يقول : « الله مع الملك » ،
قال : « نعم الله معنا » . ثم قامت هذه المظاهرات بالاعتداء على سيارة
مكرم باشا بعد دخوله الى القصر الملكي . وقد اعترفت جريدة البلاغ
بتدمير هذه المظاهرات رداً على مظاهرات الجماهير الوفدية ، فقالت : أنها
جائت في وقتها من غير تقديم ولا تأخير . وما كانت الا جواباً على تلك
المظاهرة التي ذهبت الى القصر تنادي بالنداء الآثم : نداء النحاس
أو الثورة (٢٣١) .

الوفد بين النحاس باشا والدكتور أحمد ماهر

على أن أهم ما كان على الوفد أن يواجهه في ذلك الحين ، هو
احباط مؤامرة القصر باستناد رئاسة الوزارة الى الدكتور احمد ماهر .
وخصوصاً بعد أن أخذ القصر يذيع أن أحمد ماهر معه ١٢٠ نائباً في
البرلمان . وكانت الخطوة التي اتخذتها النحاس باشا هي أنساب الخطوات
وأكثرها صواباً . فقد دعا لعقد الهيئة الوفدية يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧ في
النادي السعدي ، للتقرير ما تراه بالنسبة للموقف ، ولتحدد موقفها بينه

وبين الدكتور أحمد ماهر ٠ ولكن المسألة كانت قد أصبحت واضحة تماماً
الوضوح ٠ فلم تكن مسألة اختيار بين زعيدين ، وإنما كانت مسألة اختيار
بين قضيتيْن قضية الديموقراطية التي كان يمثلها النحاس باشا ، وقضية
الأوتوقراطية التي أصبح الدكتور أحمد ماهر يمثلها ٠ كما أن المسألة
أيضاً أضحت مسألة انتقام الوفد أو وحدته، قوته أو ضعفه، بقائه أو فنائه.
وانعقد الاجتماع التاريخي يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧ حيث وقف
النحاس باشا يشرح على مدى ساعتين ونصف موقفه وموقف وزارته في
الخلاف مع القصر ، ابتداء من الحفلة الدينية ، إلى مسألة عضوية مجلس
الشيوخ ٠ ثم وقف الدكتور أحمد ماهر ليشرح هو الآخر ، في خطاب
خطير ، وجهة نظره ، ليس فقط في الخلاف بين الوزارة والقصر ، بل
وأيضاً في التحول الذي طرأ على الكفاح الشعبي بعد المعاهدة ٠ فاتتقد
أولاً موقف الوزارة في الخلاف بينها وبين القصر قائلاً : انه كان من
المستطاع تفادى هذا الخلاف لو عالجت الوزارة الأمر «بحكمة وكياسة» .
وتحدث عن موقفه اذا عرضت عليه الوزارة فقال : انه يتصور موقف الملك
حين تخلي الوزارة القائمة مكانها : سيقول الملك ، انه ملك دستوري
بطبيعة ، وقد دعا على اثر تبوئه العرش رئيس الأكثريّة ليتشيره فيمن
ليه الحكم ، فلما عرف رغبته في أن يقوم بذلك بنفسه ، عهد اليه بتأليف
الوزارة ، وأعاذه على العمل ! ولكن لم تمض أشهر قليلة ، حتى شعر رئيس
الحكومة أنه غير مستطيع العمل ٠ ولا لم يستقل بنفسه ، استعملت حق
الدستور في اقالته ٠ ثم أردت تمكين الأكثريّة من الحكم تحقيقاً لروح
الدستور ٠

« هذا ما يتصور أن يكون عليه موقف الملك الدستوري ، أما ما
سيكون عليه موقف الأكثريّة ، فإنها ان رفضت الحكم ، هيأت لجلالة الملك
القول بأنها سلكت سبيلاً غير دستورية ، اذ أنها تنشيء صلة شاذة بعمل
معارضة في ولاية الحكم ، وتسوغ لجلالته الاتجاه الى الأقلية ، وما

يترتب على ولاتها الحكم من حل البرلمان والحكم من غير دستوره .
ستقولون : لا بأس ، وسنناجاهد في سبيل الدستور وتلجموا على الأمة ..
ولكنني أخشى ألا تصادف دعوة الجهاد في هذا السبيل من النجاح ما كانت
تصادفه في الماضي ، وذلك لأسباب كثيرة أهمها ما يأتي :

أولاً — لقد كان أكبر حافز يحفز الأمة لتلبية داعي الجهاد ، أن
الدعوة كانت منصبة على حمل الانجليز على الاعتراف باستقلالنا ، وتحديد
علاقتنا معهم على هذا الأساس . وقد تحقق هذا الغرض الآن ، فليس من
سبيل لاستخدامه من جديد .

ثانياً — كنا نقول إن هناك اعتداء على الدستور ، ولكن جلاله الملك
يقول اليوم انه قد جرب التعاون مع الأكثريه فلم تفلح التجربة .

ثالثاً — ان الناس لم ينعموا في عهد الدستور بما يجعلهم يهبون
للدفاع عنه بوحي ضمائرهم . وقد كنا نحن علة ذلك !
ثم شرع الدكتور ماهر في شرح النقطة الأخيرة ، فأخذ على الوزارة
عدة أمور :

١ - محاولة اخضاع الطلبة .

٢ - اغداد النعم على العمال حتى أبطرتهم وجراتهم على الاخلاص
 بالنظام والتحكم في رؤسائهم ، وتوجيههم للاعتداء على خصوم الحكومة .
وقد اعتبر الدكتور ماهر نقل وكيل المطبعة الاميرية استجابة لرغبة العمال ،
 عملاً شبيها « بأعمال البلشفية » !

٣ - تصرفات الحكومة مع الصحافة ، « ذلك أن الحكومة تصادر
 الصحف ، ولا تحيلها على المحاكم » .

٤ - استجابة الوزارة لطلاب الطوائف ، كما حدث بالنسبة للمعلمين
 والمحامين الشرعيين وغيرهم ، ومحاولات تعديل قوانين الدراسة لاجتذاب
 الطلبة . وقد اعتبر الدكتور احمد ماهر هذه الاستجابة ضعفاً وخططاً :

« ان سياسة الحكومة تصدر في تصرفاتها مع الطوائف عن نظرية خاطئة ، وهي لا تتحقق لطائفة مطلبا الا اذا خشيت بأسها ، أو أمنت تفعها » .

ثم قال ان هذه التصرفات قد « أساءت الى النظام الدستوري ، وجعلت الناس لا يرون فارقا كبيرا بين عهده وبين العهود الأخرى . وليس من شك في أن هذه التصرفات تضعف من حجتنا اذا لجأنا الى الأمة يستقنيها ، وتجعلنا نشك كثيرا في نتيجة الاستفتاء . واما ما استحضرنا امام أعيننا جميع هذه النتائج ، ورأينا أن الملك يوفر علينا التعب ، ويهبى لنا سبيل العمل ، فانا تكون مخاطرين اذا لم نقبل هذا العرض الكريم (٢٣٢) اعتقاد الدكتور أحمد ماهر أنه بهذا البيان الانهزامي البليغ ، قد أفلح في بث روح اليأس في نفوس أفراد الهيئة الوفدية ، وأثار فيهم الحرص على مراكزهم وكراسيهم البرلمانية ، وأقنعهم بعدم المخاطرة وقبول « العرض الكريم » . ولكن هذا البيان كان قد كشف الموقف كله . وللهذا فقد اتخذ الشيوخ والنواب الوفديون القرارات الآتية :

« أولا - ثقتم بالنحاس باشا وبوزارته الدستورية ، وتأييدهم له كل التأييد في موقفه الدستوري الحالي .

ثانيا - ان كل وفدي يخرج على تضامن الهيئة الوفدية ، فيقبل تشكيل أية وزارة ، أو الاشتراك ، أو تأييد أية وزارة أخرى غير الوزارة الحالية التي يرأسها النحاس باشا رئيس الوفد المصري ، يعتبر مفصولا من الوفد ومن الهيئة الوفدية ، وخارجا على وحدة الأمة ، وعاملًا على تقويض دستورها » .

وقد وافق الجميع على هذه القرارات ما عدا الدكتور أحمد ماهر والدكتور حامد محمود وابراهيم عبد الهادي . وهنا وقف النحاس باشا وطلب من المؤيدين أن يقسموا معه اليمين الآتية : « أقسم بالله العظيم أن أحترم هذا القرار برمته ، وأن أنفذه بخلاص ما دمت حيا » . فأقسم الجميع ما عدا الثلاثة .

وعلى هذا النحو ، حسمت الهيئة الوفدية موقفاً كان خليقاً
أسبيط معالجته ، أن يهدم الوفد ويقوض أركانه ، ويفجر مجرى الح-
الوطنية . وهذا يدعونا للمقارنة بين هذا الموقف من جانب ١
والشيوخ الوفديين ، ومواقف أخرى لنواب وشيوخ الأحزاب الـ
في ظروف مماثلة ، ولكن المواقف اختلفت ، فتغيرت النتائج تماماً
والموقف الأول لنواب وشيوخ حزب الشعب من رئيسهم «
باشا ، عندما خرج من الحكم في ٢١ سبتمبر ١٩٣٣ ، ليخلفه عبد
يحيى باشا . فعلى الرغم من أن هؤلاء أعلنوا في البداية تقويم بع-
باشا ، واعتمادهم على « زعماته الرشيدة »، وبناء على ذلك قرر صدقى
ضرورة تمثيل الحزب في الوزارة الجديد تمثيلاً كافياً ، كما قرر
ابراهيم فهمى كريم باشا وعلى المنزاوى بك من الحزب لمخالفتهم
الحزب بعدم قبول منصب الوزارة ، إلا أنه لم يكذب يستبين لشيوخ و
حزب الشعب أن الملك سوف يجري انتخابات جديدة تأتى بأغلبية
الاتحاد لو أصرروا على موقفهم ، حتى تراجعوا بدون قيد ولا شرط
أسلوب مخز للغاية ، فقد استصدروا قراراً ببقاء الوزيرين المقصو-
الحزب ، ثم أعلنوا تأييدهم لعبد الفتاح يحيى باشا واعتبروه ما يزال عضـ
الحزب رغم استقالته منه منذ عام مضى . وكان أنكى من ذلك «
أنهم نصبوه رئيساً عليهم بعد مضي شهر واحد من تأليفه الوزارة ، و
استقال صدقى باشا من رئاسة الحزب لهول ما رأى وعاني (٢٣٣)
أما حزب الأحرار الدستوريين فقد تعرض شيخوه ونوابه للإـ
حين طرد علي ماهر باشا محمد محمود باشا من رئاسة الوزارة في أغسطـ
س ١٩٣٩ وتولاها مكانه . فقد استمر الشيوخ والتواب الدستوريـ
تأييد علي ماهر باشا لأن لم يحدث شيء . ثم لما أراد محمد محمود
أن يستقيل الوزراء الدستوريون من وزارة حسن صبرى باشا ، لم
هذه الرغبة بأدنى اهتمام أو اكتتراث . فان عبد المجيد ابراهيم صالح

الذى تلقى هذا الأمر من رسول محمد محمود باشا ، أجاب على الرسول نيابة عن الوزراء الدستوريين بعدم امكان النزول على « رغبة الباشا » . وكانت قمة الاستهانة برغبة رئيس الحزب ، عندما اعتبر عبد المجيد صالح بك أن الرسالة التي سلمها لا تستحق العرض على زملائه الوزراء . وقد علق الدكتور هيكل على ذلك بقوله : « ولو أن هذه الرسالة أبلغت إلى المجتمعين ، أو إلى الوزراء ، لكان أكبر الظن أن يحيوا بمثل ما أجاب به عبد المجيد بك إبراهيم » ! (٢٣٤)

وعلى كل حال ، فعلى هذا النحو فشلت خطة الاستيلاء على الوفد من الداخل ، وأفلتت زعامة الوفد من يد الدكتور أحمد ماهر ، بعد أن ظن أنه قاب قوسين أو أدنى منها . وكان الشبان الوفديون قد عرروا ، قبل انفلاطم الاجتماع ، موقف الدكتور ماهر من القرار الذي اتخذه الوفد . فتعرضوا له بالاهاة والهتافات العدائية عند خروجه منه ، وتدافعوا عليه حتى زلت قدمه على السلم ، ولم ينفعه إلا أمين عثمان . وقد صبت « البلاغ » جام غضبها على قرار الهيئة الوفدية ، وعلى اليمين التي أدتها الأعضاء ، ووصفت هذه اليمين بأنها « يمين غير دستورية » ، وأن الغرض منها ومن القرار هو « التحكم في ارادة الملك » ، و « تعطيل أعظم سلطة دستورية » ، وهي سلطة جلالة الملك التي لم تعط له عبثا ، وإنما أعطيت له لتكون ضمانة لللامة » ! (٢٣٥) ثم أوردت الجريدة فتوى دينية لأحد كبار العلماء تنص على أن اليمين التي أدتها الشيوخ والنواب الوفديون ، « غير ملزمة للذين أقسموها » ! ، وإن لهؤلاء أن يتركون ما أقسموا عليه إلى ما هو خير منه ، ولو كان مخالفًا لهذا القسم ، ولا كفارة ! (٢٣٦) .

اقتراح لجنة التحكيم

وقد سارت الأمور بعد ذلك في طريق الإقالة . لقد أسفرت التسليحة الأولى للمعركة عن تراجع النحاس باشا في مسألتي القمصان الزرق ويمين

الجيش المصري (٢٣٧) . وربما كان هذا التراجع تسلیماً في حقيقته بالفشل الذريع الذي لقاء النحاس باشا في هاتين المسألتين ، فقد انقلب القمصان الزرق من أدلة دفاع في يد الوفد ، إلى أدلة هجوم في يد خصومه ، وأما يمين الجيش ، فقد أثبتت تجربة عجم عود ضباط الجيش عن ضلع هؤلاء الضباط مع الملك وحرصهم على عدم الرج بأنفسهم في الصراع الدستوري ، ومن هنا لم تعد ثمة جدوى من الصمود في هذين الميدانين .

وأما مسألة تعيين الشيوخ ، فقد أصر النحاس باشا على أن ترشح السرای مرشحاً آخر غير عبد العزیز فهمي باشا . ولكن علي ماهر باشا رفض ، وطلب تأليف لجنة تحكيم للبت في جميع المسائل الدستورية موضع الخلاف بين الوزارة والقصر ، على أن تتنظم اللجنة رئيس الوزراء القائم ، وجميع رؤساء الوزارات السابقين ، ورئيس مجلسى الشيوخ والنواب ، ورئيس الديوان الملكي القائم ورؤساء الديوان السابقين ، ووزير الحقانية القائم وزراء الحقانية السابقين ، ورئيس لجنة قضايا الحكومة ، ورئيس محكمة النقض والابرام (٢٣٨) .

وقد قبل الوفد فكرة التحكيم دون أشخاصها . فقد رأى أن تأليف هيئة التحكيم على هذا النحو المقترح لا يقوم ضماناً عادلاً للرأي الذي تصدره الهيئة ، ذلك أن أكثر الأعضاء سيكونون من الذين اشتراكوا اشتراكاً فعلياً في تعطيل الدستور أو أحدثوا انقلابات في حكم البلاد أو اشتراكوا في ذلك . ومن البديهي أن رأي هؤلاء يمكن التنبؤ به في ذلك الحين ، بل يمكن الجزم بما سيكون عليه . وقد رأى الوفد بدلاً من ذلك أن يجتمع مجلساً النواب والشيوخ في هيئة مؤتمر يتولى بحث أوجه الخلاف الدستورية والفصل فيها ، أو يعهد بها إلى اللجنة الدستورية البرلمانية على أن يضاف إليها رئيساً مجلسى الشيوخ والنواب ومحمد محمود باشا بوصفه زعيم المعارضة البرلمانية (٢٣٩) . ولكن علي ماهر باشا رفض هذا الاقتراح ، وأصر على قبول لجنة التحكيم بحدافيرها

وأشخاصها (٢٤٠) . وبذلك أصبح واضحاً أن القصر قد قرر أن يضرب ضربته الخامسة .

الإنجليز والأزمة الدستورية

خلال هذه الأزمة الدستورية وعلى امتدادها ، لم يقف الانجليز متفرجين ، بل شاركوا في كل مراحلها بالوساطة بين الوفد والقصر ، وكان ضابط الاتصال بينهم وبين الحكومة الوفدية هو أمين عثمان الذي اقترح عليهم في ذلك الحين خلع الملك فاروق عن العرش .

ففي يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٣٧ ، أي في اليوم التالي لمحاولة اغتيال النحاس باشا ، زار الأمير محمد علي السير مايلز لامبسون في دار السفارة البريطانية ، «وكما كان متوقعاً» — كما يقول السير مايلز لامبسون — «كان الأمير محمد علي يرى الأمور بمنظار قاتم ، ولكنني حذرته قائلاً إنه من وجهة نظري الشخصية ، فإن الملك فاروق يلعب بالنار ويقدم على مخاطرة جسيمة تعرض العرش للخطر ، سواء كسب المعركة ضد النحاس أم لا !» .

«وفي المساء» — كما يقول السير مايلز لامبسون — «زارني أمين عثمان وقال أنه يرى لزاماً عليه أن يحثنا بقوة على ألا تقف جانباً ، نظراً لأن النحاس باشا يعتقد أن الملك فاروق سوف ينتصر في النهاية إذا وصلت المعركة إلى مشهدتها الأخير ، وبعد أن يصدر أمر إقالته ، سوف يتحاشى دعوة البرلمان للانعقاد أو يزيف الانتخابات . وعندئذ فإن الوفد سيطلق نفسه العنان ، وسيغرق كل شيء ، فادارة البلاد ستتصبح مستحيلة ، وكل تقدم سيتوقف ، وحتى تنفيذ المعاهدة ستتسد في وجهه الطريق . وكل من في الوفد سيعتقد أننا قد لعبنا بهم وخدعناهم . وسيعتقد ذلك كل إنسان أيضاً . وعندئذ ستثور روح العداوة القديمة لتمرر علاقاتنا . إن كل

مصري يتوقع تدخلنا ، وانه لأمر حيوي لـ كل من مصلحة مصر وبريطانيا أن نقف بشكل قاطع وراء النحاس باشا ، والا فلن نرى أمامنا الا طريقا لا نهاية له من الفوضى والعلاقات المشدودة . على أـنـا يجب أن نعمل تـأـيدـناـ للـنـحـاسـ مشـروـطاـ بـتـخلـيهـ عـنـ سـيـاسـةـ الـاحـتكـارـ ،ـ فيـضـمـ إـلـيـهـ العـناـصرـ الصـالـحةـ ،ـ مـشـلـ عـبـدـ الـوـهـابـ (ـ فـيـ شـرـكـةـ قـنـاةـ السـوـيـسـ)ـ وـعـلـيـ الشـمـسيـ (ـ لـوـزـارـةـ الـخـارـجـيـةـ)ـ ،ـ وـأـحـمـدـ مـاهـرـ (ـ لـلـحـرـيـةـ)ـ .

ثم عـلـقـ السـيـرـ ماـيلـزـ لـامـبـسـونـ عـلـىـ هـذـاـ الـكـلامـ فـيـ كـتـابـهـ لـوزـيرـ الـخـارـجـيـةـ الـبـرـيطـانـيـةـ ،ـ فـلـاحـظـ أـنـ تـفـيـذـ هـذـهـ التـصـيـحـةـ «ـ يـفـتـرـضـ مـسـبـقاـ أـنـاـ سـوـفـ نـكـونـ مـسـتـعـدـينـ لـلـتـعـامـلـ بـصـراـحةـ مـعـ الـمـلـكـ فـارـوقـ دـوـنـ أـيـ اـعـتـبـارـ لـمـاـ قـدـ يـقـوـدـنـاـ إـلـيـهـ ذـلـكـ .ـ لـأـنـ الـمـلـكـ قـدـ لـاـ يـعـرـ نـصـيـحتـنـاـ أـيـ اـهـتمـامـ وـعـنـدـئـذـ فـمـاـذـاـ سـوـفـ تـفـعـلـ»ـ ثـمـ رـدـ عـلـىـ هـذـاـ السـؤـالـ قـائـلاـ :ـ اـنـ أـمـيـنـ عـثـمـانـ «ـ قـدـ اـعـتـرـفـ بـأـنـ ذـلـكـ سـوـفـ يـعـنـيـ أـنـ نـكـونـ مـسـتـعـدـينـ لـلـمـضـيـ بـالـأـمـورـ إـلـيـ نـهاـيـتهاـ الـمـرـيـرـةـ»ـ اـ وـاقـرـحـ لـامـبـسـونـ أـنـ يـعـمـلـ النـحـاسـ عـلـىـ تـقـوـيـةـ مـرـكـزـهـ ،ـ بـلـ وـأـنـ يـسـبـحـ الـأـرـضـ مـنـ تـحـتـ أـقـدـامـ خـصـومـهـ ،ـ عـنـ طـرـيقـ اـدـخـالـ أـحـمـدـ مـاهـرـ فـيـ وزـارـتـهـ فـورـاـ ،ـ نـظـرـاـ لـأـنـ أـيـ وزـارـةـ بـدـيـلـةـ لـوزـارـةـ النـحـاسـ تـتـرـكـرـ حـولـ اـسـبـهـ .ـ وـقـالـ اـنـ أـمـيـنـ عـثـمـانـ تـعـمـدـ بـالـسـعـيـ لـتـحـقـيقـ ذـلـكـ عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ عـدـمـ اـسـتـعـادـ النـحـاسـ وـأـحـمـدـ مـاهـرـ لـلـمـوـافـقـةـ عـلـىـ ذـلـكـ ،ـ وـلـكـنـهـ رـجـاـ السـيـرـ ماـيلـزـ لـامـبـسـونـ أـنـ يـفـكـرـ فـيـ نـصـحـهـ بـهـ «ـ لـأـنـ الـقـرـارـ هـامـ بـدـرـجـةـ حـيـوـيـةـ ،ـ وـيـجـبـ اـتـخـاذـهـ بـسـرـعـةـ وـالـأـصـبـحـ الـوقـتـ مـتأـخـراـ»ـ .

وـقـدـ أـخـذـ لـامـبـسـونـ بـعـدـ ذـلـكـ يـعـرـضـ رـأـيـهـ فـيـ الـفـكـرـةـ لـوزـيرـ خـارـجـيـةـ حـكـومـتـهـ ،ـ فـقـالـ :ـ إـنـهـ يـرـىـ مـنـ الصـعـبـ لـحدـ كـبـيرـ التـفـاضـيـ عـنـهـ ،ـ لـأـنـ أـمـيـنـ عـثـمـانـ رـجـلـ صـافـيـ الـذـهـنـ وـعـمـليـ وـدـوـافـعـهـ لـيـسـ مـحـلـ لـلـشكـ بـأـيـ حـالـ ،ـ «ـ وـاـنـكـ»ـ - مـخـاطـبـاـ وزـيـرـ الـخـارـجـيـةـ - «ـ سـوـفـ تـلـاحـظـ أـنـ النـهـجـ الـذـيـ يـلـحـ فـيـ اـتـبـاعـهـ يـطـابـقـ لـحدـ كـبـيرـ ذـلـكـ الـذـيـ نـاقـشـتـهـ فـيـ الـفـقـرـتـيـنـ السـادـسـةـ وـالـسـابـعـةـ مـنـ بـرـقـيـتـيـ رقمـ ٦٧٥ـ .ـ وـهـذـاـ النـهـجـ لـهـ بـعـضـ الـأـغـرـاءـ ،ـ لـأـنـاـ عـلـىـ

وجه التأكيد لا نرحب في أن نخسر النحاس . ولكن هل نحن مستعدون لدفع الثمن المحتمل لمساندته ضد الملك فاروق ؟ وهل نحن على وجه الخصوص مستعدون لأن نمضي بالأمور إلى نهايتها المرة ؟ إن ذلك يعني استخدام القوة ، بل انه قد يعني خلع الملك عن العرش . إن هذه الخطوة الأخيرة قد تكون من جميع الوجوه انفاذًا للموقف ، وهي على المدى الطويل ، قد توفر حيرة ومتاعب لا نهاية لها ، لأنه اذا كان الملك قد بدأ حكمه على هذا النحو ، فما الذي سيصبح عليه فيما بعد عندما يمتلك زمام الأمر ؟ فضلا عن ذلك فإن الأمير محمد علي ، الذي يليه في ولاية العرش ، صاحب خبرة كبيرة وسيكون أسلس قيادا ، وأكثر تقبلا للاقناع والنصائح . ولكن هل نحن مستعدون لبحث هذه الخطوة الشديدة ؟ انتي أجد من الصعب النصح بها » (٢٤١) .

على ان الرد جاء من المستر ايدن في اليوم التالي ٣٠ نوفمبر ١٩٣٧
ويتضمن ما يلي :

« اهتممت بفكرة توسيع قاعدة تشكيل الحكومة الوفدية ، وانتي على استعداد لمساندة النحاس اذا وافق على ذلك . ولكنني سأكون غير راض لحد كبير لو انتي ذهبت الى حد قبول فكرة خلع الملك فاروق بأي حال الا بعد عقد قرانه وبعد أن تقل لحد ما شعبيته الحالية . وعلى ذلك فعليك فورا — ما لم تر مانعا أو تكون حوادث الثماني والأربعين ساعة الأخيرة قد جعلتك تعدل عن رأيك — أن تتصرف على النحو الآتي :

(أ) اضغط على النحاس باشا ليقبل توسيع وزارته على النحو المقترح .

(ب) أطلب مقابلة الملك فاروق واستحثه بإشارة لغة على التعاون مع الحكومة الحالية على الأسس العريضة ، وأن يتخلى عن سياسة العناد ووخر الابر .

وانني أترك لك استخدام ما تشاء من الأدلة لتبرهن له على أن ما

قدمته من تأكيدات بأن حكومة جلالة الملك سوف تسانده ، إنما هي مشروطة بأن يتصرف بشكل دستوري وبحكمة . واني على ثقة بذلك قادر على أن تفعل ذلك دون أن تتعرض في الوقت الحاضر لخصومته الدائمة . واني أقول ذلك دون تردد لأنني أعلم من رسالتك الأخيرة في ١٧ نوفمبر للسيير لـ أوليفانت أنك تقدر مزايا جلالته الطيبة ، ولأنني أدرك أن هناك أخطاء من الجانبين . وسوف أرحب برأيك فيما يختص بما ينبغي عمله بالتحديد ، وسأوافق فيما تكون أعمال الملك فيه دستورية » (٢٤٢) .

وقد رد السير مايلز لامبسون في يوم ٢ ديسمبر ١٩٣٧ ، فأبلغ المستر ايدن بأنه لا توجد مخالفة محددة لنص مكتوب أو عادة دستورية قد أرسىت يمكن اثباتها على فاروق . ولكن روح الاتجاه العام للملك هي التي تخالف الدستور ، بمعنى أنه يظهر علانية كراهيته وعدم تقته بوزارته ، التي أصبح عملها وبالتالي صعباً لدرجة كبيرة . فإذا نحن نحينا جانب الخلاف المشروع في الآراء حول المسائل السياسية ، فإن الملك لم يترك فرصة تمر دون أن يظهر نفوره الشخصي من النحاس ومكرم (وعلى سبيل المثال ، فقد رفض دعوة مكرم عبيد ، بوصفه وزيراً للخارجية بالنيابة ، لحفل غداء للمستر دف كوبر ، على الرغم من دعوة وزير الحرية) ، كما ان جلالته يتآمر بنشاط مع عناصر المعارضة ، وقد سمح بنشر حديثه مع رئيس الوزراء في جريدة المعارضة البلاغ ، على الرغم مما فيه من حرج (٢٤٣) .

وفي ١٧ ديسمبر كتب المستر ايدن إلى السير مايلز لامبسون يقول : كلما تأخرت فرصة مقابلة الملك فاروق للتحدث معه بشأن الخطوط التي أثرتها في برقيتي رقم ٥٦٠ المؤرخة ٣٠ نوفمبر ، كلما زاد خطر أن يفترض الملك أن حكومة جلالة الملك لا تفك في أنه يجب أن يلام موقنه في النزاع الحالي ، وأنها ستقابل إقالة النحاس باشا بهدوء . وعلى ذلك

فعليك أن تفعل كل ما بوسعك للارتفاع في أن يقرر النحاس باشا توسيع حكومته . ومع ذلك ، فنظرا لاحتمال حدوثتأخير غير مستحب بسبب مرض رفعته ، وللأسباب الكامنة في صعوبة الموقف ، ألا يكون من الأفضل لو أنك طلبت مقابلة جلالته الملك دون انتظار موافقة رفعته ، وتكلمت معه بشدة عن ضرورة الكف عن العناد ووخز الابر ، وتنصح جلالته - إذا لم تر اعتراضا - بأن (١) يضغط على النحاس باشا لتوسيع وزارته على الخطوط المقترحة (٢) يتعدى بأنه إذا وافق النحاس باشا ، فإنه يستطيع أن يعتمد على تعاون جلالته معه طالما سار بوزارته سيرا مرضيا (٢٤٤) .

على أن الدكتور احمد ماهر لم يثبت أن رفض الانضمام الى وزارة النحاس باشا عندما طلب اليه ذلك المندوب السامي في يوم ١٦ ديسمبر، بحججة أن مكرم عبيد يسيطر على الوزارة لحد كبير ، وقال انه يستبعد ان يقبل ذلك الآخرون مثل علي الشمسي . وبذلك صرف الانجليز النظر عن فكرة توسيع وزارة النحاس باشا (٢٤٥) . ولما كانت نتيجة دراسة السفير البريطاني قد أثبتت أن الملك فاروق لم يرتكب في ذلك العين مخالفة معينة لنص مكتوب في الدستور أو عادة دستورية مرعية ، كما أن الشرطين اللذين تمسك بهما المستر ايدن قبل خلع فاروق ، وهما : زواجه وتدهور شعبنته ، لم يتحققا الى ذلك العين - فقد اقتصر تدخل دار السفارة البريطانية على محاولة التوفيق بين القصر وحكومة الوفد والوصول الى حل وسط . ولكن هذه المحاولات لم تسفر عن نجاح ، واتهت المعركة يوم ٣٠ ديسمبر حين تلقى النحاس أسوأ اقالة في تاريخه فقد ورد بها : « نظرا لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة في الحكم ، وأنه يأخذ عليها مخالفاتها لروح الدستور ، وبعدها عن احترام العريات العامة وحمايتها ، وتعذر ايجاد سبييل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التي ترأsonها ، لم يكن بد من اقالتها

تمهيدا لاقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأي الأمة .. الخ »
والسؤال الآن : هل كان اقتراح خلع الملك فاروق صادرا من أمين
عثمان بطوعا منه ، أم أنه كان موعزا به من النحاس او مكرم عبيد ،
وكلاهما كانوا المسيطران على الوفد في ذلك الحين ؟

للإجابة على هذا السؤال يجب ان نلاحظ اولا ان فكرة الجمهورية
لم ترد أصلا في المراسلات السالفة الذكر ، وإنما وردت فكرة اعتلاء
الأمير محمد على الحكم بدلا من فاروق . ولما كانت علاقة النحاس ومكرم
بالامير محمد علي في ذلك الحين علىأسوء ما تكون ، ان لم تكنأسوء
من علاقتهما بفاروق ، فلذلك نستبعد تماما ان يكون النحاس ومكرم
عبيد وراء فكرة خلع الملك فاروق ، وتكون هذه الفكرة من عنيديات
أمين عثمان .

على كل حال ، فباقالة النحاس باشا على هذا النحو ، انتقل الحكم
إلى يد القصر ، وكانت تلك هي بداية الطريق الطويل إلى حادث ٤
فبراير ١٩٤٢ .

حواشى الفصل الاول

- ١ - دكتور هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج ١ ص ٤١٨ - ٤١٩
- ٢ - نفس المصدر ص ٤١٤
- ٣ - نفس المصدر
- ٤ - خطاب صبري ابو علم عن « القضاء والامتيازات الاجنبية » في المؤتمر الوفدي الكبير الذي عقد يوم ٩ يناير ١٩٣٥ (الاهرام في ١٠ يناير ١٩٣٥)
- ٥ - خطاب النحاس باشا في ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ (الاهرام في ١٤ نوفمبر ١٩٣٥) وقد سجلت مطالبة الوفد بالغاء الامتيازات الاجنبية في عام ١٩٣٥ تقدماً عن موقفه في عام ١٩٣٠ اثناء مفاوضات النحاس - هندرسون . فقد كانت جهود الوفد في اثناء هذه المفاوضات قاصرة على ان تتعهد الحكومة البريطانية ببذل نفوذها لدى الدول للوصول الى نقل اختصاصات المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة ، وتطبيق التشريع المصري على الاجانب . وكان الوفد يقصد من ذلك - كما ورد على لسان النحاس باشا للمستر هندرسون - ان يكون هذا بمثابة « حالة وقته » ، اما الحالة النهائية فهي الغاء الامتيازات .
(انظر : قانون رقم ٨٠ . . . الخ ص ٥٤٢)
- ٦ - قانون رقم ٨٠ . . . الخ ص ١٥٧
- ٧ - آخر ساعة في ٢٧ سبتمبر ١٩٣٦
- ٨ - السياسة في ٣١ اغسطس ١٩٣٦
- ٩ - آخر ساعة في ٦ سبتمبر ١٩٣٦
- ١٠ - نفس المصدر في ٢ اغسطس ١٩٣٦
- ١١ - المصوّر في ٢٨ اغسطس ١٩٣٦
- ١٢ - حديث عبد الرحمن الرافعى بك مع مجلة المصوّر في ٢٥ سبتمبر ١٩٣٦

- ١٣ - حديث لحمد الباسل باشا مع مجلة المصور (نفس المصدر)
- ١٤ - حديث للدكتور هيكل باشا مع مجلة المصور (نفس المصدر)
- ١٥ - حديث عضو بارز في الوفد المصري مع مجلة المصور (عدد ٤ ديسمبر ١٩٣٦)
- ١٦ - نفس المصدر ، خطاب النحاس باشا في ١٣ نوفمبر ١٩٤٣ (جريدة الحوادث ، عدد خاص عن المؤتمر الوفدي - نوفمبر ١٩٤٣)
- ١٧ - دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ٤١٧ ، السياسة في ١٢ سبتمبر ١٩٣٦ تصريح للدكتور احمد ماهر
- ٢٠ - آخر ساعة المصورة في اول نوفمبر ١٩٣٦
- ٢١ - المصورة في ١٣ نوفمبر ١٩٣٦
- ٢٢ - نفس المصدر ، آخر ساعة في ٢٥ اكتوبر ١٩٣٦
- ٢٣ - دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ٢٨٣ - ٤ ، اليد القوية ، خطب وأحاديث حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا منذ استناده اليه رئاسة الوزارة .
- ٢٤ - قانون رقم ٨٠ . . . الخ ص ١٨١ - ٢
- ٢٥ - آخر ساعة في ٢٥ اكتوبر ١٩٣٦
- ٢٦ - المصورة في ١٣ نوفمبر ١٩٣٦
- ٢٧ - نفس المصدر في ١٨ ديسمبر ١٩٣٦ ، آخر ساعة في ٢٢ نوفمبر ١٩٣٦
- ٢٨ - خطاب الدكتور احمد ماهر في عيد الجهاد الوطني في ١٣ نوفمبر ١٩٣٨ (الدستور في ١٤ نوفمبر ١٩٣٨)
- ٢٩ - المصورة في ٢٠ نوفمبر ١٩٣٦
- ٣٠ - نفس المصدر في ٢٢ يناير ١٩٣٧
- ٣١ - دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ٤١٩
- ٣٢ - عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور ص ٤٢٣
- ٣٣ - المصورة في ١٦ اكتوبر ١٩٣٦
- ٣٤ - آخر ساعة عدد ١٠٢
- ٣٥ - دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ٤١٩
- ٣٦ - نفس المصدر ص ٤٢٢ ، آخر ساعة في ٢١ ، ٢٨ مارس ١٩٣٧
- ٣٧ - آخر ساعة في ٢١ مارس ١٩٣٧
- ٣٨ - الاهرام في اول يونيو ١٩٣٦
- ٣٩ - نفس المصدر في ٣ يونيو ١٩٣٦
- ٤٠ - كوكب الشرق في ٣ يونيو ١٩٣٦

- ٤١ - الاهرام في ٢ يونيو ١٩٣٦
 ٤٢ - نفس المصدر في ٥ يونيو ١٩٣٦
 ٤٣ - نفس المصدر
 ٤٤ - الراافي : في اعقاب الثورة ج ٣ ص ١٢
 ٤٥ - الاهرام في ٣ يونيو ١٩٣٦
 ٤٦ - نفس المصدر
 ٤٧ - محمد التابعي : من اسرار السياسة والسياسة ، مصر ما قبل الثورة
 ص ١١١ ، ١٥٥ (مطابع دار القلم)
 ٤٨ - الحكومة المصرية ، لجنة الدستور ، مجموعة محاضر اللجنة العامة
 ص ١١٨ - ١٢٠ (المطبعة الاميرية بالقاهرة ١٩٢٤)
 ٤٩ - عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ص ٥٩٤ - ٥٩٥
 ٤٩ مكرر - الدكتور فخر الدين الاحمدي الطواهري : السياسة والازهر ،
 من مذكرات شيخ الاسلام الطواهري ص ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، اسماويل
 صدقى باشا : مذكراتي ص ٥٩
 ٥٠ - الراافي : المرجع المذكور ص ١٣
 ٥١ - الاهرام في ١٣ مايو ١٩٢٢
 ٥٢ - نفس المصدر في ٣ يونيو ١٩٣٦
 ٥٣ - المصور في ٢٢ مايو ١٩٣٦
 ٥٤ - محاضرة معالي الاستاذ مكرم عبيد باشا في الجامعة المصرية ، بحث
 مقارن تحليلي للمعاهدة المصرية الانجليزية ص ٨ وما بعدها
 (القاهرة ، دار النشر الحديث)
 ٥٥ - الاهرام في ١٧ يونيو ١٩٣٦
 ٥٦ - نفس المصدر في ٢١ يونيو ١٩٣٦
 ٥٧ - المصور في ١٤ اغسطس ١٩٣٦ ، ٢٤ نوفمبر ١٩٣٦
 ٥٨ - البلاغ في ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ يونيو ١٩٣٧ ، محمد التابعي : المراجع
 المذكور ص ٥٧ - ٧٠ - خطاب النحاس باشا في اجتماع الجزيرة
 يوم اول يوليه ١٩٣٨ (المصري في ٢ يوليو ١٩٣٨)
 ٥٩ - البلاغ في ٢٨ يوليه ١٩٣٧
 ٦٠ - التابعي : المراجع المذكور ص ٥٧ - ٥٨ ، خطاب النحاس باشا
 السالف الذكر ، البلاغ في ٢٤ يوليه ١٩٣٧
 ٦١ - البلاغ في ٢٤ يوليه ١٩٣٧
 ٦٢ - نفس المصدر في ٢٦ يوليه ١٩٣٧

- ٦٣ - نفس المصدر في ٢٢ يونيو ١٩٣٧
 ٦٤ - حسن البنا : مذكرات الدعوة والداعية ص ٢٥١ - ٥
 ٦٥ - المصري في ٢٢ يوليه ١٩٣٧
 ٦٦ - المقطم في ١٩ يناير ١٩٣٨
 ٦٧ - مكتبة رئاسة الجمهورية ، ملف تحت عنوان : « الحكومة المصرية ،
 ٦٨ ، الجيش - تقارير ، الحكومة المصرية ٢ » ، وثيقة بعنوان :
 ٦٩ « بحث في مجالس الجيش وهيئة اركان الحرب » ، البلاغ في ١٦
 ٧٠ يناير ١٩٣٨
 ٧١ - خطاب النحاس باشا السالف الذكر
 ٧٢ - دكتور السيد صبري : مبادئ القانون الدستوري ، الطبعة الاولى
 ٧٣ ص ٤٢١ - ٢
 ٧٤ - مكتبة رئاسة الجمهورية : المرجع المذكور
 ٧٥ - البلاغ في ٢٦ يوليه واول اغسطس ، ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧ ، المصري
 ٧٦ في ١٨ ، ٢٠ يوليه واول اغسطس ١٩٣٧
 ٧٧ - دكتور هيكل : المرجع المذكور ج ٢ ص ٣٣
 ٧٨ - آخر ساعة في ٢٢ اغسطس ١٩٣٧
 ٧٩ - المصري في ١٥ اغسطس ١٩٣٨ مقال بعنوان : « آن لنا ان نصرح ،
 ٨٠ العرش بين الوفد وخصومه ، الخلاف الدستوري رقم ١ »
 ٨١ - المري في ٥ اغسطس ١٩٣٧
 ٨٢ - نفس المصدر في ١١ اغسطس ١٩٣٧
 ٨٣ - دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ٣٤ - ٣٥
 ٨٤ - الاهرام في ٣ اغسطس ١٩٣٧ ، المصري في ٤ مايو ١٩٣٧
 ٨٥ - الاهرام في ٥ اغسطس ١٩٣٧
 ٨٦ - البيان الاول لمحمد غالب باشا (الاهرام في ١١ اغسطس ١٩٣٧)
 ٨٧ - البيان الثاني لمحمد غالب باشا (الاهرام في ١٤ اغسطس ١٩٣٧)
 ٨٨ - رد مكرم عبيد باشا على بيان محمد غالب باشا الاول (الاهرام في
 ٨٩ ١٢ اغسطس ١٩٣٧) وقد اورد هذا الاتهام الرابع « البلاغ » ، رد
 ٩٠ محمود غالب باشا على مكرم عبيد باشا (الاهرام في ٢٢ اغسطس
 ٩١) ١٩٣٧
 ٩٢ - رد محمود غالب باشا على مكرم عبيد باشا (الاهرام في ٢٢
 ٩٣ اغسطس ١٩٣٧)
 ٩٤ - من بيان رسمي لمجلس الوزراء بخصوص مشروع توليد الكهرباء من

- خزان اسوان (الاهرام في ١٦ سبتمبر ١٩٣٧)
- ٨٤ - رد مكرم عبيد باشا على البيان الاول لمحمود غالب باشا (الاهرام في ١٢ اغسطس ١٩٣٧) ، البيان الثاني لمحمود غالب باشا (الاهرام في ١٤ اغسطس ١٩٣٧)
- ٨٥ - رد مكرم عبيد باشا على البيان الاول لمحمود غالب باشا (نفس المصدر) ، الجزء الثاني من رد مكرم عبيد باشا على بيان محمود غالب باشا الثاني (الاهرام في ١٦ اغسطس ١٩٣٧)
- ٨٦ - البيان الاول لمحمود غالب باشا (الاهرام في ١١ اغسطس ١٩٣٧)
- ٨٧ - رد مكرم عبيد باشا على البيان الاول لمحمود غالب باشا (نفس المصدر)
- ٨٨ - البيانات الاول والثاني لمحمود غالب باشا (الاهرام في ١١ ، ١٤ اغسطس ١٩٣٧)
- ٨٩ - رد مكرم عبيد على البيان الاول لمحمود غالب باشا (نفس المصدر)
- ٩٠ - من بلاغ رسمي لوزارة المالية (الاهرام في ١٥ اغسطس ١٩٣٧)
- ٩١ - الاهرام في ٢٨ اكتوبر ١٩٣٧
- ٩٢ - نفس المصدر في سبتمبر ١٩٣٧
- ٩٣ - روزاليوسف في ٩ اغسطس ١٩٣٧ . وقد اورد محمد زكي عبدالقادر ان النقراشي باشا على اثر اعادة تأليف الوزارة واعفائه من منصبه، نشر بيانا على الرأي العام ، دافع فيه عن موقفه من مشروع كهرباء خزان اسوان . وهو امر غير صحيح كما بینا (انظر : محمد زكي عبد القادر : محنة الدستور : ١٩٢٣ - ١٩٥٢) (العدد السادس من كتاب روزاليوسف يناير ١٩٥٥)
- ٩٤ - كوكب الشرق في ١٥ اغسطس ١٩٣٧
- ٩٥ - الاهرام في ١٥ اغسطس ١٩٣٧
- ٩٦ - نفس المصدر في ١٦ اغسطس ١٩٣٧
- ٩٧ - كوكب الشرق في ٣٠ اغسطس ١٩٣٧
- ٩٨ - نفس المصدر
- ٩٩ - آخر ساعة في ٨ اغسطس ١٩٣٧
- ١٠٠ - نفس المصدر في ٢٢ اغسطس ١٩٣٧
- ١٠١ - التابعي : المرجع المذكور من ١٥٨
- ١٠٢ - روزاليوسف في ١٦ اغسطس ١٩٣٧
- ١٠٣ - آخر ساعة في ٢٢ اغسطس ١٩٣٧

- ١٠٤ - الاهرام في ٢١ اغسطس ١٩٣٧
 ١٠٥ - نفس المصدر
 ١٠٦ - نفس المصدر
 ١٠٧ - نفس المصدر في ١٨ اغسطس الى ٣ سبتمبر ١٩٣٧
 ١٠٨ - نفس المصدر في ٢١ اغسطس ١٩٣٧
 ١٠٩ - نفس المصدر في ٢٤ اغسطس ١٩٣٧
 ١١٠ - نفس المصدر في ٢٦ اغسطس ١٩٣٧
 ١١١ - نفس المصدر في ٧ سبتمبر ١٩٣٧
 ١١٢ - كوكب الشرق في ٣ يناير ١٩٣٦
 ١١٣ - خطاب مكرم عبيد باشا في الاسكندرية يوم ٢٠ اغسطس ١٩٣٧
 (الاهرام في ٢١ اغسطس ١٩٣٧)
 ١١٤ - الاهرام في ١١ سبتمبر ١٩٣٧
 ١١٥ - روزاليوسف في ١٣ سبتمبر ١٩٣٧
 ١١٦ - نفس المصدر في ٢٢ نوفمبر ١٩٣٧
 ١١٧ - البلاغ في ٢٨ ديسمبر ١٩٣٧
 ١١٨ - الجهاد في ٦ سبتمبر ١٩٣٧
 ١١٩ - خطاب النحاس باشا في عيد الجهاد الوطني يوم ١٣ نوفمبر ١٩٣٧
 (الاهرام في ١٤ نوفمبر ١٩٣٧)
 ١٢٠ - خطاب النحاس باشا في بني سويف يوم ١٧ سبتمبر ١٩٣٧
 (الاهرام في ١٨ سبتمبر ١٩٣٧) . وقد أقر النقراشي باشا
 مناسبات الاستقالة التي ذكرها النحاس باشا في خطابه المذكور في
 بيان يوم ٩ يناير ١٩٣٨ (انظر البلاغ في ٩ يناير ١٩٣٨)
 ١٢١ - بيان محمود سليمان غنام ردًا على بيان النقراشي باشا (الاهرام
 في ٩ سبتمبر ١٩٣٧)
 ١٢٢ - محمد زكي عبد القادر : محة الدستور ص ٨٦ - ٧
 ١٢٣ - نفس المصدر والمكان ، دكتور هيكل : المرجع المذكور ج ٢ ص ١٣٥ ،
 احمد بهاء الدين : فاروق ملكاً ص ٢٧ تقديم احسان عبد القدوس
 ١٢٤ - خطاب زهير صبرى في مؤتمر الشبان الوفديين يوم ٥ يناير ١٩٣٦
 (كوكب الشرق في ٦ يناير ١٩٣٦) ، تقرير محمد بلال قائد فرق
 القمعان الزرق (البلاغ في ٥ نوفمبر ١٩٣٧) ، حديث محمد
 بلال لمجلة المصور يوم ٣٠ اكتوبر ١٩٣٦ .

- ١٢٥ - خطاب زهير صبرى السالف الذكر
- ١٢٦ - خطاب ممدوح رياض في مؤتمر الشبان الوفديين بالاسكندرية يوم ١٩ يناير ١٩٣٦ (كوكب الشرق في ٢٠ يناير ١٩٣٦)
- ١٢٧ - من بيان لمدوح رياض في جريدة البلاغ يوم ٧ يناير ١٩٣٨
- ١٢٨ - خطاب محمد بلال في مؤتمر الشبان الوفديين يوم ٥ يناير ١٩٣٦ (كوكب الشرق في ٦ يناير ١٩٣٦)
- ١٢٩ - حديث محمد بلال لمجلة المصور يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٣٦
- ١٣٠ - كوكب الشرق في ١١ يناير ١٩٣٦
- ١٣١ - حديث محمد بلال لمجلة المصور (نفس المصدر)
- ١٣٢ - تقرير محمد بلال السالف الذكر في البلاغ ٥ نوفمبر ١٩٣٧
- ١٣٣ - مقالان للدكتور احمد ماهر نشرا بجريدة كوكب الشرق في ١٢ و ١١ يناير ١٩٣٦
- ١٣٤ - من بيان ممدوح رياض السالف الذكر في البلاغ ٧ يناير ١٩٣٨
- ١٣٥ - من تقرير محمد بلال السالف الذكر
- ١٣٦ - المصري في ٢١ مايو ١٩٣٧
- ١٣٧ - مرافعات احمد حسين في عهد حكومة الوفد ، من كفاح مصر الفتاة ص ١٠٨ - ٩ (الطبعة الثانية)
- ١٣٨ - المصري في ١٩ مايو ١٩٣٧
- ١٣٩ - نفس المصدر في ٢٩ مايو ١٩٣٧
- ١٤٠ - نفس المصدر في ١٩ مايو ١٩٣٧
- ١٤١ - حديث محمد بلال السالف الذكر لمجلة المصور
- ١٤٢ - الجهاد في ٥ سبتمبر ١٩٣٧
- ١٤٣ - خطاب ممدوح رياض في مؤتمر الشبان الوفديين بالاسكندرية يوم ١٩ يناير ١٩٣٦ (كوكب الشرق في ٢٠ يناير ١٩٣٦)
- ١٤٤ - دكتور هيكل : المرجع المذكور ج ٢ ص ٤٨ - ٥٥
- ١٤٥ - مصر الفتاة في ٣ يوليه ١٩٣٩
- ١٤٦ - البلاغ في ٦ ديسمبر ١٩٣٧ . وقد نشرت جريدة الاهرام نص القسم الذي كان على رؤساء فرق القطر ان يقسموه بين يدي النحاس باشا في يوم ذكرى سعد وهو : « اقسم بالله العظيم ان اظل مجاهدا لوطني تحت لواء زعيمي مصطفى النحاس لآخر رقم من حياتي . وان اظل وفيا للذكرى سعد ما حبيت ، وان اقاوم

بكل قوتي كل خارج على الوطن . بان احافظ على مكارم الاخلاق،
وان اكون بعيدا عما يشوه مبادئي او يسيء الى هيئتي » (الاهرام
في ٢٠ اغسطس ١٩٣٧)

١٤٧ - قرار رئيس الوفد المصري الصادر من بيت الامة في ٥ ديسمبر ١٩٣٦ (الاهرام في ٦ ديسمبر ١٩٣٦)

١٤٨ - بيان من قائد فرق الشباب الوفدي (الاهرام في ١٢ ديسمبر ١٩٣٧)

١٤٩ - الاهرام في ٥ نوفمبر ١٩٣٧

١٥٠ - نفس المصدر في ٢٥ ديسمبر ١٩٣٧

١٥١ - الاهرام في ٢٨ اكتوبر ١٩٣٧

١٥٢ - مجلس النواب ، الهيئة النيابية السابعة ، مجموعة مضابط دور الانعقاد العادي الاول ، المجلد الثاني ص ١٤٧٠ عمود ٢

١٥٣ - من بيان محمود سليمان غنام ردًا على بيان القراشي باشا (الاهرام في ٩ سبتمبر ١٩٣٧)

١٥٤ - آخر ساعة في ٢٦ سبتمبر ١٩٣٧

١٥٥ - نفس المصدر

١٥٦ - آخر ساعة في ١٩ سبتمبر ١٩٣٧ ، الاهرام في ١٤ سبتمبر ١٩٣٧

١٥٧ - الاهرام في ١٤ سبتمبر ١٩٣٧

١٥٨ - نفس المصدر في ١٥ سبتمبر ١٩٣٧

١٥٩ - المصري في ١٦ سبتمبر ١٩٣٧

١٦٠ - كوكب الشرق في ١٦ سبتمبر ١٩٣٧

١٦١ - روز اليوسف في ١٣ سبتمبر ١٩٣٧

١٦٢ - خطاب النحاس باشا في اجتماع الجزيرة يوم اول يوليه ١٩٣٨ (المصري في ٢ يوليه ٣٨)

١٦٣ - الاهرام في ٣ ، ٩ نوفمبر ١٩٣٧

١٦٤ - روز اليوسف في ٩ اغسطس ١٩٣٧

١٦٥ - الاهرام في ٤ يناير ١٩٣٨ . وقد نشرت الاهرام في اليوم التالي قرارا للوقف باعتبار الدكتور حامد محمود منفصلاً من عضوية الوفد ، واعتبار الاساتذة ممدوح رياض وابراهيم عبد الهادي وحامد جودة وحسين المراسي وخليل ابو رحاب منفصليين من الهيئة الوفدية .

١٦٦ - روز اليوسف في ٢٤ يناير ١٩٣٨

- ١٦٧ - التابعي : المرجع المذكور ص ٢٧٤
 ١٦٨ - دكتور محمد ايس : دراسة خاصة عن فبراير (الاهرام في فبراير ١٩٦٧)
 ١٦٩ - دكتور هيكل : المرجع المذكور ج ١ ص ٤٠٩ - ٤١٠ ، الرافعى : المرجع المذكور ص ١١ ، البرت شقير : الدستور المصري والحكم النبائى فى مصر ص ٦٠١ (مطبعة المقتطف والمقطم بمصر)
 ١٧٠ - المصور في ١٢ يونيو ١٩٣٦
 ١٧١ - مصر الفتاة في أول يوليه ١٩٣٩
 ١٧١م - آخر ساعة في ١٥ نوفمبر ١٩٣٦
 ١٧٢ - نفس المصدر في اول اغسطس ١٩٣٧
 ١٧٣ - خطاب محمد علي علوية باشا في اجتماع مصر الفتاة يوم ٢٤ يناير ١٩٣٨ (البلاغ في ٢٥ يناير ١٩٣٨)
 ١٧٤ - المصور في اول يناير ١٩٣٧
 ١٧٥ - نفس المصدر في ١٢ يوليه ١٩٣٦
 ١٧٦ - آخر ساعة في ١١ اكتوبر ١٩٣٦
 ١٧٧ - البلاغ في ٣١ يوليه ١٩٣٧
 ١٧٨ - نفس المصدر في ٩ اغسطس ١٩٣٧
 ١٧٩ - المصور في ٢٧ نوفمبر ١٩٣٦
 ١٨٠ - آخر ساعة في ١٧ يونيو ١٩٣٦ . وقد ذكرت المجلة انها استقت هذه المعلومات من احد رجال الحاشية .
 ١٨١ - نفس المصدر في ٣١ مايو ١٩٣٦
 ١٨٢ - التابعي : المرجع المذكور ص ١٥٦
 ١٨٣ - نفس المصدر
 ١٨٤ - آخر ساعة في ٢٤ اكتوبر ١٩٣٧
 ١٨٥ - نفس المصدر
 ١٨٦ - الاهرام في ٨ سبتمبر ١٩٣٧ ، آخر ساعة في ٢٦ سبتمبر ١٩٣٧
 ١٨٧ - روز اليوسف في ١٦ اغسطس ١٩٣٧
 ١٨٨ - خطاب النحاس باشا في المنيا يوم ٥ اكتوبر ١٩٣٧ (الاهرام في ٦ اكتوبر ١٩٣٧)
 ١٨٩ - نفس المصدر
 ١٩٠ - مجلس النواب ، الهيئة النيابية السابعة ، مجموعة مضابط دور

الانعقاد غير العادي ، جلسة ٢٣ اكتوبر واول نوفمبر ١٩٣٧ ص ٦ ، ٢٧ ، ٣٠ ، الاهرام في ١٩ ، ٢١ اكتوبر ١٩٣٧ ، ولم تلجم المعارضة النحاس باشا الى طرح مسألة الثقة بوزارته طوال مدة انعقاد الدورة غير العادية . فقد وافقت الاحزاب على تأجيل الاستجوابات التي قدمتها ، وتحاشت ما من شأنه ان يدفع الوزارة الى طرح مسألة الثقة . وفي الوقت نفسه تاكد للوزارة ان الاغلبية لم تتغير ، وان لا موجب للخوف من تحول اصوات المؤيدين عنها . فاكتفت بما لحق معارضيها من خيبة الامل لعدم انتقال اصوات النراشين اليهم .

- ١٩١ - الاهرام في ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ اكتوبر ١٩٣٧
- ١٩٢ - نفس المصدر في ٢٢ اكتوبر ١٩٣٧
- ١٩٣ - البلاغ في اول نوفمبر ١٩٣٧
- ١٩٤ - محمد زكي عبد القادر : محنة الدستور ص ٩٥
- ١٩٥ - المصري في ٦ نوفمبر ١٩٣٧
- ١٩٦ - الاهرام في ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ اكتوبر ١٩٣٧ ، المقطم ٢٨ اكتوبر ١٩٣٧
- ١٩٧ - البلاغ في ٢٥ اكتوبر ١٩٣٧
- ١٩٨ - نفس المصدر في ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧
- ١٩٩ - نفس المصدر في ٢١ ديسمبر ١٩٣٧
- ٢٠٠ - روز اليوسف في ٤ اكتوبر ١٩٣٧
- ٢٠١ - نفس المصدر في ١١ اكتوبر ١٩٣٧
- ٢٠٢ - مضبطة مجلس النواب يوم ٨ نوفمبر ١٩٣٧ ، المرجع المذكور ص ٤٦
- ٢٠٣ - الاهرام في ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ نوفمبر ١٩٣٧
- ٢٠٤ - البلاغ في ١٨ نوفمبر ١٩٣٧
- ٢٠٥ - الاهرام في ٢٩ نوفمبر ١٩٣٧ ، البلاغ في ٢٩ نوفمبر ١٩٣٧ . وهي حديث اجريته مع الاستاذ محمد صبيح يوم ١٢ ديسمبر ١٩٦٨ دوى ان عزيز المصري باشا وضع المسدس في يد عز الدين عبد القادر ليقتل به النحاس باشا . وكان ياور عزيز المصري باشا حاضرا هذه المقابلة فامن على ذلك . ومن المعروف ان عزيز المصري باشا كان يومئذ بالفاشية ، وهذا ما كان يجمعه بقيادة مصر الفتاة في ذلك الحين .

- ٢٠٦ - الاهرام في ٣ ديسمبر ١٩٣٧
 ٢٠٧ - نفس المصدر في ٨ ديسمبر ١٩٣٧
 ٢٠٨ - البلاغ في ٢٩ نوفمبر ١٩٣٧
 ٢٠٩ - خطاب النحاس باشا في مؤتمر الجزيرة يوم اول يوليه ١٩٣٨
 ٢١٠ - البلاغ في ١٥ ، ٢٣ ، ٢٥ ديسمبر ١٩٣٧ ، المصري في ٢٤ ديسمبر ١٩٣٧
 ٢١١ - المذكرة التفسيرية بوجهة نظر الوزارة الوفدية (الاهرام في ٣٠
 ديسمبر ١٩٣٧) وقد ذكرت « التايمز » ان مكرم عبيد وصري
 ابو علم ونجيب الهلالي هم الذين وضعوا هذه المذكرة ، ووصفتهم
 بأنهم « جنود الوزارة الثلاثة » (نفس المصدر) .
 ٢١٢ - المصري في ٢٩ ديسمبر ١٩٣٧
 ٢١٣ - البلاغ في ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧
 ٢١٤ - المصري في ٨ ديسمبر ١٩٣٧
 ٢١٥ - الاهرام في ١٨ ، ١٩ ديسمبر ١٩٣٧
 ٢١٦ - نفس المصدر في اول ديسمبر ١٩٣٧
 ٢١٧ - البلاغ في ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧
 ٢١٨ - المصري في ١٥ ديسمبر ١٩٣٧
 ٢١٩ - دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ٤٣
 ٢٢٠ - الاهرام في ١٨ ديسمبر ١٩٣٧
 ٢٢١ - البلاغ في ١٩ ديسمبر ١٩٣٧
 ٢٢٢ - الاهرام في ٢٤ ديسمبر ١٩٣٧ ، المصري في ٢٥ ديسمبر ١٩٣٧ ، وقد رد مسئول وفدي على ما ورد بخطاب الدكتور ماهر بشأن
 مصادر الصحف ، فذكر ان المصادر ائما كانت تقع تطبيقا للمادة
 ١٩٨ من قانون العقوبات الذي صادق عليه البرلمان ، وكان الدكتور
 ماهر من المواقفين عليه ولم يجد اي اعتراض كان على هذه المادة
 (المقاطم في ٢٤ ديسمبر ١٩٣٧) ، وقد بين مكرم عبيد ان المصادر
 لا تحصل الا باذن رجال الضبطية القضائية ، والتحقيق يحصل

في نفس اليوم بواسطة النيابة ، ثم تحيل النيابة القضية الى المحكمة اي ان القضايا تحال الى المحاكم (المصري في ٢٥ ديسمبر ١٩٣٧) ، وقد تناول زهير صبري مسألة اعادة تطبيق الحكومة قانون الطلبة ، فقال ان العما في يد المعلم ليؤدب ، ليست كالعما في يد المعلم ليؤدب (المصري في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧) . وكانت وزارة الوفد قد اعادت العمل بالمرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ الصادر في غيبة البرلمان والخاص بحفظ النظام بمعاهد التعليم بعد ان كان الوفد يرى ان هذا المرسوم مخالف للدستور ، وقد عده البرلمان الوفدي سنة ١٩٣٠ باطلًا بطلاً اصلياً . ولكن وزارة الوفد بعد ان رأت الاضطرابات تسود طيبة الجامعة للأسباب التي ذكرنا في المتن قررت اعادة العمل بهذا المرسوم . (انظر الرافعي : في اعقاب الثورة ج ٣ ص ٥٠)

٢٢٣ - عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور ص ٧٦٣ - ٦

٢٢٤ - دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ١٩٢ - ١٩٣

٢٢٥ - البلاغ في ٢٧ ديسمبر ١٩٣٧

٢٢٦ - نفس المصدر في ٢٦ ديسمبر ١٩٣٧

٢٢٧ - خطاب النحاس باشا في مؤتمر الجزيرة يوم اول يوليه ١٩٣٨

٢٢٨ - الاهرام في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧

٢٢٩ - نفس المصدر

٢٤٠ - خطاب النحاس باشا في مؤتمر الجزيرة السالف الذكر

- ٢٤١

Lampson to Eden, November 29, 1937 Tel. No 679

(Public Record Office (London) F.O. 407/221)

- ٢٤٢

Ibid., Eden to Lampson, Nov. 30, 1937, Tel. No 560

Ibid., Lampson to Eden, Dec. 2, 1937, Tel. No 689

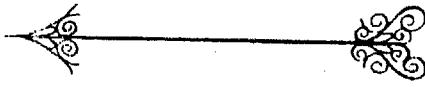
- 183

Ibid., Eden to Lampson, Dec. 17, 1937, Tel. No 588

- 184

Ibid., Lampson to Eden, Dec. 19, 1937, Tel. No 722.

- 185



الفصل الثاني

الحَرَكَة
الفاشِيَّة
في مصر

- ١ - مصر الفتاة
- ٢ - ارتفاع المد الفاشي
(حواشي الفصل الثاني)

(١) مصر الفتاة

جامعة الشام الحر أنصار المعاهدة

لم يبدأ سياسي مصرى شاب حياته السياسية في العشرينات من هذا القرن كما بدأ أحمد حسين . لقد بدأ معظم السياسيين المصريين البارزين حياتهم السياسية في حظيرة الوفد حين كان يركب قمة الموجة الثورية ، ثم انشقوا عليه . أما أحمد حسين فبدأ — على خلاف ما يقول به لاكورون (١) — بالخروج على الوفد وعلى الخط الجماهيري الذي كانت تسير فيه الحركة الوطنية . وهذه حقيقة مثيرة في تاريخ أحمد حسين النضالي . إذ أتى من عرف أحمد حسين في المراحل الأخيرة من حياته السياسية مدافعا باسم الاشتراكية ، لأن يتصور أنه بدأ حياته السياسية جنديا متخدما من جنود حزب الاعيان ! أو أتى من أدرك تطرف أحمد حسين السياسي الذي قاده لمهاجمة معااهدة ١٩٣٦ ، لأن يتصور أنه بدأ حياته السياسية بتأليف جماعة حزبية للترويج لمشروع معااهدة محمد محمود — هندرسون ! أو أتى من رأى أحمد حسين يضرب بمعوله في صرح الملكية في مصر عام ١٩٥٠ — ١٩٥١ لأن يتصور أنه بدأ وعاش معظم سنتي حياته السياسية خادما مطينا من خدام العرش .

وتعتبر تقلبات أحمد حسين السياسية والسرعة في بعض الأحيان ، أحد المعالم البارزة في حياته . حتى انه ، في أولى مراحل حياته السياسية ، قطع المسافة من أقصى الاعتدال الى أقصى التطرف في فترة قياسية لا تتجاوز ستين فقط ! وهذه الحقيقة تقودنا الى معالجة المدخل الذي دلف منه أحمد حسين الى الحياة السياسية . ففي شهر أغسطس

١٩٢٩ عاد رئيس الوزراء ، محمد محمود باشا ، إلى مصر من لندن ، وفي جعبته مشروع المعاهدة الذي توصل إليه مع المستر هندرسون ، ليعرضه على الشعب المصري والبرلمان ، بعد أن أعلن المستر هندرسون أن هذا المشروع يمثل أقصى ما يمكن له أن يوصي حكومته بقبوله . وكان تقدير محمد محمود باشا لموقف الوفد من المقترنات يقسم على أحد احتمالين : الأول ، أن يرفض الوفد المقترنات ، كما رفض من قبل مشروع ثروت - تشمبلين . وكان من المتوقع حينئذ أن تتواتر العلاقات بين الوفد وحكومة العمال البريطانية ، وتستمر تجربة محمد محمود الالادستورية إلى مدارها (كان محمد محمود باشا قد عطل الحياة النيابية لمدة ثلاثة سنوات « قابلة للتجديد ») . أما الاحتمال الثاني ، فهو أن يوافق الوفد على المقترنات ، لما تضمنت من تقدم نسبي في المطالب الوطنية . وفي هذه الحالة كان محمد محمود يأمل - بعد أن تحققت آمال البلاد على يديه - أن يفوز بشقة الشعب وثقة النواب في البرلمان الذي ستعرض عليه المقترنات للتصديق .

على أن خطة الوفد السياسية ، والتي بناها في ذلك الحين على التائج المتوقع لهذين الاحتمالين . كانت تقوم على رفض الأدلة برأيه في هذه المقترنات رفضاً تاماً ، « الا تحت قبة البرلمان المنتخب انتخاباً صحيحاً » . لأن مناقشة هذه المقترنات - كما قال النحاس وقتئذ - في ظل الدكتاتورية ، « نكمة وفتنة » ، وفي ظل الدستور نور ورحمة وعصمة ! وكانت حجة الوفد كذلك ، أنه « لا معنى لتقرير مصير الأمة ، وهي مقهورة في الداخل ، مهددة حقوقها وحريتها » !

هكذا رسم الوفد الخط السياسي الصحيح للجماهير الوطنية لتسخذ فيه مواقعها إزاء مقترنات محمد محمود - هندرسون . وقد أدرك محمد محمود باشا أن استمساك الوفد بقراره هذا كفيل باقلاعه من الحكم ، فلم تكن ثمة قوة مناصرة له في ذلك الحين يستطيع الاعتماد عليها في

مداومة التحدي ، فالشعب تواق الى الخلاص من حكمه ، والانجليز قد أوضحوا له في مناسبات عديدة اصرارهم على أن يتم الاتفاق مع حكومة نيابية — وكانت ذروة تمسكهم بذلك عندما صاغوا المشروع على أنه مقترن ، بعد أن كان قد صيغ من قبل على أنه مشروع معايدة . أما القصر ، فلم تكن العلاقة بينه وبين محمد محمود باشا على ما يرام . فقد كان الملك فؤاد يميل الى نقل مقاييس الحكم الى أيدي أنصاره من المؤمنين بالحكم الأوتوقратي ، وعلى رأسهم علي ماهر باشا وزير المالية في وزارة محمد محمود باشا . وهكذا كان مركز محمد محمود باشا يخرج يوما بعد يوم .

في هذه الظروف ، والأمة تقف هذا الموقف ازاء مقترنات المعايدة ، لتحصل على دستورها واستقلالها معا ، اتخاذ أحمد حسين موقعه في الجانب الآخر . « فلم يتزدد » — على حد قوله (٢) — عندما عرض عليه بعض المتصلين بمحمد محمود باشا أن يعمل لمناصرة المعايدة ، في قبول الدعوة وتنفيذها ، فألف مع بعض الشباب ، ومنهم حافظ محمود ، جماعة أسمها : « جماعة الشباب الحر أنصار المعايدة » ، أصدرت أولى بياناتها على صفحات جريدة السياسة يوم ٢٠ أغسطس ١٩٣٩ بعنوان : « جماعة الشباب الحر أنصار المعايدة » ، واستعارت فيه لنفسها ، بوصفها مكونة من الشباب ، صفة التعبير عن « أصدق احساسات الأمة »، وادعت أنها سوف تكون بعيدة عن الأحزاب جميعا ، وأن رائدتها في تأييد المعايدة هو أنها الفرصة الوحيدة للسير بالبلاد الى الأمام ! ثم أخذت هذه الجماعة ، تحت ستار بعد عن الأحزاب ، تسعى لتعيين شخصية كبيرة مستقلة على رأسها ، لاضفاء الصفة الاستقلالية عليها ، فحاولت اقناع الأمير عمر طوسون برعايتها (٣) ، متnezة فرصة ما أعلنه الأمير من أن مشروع المعايدة « حسن في جملته ، وأنه أفضل مشروع قدمته إنجلترا لمصر الى الآن » (٤) . ولكن الأمير طوسون لم يشأ ،

فيما يبدو ، أن ينتمي في هذه المسألة ، وخصوصا وقد كانت له تحفظات أبداها على المشروع . فعقدت الجماعة اجتماعاً بمنزل إبراهيم بك فتحي بالعباسية ، حضره عدد من « كبار الأعيان والمفكرين والأدباء » يتقدّمهم عبد الخالق مذكر بasha واللواء أحمد فطين ، ونصبت فيه عبد الخالق مذكر بasha رئيساً للجمعية بالقاهرة (٥) .

وواضح أن حزب الأحرار الدستوريين كان وراء الجماعة ، يمدّها بما له ، ورجاله ، تعزيزاً لجهوده في الدعوة لمشروع المعاهدة . فقد أخذت تتوالى أخبار تأليف اللجان الفرعية للجماعة في الأقاليم على صفحات جريدة السياسة بالذات . وكانت تسمى نفسها لجان أنصار المعاهدة ، وكانت هذه اللجان تحرص على إعلان شكرها العظيم « لبطل المعاهدة وزعيم البلاد محمد محمود بasha » ، وبعضها كان يتخد الشعار الذي أصبح فيما بعد شعار مصر الفتاة : « مصر فوق الجميع » (٦) .

وفي يوم ٢٤ أغسطس ١٩٢٩ شنَّ أحمد حسين أول هجوم له على الوفديين . فوصف موقفهم من مشروع المعاهدة بأنه « موقف لا يغبطون عليه ، وليس فيه ما يشرفهم في كثير أو قليل » ! وأشار بموقف واصف غالى بasha ، الذي أبدى رأيه في مصلحة المشروع ، ووصفه بأنه الرجل الذي كان ، لو لا ظروف خاصة ، أحق بأن يتولى زعامة الوفديين من رئيسهم (الجليل) الحالي ! وتحدى النحاس بasha أن يعلن انشقاقه واصف باتنا عن الوفد وخروجه عليه . وقال في النهاية لهم (الوفديين) « مساكين مضطربون يحسبون أنهم يستطيعون بهذا السكوت المزري أن يهربوا من الواقع . ولكن الواقع يصدّمهم الصدمة بعد الصدمة ، فهم لن يفتقوا من وهمهم الا لينزلوا منكبين على وجوههم الى قبرهم السياسي الذي حفروه بأيديهم الجانية » (٧) .

ولم يلبث أحمد حسين أن أخذ يظهر على المسرح السياسي في ركاب الأحرار الدستوريين ، ويزور في اجتماعاتهم وحفلاتهم . فقد ألقى

خطبة عصماء بين يدي محمد محمود باشا في حفلة أقامها شبان الأحرار الدستوريين يوم ٣١ أغسطس ١٩٢٩ ، طلب فيها إلى زعيم حزب الأعيان أن يقبل زعامة مصر ، وأن يكون لها « كموسوليني في ايطاليا » !^(٨) ثم وشرح في هذه الخطبة الهمة حاجة مصر إلى زعيم من دم فرعوني . ثم خاطب محمد محمود باشا قائلاً : « وهذا الزعيم هو أنت ، أنت يا بن الصعيد ، الذي بقي محافظاً على استقلاله ستة آلاف عام . وادن ، بلسان الشباب الحر ، بلسان مصر الفتاة ، أسألك أن تكون زعيمما للشباب في الوزارة أو خارجها على السواء . لا تظنن ، وقد جئت بالمعاهدة ، أن عملك قد انتهى . لا والله ، فإنه لم يكدر يبدأ . فالى العمل اذن والشباب يؤيدك ، ويرفع لواءك . وأخيراً يا سادة أرجو أن تهتفوا معي وقوفاً اجلالاً لمصر : فلتتحملي مصر . مصر فوق الجميع . فليحيي زعيم الشباب » . ثم قدم محمد محمود باشا طاقة زهر باسم الشباب الحر، قبلها محمد محمود باشا مسروراً^(٩) .

هكذا كانت نشأة أحمد حسين السياسية : متخصص من متخصصي شباب الأحرار الدستوريين لمشروع المعاهدة ، ومتعدل منأشد المعتدلين على مسرح السياسة المصرية بالنسبة للقضية الوطنية ، ولكن في نفس الوقت ذو نزعة فاشية لا يستطيع اخفاءها . فهو لا يجد به في محمد محمود باشا سوى ما تصوره من وجه الشبه بين دكتاتوريته ودكتاتورية موسوليني ، و سوى اعجابه بوسائله في الحكم . ومن الطريف أن محمد محمود باشا نفسه انكر وجود شبه بينه وبين موسوليني ، « لأن هذا الأخير » — كما قال محمد محمود باشا — « يؤمن بالدكتatorية ، أما أنا فأؤمن بالنظام البرلماني . وما التدابير التي اتخذتها الا اجراءات وقتية »^(١٠) .

لهذا فلما سقط محمد محمود باشا ، وخابت آمال أحمد حسين فيه كموسوليني آخر يتزعّم مصر ، تقدم بنفسه ليتقمص الدور ، وينشئ في

العام التالي جريدة الصرخة ، ويكتب في العدد الأول منها داعياً إلى « مليشيا فرعونية » ، لأنّه « بهذه الطريقة استقلت المالك » (١١) .

مشروع القرش

وفي الفترة من مارس ١٩٣٠ إلى أكتوبر ١٩٣٣ ، كان الأطار الائديولوجي للدعوة مصر الفتاة قد أخذ يتبلور . لقد فشل مشروع اصدار الصرخة لافتقار الجريدة، الى موزع يوزعها . ولكن أحمد حسين سافر في صيف ١٩٣٠ إلى باريس لمشاهدة أعلامها ودراسة الحضارة والنهوض الأوروبي . وكان مما استلقت نظره من نواحي الضعف في أوروبا ، « سریان الشیوعیة المخربة المدمرة لكل ما هو جميل وروحي » وكذلك الاشتراكية المترفة » . فقد رأى أحمد حسين في ذلك بدء النهاية لحضارة أوروبا ومدينتها ! وقد عاد من فرنسا بعد شهر ونصف ، وأفكاره — على حد قوله — تتبلور وت تكون نهائية ، وتحتاج صورة نهائية بضرورة بعث مصر بعثاً جديداً « داخل اطار الصبغة المصرية الاسلامية » (١٢) .

وفي يوم ٢١ أكتوبر ١٩٣٣ أعلن أحمد حسين ، على صفحات جريدة الصرخة التي استأجرها من جديد ، تأليف جمعية مصر الفتاة ، ونشر برنامجها في نفس العدد . ولكنه لم يعلن ذلك فجأة ، فقد مهد لتأليف هذه الجمعية بخطوة انتقالية هامة ، هي التي تمثلت في فكرة مشروع القرش . وفي ذلك يقول : « بدأت أشعر برغبة قوية في العمل ، وفي عمل ضخم يهز كيان الأمة هزا ، ويمهد السبيل لخطواتنا النهائية ، فإذا بفكرة مشروع القرش تخطر لي ، وسرعان ما شرعت في تنفيذها» (١٣) فكرة مشروع القرش اذن ، في ظاهرها نشر روح الصناعة الوطنية ، وتشجيع الشعب على المساعدة بقروش زهيدة في إنشاء الصناعات

القومية ، ولكنها في باطنها فكرة وخطوة تكتيكية ماهرة مرسومة بعناية للانتقال من العمل على مستوى حزب الأحرار الدستوريين إلى العمل على المستوى القومي ، إلى العمل على مستوى جمعية مصر الفتاة ، ثم فيما يبعد إلى العمل على مستوى حزب مصر الفتاة . وفي الحق أن الكسب الذي حصل عليه أحمد حسين من فكرة مشروع القرش ، كان أكثر من الكسب الذي حصلت عليه الصناعة الوطنية منها . لقد كسبت الصناعة الوطنية ثلاثة ألفا من الجنسيات فقط هي كل النجاح الذي حققه المشروع ، ولكن أحمد حسين كسب شهرة قومية ، وأعوانا وأنصارا ، وخبرة بالتنظيم والعمل الجماهيري ، سهلت له القيام بالخطوة الثانية ، وهي تأليف جمعية مصر الفتاة في ٢١ أكتوبر ١٩٢٣ .

ولقد بالغ احمد حسين كثيرا في تأثير مشروع القرش في ايقاظ الوعي الاقتصادي وتشجيع الصناعات القومية (١٤) . على أن يقظة الوعي الاقتصادي القومي في الحقيقة ترجع لثورة ١٩١٩ ، فهي سابقة على المشروع بسنين طويلة . فمشروع القرش اذن في حقيقته ، فكرة ديماجوجية عزف فيها أحمد حسين بقرش صاغ واحد على وتر الحماس القومي . للاستقلال السياسي والاقتصادي ، ليصلح بداية سياسية خطأة ، تأثرت بالالتصاق بحزب الأحرار الدستوريين ، وليجني شعبية لم يكن ليحمل بها لو لا هذا المشروع .

تأليف جمعية مصر الفتاة

كانت الخطوة التالية ، في بخطط أحمد حسين – كما ذكرنا – تأليف جمعية مصر الفتاة . وقد قامت هذه الجمعية على أكتاف أعوان أحمد حسين الذين اكتسبهم في أثناء العمل في مشروع القرش . وفي ذلك يقول : « هؤلاء الذين عملوا معي طوال عامين في مشروع القرش ، بدأوا يفهمون إيماني الكامل برساليتي المقبلة ، فإذا بي لم أكُد أخرج من

الكلية متمماً تعليمي العالي ، حتى رأيتهم يتطلعون السى ويطالبوني بخطوتي الثانية ، وأعني بها تأليف ما حدثتهم عنه وما وعدتهم به ، وهو جمعية مصر الفتاة ٠ ٠ عدت الى بيتي ، وجلست أكتب برنامج الاحياء ووسيلته ٠ كتبت كل ما جرى به القلم على القرطاس ، فكان ذلك برنامج مصر الفتاة ٠ عدت به الى اخوانى وزملائى ، فوقعوا عليه في الثالث عشر من أكتوبر ١٩٣٣ ٠ وكان الموقعون لا يزيدون عن الاثنتي عشر ، ورأيت أن تكون «الصرخة» هي لسان حال هذه الحركة ، وهي التي جرى على صفحاتها في الأعداد الاولى أولى آمالى في مصر الفتاة ٠ وفي ٢١ أكتوبر ١٩٣٣ ، وعلى صفحات العدد الثالث من الصرخة ، أعلنا برنامج مصر الفتاة » (١٥) ٠

الاطار الايديولوجي للدعوة مصر الفتاة

فما هي الخطوط الأساسية في برنامج أحمد حسين ؟ ان البرنامج يستقي خطوطه النظرية من منابع فاشية وفاشية : فهو يطالب ببعث مجد مصر القديم ، وتأسيس امبراطورية عظيمة تتالف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتزعم الاسلام ، واعمال القومية المصرية بحيث تصبح كلمة «المصرية» هي العليا ، وتتصبح مصر فوق الجميع (١٦) ٠ وهذا التأكيد على القومية المصرية يحدد موقف أحمد حسين ومكانته من المعسكرين القومي والاسلامي ٠ فهو قومي متطرف ، ولا ينتمي أبداً الى المعسكر الاسلامي ٠ وهذه الملاحظة على جانب كبير من الأهمية ، لأن شعارات احمد حسين الاسلامية ، وتحطيم أنصاره الحانات قد يخدع البعض فينسبه الى المعسكر الاسلامي ، على أن دعوته انما تدور في داخل الفكرة القومية وفي اطار فكرة الامبراطورية المصرية ٠ واحياء الاسلام وشعائره ، واعادة الدين الاسلامي الى سابق مجده وقوته ، مقترب في ذهنه بفكرة زعامة مصر للدول الاسلامية ، أو على حد قوله :

« تبوق مصر مركزها الحقيقي في زعامة الاسلام » (١٧) ، ومناداته فيما بعد بفاروق خليفة للمسلمين سوف نرى أنها تمت في الوقت الذي كان يرفع فيه راية الفاشية عاليه فوق دار الحزب !

وتنتضح الفكرة الفاشية عند أحمد حسين من موقف برنامجه من بعض القضايا . وبالنسبة للدستور ، نراه يغفل تماما الاشارة اليه ، مع أن قضية الدستور عندما تألفت جمعية مصر الفتاة في أكتوبر ١٩٣٣ كانت هي القضية الأولى التي يشتند حولها النزاع بين الأحزاب والفرق السياسية . كذلك نرى البرنامج يركز على وجوب الولاء للملك وتعظيمه والاتفاق حول عرشه ، ويجعل شعار الجمعية : الله — الوطن — الملك . وهذا الاهتمام بالملكية مستمد في الواقع من نشأة الفاشية الأولى في ايطاليا (فكرة) على يد « ازييكو كوراديني Enrico Corradini » الذي ألف ما أسماه بالجمعية القومية الايطالية Associana Nationalista Italiana وكان من أهدافها تقوية سلطة الدولة ضد عوامل التفتت ، ورفع مكانة النظام الملكي ، وتقوية التنظيمات العسكرية ، وتدكير الايطاليين بالامبراطورية الرومانية ، وحشد وتوحيد طاقات الشعب الايطالي نحو الفتح الاستعماري » (١٨) . فالمملكة في هذا النظام مرتبطة بتقوية سلطة الدولة ضد عوامل التفتت التي تنسب الى الصراع العزبي في النظام الديمقراطي الليبرالي .

ويعتبر موقف برنامج أحمد حسين من قضية الحرية الاجتماعية متفقا مع طابع حزبه الفاشي . فلم يتعرض لسوء توزيع الملكية الزراعية بأي تقد ، ولم يتضمن أي مخطط اجمالي أو تفصيلي للنهوض بالعمال وال فلاحين ، واقتصر بالاشارة الى وجوب تعليم نظام التعاون في كل مدينة وقرية وتنظيم التأمين الاجتماعي .

وقد اتضحت قصور البرنامج الشديد عن الاحاطة بالظروف السياسية والاقتصادية التي تحيط بالبلاد حينما أخذ يرسم الطريق الموصى الى

تكوين الامبراطورية المصرية . فقد راح يطالب بالغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة « بجرة قلم » ! وتمصير الشركات الأجنبية ، وجعل اللغة العربية هي اللغة الرسمية في الحياة التجارية ، والاستيلاء على تجارة مصر الخارجية . . . الخ . فمع أن هذه كلها كانت مطالب البلد دون ريب ، الا ان ارادها على هذا النحو كان يتضمن تسييساً للأمور الى أقصى حد ، لأن شئون البلد لم تكن في ايدي بنائها ، وانما كانت في ايدي الانجلز . وكانت الخطوة الأولى دون ريب هي استخلاص يد البلد من أغلال المحتلين . ولكن البرنامج لم يرسم أي طريق عملي آخر للحصول على الاستقلال من غير طريق المفاوضات ، فكشف عن عجزه وبعده عن الواقع .

* * *

على هذا النحو ظهرت أول حركة فاشية في البلد كصدى للحركات الفاشية والنازية في أوروبا . وقد اعترف أحمد حسين بذلك ، فقد ذكر أن الفكرة التي أوحت السى موسوليني أن يتذكر القميص الأسود في ايطاليا ، والتي أوحت الى هتلر أن يذكر القميص البني في المانيا ، « هي التي أوحت اليانا أن نفعل مثلما فعلوا » (١٩) .

وقد حاول أحمد حسين أن يوحى بأن حركته قد نشأت كرد فعل لافلاس الديموقراطية الليبرالية في مصر ، ففي مقال له بجريدة الصرخة يوم ٧ اكتوبر ١٩٣٣ كتب يصف السنوات العشر السابقة على بدء حركته، بأنها « عشر سنوات ضاعت هباء ، وتأخرت بها الأمة عشر سنوات الى الوراء ، وأنها ضاعت في القليل والغالب بين خطب ومناقشات ومفاوضات ، وبين خلافات حزبية ، ونيران مستعرة ، وبرلمانات تشاد ، وبرلمانات تهدم » . وقال : « وها نحن نستيقظ لنرى أمة منهوبة ، لنرى ساستها يساومون على حقوقها ، لنرى كراسي الحكم تباع وتشترى » . ثم أخذ يدعو الى عشر سنوات أخرى لا تشتعل الأمة فيها بالسياسة : « انتي ادعوكم الى

عشر سنوات من الایمان والعمل .. تعالوا نحارب **الأمية** ، ونضاعف
الاتاج أربع مرات ، ونقيم الصناعات الزراعية ، ونحترف الصناعة ،
وننشئ المصانع ، ونحتكر تجارتنا ، ونستولي على مواردنا ، ونشيء
الأساطيل تجوب البحار ، والطيارات في الجو ترسل أزيز المجد
والانتصار .. تعالوا نسترد ثروتنا وتلغى الامتيازات وتنخلص من
الاحتلال ، فنؤلف امبراطوريتنا من السودان ومصر وتحالف الدول
العربية وتتزعزع الاسلام » ١

على أن الحديث عن فشل الحياة الديموقراطية على هذا النحو يقوم
على معالطة شديدة : لأن عمر الحياة النيابية في ذلك الحين لم يكن قد
تجاوز عشر سنوات ، تخللها انقلابان : الأول في عهد زبور باشا ، والثاني
في عهد محمد محمود باشا . ولم ينفرد الوفد فيها بالحكم الامدة لا تزيد
على ثلاثة عشر شهرا . وواضح أن فشل الحياة الديموقراطية أو نجاحها
لا يمكن الحكم عليه من خلال هذه الفترة الخاطفة بانقلاباتها الدستورية .
(ثانيا) أنه لو كان أحمد حسين جادا في دعوه ، لكان قد أدرك أن الملك
فؤاد يعتبر مسؤولا رئيسيا عن اضطراب الحياة السياسية في مصر ، وفشل
الحكم الديموقراطي ، ولكان قد بنى موقفه منه على هذا الأساس . ولكن
أحمد حسين بنى موقفه على وجوب الولاء للملك وتعظيمه والاتفاق حول
عرشه ، وجعل اسم الملك جزءا من شعار جمعيته . (ثالثا) أن نزاع
الأحزاب على الحكم ، وهو ما اعتبره أحمد حسين من معالم فشل الحياة
الديموقراطية ، يعتبر ، بالإضافة إلى كونه ظاهرة طبيعية في النظم
الديموقراطية ، مرتبطة كل الارتباط بقضية الاستقلال ، بعد أن ارتفعت
البلاد المفاوضات وسيلة لحل القضية المصرية . ولذلك فان دعوته إلى
الكف عن الاشتغال بالسياسة ، كان معناها الغاء الأحزاب السياسية
والدستور والبرلمان . والمستفيد من ذلك هو القصر بطريق مباشر ،
والإنجليز بطريق غير مباشر ، لأن أحمد حسين لم يرسم طريقا بدلا

للمفاوضات لتحرير البلاد من الاحتلال .

وفي الواقع أن الحركة الفاشية في مصر ، كما ظهر من نشأتها ، قد قامت كجزء من الصراع التقليدي بين الأوتوقراطية والديمقراطية ، وبمعنى آخر أنها نشأت كجناح فاشي للأوتوقراطية . فمن الأمور الجديرة باللحظة أن الاهتمام بهذه المبادئ لم ينشأ إلا في الدوائر المرتبطة بالقصر والمعارضة للوفد ، والتي كانت الحياة الديمقراطية تسد في وجهها طريق الوصول إلى الحكم . فقد كان حافظ رمضان ، رئيس الحزب الوطني ، هو أول من فكر في إيجاد تشكيلات تلبس قيميا معينا من لون معين ويطلق عليها اسم لون هذا القيص . وقد لقيت هذه الفكرة عند ظهورها نجاحا وترحيبا ، حتى كان مكتب حافظ رمضان يكتظ كل مساء بالعشرات من جذبهم هذه الفكرة ، ووعدوا بأن يكونوا على رأس الفرق المشكلة عند تأليفها . وقد مات المشروع بعد أن مضى البحث فيه طويلا ، وبعد أن اختلف القائمون عليه على لون القيص المتخب . ولكنه لم يقترب تماما ، فقد التقط أحمد حسين الفكرة ، فألف جماعة مصر الفتاة ، واختار لها القيص الأخضر زيا رسميا . فكان بذلك أول من أخرج مشروع القمصان في مصر إلى الوجود السياسي (٢٠) .

ومنذ نشأة جمعية مصر الفتاة ، قامت صلة روحية وثيقة بينها وبين الحزب الوطني ، فكان أحمد حسين يعقد اجتماعات جمعيته السياسية في بعض الأحيان في دار الحزب الوطني (٢١) . وكانت الصحف الوفدية تقرن اسم مصر الفتاة باسم الحزب الوطني عند الاتهام بالعمالة لـ إيطاليا ، وتقرن نشاط العزيزين بنشاط الرعايا الطليان بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦ . وعندما أخذت الحكومة في تصفية حزب مصر الفتاة في أثناء الحرب العالمية الثانية ، اتجهت بعض قياداته إلى الانتحاق بالحزب الوطني هربا من الاعتقال والسجن والاضطهاد . وكان على رأس هذا الفريق فتحي رضوان الذي استقال من حزب مصر الفتاة في ذلك الحين بحجة عدم

موافقته على سياساته (٢٢) . فلما اتّهت الحرب العالمية الثانية وتجدد النشاط الوطني ، أخذ حافظ رمضان يدعو إلى وجوب التحالف مع الاستعمار الأنجلو أميركي ومع دول البحر الأبيض ، لتكوين مصر « خط دفاع ثان للدفاع ضد الشيوعية » (٢٣) .

أما القصر وأحزاب الأقلية الأخرى ، فقد أدركـت مدى ما تقيـده من ظهور هذه العناصر الجديدة شـبه العسكرية المعادية للديموقراطـية في مصر ، كـأدـاة ذات فـاعـلـية كـبـيرـة في ضـرب القـوى الـديـمـوـقـرـاطـيـة المـمـثـلـة في الـوـفـد ، وحرـاسـة مـصـالـحـها الـاـقـتـصـادـيـة وـالـسـيـاسـيـة . فـسـارـعـت إـلـى اـحـتـضـانـها وـبـسـطـ قـنـوـذـها عـلـيـها ، وـسـارـعـتـ هـذـه إـلـى اـلـارـتـمـاءـ فـي أحـضـانـها وـالـاستـفـادـةـ مـنـ قـنـوـذـها . وـقـدـ تـرـتـبـ عـلـىـ ذـلـكـ أـنـ اـصـطـبـغـ الـصـرـاعـ الدـاخـلـيـ فـيـ هـذـهـ الـمـرـحـلـةـ بـنـفـسـ الصـبـغـةـ الـتـيـ كـانـتـ تـلـونـ الـصـرـاعـ الـعـالـيـ .

مصر الفتاة والوفد

لم تلبـتـ الدـعـوـةـ الـتـيـ حـمـلتـهاـ مـصـرـ الفتـاةـ بـعـدـ ظـهـورـهاـ أـنـ اـسـتـشـارـتـ إـلـيـهاـ عـدـاءـ الـوـفـدـ الشـدـيدـ . وـنـلـاحـظـ أـنـ عـنـيـةـ شـدـيدـةـ قدـ بـذـلتـ مـنـ جـانـبـ الصـحـفـ الـوـفـدـيـةـ وـمـنـ جـانـبـ رـجـالـ الـوـفـدـ لـمـنـاقـشـةـ هـذـهـ الدـفـوـةـ الـجـدـيـدـةـ فـيـ مـيـدـانـ النـضـالـ الـوـطـنـيـ . وـقـدـ قـامـ الـهـجـومـ الـوـفـدـيـ عـلـىـ مـحـورـيـنـ :ـ الـمـحـورـ الـأـوـلـ ،ـ تـجـريـحـ أـحـمـدـ حـسـينـ نـفـسـهـ .ـ فـقـدـ وـصـفـتـ الصـحـفـ الـوـفـدـيـةـ بـأـنـهـ رـجـلـ «ـ لـهـ مـاضـ حـافـلـ بـالـاشـتـغالـ بـالـسـيـاسـةـ مـنـ نـوـعـ خـاصـ لـاـ يـنـتـقـقـ مـعـ اـجـمـاعـ الـأـمـةـ وـمـبـدـئـهاـ الـذـيـ اـرـتـضـتـ دـيـنـاـ لـهـ »ـ .ـ ثـمـ دـعـتـ النـاسـ إـلـىـ أـنـ يـتـذـكـرـواـ مـوـقـعـهـ حـيـنـ كـانـ يـحـمـلـ لـوـاءـ جـمـاعـةـ أـنـصـارـ الـمـعاـهـدـةـ الـتـيـ اـقـرـحـهـ الـمـسـتـرـ هـنـدـرـسـوـنـ ،ـ وـقـالـتـ :ـ «ـ فـشـخـ هـذـاـ مـاضـيـهـ الـقـرـيبـ ،ـ هـوـ آـخـرـ مـنـ تـجـوزـ عـلـىـ النـاسـ خـدـيـعـتـهـ ،ـ أـوـ تـنـسـيـ الـأـمـةـ حـقـيقـتـهـ »ـ .ـ ثـمـ هـاجـمـتـ مـاـ اـعـتـبـرـتـهـ اـسـتـغـلـالـاـ مـنـ جـانـبـ أـحـمـدـ حـسـينـ لـاـسـمـ مـشـرـوـعـ الـقـرـشـ فـيـ الـدـعـوـةـ الـجـدـيـدـةـ .ـ فـطـلـبـتـ إـلـىـ عـلـيـ اـبـراهـيمـ باـشاـ ،ـ رـئـيسـ مـشـرـوـعـ الـقـرـشـ ،ـ أـنـ يـفـسـرـ كـيـفـ

يسمح لبعض أعضاء مجلس ادارة المشروع بنشر الدعوة لتأليف هيئة سياسية تنشر مبادئها علينا وتوزع نشراتها علينا في الطرق ، مع ان هذا العمل يخالف قانون المشروع الذي يحرم الاشتغال بالسياسة ، فضلا عن منافاته للمبادئ التي قام عليها مشروع القرش ، والسياج المقدس الذي كان يجب أن يحاط به ، « وقد قام المشروع لخدمة الأمة ، لا ليقلبه بعضهم حربا على نهضتها السياسية » . ثم اتهمت أحمد حسين صراحة بأنه ينفق على الجريدة من مال المشروع . وأندرت بأن القانون لن يسمح لأحد أن يفلت من يده اذا استمرا المرعى ، وتراءى له أن يواصل أية دعوة سياسية على حساب مشروع القرش ، والمشروع منها براء (٢٤) .

ثم اتجهت الصحافة الوفدية الى تفنيد دعوة مصر الفتاة بترك العمل السياسي ، واظهار بطلانها . فقد وصفها العقاد بأنها « دعوة تعارض تيار الحقائق العالمية ، وتعارض تيار الوطنية المصرية في وقت واحد ، ولا فائدة من ورائها لغير الاستعمار وآلاته المأجورة » . وتساءل قائلا : « بودنا أن نعرف كيف يستطيع الشاب المصري المتعلم أن يعمل في تجارة البترول مثلا دون أن تصدمه السياسة البريطانية ، التي تريد أن تحول بين البترول الروسي الرخيص والسوق المصرية ؟ أو كيف يستطيع الشاب المصري المنتج أن يعمل في تجارة القطن ، دون أن تصدمه هذه السياسة التي تستغل هذا المحصول ؟ أو كيف يستطيع الشاب المتعلم أن ينجح في شركة دون أذ يشعر بوطأة الامتيازات الأجنبية ؟ ، أو كيف يستطيع الشاب المصري المتعلم أن يهمل الأحزاب والانتخابات في بلده ، وهو يرى أصحاب المصالح الأجنبية في هذا البلد لا يهملون شيئا من ذلك ، ولا يزالون يسعون ويدسون لتغليب فريق على فريق ، تبعا لما يرجونه من المنافع والبيانات ؟ » (٢٥) .

وتعرض مكرم عبيد لدعوة مصر الفتاة الى الشباب بعدم الاشتغال بالسياسة بالشجب والتجريح . فوصفتها بأنها أخطر الدعوات وأخبثها ،

« فهي نفحة الفناها من المستعمرين ، منذ نزع الشباب الى التحرر من ربقة الاستعمار .. و اذا كانت هناك طبقة من الأمة أولى من غيرها بالاشتغال بالسياسة ، فهي طبقة الشباب ، لأنه لا حياة لمصر الفتاة اذا لم يكن فتيانها وفتياتها في مقدمة العاملين لتحريرها وانهاضها » . ثم أوضح أهمية الاشتغال بالسياسة بالنسبة لمصر فقال : « ان السياسة في مصر ، وفي كل امة تسعى الى تحقيق استقلالها ، ليست كالسياسة في غيرها من البلدان التي استكملت استقلالها وحريتها . اذ السياسة عندنا هي السياسة الوطنية العليا ، أي اذ تتحرر او لا تتحرر ، يوجد او لا يوجد » ، فهي سياسة وجود او لا وجود » . أما الاهتمام بالمسائل الاقتصادية وطرح السياسة ظهريا ، فهو خطل . « لأن في ذلك تناقضا مع القواعد الأولى لعلم الاقتصاد نفسه ، فضلا عن تناقضه مع الفكرة الوطنية . والواقع أن الكيان الاقتصادي لأية امة هو جزء لا يتجزأ من كيانها السياسي ، فلا يمكن أن تتوافر للبلاد حرية اقتصادية اذا لم تتوافر لها الحرية السياسية . وذلك شأن الأمم كما هو شأن الأفراد . فإذا لم تتحقق سيادة الأمة سياسيا ودستوريا ، فالامة تصبح من الوجهة الاقتصادية أسيرة للحاكمين ومن ورائهم المستعمرين .. قل إذن إن السبب الأول في خرابنا الاقتصادي هو خرابنا السياسي .. ان الفرض الأول للاستعمار الحديث هو استغلال البلاد اقتصاديا واستبعادها ماليا ، فإذا شئنا أن تتحرر اقتصاديا ، فلتتحرر أولا من ربقة المستعمرين ، ولتحترر ثانيا من ربقة الحكم الاستبدادي ، وعندئذ يأتي تحررنا الاقتصادي » . ثم قال : « وليس معنى ذلك ألا نهتم بشئوننا الاقتصادية . بل على العكس من ذلك ، فإن واجب كل مصري أن يسعى الى تشجيع المنتجات المصرية وتحرير الأسواق المصرية ، ولكن يجب ألا تنقلب الأوضاع ، فالحياة أولا ، والثروة ثانيا . فليهتمم إذن شبابنا المصري المجد بالسياسة والاقتصاد معا ، فكلماهما متساندان . أما التفريق

بيئهما فاجرام في حق الوطن » . ثم تحدث عن أولئك الذين يدعون أنهم « لا حزبيون » أو « مستقلون » ، أو طبقاً لآخر صيغة « قوميون » ، فقال : إن هذه الصيغ كلها من العمل الاستعماري في مصر . وهي كلها أساليب مكشوفة لمحاربة الفكرة الوفدية ، وهي الفكرة الأساسية التي نصب المستعمرون أنفسهم لمحاربتها في مصر » (٢٦) .

إذاء هذا الهجوم العنيف من جانب الوفد ، رأى أحمد حسين حسب قوله — أن يسعى لمقابلة النحاس باشا للتتفاهم . وفي ذلك يقول :

« علمت أن خروجنا إلى الحياة قد أحفظ الوفديين وأغضبهم ، وهم لا ينظرون إلى حركتنا بعين الرضا والارتياح ، ويوجسون خيفة منها ، ويعتبرونها حركة مأجورة ووجهة ضدهم .. فقد أوحى إلى النحاس باشا ساعتين أن مصر الفتاة ، هذه الحركة الجديدة هي حركة مصطنعة ووجهة ضده وأن الموعز بها هو الإبراشي باشا .. وأكد الشبيهة عندهم أننا اتخذنا شعار جماعتنا الله والوطن والملك ... لذلك فقد اعتقدت أنه يكون من المقيد أن اجتهد في مقابلة النحاس باشا لأزيل ما علق برأسه من سوء تفاهم ، وإن أبين له كيف أن حركتنا هي حركة قومية بحثة نريد بها أن نعد جيلاً جديداً من الشبان وأن نبعث في الأمة روح الكفاح والجهاد .. ولما كان النحاس باشا قد اعتاد مقابلتي من قبل ، فقد رجوت أنه يحدد لي ميعاداً للمقابلة .. وقد سمح لي بال مقابلة .. ولقد كانت في بيته الأمة ، ولست أذكر تاريخها بالضبط ، ولكنها كانت في أوائل شهر

نوفمبر ١٩٣٣ .

« قابلت النحاس باشا ، فإذا به يجابني يأنني دسيسة ، واتي لا بد أن أكون مدفوعاً من جهة من الجهات للقيام بهذا العمل .. وللخص شكلوه ، أو بالأحرى قرائنه على ما يقول ، في المال الذي تصرف منه على هذه الحركة .. فشرحت له كيف أتي عقب خروجي من كلية الحقوق

سعيت للحصول على قرض من بنك مصر مقداره مائتا جنيه أستعين به على مواجهة الحياة العملية .. واني يا باشا مستعد أن أقدم لك كل الأوراق الخاصة بعملية القرض هذه ، وأترك لك ان تتحرى عن صحتها .. وهنا شرع النحاس باشا يناقشني في صحة مبادئي والبرنامج الذي أذعنته، فقال : ان في هذا البرنامج ما لا يتنق مع جهادنا ، فليس فيه نص على الدستور ، وهل تفضل دستور سنة ١٩٣٠ او دستور ١٩٢٣ .. وفيه بعض البادي الخطرة التي لا أكاد أفهمها ، خذ مثلا « الله » التي وضعتها في أول شعارك ، فلست أراها الا شعوذة ، لأن وضع كلمة « الله » في برنامج سياسي هو شعوذة .. (قلت) : لا تنسى يا باشا ان الاسلام دين لا يفرق بين الدين والسياسة ، فالاسلام سياسة ! ولكن سرعان ما انتقل الى مناقشة باقي الشعار ..

« الى هنا كان صاحب الدولة قد ضاق ذرعا بمناقشتي في كل هذه التفاصيل ، فرأى أن يصرح لي بما في ذيخته نفسه وما اعتقاد أنه لب الموضوع ، فقال : « لا يوجد في مصر الا رأية واحدة هي رأية الوفد ، وكل وطني عامل يجب أن يعمل تحت لواء الوفد .. فكل حركة ، أو كل عمل من الأعمال لا يكون تحت رأية الوفد ، فهو لا يمكن الا أن يكون دخيلا على الأمة ، وديسية من الدسائس .. فإذا كنت صادق التوایا وتريد خدمة بلادك ، فعلام انشاء الجمعيات ووضع البرامج وارسال النداءات ؟ وإذا كان كل جندي يخرج على قائده ويؤلف لنفسه جمعية ويضع برنامجا ، اذن تشتت الجهود وعمت البلد الفوضى .. فإذا كنت تريده أن تكون وطنيا ، فتعال بين أخوانك الشبان في الوفد واندمج في صفوفهم ..

« قلت : هذا صحيح يا باشا ، وقد كان بودي أن أفعل ذلك ، وأن أعمل تحت لوائكم كأصغر جندي .. ولكن لا أكاد أرى للوفد برنامجا ، ولا أرى للوفد أهدافا في هذه الايام الا للوصول الى الحكم ، وأنا لا يمكن أن أكرس حياتي لهذه الغاية .. ولكنني أريد أن أدعوا للأخلاق ، وأن أدعو

للدين ، وأن أدعوا للعمل ، وأريد أن أكون عنينا في جمادي ٠٠٠ واني اعتقاد اذ مصلحة الوفد المحققة أن توجد الى جانبها هيئة وطنية متطرفة كيما يكون هو بالنسبة لها معتدلا ، فيفضل الانجليز التعاون معه واجابة مطالبه ، حتى لا يشجعوا التطرف ، ويتحوال كل الاعنات والارهاق الذي يصب الان على الوفد صبا الى هذه الهيئة الجديدة » ١

« قال النحاس باشا : افعل ما يحلو لك ، فقد أذر من أذر . اتي سوف اعتبرك خارجا عن الوحدة . والأمة لا ترحم الخوارج . فكل من فكر في أن يخرج علينا فقد هدمناه هدما ، والأمة لا ترحم » (٢٧) ٠

نشاط مصر الفتاة الوطنية

مضى أحمد حسين في حركته دون احجام . ووجه هجماته الأولى للأجانب والامتيازات الأجنبية ، « سنكره الأجانب حتى يتنازلوا عن امتيازاتهم . ذلك لأننا لن نقبل اليد التي تضعفنا ، ولا يمكن أن تكون في خدمة أعدائنا » (٢٨) ٠ وأصدرت صحيفته النداءات الى الشبان العاطلين لينشروا دعائية واسعة النطاق للاحلال اللغة العربية في مركزها الطبيعي ، « ففي مصر ما يزيد على خمسة آلاف بيت من البيوت الأجنبية ، ما بين بنوك وشركات ودور تجارة وصناعة ، وهذه كلها لا تعرف العربية في معاملاتها وتحتقر كل ما هو مصري وكل ما هو عربي ٠٠٠ أرغموا هذه البيوتات على ألا تتعامل بين المصريين الا بالعربية ، أرغموها بقوة الرأي العام . يجب أن نقاوم هذه الشركات التي لا تتفاهم معنا بالعربية ، يجب أن تتجاهل اللغات الأجنبية حتى ولو كنا من أربابها ٠٠٠ وعندما فسّر تجد ألف من الوظائف تكون من حق المصريين المشروع » (٢٩) ٠ ثم أخذت جريeditه تصدر النداءات بمقاطعة السجائر الأجنبية والعدول عن دور السينما الأجنبية الى دور السينما المصرية (٣٠) ٠ وفي عدد ٢ ديسمبر ١٩٣٣ نشرت الجريدة على صفحتها الأخيرة صورة للسيطرة الأجنبية على

الحياة الاقتصادية والسياسية في مصر في عشر نقاط ، جاء فيها : الأراضي المصرية مرهونة للأجانب — رؤوس الأموال المصرية جلها ملك للأجانب — الديون المصرية كلها في يد الأجانب — التجارة المصرية في يد الأجانب — البرلمان المصري قاصر عن التشريع للأجانب — القضاء المصري قاصر عن الحكم على الأجانب — تجارة السموم في مصر يروجهما الأجانب — البوليس المصري قاصر عن ايقاف المجرمين الأجانب — الحكومة المصرية قاصرة عن فرض ضريبة على الأجانب — الشعب المصري لا يحترمه الأجانب . ثم قالت الجريدة : هذا هو ما يهدم السيادة القومية ، هذا هو ما يسد علينا طريق الحياة ويعرقل الاصلاح . هذا هو ما يؤخرنا عن بلوغ المجد . وفي يوم ٦ يناير ١٩٣٤ دعت « الصرخة » اليونانيين في مصر الى التنازل عن امتيازاتهم ، ليقدموا البرهان على حسن نواياهم . كما دعت الصرخة شعب مصر لتوقيع العرائض لالغاء المحاكم المختلطة والامتيازات الأجنبية (٣١) .

ثم أخذ أحمد حسين يولي وجهه شطر الجيش المصري . ففي خطاب مفتوح وجهه الى وزير الحرية ، نهى الضعف الذي يعيش فيه هذا الجيش ، ووصفه بأنه « جيش من المرضى » ، جيش من الضعفاء ، جيش من الجهلاء ، جيش لا معنوية فيه ولا حياة ، انه جيش يخضع لرئاسة سفنكس باشا . وهذا الضعف الذي يعيش فيه هذا الجيش المصري عزاه أحمد حسين الى « طول مدة الخدمة التي تصل الى خمس سنوات يترك فيها الفلاح حقله لتتربى ، ويعيشها ، لا في وسط المعارك والانتصارات ، وانما في خدمة بيوت الضباط وأولادهم » . وطالب باتفاق مدة الخدمة الى سنة واحدة ، « وعندما سترون كيف ينقلب الجيش المصري الى جيش يخيف أوروبا من جديد » (٣٢) .

وبعد ثلاثة أشهر من تأليف الجمعية ، أعلن احمد حسين شروط الانضمام اليها . وقد قسم العضوية الى قسمين : عضوية لجان ، وعضوية تشكيلات شبه عسكرية . وفيما يتصل بعضوية اللجان ، أعلن ان لكل

عدد من الأعضاء أن يكونوا من أنفسهم لجنة تحمل اسم منطقتهم ، وينتخبوا من بينهم رئيساً وسكرتيراً وأميناً للصندوق ، على أن يكتبوا محضراً رسمياً باجتماعهم ويرسلوه إلى المركز الرئيسي لاعتماده . أما التشكيلات ، فقد أطلق على أعضائها اسم « المجاهدين » . وذكر أن هؤلاء المجاهدين ينتخبون من بين أعضاء الجمعية ليكونوا تشكيلات منظمة « يكون لها أثر فعال في تنفيذ خطط الجمعية و برنامجه » . وذكر أن هؤلاء المجاهدين في داخل التشكيلات سوف يخضعون لنظام شبه عسكري أساسه الطاعة المطلقة والتلقاني في سبيل مصر ، ويكون لهم ذي خاص من قميص أخضر وبنطلون وحزام ، ولا يقدم الشخص إلا بعد أن يمضي مدة التجربة ، ويعرف قواعد النظام ويحفظ الآيات والأحاديث . أما التشكيلات ، فهي تنقسم إلى فيالق وألوية وفرق وكتائب وأقسام . ورؤساء الفيالق يكونون هيئة أركان الجهاد . ولا يتحقق بتشكيلات المجاهدين إلا « شخص يقف نفسه على اعلاه كلمة الله وتقديس الوطن والاتفاق حول عرش الملك » . ومن ثم فيجب أن يكون من ذوي الأعمال الحرة ، أو أن يكون قد أتم دراسته . وقد اتهى المنشور بدعوة إلى الشباب « الذي سد الأجانب في وجهه طريق الحياة ، فلم يجد عملاً بعد أن أتم دراسته » ، والذي يتقدّم قلبه بنيران الوطنية المقدسة ، والذي يتأنّم مما يرى في مصر ، ويعرف أن مصر دوراً عظيماً ينتظره العالم ، إلى الانضمام إلى الجمعية والجهاد معها (٣٣) .

وفي يوم ٩ ديسمبر ١٩٣٣ نشرت الصرخة ما أسماه أحمد حسين « بالمبادئ العشرة » التي تؤهل معتنفها ليكون جندياً من جنود مصر الفتاة . وقد جاء فيها : لا تتكلّم إلا بالعربية ، ولا ثرد على من لا يخاطب بها ، ولا تدخل محللاً لا يكتب اسمه بالعربية – لا تشتتر إلا من مصرى . ولا تلبس إلا ما صنع في مصر ، ولا تأكل إلا طعاماً مصرياً – تطهر ، فقاطع الخمور ودور اللهو الحرام والسينمات الأجنبية – تطهر : صل لربك

وأم المسجد يوم الجمعة ان كنت مسلما ، والكنيسة يوم الأحد ان كنت مسيحيا ، ويوم السبت ان كنت يهوديا - احفظ نشيد « اسلمي يا مصر » ورثله بكل نفسك في كل حفل ، وليكن أنشودتك في كل مكان - حاسب نفسك كل ليلة : ماذا قدمت في يومك من أجل بلادك ، ومجدها . وسر في كل مكان واثقا من نفسك كمصري ، وامتنى ايمانا بمجدك وقوتك - احقر كل ما هو أجنبي بكل نفسك ، وتعصب لقوميتك الى حد الجنون بـ بلادك هي مصر والسودان معا لا يتجرآن ولا ينفصلان - وغايتك أن تصبح مصر فوق الجميع دولة شامخة تتآلف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتترعى الاسلام - وليكن شعارك دائما : الله والوطن والملك .

بهذه المبادئ ، وبهذه الخطة السياسية ، حدد أحمد حسين خط كفاحه السياسي . وهو خط يبتعد عن خط الكفاح السياسي الذي كان يقوده الوفد ، والذي يقوم أساسا على محاولة الوصول الى اتفاق مع بريطانيا بالاستناد الى التحرّكات الجماهيرية والمساندة الشعبية . كما يبتعد هذا الخط أيضا عن خطة المقاومة المسلحة للانجليز ، وهي البديل الطبيعي لفكرة الكفاح السلمي . ذلك ان تشكيلات مصر الفتاة لم تتعرض اطلاقا في ذلك العين لمسكرات الانجليز بالمجسم أو الدخول معها في أية اشتباكات . بل شغلت نفسها منذ نشأتها بمحاجمة البارات والسينمات وغيرها والاستعراضات في الشوارع واقامة المسكرات في سفح الأهرام ومحاجمة خصومها وارهابهم ، الى غير ذلك من الوسائل الفاشية الخالية من أي محتوى ثوري . وهذا ما يدعونا الى القول بأن هذه الحركة كانت انحرافا عن خط الكفاح الرئيسي ، والدخول بالقضية الوطنية في دروب جانبية لا توصل الى الهدف الأسمى المنشود وهو تحرير البلاد من الاحتلال البريطاني .

• • •

على ان خطة التهسيج التي اتبعتها مصر الفتاة ، على الرغم من ذلك ، قد أوقتها تحت طائلة القانون . فلم يمض وقت طويل ، حتى ألقى القبض على أحمد حسين وفتحي رضوان وحافظ محمود ، وأودعوا السجن الاحتياطي لمدة خمسة وعشرين يوما . ووجهت اليهم تهم تحسين المظاهرات والتحريض على الاضراب . ثم أفرج عنهم بكفالة ، بعد ان حولت القضية الى محكمة الجنائيات . وبعد شهر آخر ، قبض على أحمد حسين مرة ثانية بسبب مقالته عن الجيش المصري ، وقدم مع رئيس تحرير الصرخة (أحمد الشيمي) الى محكمة الجنائيات في ١٩ ابريل ١٩٣٤ . ثم توالت الاعتقالات مع مضي المجلة في خطة التهسيج ، فاتبع أحمد حسين خطة طبقات الوفد ، فعندما قبض عليه وعلى أحمد الشيمي ، رئيس الجمعية فتحي رضوان . ولما قبض على فتحي رضوان وحافظ محمود حجاج وحافظ محمود ، تولت طبقة ثلاثة العمل . وكان من بينهم أفراد لا يزالون في المدارس ! (٣٤) ، نظرا لافتقار الجمعية للقيادات .

وقد زعزعت هذه الاعتقالات فكرة الوفد عن دور الابراشي باشا في انشاء جمعية مصر الفتاة، فلاحظ أن الصحف الوفدية قد كفت عن مهاجمة الجمعية بعد القبض على أعضائها . بل إنه عندما قبض على أحمد حسين ورفيقه في المرة الأولى ، وتقرر الإفراج عنهم بكفالة ، دفعها عنهم أحد الزعماء الوفديين على سبيل القرض . كذلك فقد تصدى بعض المحامين الوفديين للدفاع عن احمد حسين وبعض أعضاء الجمعية في تهمة الاعتداء على البوليس والتجمهر في يونيو ١٩٣٤ ، وكان على رأسهم عبد الفتاح الطويل . ولما حكم عليهم بغرامة ، اشترى عبد الفتاح الطويل في دفع جزء منها ، كما اشتراك حسن سرور المحامي (وهو وفدي أيضا) في دفع جزء آخر (٣٥) .

ولقد دفع هذا التقارب البعض الى التساؤل : لماذا لا تنضم جمعية مصر الفتاة الى راية الوفد ؟ وقد أخطأ هؤلاء في فهم الطبيعة الفاشية

ل الجمعية ، فقد اعتذر أحمد حسين عن ذلك بكلام انشائي نشره على صفحات جرينته في ٩ يوليو ١٩٣٤ قال فيه : ان « للوقد خططا سياسية لا نفهمها . نحن نرى أن لا بد من الكفاح المتواصل ، ولا بد من التضحيه المستمرة . نحن نرى أن لا بد من أن نخلع عن أنفسنا رداء الخوف ، وأن تقدم إلى الأمام في جرأة وشجاعة لكي نعيد لمصر حريتها المسلوبة ، ونتحقق لها استقلالها الكامل . نحن نرى أن الساعة قد حانت لتنظيم الصنوف وايجاد قوة مادية تسهر على حماية الأمة وتحقيق برنامجها . وهذا هو ما نفعله في مصر الفتاة . فليشرع الوقد بعمل جديد ، فليعلن خطة الكفاح المستميت ، فليعلن الحرب على الخوف ، وليدع للتضحيه ولتنظيم الصنوف لخلق القوة في نفوس الشباب ، نكن أول من ينضوي تحت لوائه ونكون لجنة من لجانه » (٣٦) .

وفي الواقع أن فكرة العمل في صفوف الوقد أو الذوبان فيه ، لم تخطر أطلاقاً ببال أحمد حسين ، فإن الخلاف الديولوجي بينهما كان يجعل من الوقد ألد أعدائه . وفي ذلك العين كانت قد أخذت تتكون صلة عضوية بينه وبين المعسكر الأوتوقراطي المعادي للوقد على النحو الذي يرويه بنفسه لنا فيما يلي :

« في هذه الائتماء اقترب منا أشخاص من كل طراز ، وعلى كل صنف . واقترب منا وزراء سابقون وأعضاء في أحزاب . واتصلنا بمختلف الهيئات والجماعات ، تعرف على اسرار الحياة المصرية ، ونقف على شؤونها . وكان الأسطهاد يصاحب مصر الفتاة ، تطاردها الحكومة ، ويقاومها الوقد . وكنا نرحب بالمعونة تلقاها من أي فاحية ، وتلمسن مظاهر التأييد . وكانت الحركة دائماً أبداً في حاجة إلى المال ، وكانت وسائلنا لجمع المال أن نقنع بعض الأغنياء والمشغلين بالسياسة باعاتنا لمصلحة الوطن والأمة . وطرقنا عدة أبواب ، وكان من بين هذه الأبواب علوبة باشا ، ومحمد محمود باشا ، وبهي الدين بر Kapoor باشا . وكان على

رأس هؤلاء حماسة ورغبة في تأييد مصر الفتاة علي ماهر ، ويليه محمد محمود ثم بعي الدين برگات . وهكذا مضت مصر الفتاة تشق طريقها وتواصل كفاحها . وفي هذه الأثناء ، تلخصت العقبة التي تعترض سير الإيمان الجديد في الوفد وحزب الوفد . فهذه الزعامة المقدسة التي فرضها النحاس باشا على الأمة ، وهذه الرغبة في القضاء على الروح الجديدة التي نبعت من مصر الفتاة ، ومحاجمة مصر الفتاة ومحاولة خنقها — كل ذلك أدى بنا إلى اعتبار الوفد خصمنا الأول ، وضرورة العمل على صرعيه والتغلب عليه واراحة البلاد من كابوسه . فكان هؤلاء أعدوا على تحقيق هذه الفكرة ، وخاضوا المعركة الى جوارنا في هذا السبيل كل بأسلوبه ، وفي دائرة قدرته . ولم يكن يهمنا في ذلك الوقت تفاصيل ما يعملون ، ولا الأهداف التي يسعون الى تحقيقها لأنفسهم من هدم الوفد ، ولم يكن يعنينا اذا كانوا مخلصين فيما يوجهونه من اعترافات للوفد أم لا ، لأننا كنا أصحاب المعركة ، وهؤلاء لم يزد عملهم في كل ما عملوه أو قالوه عن تأييد ما نقول أو تحبيذ ما نعمل . ولذلك فقد سرنا ، وكان من مصلحة كفاحنا أن يكون هناك تحالف بين هذه القوى المختلفة ، حتى نصل الى تحقيق الهدف الذي نسعى له ، وهو تحرير البلاد من سيطرة الوفد ، هذه السيطرة الفاسدة » (٣٧) .

وعلى ضوء هذه النظرية ، أخذت العلاقات بين أحمد حسين والوفد تسوء يوما بعد يوم ، واشتد النزاع والصراع بينهما في عهد حكومة نسيم باشا خاصة ، لأن خطوة نسيم باشا كانت تلقى التأييد الكامل من الوفد ، بل وتلقى التوجيه أيضا . وقد اتهم أحمد حسين الوفد بأنه انما يؤيد نسيم باشا حرصا منه على الحكم وعلى كراسى الحكم ، لأنه يعتبره القنطرة التي سيعبر عليها اليه .

فلما تأزم الموقف الدولي في أعقاب الهجوم الإيطالي على الجشة ، ووقف الشعور الوطني المصري مساندا قضية الأنجاش ، اتخذ أحمد حسين

موقفاً معارضاً ، فقد أعلن أنه على هؤلاء الذين يريدون الدفاع عن الجبنة ، أن يدافعوا عن مصر ، وهؤلاء الشجاعان فليبرزوا شجاعتهم في مصر ، والراغبون في التضحية ، أمامهم الميدان فسيحًا في مصر (٣٨) . ونبي أحمد حسين أن الأحرار في كل مكان يتعاطفون ويتقاربون وقت الأحن والشدائد ، وأن هذا المظاهر من مظاهر التأييد الذي وقته مصر تجاه الجبنة ، كان يمثل في نفس الوقت احتجاجاً ورفضاً لكل مظاهر من مظاهر العداوان ، وأن هذه المشاركة للبلد يعني محبة قاسية على يد عداوان فاشي جسيم ، لم تكن تعني بحال تجاهل القضية الأساسية للبلاد ، بل كان فيها ما يؤكدها . ولكن أحمد حسين كان يرى في ذلك الحين أن مصر « لا تكسب قليلاً أو كثيراً في معاداتها إيطاليا وأظهار خصومتها العنيفة في وقت كان الاستقلال فيه أثراً بعد عين » ، والإنجليز يتحكمون في كل شيء (٣٩) . ولهذا فلا عجب إذا بدت دعوته في ذلك الحين ، « دعوة غريبة شاذة » — على حد قوله ، وأن أخذ الرأي العام يهجمس بأنها دعوة مدسوسه ، وأن لليطاليين فيها دخل . حتى لقد أشارت إلى ذلك صراحة مجلة الطائف المصورة (٤٠) .

ولم يلبث أحمد حسين أن أوقع نفسه في تناقض غريب . ففي أثناء الثورة التي اندلعت في أعقاب تصريح هور الأول في ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥ وفي الوقت الذي أخذت الجماهير تتولى معالجة القضية الوطنية بطريقتها الخاصة ، طريقة العنف ، وتبدل بالثورة أحلام بريطانيا في الاكتفاء « بالتعاون الودي » بديلاً عن المعاهدة — وبمعنى آخر بينما استسلمت الجماهير لدعوة التهسيج التي أطلقها الوفد ، وهي الدعوة التي غل نيتها أحمد حسين طوال السنتين السابقتين ، وبدلًا من أن ينخرط أحمد حسين في قيادة العمل الشعبي ، وينصرف إلى تنظيم ثورة الجماهير ، إذا به يترك فجأة طريق التهسيج ، ويطير إلى أوروبا وانجلترا في أثناء المعركة للدعائية للقضية المصرية ، لأن هذه القضية ما تزال مسألة دولية ، وكأن الأمر مع انجلترا

أمر اقناع ودعائية ! فقد أعلن أحمد حسين على صفحات الجرائد عن اكتتاب عام اسفر عن مبلغ هزيل هو مائتا جنيه فقط ، دفع الجزء الاكبر منه علي ماهر باشا وصدقى باشا ومحمد محمود باشا وعلوبه باشا (٤١) . وغادر أحمد حسين القاهرة ومعه فتحي رضوان ، وفي وداعه علوبه باشا ، يوم ٤ ديسمبر ١٩٣٥ ، أي في اليوم السابق على تصريح هور الثاني في ٥ ديسمبر الذي فجر الثورة الثانية . وتوجه الى انجلترا ليخطب في اجتماع حضره الطلبة المصريون المقيمون في لندن وفي البلاد المجاورة قائلاً : « جئنا بكل اخلاص لعرض قضية مصر على الانجليز . جئنا نقول لهم انتا ونحن أكثر الناس تطروا من وجهة نظرهم ، ونحن أكثر الناس كفاحا من أجل الاستقلال ، نستطيع ان نضع ايدينا في أيديهم بخلاص اذا احترموا استقلالنا وحررتنا » (٤٢) .

ولما كان احمد حسين لا يمثل أية أغلبية شعبية ، وكان الانجليز يعلمون ذلك بطبيعة الحال ، فان بعثته لم تسفر عن شيء هام ، اللهم الا حدوث انقسام بين الطلبة المصريين في أوروبا ، عندما أعلنت جمعية باريس أنها ترفض التعاون مع مندوبي جمعية مصر الفتاة الذين حضروا الى أوروبا ، وأنها ستعمل لخدمة القضية المصرية تحت رعاية الوفد المصري . وأرسلت تلغراضاً بهذا النص الى الصحف المصرية نشرته تحت العنوان العريضة (٤٣) .

وفي يوم ١٠ فبراير ١٩٣٦ عاد أحمد حسين الى مصر ليتحدث عن اطباعاته في لندن ، فأعلن أن الانجليز « خصوم شراء معقولون » ! ، وأنه قد أحسن ورفاقه بذلك « كما أحس زعيمنا سعد زغلول بالأمس » . ولكن بشرط واحد ، هو أن يكون خصومهم أقوياء (٤٤) . ولكن احمد حسين عاد ليجد أن الوفد قد أله فرق القمصان الزرق . فدخلت خصومته للوفد مرحلة جديدة ، فمع أنه أظهر سروره في البداية « لأن فكرة مصر الفتاة في النظام والعسكرية قد اتصرت » ، الا أنه عاد

بعد أيام فهاجم هذه الحركة ووصفها بأنها «حركة زائفة» ، وأنها قامت على تقليل حركة القمصان الخضر ، فلن تثبت أن تزول كما زالت غيرها من الحركات الزائفة :

«ففي عشية وضحاها ، إذا بهم يلبسون قميصاً أزرق ، وفي عشية وضحاها إذا بنا نسمع عن القيادة والفرق والألقاب الضخمة ، والتي لا نعرف لها معنى إلا الطبل والزمر كعادة القوم . هؤلاء هم الذين يقلدون غيرهم ، ولذلك فإن حركتهم زائفة لا تثبت أن تزول كما زالت غيرها من الحركات الزائفة . وستبقى مصر الفتاة لتوacial مهمتها ، ولتؤدي رسالتها » (٤٥) .

على أن أحمد حسين عاد أيضاً ليجد أن كبار مؤيديه قد أصبحوا في دست الحكم . فقد أصبح علي ماهر باشا رئيساً للوزارة ، كما أصبح غلوبة باشا وزيراً للمعارف . وشرعت الحكومة على الفور في الاعتراف بمصر الفتاة « كهيئة جديرة بالاحترام والتقدير » — على حد قول أحد قادة مصر الفتاة — وظهر ذلك في المقابلات المتعددة التي تمت بين رئيس الوزراء وأحمد حسين . وفي ظل هذه الظروف المواتية ، أخذ أحمد حسين يعمل على تثبيت دعائم جمعيته ، وينظم أعمالها الإدارية وماليتها بما يتفق واستقبال العهد الجديد (٤٦) .

* * *

في تلك الأثناء كانت البلاد تجتاز مرحلة تاريخية فاصلة . فقد مات الملك فؤاد بينما كانت اجراءات حصول البلاد على حريتها الداخلية والخارجية تسير في طريقها المرسوم . فكانت تلك نقطة التحول في الموقف الداخلي كله : فمن ناحية ، فقد اعتلى العرش شاب صغير هو في سن أي شاب من شباب مصر الفتاة . ومن الطبيعي أن يرى شباب مصر الفتاة في هذا الملك الشاب ، وهو جزء من شعارهم ، زعيماً هيأته الأقدار لرعايته

وتحمایة هذه الحركة الجديدة وقيادتها عند اللزوم . وأن يرى الملك بدوره في هذه الحركة التي تقوم على الشباب جنودا يستطيع أن يستعين بهم عند اللزوم . ومن الناحية الأخرى ، فإن علي ماهر باشا ، الذي شاءت الظروف أن يكون في رئاسة الوزارة عند اعتلاء فاروق العرش ، وأن يقدم له أجل الخدمات ، وأن يقع في نفسه أجل موقع ، ويُبسط عليه سيطرته ويُخضعه لنفوذه — قدرأى — بعد أن اضطر إلى أن يتخلّى عن الحكم للوَفْد على أثر الانتخابات الحرة التي أجراها تحت الظروف التي كانت تحكم الأحداث — أنه يكون قد أضاع فرصة العمر إذا ترك الوَفْد يحكم دون منازع في العهد الجديد ، فأخذ يرسم مخططاته ليعود مرة أخرى إلى الحكم . وكان من الطبيعي أن يكون لمصر الفتاة دور كبير في هذه المخططات على النحو الذي يرويه أحمد حسين فيما يلي :

« خرج علي ماهر من الوزارة وجاء الوَفْد . وقد خرج علي ماهر بنية العودة إلى الحكم . ومنذ اليوم الأول الذي بارح فيه الوزارة ، شرع يعد الخطط ويحكم التدابير للعودة إلى الحكم . ونحن لا نرى في ذلك حرجا ، ولا تؤاخذ عليه علي ماهر ، بل كنا نرى هذه المحاولة من تأثيته متفقة مع برنامجنا . فهو لا يقدر على الفوز إلى الحكم إلا بعد اجلاء الوَفْد منه . والقضاء على سيطرة الوَفْد سواء في الحكومة أو بين طوائف الأمة ، هو بغيتنا وانشودتنا . ذلك أننا تؤمن أن الوَفْد وسياسة هي السر الأول في حالة الافساد وقلب الاوضاع التي نشاهدها في الحياة المصرية بأسرها . من أجل ذلك توافقنا وعلى باشا ماهر على التخلص من الوَفْد : هو يريد ذلك لأجل أن يقفز إلى كرسي الوزارة ، ونحن نريده لنحرر الأمة من ربقة الاستعباد لهذا الصنم المعبد بالباطل » (٤٧) .

وقد ظهرت مظاهر هذا التوافق على النحو الآتي : فلقد ذكرنا أن خطة علي ماهر باشا كانت تقوم على تقوية الموقع الذي سوف يحكم منه (القصر) شعبيا ، ينقل مركز المقاومة ضد الانجلiz إليه من الوَفْد الذي

هادن . ومن أجل ذلك كان موقفه الذي أشرنا إليه من المعاهدة . وقد انعكست هذه الخطة على موقف أحمد حسين من المعاهدة أيضا . فان أحمد حسين ، الذي ألف في عام ١٩٢٩ جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة للترويج لمقررات محمد محمود — هندرسون ، على اعتبار أنها « الفرصة الوحيدة للسير بالبلاد الى الأمام » ، لم يلبث أن اصدر في يوم ٦ سبتمبر ١٩٣٦ بياناً أعلن فيه رفضه للقيود التي تضمنتها المعاهدة ، والتي « لا يمكن أن تقيد مصر يا واحداً » . ووصف المعاهدة بأنها ينقصها العنصر الأساسي في صحة العقود والالتزامات ، وهو عنصر الرضى . « ولا عبرة بالقول بأن ممثلي الشعب المصري قد قبلوا المعاهدة ، وأن البرلمان سيصدق عليها ، لأن أحد الطرفين مغلوب على أمره ، والثاني هو الغالب » . ثم وجه نداء الى الأمة بجميع عناصرها أن تستأنف الكفاح السريع بحيث لا يمضي عام واحد ! حتى يكون التجنيد قد أصبح اجبارياً ، وتضاعفت قوات الجيش عدة مرات ، وامتلكت مصر مئات الطائرات ، وألغيت الامتيازات ، وبرزت شخصية مصر الدولية في جلاء وقوة . علينا أن نحارب الأممية وان نقضي عليها ، وأن نشيد استقلالنا الاقتصادي ، وأن نقضي على العبودية لأوروبا ومنتجاتها أوروبا وروح أوروبا . وفي كلمة : يجب أن نجند الشعب في جميع الميادين ، وهكذا لا يمضي عام واحد ، او عامان على الأكثر ! حتى تكون مصر مستعدة بجميع طبقاتها للتحرر من كل قيد يمس سيادتها من بعد أو قرب ، مستعدة لأن تذكر هذه النصوص الجائرة » (٤٨) .

وبهذا البيان المتنـىء بالتغيير ، يهاجم أحمد حسين المعاهدة . فهو لا يرسم أي مخطط مدروس لاتزان الاستقلال من الانجليز عن طريق القوة ، وهي البديل الوحـيد للمعاهدة ، وانما يقدم برامجاً ساذجاً يقوم على مضاعفة قوات الجيش عشر مرات والحصول على مئات الطائرات ، فتصبح مصر بعد عام أو عامين على الأكثر مستعدة لتحرير نفسها من كل

قيد إ لأن أمور البلاد في أيدي بنائها ، واستخفافا بما يحفل بالبناء مثل هذا الجيش من ناحية النفقات الهائلة ومصدر التسليح والتدريب وغير ذلك من الأمور التي تنوء بها الدول الكاملة الاستقلال . وكيف كان أحمد حسين يستطيع أن ينفذ هذا المخطط الفخم لو أنه ولـي الحكم في ذلك العين تحت أغلال الاحتلال ؟! إن هذا يبين بوضوح أن المسألة كانت مسألة الظهور في ثوب التطرف لاجتذاب ولاء الشباب الأحدث سنا والأكثر حماسا ، لا لخوض المعركة ضد الانجليز ، لأن ذلك لم يحدث — وإنما لمحاربة الوفد ، وليكونوا في خدمة الملك الجديد ، وهذا ما حدث .

اتهام مصر الفتاة بالعملاء لبريطانيا

في ذلك العين كانت علاقة أحمد حسين بالوفد قد دخلت مرحلة خطيرة ، حين أعلن النحاس باشا من فوق منبر مجلس التواب في يونية ١٩٣٦ ، أن جمعية مصر الفتاة « تعمل لحساب دولة أجنبية ضد مصلحة البلاد » . وقد أعلن النحاس باشا هذا الاتهام الفريد في حفل السياسة المصرية ، بمناسبة استجواب تقدم به النائب هارون أبو سحلاة لرئيس الوزراء عن أسباب مقاومة الحكومة لسفر بعض أعضاء مصر الفتاة في رحلة إلى الصعيد بالقمحين الأخضر . فقد ألقى النحاس باشا البيان الخطير الآتي :

« ثبت لوزارة الداخلية أن جمعية مصر الفتاة تعمل لحساب دولة أجنبية ضد مصلحة البلاد (ضجة) ولذلك قررت الوزارة ، حرضا على مصلحة الدولة ، أن تمنع تجوال أعضاء هذه الجمعية في القرى يزي خاص . وقد بذلك لرئيس الجمعية النصيحة الودية بالعدول عن السفر إلى الصعيد ، فلما لم يستمع لهذه النصيحة ، وسافر ومن معه إلى أسوان ، لم يتعرض لهم أحد ، ولكن اتخذت الإجراءات للحيلولة بينهم وبين التجوال في القرى يزي خاص والاتصال بالأهالي ، وذلك للسبب الذي بيانه

هذا ولم تتعرض الحكومة لجمعية مصر الفتاة في المدن الكبرى ، بل تركت أفرادها أحرازاً يلبيسون ما يشاؤون في حدود القانون . وقد سبق لهذه الجمعية أن طلبت عقد اجتماع عام بمدينة الفيوم في شهر أبريل ١٩٣٦ وصرحت وزارة الداخلية بعقد هذا الاجتماع ، على غير رأي مدير المديرية ، فتسبب عن هذا التصريح تجمهر كاد يؤدي إلى اخلال خطير بالأمن العام ، واضطر البوليس إلى اطلاق النار ، والمحافظة على أعضاء الجمعية إلى أن رحلوا من مدينة الفيوم في فجر اليوم التالي عائدین إلى القاهرة . كما أنه وصلت لوزارة الداخلية أخيراً تقارير من حضرتي مديرى أسوان وقنا تفيد عدم ارتياح الأهالي لوجود هذه الجماعة بين ظهارنיהם ، ومن أمضوا هذه التقارير حضرة نائب اسنا المحترم . وان هذه الجمعية التي تنطوي اغراضها وعلاقاتها على ما يضر بمصلحة الدولة الكبرى، لا يصح مقارنتها بجماعة الشبان الذين يلبيسون القمبسان الزرقاء . والذين تقوم مبادئهم على احترام النظام والقانون . والعمل لخير البلاد ، ويتنمون إلى هيئة سياسية مسئولة » (٤٩) ٠

كان هذا البيان مفاجأة للنواب والرأي العام . وكان السؤال الذي بُرِزَ في ذلك الحين : من هي الدولة التي كان يعنيها النحاس باشا؟ وقد تولت الصحف الوفدية الرد على هذا السؤال . فقد أكثرت في ذلك الوقت من الحديث عن الدعاية الإيطالية في مصر . وكان مما ذكرته أن مقدار ما أتفقته في خلال العام السابق قد بلغ عشرين ألف جنيه ، وأنه تقرر زيادة المبلغ إلىضعف في عام ١٩٣٦ (٥٠) . وقد ربطت بعض هذه الصحف بين المبالغ التي تتفقها الدعاية الإيطالية وبين الجمعية وخصوصاً موقفها من معاهدة ١٩٣٦ ، فتساءلت عن المصدر الذي ينفق منه أحمد حسين، وربطت بين نشاطه في معارضه المعاهدة ونشاط الإيطاليين في مصر في اقناع الأهالي بضرر المعاهدة والتحالف مع الانجليز . ونشرت المجلة صورة للغراف ، وزعته وكالة الشرق العربي ذكر فيه مراسل الوكالة في

روما أن الحكومة الايطالية وافقت على القرار الذي اتخذه اخيرا مكتب الدعاية الفاشية في الشرق بایجاد جو معاد للمعاهدة المصرية الانجليزية ، وتشجيع القائمين بمعارضتها في مصر ، لأن الدوائر الايطالية تعتقد أن هذه المعاهدة موجهة الى نفوذ ايطاليا في الشرق والى التوسيع الاستعماري الايطالي فيه (٥١) . وفي يوم ١٨ اكتوبر ١٩٣٦ نشرت مجلة آخر ساعة خبرا أوردت فيه أن دار السفارة البريطانية بعثت الى الجهات المصرية المختصة بصورة مستندات حصل عليها قلم المخابرات البريطانية ، وهي تثبت بالدليل القاطع وجود صلة بين ادارة الدعاية الأجنبية المذكورة وبين بعض المعارضين في مصر . وقالت ان هذه المستندات لا بد أن تكون قد عرضت على رئيس الوزراء .

كانت علاقة الوفد بأحزاب الأقلية ، عندما ألقى النحاس باشا اتهامه ضد جمعية مصر الفتاة ، هي علاقة التحالف والائتلاف على النحو الذي أرسته الجبهة الوطنية . لذلك فلم تستمر المناقشة طويلا في مجلس النواب حول هذا الاتهام . على أنه مع ذلك جرت بعض المحاولات من بعض النواب لاستجلاء الموضوع وحمل النحاس باشا على القاء مزيد من الضوء عليه ، ولكنها كانت محاولات فاشلة . فقد وقف النائب فكري اباظة يقول انه نظرا الخطورة التهمة التي «تهم أعداء هذه الجمعية كما تهم اصدقائهم»، ونظرا لأن كثيرا من الشباب متصل بهذه الجمعية ، فإنه يرى تأجيل الاستجواب حتى تودع الحكومة وثائق الاتهام في المجلس ليطلع عليها الاعضاء حتى ولو في جلسة سرية ، فإذا تبين لهم أن هذه التهمة الخطيرة ثابتة ، استطاعوا أن يحولوا دون خطر هذه الجمعية على البلاد ، أما اذا كانت التقارير محل نظر ، استطاع النواب أن يناقشوا بالحججة والمناقشة على أن النحاس باشا رفض رفضا باتا ايداع الوثائق في مجلس النواب ، قائلا ان «الوزارة متثبتة مما قدم اليها من الأدلة .. وان هذه المسائل تتعلق بسياسة الدولة العامة .. وهي من أسرار الدولة ، ولا يمكن

أن تتقىد بها ولن تتقىد ، لأن أسرار الدولة فوق كل اعتبار ، والوزارة مسئولة أمامكم ، فاما أن تعطوها ثقتكم ، واما أن تسحبوا منها هذه الثقة ، والرأي الآخر لكم » .

وقد حاول فكري أبياضة القاء الشبهات على التقارير ، فأبدى اعتقاده بأنها وضعت في العهود السابقة على عهد الوفد ، « وهي عهود طالما جرحتها وطالما طعنا في تقاريرها » ، « فأخشى كل الخشى أن تكون هذه التقارير صادرة من شخصيات معرضة .. فأود أن يشترك المجلس في التقارير أيضا مع الحكومة .. فإذا كانت هذه اللطمة صحيحة ، سحقنا هذه الجمعية وأبدنا هذا الوباء .. وأما إذا كانت هذه التقارير مختلفة ، استطعنا مناقشة ما ورد بها بكل هدوء وسكون لنرى إذا كان في الامكان إزالة هذه الوصمة » .

ولكن النحاس باشا أكد أن التقارير « وضعت في عهد الوزارة الحاضرة، في هذا العهد الجديد، وتوفرت لدينا منذ تبوأنا مقاعد الوزارة، لأنني لا أبحث في الماضي ، ولا أريد أن أبحث عنه ، ولكنني أبحث عن الحاضر وعن سلامة الدولة وحفظ الأمان في الوقت الحاضر » .

وقد حاول النائب عبد المجيد ابراهيم صالح (من الأحرار الدستوريين) أن يدفع الحكومة إلى رفع الدعوى العمومية على رؤساء الجمعية لحاكمتهم على الجرائم التي اقترنعت الحكومة بصلتها ، « وعندئذ يتقدم هؤلاء النهر بالدفاع عن أنفسهم أمام القضاء المقدس ، فإما أن يحكم عليهم ، وإما أن يحكم ببراءتهم » .

ولكن النحاس باشا رفض هذا الاقتراح أيضا ، لأنه « يتناهى والخطة التي أبنتها لحضراتكم ، هذه الخطة هي أن الحكومة لا تريد أن تقدم أدلة ، سواء للمجلس ، أو لآلية هيئة أخرى .. والمحاكمة لا تكون إلا عند تقديم الأدلة إلى الجهة التي ستتصدر الحكم » .

وقد تساءل النائب السابق كيف يسمح رئيس الوزراء ، « باعتباره

رئيسا شعبيا ، ورئيسا رسميا للدولة » - وقد اقتتنع دولته بخطر تلك الدعاية ، أن يباح لهذا النفر أن يتجلوا في المدن ويثنوا دعايتهم الخطيرة، ثم يتركوا أحرارا ؟

وقد رد النحاس باشا بأن الحكومة « ت يريد المحافظة على سلامة الدولة ، مع اباحة العريمة لكل من يريد » . واضح أن سياسة الحكومة هي منع تجوال أعضاء الجمعية في القرى ، واباحة العريمة المطلقة لها في زيها واجتماعاتها وخطبها في المدن ، « حيث يتمنى لكل انسان أن يقاومها وأن يناقشها وأن يعرض على كل ما يجد منها وأن يدرك كنه ما تفزع » . وحيث الاستعداد هنا واف ، والبوليس يحظى متنبه ، يحضر كل اجتماع ، ويسمع كل ما يلقى فيه ، فإذا رأى بوادر شر منها في الحال » (٥٢) .

ازاء هذا الاصرار من جانب النحاس باشا ، أدرك النواب أن لا جدوى من المناقشة ، فوافقوا على انهاها . وبذلك ظل الاتهام معلقا فوق رأس مصر الفتاة .

وما حدث بعد ذلك لا يساعد كثيرا على حسم هذه المسألة . فقد تقدم أحمد حسين إلى النائب العام طالبا أن يتحقق في هذا الاتهام . فاعتذر بأن الحكومة لم تكلفه بذلك . فطلب رفع الدعوى العمومية على النحاس باشا . فرفض أيضا لأن النحاس باشا متყن بالحصانة البرلمانية (٥٣) . وفي شهر أكتوبر من العام التالي ، وفي ظروف انساق الوفد ونشوب المعركة الدستورية ، رفع أحمد حسين قضية ضد النحاس باشا بصفته الشخصية ، وبصفته وزيرا للداخلية ، يطلب فيها مبلغ عشرة الاف جنيه على سبيل التعويض ، لما ناله من أضرار أدبية بسبب تصريحه في مجلس النواب » (٥٤) .

على أن النحاس باشا نفسه لم يلبث ، بعد اقالته مباشرة ، أن تقدم ببلاغ إلى النائب العام يطلب فيه التحقيق مع احمد حسين ، قائلا انه حينما كان وزيرا للداخلية ورئيسا للحكومة ، اطلع على تقارير رسمية وأوراق

مختلفة تظهر أن جمعية مصر الفتاة كانت تتلقى اعانت مالية في أوقات مختلفة من علي ماهر ومحمد محمود واسماويل صدقى وبهي الدين برگات ومحمد علي علوبة وعباس حليم عبد الخالق مذكور وغيرهم من وردت أسماؤهم في التقارير والأوراق المذكورة . هذا فضلاً عما جاء في هذه التقارير من صلة هذه الجمعية بمصادر أجنبية . ومضى النحاس باشا في بлагة ذكر أن المعلومات التي وصلت إليه تثبت ، فوق الصلة المالية ، صلة أخرى سياسية تدل على الاتفاق في الأغراض والخطط ، حتى ان احمد حسين كان وثيق الصلة بهذه الشخصيات الكبيرة ويتلقى أوامرها ، ويعرف أسرارها وخططها . واتهى النحاس باشا بطلب التحقيق مع جميع الشخصيات الكبرى التي ذكرها (٥٥) .

ولقد كان هذا البلاغ ، بطبيعة الحال ، فرصة طيبة لأحمد حسين ، ليحسم هذا الاتهام المعلق على رأسه . وخصوصاً بعد أن اتهى حكم الوفد ، وأصبح جميع أصدقاء أحمد حسين في مراكز السلطة . ولكن النائب العام – كما قالت جريدة مصر الفتاة – « لم ير في هذا البلاغ ما يستحق مجرد النظر إليه ، فأهمله وتغاضى عنه » !! وفي الوقت نفسه فإن أحمد حسين الذي كان مت候ساً لإجراء التحقيق معه عندما تميأ النحاس باشا مصراً على عدم التحقيق ، قد فقد حماسته فجأة عندما تميأ الظروف لذلك . ففي مارس من العام التالي ، أُعلن عن تنازله عن الدعوى المدنية المرفوعة منه ضد النحاس باشا . وساقت جريدة أسباب هذا التنازل على الوجه الآتي : فقد ذكرت أن « النائب العام قد أهمل بلاغ النحاس باشا وتغاضى عنه بعد أن رأى أنه لا يستحق مجرد النظر إليه . ولذلك فقد ثبت بواسطة الجهات المسئولة ، وبواسطة النيابة أن مصر الفتاة تعمل في وضع النهار لصلاح الله والوطن . ولهذا سقطت فرية النحاس باشا » . ومصر الفتاة اليوم بحمد الله عالية الصوت مرهوبة الجانب . فلم تعد ضرورة لهذه القضية ، خصوصاً وأن الوقت قد فات

عليها . ونحن اليوم بازاء معارك جديدة ، ونتطلع للمستقبل ، فلسنا نرحب في الوقوف طويلاً أمام هذا الماضي ، بل نمر عليه مرور الكرام حتى تهيأ للاحظار المقلبة علينا من كل صوب » (٥٦) . وهكذا تنازل أحمد حسين بنفسه عن الفرص التي تهيأت له لاثبات براءته من تهمة العدالة لدولة أجنبية عن طريق حكم قضائي .

ولقد كان من الضروري مع ذلك أن نعالج هذه المسألة الهامة ونلقى عليها من الأضواء ما قد يمكننا من اصدار حكم تاريخي فيها . وفي ذلك نطرح النقاط الآتية :

أولاً — أن تاريخ مصر الفتاة منذ نشأتها ، وعلى الرغم من صبغتها الفاشية التي لا شبهة فيها ، لم يكن فيه ما يشير بحال من الأحوال الى وجود « علاقة خاصة » بينها وبين ايطاليا ، أو علاقة التابع بالمتبع ، بل كان فيه — على النقيض — ما يدل على أن العلاقة بينهما كانت علاقة جفاء وخصومة . وحتى نزيل ما قد يbedo في هذا القول من تناقض ، نوضح أمرين : الأول ، أن الفاشية ، كايدلوجية ، لم يكن فيها ذلك المبدأ الأساسي في الشيوعية الذي يحتم وحدة الحركة الشيوعية وعالميتها ، وهو وحدة الطبقة العمالية المناضلة في جميع أنحاء العالم على حساب كافة الروابط القومية . وبالتالي فإن اعتناق المبادئ الفاشية لم يكن يستلزم بالحتم تلقي الأوامر والتوجيهات من مركز الفاشية في ايطاليا .

ثانياً — أن الحركة الفاشية ، التي قامت في ايطاليا ، وهي التي كانت تمثل أعلى مراحل الاستعمار ، كان من الطبيعي أن تلقي التنديد منحركات الوطنية في البلاد التي تعاني من الاستعمار ، كما حدث في مصر عند هجوم الايطاليين على الجبعة . ولقد دأبت جريدة مصر الفتاة (الصرخة) منذ نشأتها ، على التنديد بایطاليا ومحاولاتها الاستعمارية .

ففي عددها الصادر في ٢٣ ديسمبر ١٩٣٣ هاجمت في عنف الدعوة التي وجهتها ايطاليا الى الطلبة الشرقيين في أوروبا لعقد مؤتمر في روما . وكان

مما وصفت به الجريدة ايطاليا في هذا المقال أنها الدولة التي لا يعرفها الشرق الا طاغية جارة في طرابلس ، تقتل أبناءه ، وتستحل حرماته ، وتستغمر أرضه ، والتي يعرفها طامعة في غير طرابلس من بلاد الشرق ٠ وفي يوم ٣٠ ديسمبر أعادت الكلام في هذا الموضوع ، ونبهت الى خطر تجميع الشبان الشرقيين في أوروبا في روما ، لاتخاذهم وسيلة للدعائية لها ٠ وفي ٧ اكتوبر ١٩٣٣ نشرت مقالا هاجم فيه كاتبه موسوليني قائلا : انه « آخر من يجب أن تتحدث عنه في مصر ٠ فهو الذي اغتصب منا جنوب ، والذي يتهيأ في أقرب فرصة لغزو مصر ، والذي يقتل أبطال المسلمين في طرابلس بلا حساب ، والذي لا يمثل لنا شيئا جليلا » ٠ وفي عام ١٩٣٤ زار أحمد حسين ايطاليا وعاد منها ليكتب مقالين أحدهما بعنوان : « أربعة أيام في نابولي وفي روما ، أو لقد خبيت ايطاليا حسن ظني فيها » ، والثاني بعنوان : « ذئير مصر الفتاة في روما » ٠ وقد نشر هذان المقالان مع مقال ثالث تحت عنوان : « للعبرة ، الاستعمار الاطالي في طرابلس الغرب وفظائعه » ، في جريدة الصرخة ٠ مما اعتبرته ايطاليا تحريرا على كراحتها وازدرائها وتحقيرها ، فطلبت من وزارة الداخلية أن تتدخل في الموضوع ، فكلفت الوزارة النيابة برفع الدعوى العمومية (٥٧) . فعلاقة مصر الفتاة بايطاليا منذ قيامها ، اذن ، لم تكن علاقة مودة وتقارب ، وإنما كانت علاقة جفاء وخصومة ٠ وقد ظلت كذلك حتى كانت الحرب الاطالية - الجشية ، التي وقف فيها أحمد حسين ب موقفه المعروف حين أعلن أن مصر لا تكسب قليلا أو كثيرا بمعاداة ايطاليا ، وهو موقف قد يكون منشؤه كراهة انجلترا وليس حب ايطاليا ، فترتب على ذلك ان اتهمت دعوته بأنها دعوة مدسosa وأن للايطاليين فيها دخل ٠ ومنذ ذلك الحين ظلت هذه التهمة تتارجح بين الشك واليقين ، حتى ألقى النحاس باشا بيانه السالف الذكر ، الذي قرب به هذه التهمة خطوات كثيرة من باب اليقين ٠

وهنا نصل الى تقويم بيان النحاس باشا من الناحية التاريخية ٠ ان هذا البيان الخطير ، على الرغم من القائه في قاعة مجلس النواب ، وعلى الرغم من صدوره من رئيس الحكومة ووزعيم الغالبية الشعبية في الوقت نفسه ، الا انه لا يمكن أن يرتقي من كونه بيانا سياسيا عن خصم سياسي ، ليصبح حكما قضائيا دامغا ٠ وهناك جملة أسباب لذلك ، أولها ، انه يستند الى تقارير وضعت في عهد الحكومة الوفدية ، أي في عهد حكومة تخاصم جمعية مصر الفتاة ٠ وهذا وحده يلقي الشبهات حول قيمة هذه التقارير وعلى واضعيها ، ويلقي الشبهات بالتالي على البيان السياسي الذي بني عليها ، لأن ما بني على ضلال فهو ضلال ٠ ثانيا — أنه على الرغم من أن النحاس باشا قد أكد أنه قد ثبت بنفسه من الأدلة التي قدمت اليه قبل القاء بيانه ٠ الا أنها لا يجب أن تنسى أن النحاس باشا كان خصما سياسيا لجمعية مصر الفتاة ، والخصم لا يصلح أن يكون حكما ٠ ثالثا — أن هذه الأدلة لم تقدم للقضاء للتثبت من صحتها ولتصدر حكما فيها ، فهي أدلة مشكوك فيها ٠ والشك لمصلحة المتهم على الدوام ٠

بقيت خطة مصر الفتاة بازاء ايطاليا ٠ وفي الواقع أنه على الرغم من أننا سوف نرى العلاقات بينهما تتحسن ، بعد أن يرفع أحمد حسين علم الفاشية عاليا فوق دار حزبه ، الا أن هذا الارتباط الايديولوجي — كما ذكرنا — لم يكن من شأنه ايجاد رابطة ولاء أو تبعية ، كما هو الحال في الشيوعية ٠ ولذلك فانتا سوف نرى جريدة مصر الفتاة تهاجم المارشال بالبو أثناء زيارته لمصر عندما أدلى بتصريح تحدث فيه عن حماية ايطاليا للإسلام ٠ فقد نددت « باليد الثقيلة القاسية التي يسيطرها الجنرال بالبو على أهل طرابلس ، والعنف والابتکار في ألوان الاضطهاد الذي يعامل به سكانها » ٠ ثم تقول ان من الاسلام أن يثور أهل طرابلس على الحكم الايطالي لبلادهم في ماضيه وحاضره ومستقبله (٥٨) ٠ وفي رأيي أن أحمد حسين لم يكن عميلا لايطاليا ، وان اتهام النحاس

باشا له بأنه كان يعمل ضد مصلحة وطنه ، كان اسرافا في الاستنتاج ، لأن الخط السياسي الذي اتهجه أحمد حسين ، على الرغم من أنه كان يبتعد عن الخط السياسي للكثرة الجماهيرية ، الا انه كان بعيدا أيضا عن الالقاء مع الخط الاستعماري لايطاليا ، وهو ما يكشفه بوضوح سوء علاقاته بهما

* * *

على أن اتهام النحاس باشا - مع ذلك - كان لا بد أن يترك أثره المحتوم . فكما يقول أحمد حسين : « شرع كل مصرى يعتدي علينا ، فلا نجد بوليسا يجرؤ على مؤاخذته ، ولا نيابة تجرؤ على محاسبته ، لأنه يضرب في أشخاص قال عنهم رئيس الوزراء انهم خونة صينعة دولة أجنبية (٥٩) . وفي مذكرة رفتها أحمد حسين الى أعضاء مجلسى النواب والشيوخ قال ان أعضاء الجمعية كانوا محل اعتداء على طول الخط في جميع أنحاء القطر . وفي المحلة وفي منوف وفي بورسعيد وقعت حوادث كان جنود مصر الفتاة فيها محل اعتداء شنيع (٦٠) . وقد قرر الأستاذ مصطفى مرعي ، الذي كان يتراوح في حادثة دمنهور التي وقعت يوم ٢ اغسطس ١٩٣٦ بين القمصان الخضر والقمصان الزرق ، أن هذا الحادث يعتبر أثرا من آثار السخط على جماعة مصر الفتاة بعد تصريح النحاس باشا . وقال انه ترتب على هذا التصريح أن اعتقد رجال الادارة ان واجبهم ترضية الحكومة عن طريق مطاردة رجال مصر الفتاة والتهاون في حمايتهم (٦١) .

على أن أحمد حسين ، بعد أن تلقى الضربة الأولى ، لم يلبث أن استجتمع قواه ، فاتنقل جنوده من مركز الدفاع الى مركز الهجوم . وقد ساعده على ذلك عاملان ، أولهما : أن النحاس باشا ، ازاء النقد المستمر والعنيف من الصحف المعارضة والأجنبية لفرق القمصان الزرق - وهو النقد الذي بلغ ذروته في هجوم النقاشي على هذه الفرق ، قد أخذ

يراجع نفسه دستوريا في جدوى بقاء هذه الفرق ، وأخذ من ثم يصدر التعليمات واللوائح لتحويل هذه الفرق الى مجرد فرق رياضية ، وحرم عليها حمل السلاح – كما ذكرنا . ثانيا ، أنه في الوقت الذي كان النحاس يعمل في اضعاف شوكة فرق القمصان الزرق ، كان القصر ورجال الأحزاب الأخرى يعملون على تدعيم فرق القمصان الخضر وتعزيزها لمساندتهم في المؤامرة التي كانت تبيت للحكم الدستوري من جهة ، ولحمائهم من سخط الشعب عندما أخذت تفوح رائحة الأقالة . ومن الثابت أن فرق القمصان الخضر كانت تقوم في ذلك الحين بمهمة حراسة خصوم الوفد ، ففي مقال لجريدة مصر الفتاة ، في معرض تعير زعماء الأحزاب بفضلها عليهم . قالت : « كانوا لا يستطيعون عمل اجتماع صغير أو كبير الا بعد أن يمدhem جنود مصر الفتاة بحمائهم !!(٦٢) » وهكذا تجاوز الصراع بين مصر الفتاة والوفد كل حد . وبلغ ذروته حين أقدم عز الدين عبد القادر على محاولة اغتيال النحاس باشا يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٣٧ ، وقبض على أحمد حسين وفتحي رضوان ومحمد صبيح والدكتور نور الدين طراف وغيرهم من أعضاء مصر الفتاة (٦٣) . وبذا كان نهاية الجمعية قد أصبحت وشيكة ، وأن الفرصة قد حانت للوفد ليتخلص من خصم متآمر كثير الشعب وأداة فاشية يعظم خطرها في يد القصر وأحزاب الأقلية . ولكن اقالة النحاس باشا ، بعد شهر واحد ، غيرت مصير الجمعية ، واتنقلت بها الى مرحلة جديدة وطور جديد .

(٢) ارتفاع المد الفاشي

سقطت حكومة الوفد . وجاءت حكومة محمد محمود باشا . فأصبح جميع حلفاء احمد حسين القدامى في مركز السلطة : ففي الديوان الملكي علي ماهر باشا ، وفي رئاسة الحكومة محمد محمود باشا ، وفي وزارة المعارف بهي الدين برkat باشا ، وفي وزارة الصحة محمد كامل البنداري باشا ، وفي كل ركن من أركان الوزارة او دوائر الحكومة حلif من حلفاء الأمس - على حد قول احمد حسين (٦٤) . وفي يوم ٨ يناير تم الإفراج عن احمد حسين وفتحي رضوان ومحمد صبيح ونور الدين طراف وغيرهم من أعضاء مصر الفتاة (٦٥) .

وقد سارع احمد حسين الى الاستفادة من الظروف المواتية ، فعقد مؤتمراً كبيراً دعا اليه محمد علوية باشا وحامد العلaili بك وحسن أنيس باشا وعبدالله ملoum بك وغيرهم . ووقف يهاجم أعمال الوزارة الوفدية ، ويصف سياستها بأنها « سياسة تغريب وخيانة للقضية الوطنية » ، ثم اتهم مكرم عبيد باشا بأنه « يريد أن يجعل نفسه زعيماً للقبط ، ويدفع بهم الى احاطته احاطة السوار بالمعصم » - الى آخر هذه النغمة المقوّطة القديمة (٦٦) . وقد ظهرت « القمصان الخضر » في هذا المؤتمر ، على الرغم مما صرّح به محمد محمود باشا من أنه لن يسمح ببقاء حركة القمصان الملونة . فقد حضر رئيس فرقـة المجاهـدين في حزب مصر الفتـاة بلباسـه الأخـضر ، وصرـح في المؤـتمر بأنه كانـ من المتـظر أن تـظهرـ الأقـصـةـ الخـضرـاءـ فيـ الـاجـتمـاعـ ، ولـكـنـ رئيسـ الحـزـبـ أمرـ بـأـلاـ يـظـهـرـواـ ، وـأـنـ يـكتـفىـ بـظـهـورـهـ هوـ بلـبـاسـهـ الأخـضرـ دـلـالـةـ عـلـىـ وـجـودـهـ وـاسـتـمـساـكـهـ بـمـبـادـئـهـ .

وقد دل هذا الحادث على أن الحكومة تكيل بمسكيالين، لأنها كانت في ذلك الحين قد هدمت معسكرات القمصان الزرق وشتت جماعتهم (٦٧) . على أن هذه الظروف السياسية السالفة الذكر ، لم تثبت أن أخذت تنقلب الى اتجاه معاكس ، وبشكل سريع . ذلك أن الصراع على السلطة لم يلبث أن أخذ يقسم حلفاء أحمد حسين الى فريقين ، أو الى معسكرين — حسب تعبير الدكتور هيكل : معسكر القصر ، ومعسكر الوزارة . أو معسكر علي ماهر باشا . ومعسكر محمد محمود باشا (٦٨) . وفيما يتصل بالمعسكر الأول ، فإن الدور الذي رسمه علي ماهر باشا لوزارة محمد محمود باشا كان يقضي بأن تكون وزارة انتقال بين حكم الأغلبية وحكم القصر المباشر ، او بمعنى آخر أن تكون سلما يوصله الى كرسى رئاسة الوزارة . وكان علي ماهر باشا قد أبعد نفسه عن كرسى الحكم عمدا بعد اقالة النحاس باشا لأسباب هامة : أولها ، انه أراد الا يكتشف امام فاروق كطامع في الحكم ، في الوقت الذي يريد الظهور فيه في مظهر المعنف الزاهد في كل شيء الا في خدمة مولاه . ثانيا ، أنه كان يخشى أن تعقب اقالة النحاس باشا حوادث جسام يضطرب فيها الأمن ، وتفرق فيها البلاد في الفتنة ، فيواجهه هذا الموقف العصي وحده ، فيجهض فرصته في الحكم لفترة أطول وأكثر أمنا . وكان للقمصان الزرق نصيب في ايجاد هذا الجو من الرهبة (٦٩) . ثالثا ، أنه كان من الهم جدا بالنسبة له توفير جو الاستقرار اللازم لبقاءه فيما بعد في الحكم لمدة دائمة . وكانت الوسيلة لذلك تحطيم قوة الوفد وقوة الأحزاب معا . وكان تأليف وزارة محمد محمود باشا وفيها كل هذا الحشد من رؤساء الوزارات السابقين ورؤساء الأحزاب الموجودين في ذلك الوقت يحقق هذا الغرض ، لأن قيام التصارع بين هذه الوزارة والوفد من شأنه أن ينبعلا الطرفين معا فيملكان معا ، فلا تكون هناك قوة سوى قوة علي ماهر باشا ليحكم البلاد بلا نزاع (٧٠) .

على هذا النحو كانت نظرة علي ماهر باشا الى وزارة محمد محمود باشا . وكان في هذه النظرة مطمتنا الى حقيقة بارزة في هذا الموضوع ، هي - كما يقول أحمد حسين - أنه اذا حان وقت التغيير ، فلن تكون هناك حاجة لاقالة محمد محمود باشا ، « فهو ليس كالنحاس ، ويكتفي ان يوزع له جلالة الملك بالاستقالة لكي يستقيل » (٧١) . وهذا ما حدث فعلاً على أن نظرة محمد محمود باشا الى وزارته كانت تختلف كل الاختلاف . فعلى الرغم من سابق تجربته مع القصر ، الا أنه كان يعتبر حزبه الحزب الثاني في البلاد ، ومن حقه أن يحكم باسمه لا باسم القصر . ولهذا فلما أراد علي ماهر باشا أن يتنهى فرصة الأيام الأولى في وزارته ، وغرض عليه المضي في فكرة التحكيم التي رفضتها الوزارة الوفدية قبل اقالتها ، وذلك بعرض ارساء الأحكام الدستورية التي تؤكد حق الملك في أن يملك ويحكم معاً - تخلص محمد محمود باشا من الاستجابة لهذا الطلب بقوله لعلي ماهر باشا : ان الأمور بينهما لن تكون في حاجة الى تحكيم ، وان العمل سيستمر في حدود التعاون التام (٧٢) .

وقد فهم علي ماهر باشا بطبيعة الحال من كلمة التعاون معنى التسلیم بحكم القصر واجابة رغباته وتنفيذ اشاراته . ولكن محمد محمود باشا لم يكن يرمي الى هذا المعنى ، فقد تحمل في صبر وجلد تدخل علي ماهر المباشر في شئون الحكم واتصاله به قبل الانتخابات ، فلما اتتهm الالتحابات ، وجد من حقه أن يحكم البلاد لصالح حزبه ، وان اغلبيته في البرلمان هي مقياس تحول الرأي العام لصالحه ، على الرغم أن هذه الأغلبية كانت قد جاءت عن طريق التلاعب والتزوير ، وتحت سمع القصر وبصره ، بل وبمساهمته أيضاً (٧٣) .

وكان بناء على ذلك أن رأي علي ماهر باشا أنه من الضروري أن يعيد الى ذاكرة محمد باشا المكدودة تلك الحقيقة التي لا بد أنه نسيها بسبب مضي وقت طويل على بقاءه خارج الحكم منذ وزارته الأولى ،

وزارة اليد الحديدية . هذه الحقيقة هي أن وزارة الانقلاب ليست سوى إطار دستوري زائف لحكم القصر الحقيقي . لذلك فقد أخذ يدبر سلسلة التصرفات المشيرة والمهينة التي يرويها الدكتور هيكل في مذكراته ، والتي أشعرت محمد محمود باشا بما لا يدع مجالاً للشك ، أنه لا يملك من قوة حقيقة سوى ما يستمدّه من سلطان الحكم ، وأنه رهن اشارة القصر ، يرتفع باشارة منه ويسقط باشارة منه (٧٤) .

* * *

فأين إذن اختار أحمد حسين مكانه في هذا الصراع ؟ لقد اختاره بالطبع إلى جوار علي ماهر باشا . وبالإضافة إلى أنه جندي أمين من جنود القصر ، فإن نجاح خطته على ماهر باشا في الاطاحة بالأحزاب التقليدية للوصول إلى الحكم ، كان يخدم هدف أحمد حسين نفسه في الوصول إلى الحكم في النهاية بعد فشل علي ماهر باشا المتوقع . يقول أحمد حسين : « إننا قوم عمييون ، ولا تزال البلاد في حاجة إلى اسم ضخم . ولما كان علي ماهر هو آخر هذه الأسماء الطنانة ، وهو الذي لا يزال حتى الان بغير تجربة كاملة ، وهو في النهاية جم النشاط والذكاء ، وهو الرجل الذي لم يفتر عن تأييدهنا تأييدها كاملاً طوال ست سنوات : يمدنا بالمال ، ويفتح لنا بابه حيث كان في الليل وفي النهار ، وفي أي وظيفة كان فيها . فلا عجب اذا رأينا الناس تأخذ جانب علي ماهر باشا ، وندعوا لرفعه إلى الوزارة ، ليكون مقدمة لحكم الشباب ، ومقدمة لثورة الاصلاح الكبرى » (٧٥) .

هكذا انقلب أحمد حسين على محمد محمود باشا وعلى أصدقائه الأمس من أعضاء وزارته . وأخذ يشن عليهم هجمات أشد وانكى مما كان يشنه الوفديون ، لأنها كانت هجمات الصديق الذي يعرف الكثير ليقوله ، والذي اشتراك في الكثير أيضا . فقد فضحت جريدة في شكل

مهين كيف ألف علي ماهر باشا الوزارة . محمد محمود باشا ، « باستثناء خشبة باشا الذي أدخل في آخر لحظة » ! (٧٦) ، وكيف أن علي ماهر باشا هو « الذي جعل من محمد محمود باشا بطل الانقلاب الحاضر » ! (٧٧) . كما فضحت الجريدة تدخل الوزارة في الانتخابات وتلاعبها فيها وتزويرها لها ومحاولة انجاجها المرشحين الدستوريين حتى على حساب حلفائهم السعديين ، حتى ان أحمد ماهر باشا هدد تهديدا صريحا بالانسحاب مع مرشحيه جملة من الانتخابات بعد أن وضحت له نوايا وزارة الداخلية (كان يتولاها محمد محمود باشا نفسه) (٧٨) . وقد أبدت الجريدة لذلك استنكارها صراحة وعلانية لمحاولة محمد محمود باشا التمسك بحقوقه قائلة : « لقد سارت الأمور على الاعتراف للقصر بحقوقه . فقد قبل محمد محمود باشا وزارة ألفها له رئيس الديوان ، ولم يتغير الأمر بعد الانتخابات ، فمحمد محمود باشا بعد الانتخابات ، هو محمد محمود باشا قبل الانتخابات (٧٩) ! وتساءلت الجريدة أيضا : هل طردت حكومة الأغلبية من الحكم ليجيء محمد محمود ويطلب بمطالب منعت عن حكومة كانت تدعى يوما ان الأمة معها ؟ (٨٠) . ثم نقلت الجريدة ، في صراحة مذهلة ، رأي الديوان الملكي في الأغلبية التي حصلت عليها الوزارة نتيجة الانتخابات المزورة ، فقالت : « إن الديوان الملكي يعتقد أن الأغلبية التي ثالتها الوزارة لا تدل في وضوح تام على أن الرأي العام متوجه ناحية حزب من الأحزاب ! » (٨١) . وكانت قمة الاستهانة بمحمد محمود باشا حينما تحدثت الجريدة عن الأزمة بينه وبين القصر ، فوصفتها بأنها وصلت إلى درجة « اقتتنع بها القصر أن محمد محمود باشا لا يصلح بحال لأن يكون طرف تعاون مريح يطمأن إلى بقائه . واتجهت النية إلى قبول استقالته إن هي عرضت ! ولكن علي ماهر باشا هو الذي رجا بالحاج في عدم قبولها ، حتى لا ينسب إليه كثرة تعديل الوزارة ! » (٨٢) .

القصر بين الأوتوكراطية والفاشية

يبينما كانت الأمور تجري على هذا النحو ، بعد أن دب الخلاف بين الشركاء على قسمة الفنمة التي وصلت إليهم دون كد أو جهد . حدث حادث صغير قدر له أن يقلب علاقه احمد حسين بعلي باشا رأسا على عقب ، كما انقلبت من قبل بينه وبين محمد محمود باشا وغيره من أصدقاء الأمس . ذلك الحادث هو تعيين كامل البنداري باشا وكيل للديوان الملكي على أثر أزمة ثقة بينه وبين رئيسه ورئيس حزبه محمد محمود باشا .

ومحمد كامل البنداري باشا شخصية فريدة في التاريخ المصري المعاصر لم تلق عناية بعد من المؤرخين المصريين ، رغم أهمية الدور الذي لعبه في هذه الفترة وسيطرته على مقدرات البلاد . وكان من قبل تعيينه وكيل للديوان الملكي ، وزيرا للصحة في وزارة محمد محمود باشا «وحررا دستوريا صادق الولاء لحزبه» — كما يقول الدكتور هيكل (٨٣) . وكانت قد نشأت علاقةوثيقة بينه وبين زعماء حزب مصر الفتاة ، عندما تولى الدفاع عنهم في قضية الاعتداء على حياة النحاس باشا (٨٤) . ويبدو أنه تأثر بمبادئ هذا الحزب وشعاراته عن التغيير ، أو حدث التقاء بينهما في وجهات النظر ، فيقول أحمد حسين : إن الرجل كان له مثل أعلى اصطنع نفسه من أجله ، ذلك المثل الأعلى هو « هذه الأهداف التي تسعى لتحقيقها مصر الفتاة في النواحي السياسية والخلقية والاجتماعية ، وأن يتوجه إليها بكل الإيمان والعزمية والعمل السريع » (٨٥) . ويقول البنداري نفسه انه ناصر مصر الفتاة لميادئها ولأنها كانت في نظره تمثل « تتاجا جديدا من الثورة » ، وبنتا من الشباب (٨٦) .
ولهذا فعندما اختاره محمد محمود باشا وزيرا للصحة في وزارته ، لم يلبث أن أخذ يشكوا من أن زميله في الوزارة والحزب قد أصبح أسير

مبادئه اتّعشت في مخيّلته وتجسّست عقيدته : فقد كان أسير فكرة الدم الجديد (التي تمثّلها مصر الفتاة) وثأرا على الجسم الوزاري الذي يشلّه . كما شكا محمد محمود باشا من أن البنداري أصبح دعاية ضد حكمه ، لا يعجبه أسلوب الحكم ولا وجهات الحكم (٨٧) .

وما حدث بعد ذلك ليس من اليسير حسمه : ففي حديث شخصي مع البنداري (باشا) ، ذكر لي أنه بعد أن نقد الوزارة مرتين علينا فسي خطابين ألقاهما في وسط الشباب ، حصل شبه اتفاق داخل الوزارة على أنه سوف يستبعد منها عند إعادة تأليفها بعد الانتخابات ، وأنه كان يعرف ذلك . على أنه فوجيء بعد تأليف الوزارة الجديدة بأن القصر الملكي يطلب ، فذهب ، وكان أعضاء الوزارة الجديدة هناك ، ودعى لمقابلة الملك حيث طلب إليه أن يكون معه وكيلًا للديوان ، وإن ذلك كان مفاجأة له ، ولكن الملك ألح عليه ، ثم زاره علي ماهر باشا ليقنعه بالقبول ، وكان واضحًا أنه يكلمه باسمه مولاً لا باسمه هو ، حتى قبل المنصب (٨٨) .

على أن مصادرин هامين آخرين يعالجان الموضوع من ناحية أخرى على أساس أنه كانت هناك اتصالات بين البنداري باشا والقصر أثناء وجوده في الوزارة ، وأنه كان بسبب هذه الاتصالات أن استبعد من الوزارة . وأول هذين المصادرين فكري اباظة الذي كتب في أثناء الأزمة بين البنداري باشا وعلى ماهر باشا مقلاً طويلاً وهاما تحت عنوان : « البنداري » ، ذكر فيه أن محمد محمود باشا كان يشكو من أن البنداري باشا كان ينفتح خيالاته عن أسلوب الحكم ووجهات الحكم في ارجاء السراي فتردد الصدى (٨٩) . أما المصدر الثاني فهو الدكتور هيكل زميل البنداري باشا في الوزارة وصديقه العجمي . فهو يذكر عن أسباب الأزمة بين الوزارة وعلى ماهر باشا ، أنه قيل في ذلك العين ان محمد محمود باشا لم يرشح كامل البنداري باشا لعضوية الوزارة

الجديدة، بحجة أنه رجل علي ماهر باشا ، وانه ينقل اليه ما يجري في مجلس الوزراء . ولم يكن محمد باشا ينكر أن يطلع الملك على ما يشاء من شؤون الدولة ، لكنه كان يرى أن يكون رئيس الوزراء هو وحده الذي ينقل الى جلالة الملك مباشرة أو عن طريق الديوان ما يريد الوقوف عليه . أما أن يصطفي رئيس الديوان وزيرا من وزرائه ينقل اليه ما يجري في الوزارات وفي مجلس الوزراء ، فذلك مظهر من مظاهر عدم

الثقة برئيس الوزارة ، وهو بعد عمل لا يليق أن يقوم به وزير .

ويقول الدكتور هيكل انه عندما عرف ذلك ، رأى أن الخلاف يجسم في غير موجب . فإذا صح أن البنداري باشا نقل الى علي ماهر باشا شيئاً من أنباء الوزارة ، فلا شبهة في أنه أجاب عن حسن قصد عن أمور سأله رئيس الديوان عنها ، اقتناعاً منه بأن تعاون الوزارة والديوان يحقق من المصلحة ما لا يتحقق اختلافهما . ولو أن رئيس الحزب بهذه إلا يتكلم مع رجال القصر الا في شئون وزارته لفعل . واستطرد الدكتور هيكل قائلاً : انه قابل محمد محمود باشا في كلوب محمد علي بحضور لطفي السيد باشا وشرح له حجته ، وعاونه لطفي باشا على اقناع رئيس الحزب بأن كامل باشا لا يصح أن يكون موجباً لخلاف يستطيع علي ماهر باشا أن يستفيد منه اذا أدى الأمر الى قطيعة (٩٠) .

على كل حال ، فعلى حسب الرواية التي يذكرها الدكتور هيكل ، فإن علي ماهر باشا حين رأى أن محمد محمود باشا لم يرشح البنداري باشا للوزارة الجديدة لهذا السبب ، رأى أنه مما يجرحه ويجرح الديوان ، وقد أشيع أن البنداري صنيعه ، إلا يستطيع حماية رجل اصطنعه ، « فالديوان هو سند الوزارة ومن حقه أن يطلع على كل ما دق وجل من شئونها » . لذلك فلما قدم محمد محمود باشا مرسوم الوزارة الجديدة دون أن يكون فيه اسم البنداري باشا ، نصح علي ماهر باشا الملك بأن يستبعده ويكلفه بتقديم كشف آخر . فلما جاء هذا الكشف

خلوا أيضاً من اسم البنداري استبقي كذلك ، كما استبقي كشف ثالث وكشف رابع وكشف خامس - على نحو ما يرويه الدكتور هيكل - حتى رضي محمد محمود باشا أخيراً بتقديم كشف جديد فيه اسم كامل البنداري باشا . ولكن ارادة علي ماهر باشا شاعت الاكتفاء بذلك ، وبعد أيام صدر مرسوم الوزارة الجديدة دون أن يكون فيه اسم البنداري باشا . وفي الصباح الباكر من غداة ذلك اليوم ، نشرت الصحف أمراً ملكياً بتعيين كامل البنداري باشا وكيلاً للديوان الملكي ! (٩١) .

* * *

انتقل كامل البنداري باشا إلى معسكر القصر . ولكنه لم ينتقل إلى معسكر علي ماهر باشا ! فلقد ذكرنا أن البنداري باشا كان أسير فكرة الدم الجديد . ولما كان علي ماهر باشا من رجال الدم القدماء ، فقد كان ذلك كافياً ليتجه كامل البنداري باشا اتجاهها آخر . وعلى ذلك فلم يكُد يمضي شهوان على تعيينه ، حتى كان علي ماهر باشا يرفع عقيرته بالشوكى . فقد نهى إلى علمه أن البنداري باشا أصبح رسول فكرة الدم الجديد في القصر وداعية من دعاتها ، كما نقل إليه البعض أن البنداري باشا قال عنه أنه «عجز» ! ثم رفعت إليه تقارير تقييد أنه اجتمع ببعض الشبان البارزين في مختلف الأحزاب ، وتحادث معهم في الشؤون العامة ، ففهموا منه أن الملك يعتزم إجراء تطوير إداري ، وأن يؤلف وزارة منهم نابذا العنصر القديم بذ النواة . كما عرف علي ماهر أيضاً أن البنداري باشا أصبح محور اهتمام مصر الفتاة ، وأنه يتكلم معهم باسم مولاهم ، لا باسمه هو ، وصار معلوماً أنه يساندهم (٩٢) .

على أن أخطر ما في الأمر كله ، أن فاروقاً قد أصبح أسير البنداري ، وأسير فكرة الدم الجديد . فقد كان من الطبيعي أن يشده هذا المعسكر

الذي يتخد « الملك » ركنا ركينا في شعاراته ، والذي تقوم خطته على تزعم « الملك الشاب » للنظام الجديد ، وأن يؤثر هذا المعسكر على المعسكر الذي يتزعمه علي ماهر باشا ، والذي يقوم على الاحتفاظ بالاطار الديموقراطي ، ويستعين بالأحزاب التقليدية القديمة ورجال الحكم الذين خاضوا المعارك الدستورية ضد والده الملك فؤاد ، ويزعمون لأنفسهم الحق في حكم البلاد لصالح أحزابهم . لقد أحسن فاروق بأنه ينبغي أن ينتقل من الديموقراطية العفنة القديمة الى النظام الفاشي الجديد . وكانت تلك هي القضية التي أصبحت تقسم القصر حولها الى مسكترين متصارعين : معسكر البنداري ، ومؤيده مصر الفتاة ، ومعسكر علي ماهر باشا ، وقد باتت تؤيده الوزارة . وأصر علي ماهر باشا على اخراج البنداري !

وكان من الطبيعي أن تتسرب أخبار هذه المعركة التي تدور داخل القصر الى الصحف . فكتبت الصنداي تايمز تقول : « إن الوزارة الائتلافية الحالية قد تكون آخر محاولة لحفظ مظهر الحكم البرلماني الديموقراطي في مصر » (٩٣) . بينما خرجت « مصر الفتاة » بمقابل خطير تحت عنوان : « اذا أخرج البنداري باشا من القصر ، فسيكون اخراجه آخر محاولة للديموقراطية للدفاع عن نفسها » . وفي هذا المقال الهام وأشارت المجلة الى ما سبق أن أوردته عن التيارات التي تعمل تحت سطح السياسة المصرية « للبحث عن أسلوب لحكم البلاد يتفق مع رغبة مليكتها وطموحه الى أن تحل بلاده أرفع مرکز بين الدول » . وقالت : ان القراء « يذكرون أننا كتبنا أكثر من مرة عن حديث الديموقراطية وكيف ينبغي أن تفهم . وذكرنا أن الحياة الدستورية بوضعها الحاضر ، لم تعد لتلائم حاجات البلاد ، ولا تساير نزوح الشعب الى مستوى أكرم من المستوى الذي هو عليه اليوم . فتجربة البرلمان والحياة النيابية منذ أربع عشرة سنة دلت على أن

الحكم عن طريقها وبوضعها هذا دون تعديل جوهري، أبعد عن أن يفيد البلاد ، بل على العكس قدم لها كل ضرر وأذى . فيما دخلنا انتخابات الا وخرجت الأمة منها منهوبة الأعصاب محطمقة القوى . وليس حديث الانتخابات الأخيرة بسر حتى نعيده الى الإذهان . ومن حسن الحظ أن كثيرين من الرجال ، ومن الدوائر المسئولة بدأوا يحسون بالحاجة الماسة الى اجراء هذا التعديل ، وأن يضربوا صفحات عن عربدة النحاس باسم الدستور وضجه وضجيجه ، بعد أن ثبت أن صياغه لا يساوي خردلة في السياسة المصرية . فكل تعديل قادم سيدل على طبيعة الاتجاه المتظر : إما الى العدول عن التجربة الدستورية الى حكم ديموقراطي آخر يتميز بسمة القوة والحرية والرغبة الصادقة في الاتجاج ، أو الى المضي خطوات أخرى في متابعة التجربة الحاضرة . ونحن نعتقد انه اذا كان من مظاهر هذا التعديل خروج البنداري باشا من القصر ، فسيكون اخراجه لحساب السياسة الحاضرة ، وسيكون آخر جهد تحاول به الديمقراطية أن تدافع عن نفسها » (٩٤) .

على أن علي ماهر باشا لم يلبث أن أخطأ خطأ سياسيا جسيما كلفه بقاء كامل البنداري باشا في القصر سنة كاملة ، وحظوظه لدى مولاه . وفي محاولة للضغط على فاروق وتهديده ، طلب مقابلة النحاس باشا ، رغم الدور الذي لعبه في اقالته قبل بضعة أشهر . وتقول المصري انه ألح وألح في الطلب . فاشترط النحاس أن تتم مقابلة في بيته في سان استفانو ، والا فهو معذر عن مقابلة رئيس الديوان . ولم يسع علي ماهر الا التزول على شرط النحاس باشا . (٩٥)

وتمت مقابلة الشهيرة في صيف عام ١٩٣٨ ، التي أسيء فهمها في ذلك الحين وفيما بعد . فقد فهمتها دوائر الوزارة على أنها موجهة ضدها . كما فهمها التابعي كذلك (٩٦) . ومن الغريب أن أحمد حسين ، رغم قربه من مسرح الحوادث ، أساء فهمها هو الآخر ، فكتب

يعزو طلبها من جانب علي ماهر باشا الى رغبته في التوడد الى النحاس باشا حين رأى فرصة في الحكم قد دلت بسبب افلاس وزارة محمد محمود باشا (كان قد انقضى على تأليفها شهراً فقط) (٩٧)

و واضح أن هذا السبب لا يبرر مقابلة علي ماهر باشا للنحاس باشا ، لأن علي ماهر باشا لم يكن ليتظر من النحاس باشا أن يؤيده في اعتلاء الحكم ، وهو يعلم أن هذا معناه انتقال الحكم الى القصر بشكل مباشر . وفي الواقع أن المقابلة لم يكن لها هدف سوى ما ذكرناه ، وهو الضغط على فاروق وتهديده بالتعاون مع الوafd ، ليستجيب لرغبته ويقيل البنداري باشا . ولكن المحاولة اتت أثرا عكسيًا ، لأن فاروق — كما يقول أحمد حسين — غضب على رئيس ديوانه، « ولأول مرة نظر اليه بغير العين التي اعتاد ان ينظر اليه بها » (٩٨) . ولقد ترتب على ذلك بقاء البنداري باشا في القصر سنة تقريبا ، ارتفع فيها المد الفاشي في البلاد الى أعلى ذراه ، وعلى النحو الذي كان له تأثيره على الرأي العام حين نشب الحرب العالمية الثانية ، ووقف الشعب المصري فيها عاطفيا مع الالمان .

احمد حسين يرفع علم الفاشية عاليا فوق العزب
اتبعـت « مصر الفتـاة » الخطـوط الرئـيسـية الآتـية في الدـعـوة لـلـنـظـام
الفـاشـي :

أولا — مهاجمة النظام البرلماني في عنف ، واعلان افلاسه في تحقيق مطالب الشعب الوطنية والاجتماعية والاقتصادية . ووجه المفارقة في هذه النقطة ، أن الذين كانوا يقومون بمهاجمة النظام الديمقراطي هم المسؤولون الرئيسيون عن فشله . لقد كتبت جريدة مصر الفتاة تقول : « نكره هذا النظام البرلماني الذي يقوم على تعطيل الأعمال وتعويق الاتصال ، والذي يجعل البلاد الى مسرح من مسارح

الخطابة والتمثيل : يجوع الناس والنواب يتخاصمون . والأمة يهددها الخطر من الداخل والخارج ، ومحاضر الجلسات لا تضم إلا مناقشات أفلاطونية تؤخر أكثر مما تقدم . والشعب في حاجة إلى انتاج ، والى اصلاح ، والى تجديد ، والى ونبات — والبرلمان لا يساير هذه الرغبة ولا يشبها . ونحن نريد في نهاية الامر نظاما لا تكون الكلمة فيه للجهال ، وهم في كل مكان الأكثرية ، بل نريد حدودا تحمي أصحاب الأذهان والمفكرين والأكفاء لتستفع بهم الدولة » (٩٩) . وواضح أن احمد حسين يقصد « بالجهال » الكثرة الجماهيرية ، لأن هذه الكثرة هي التي لها الكلمة في النظام الديموقراطي !

ثانيا — مهاجمة ساسة الجيل القديم كلام (وفدا وأحزاب) ، والدعوة لحكم جيل جديد على رأسه فاروق : « هذا ملك شاب بتولى عرش بلاد فتية ، تريد أن تسير ، بل ترکض ، حتى لا يدركها أحد ولا يشبهها شيء . وهؤلاء ساسة الجيل القديم ، جاء الملك فوجدهم يسيطرون على مقدرات هذه الأمة بعقليتهم وتفكيرهم وأساليبهم التي ان كانت تصلح في أيام ماضية ، فلن يصح في منطق الحياة وطبيعة الزمن أن تصلح اليوم . لم يكن اصطدام المهد الفاروقي بالوفد : رئيسا وحكومة وسياسة ، الا مظهر هذه الحياة الجديدة التي تستثنى في أوصال هذه الأمة ، مستمددة من حياة مليكتها الشاب . ولم يكن سقوط هذا الجيل من الساسة القدماء في أحد معسكراتهم ، وتعني به المعسكر الوفدي ، الا لعجزهم عن فهم هذه الحقيقة ، ومحاولتهم الوقوف في طريق القدر . وثمة معسكر جديد من معسكرات الجيل القديم يتولى اليوم الحكم ، فيه فطنة أكثر قليلا من فطنة ذلك المعسكر الذي أقصي . . . وانه ليسرع الخطى عسى أن يساير عجلة الزمن ، ولكن بعد يومين سيدركه اللغو ويلهث . فان أدركته عنایة الله ، فسيهتمدي الى أن ما قدم من عمل صالح هو كل ما يستطيع ، وأن من الخير ان

يرکن الى المهدوء والراحة ، ويراقب حيث هو هذه الكتائب الشابة
الزاحفة وعلى رأسها الفاروق ، سيد شباب هذا العصر ، وأكثر أبناء
مصر فهم لرسالة الشباب واحساسا بها وتكيفا لها في أن تضع أقدامها
ثم تشق طريقها » (١٠٠) .

ثالثا — الدعوة لحكم مصر الفتاة على أنقاض العهد القديم
ورجاله . ولهذا غير أحمد حسين اسم مصر الفتاة من جمعية الى
حزب . وكان احمد حسين في ذلك الحين يعتقد أنه قد بلغ درجة من
القوة يستطيع بها الوصول الى الحكم « بعد ثلاث سنوات » ، فقد
ألقى خطابا في شهر يونيو ١٩٣٨ أعلن فيه أنه لن تمضي ثلاث سنوات
حتى يصل الى الحكم هو وحزبه ، « فلم أكد ألقى هذا التصريح ، حتى
استبشرت به الأمة فرحا . أما الشیوخ ورجال السياسة فقد أخذوا
يسخرون ويهزأون ، وكذلك سخروا من قبل على كل مصلح وصاحب
فكرة وارادة : سخروا من هتلر ، وسخروا من موسوليني ، ومبني
مصطففي كمال . ونحن لا يزعجنا ذلك ، بل يزيدنا ايمانا . نحن نريد
الحكم ، لا لأننا نريد مالا أو جاهما أو سلطانا » واذا قدر لي أن
أكون في الحكم ، فلن آخذ من الدنيا الا بقدر ما يكفيني لقوتي
وشرابي مثل سائر المصريين » (١٠١) . وقد صرخ احمد حسين بأنه
حين يصل الى الحكم ، « سوف تنصب موازين لنجاكم هؤلاء الذين
أجرموا في حق هذا الوطن ، هؤلاء الذين خانوه وخانوا الشعب
واستغلوا جهوده ونهبوا أمواله » (١٠٢) .

رابعا — رفع راية الفاشية على الحرب . وقد رأى احمد حسين
من المناسب أن يرفع هذه الراية من فوق مسرح الفاشية والنازية في
إيطاليا والمانيا . فقام برحلة الى هذين البلدين ، وفي خلالها من بإنجلترا ،
حيث أعلن من لندن « أنا سوف تثبت جدارتنا بالسير ببلادنا في هذا
الطريق الذين سلكه من قبل هتلر وموسوليني . لا بل سوف نستطيع

أن نحقق ما عجز هؤلاء عن تحقيقه » (١٠٣) . وفي ألمانيا صرح بأنه جاء إليها لتحقيق غرضين : الأول ، زيادة معلوماته الخاصة وتجاربه بزيارة المشات الصناعية والاجتماعية ، والاطلاع على أساليب الجيش والطيران ومصانع الذخيرة وطريقة سير العمل في ادارات الحكومة والمرتبات وأجرة العمل ودخل الفلاحين (استعداداً للحكم !) . أما الغرض الثاني ، فهو مقابلة أقطاب حزب النازي ، ومعرفة تاريخ الحزب وتحوله ونشأته (١٠٤) . وقد زعم في حديث له في إيطاليا أن « كل الشباب معنا ، وكل طبقات الشعب المظلومة ، وما أكثرها في مصر ، معنا كذلك » (١٠٥) . كما صرخ لجريدة « لافورو فاشيستا » بأن حزبه يسير على « مبادئ العصر الجديد » ، وأن مبادئه « تتشابه مع مبادئ روما وبرلين » ، « ونعن فراغ في أن تقلد زعيمكم الدوتشي فيما أدخله من الاصحاحات الاجتماعية . ولهذا فاتني سأدرس قوانين العمل والنقابات التعاونية والأعمال الاجتماعية السارية في بلادكم » . وقال أيضاً أن شبيبة حزب مصر الفتاة « تعتقد أن الدوتشي هو منشئ قواعد السياسة الاجتماعية الجديدة في هذا العصر » (١٠٦) . وفي حديث له مع جريدة « جرنالي دي جنوا » ، أكد أن « الفاشية فيما الكثير من الإسلام » ! واعتبر الفاشية نظاماً ديموقراطياً ! « أنا لا أعتقد مطلقاً أن هناك في أوروبا نظاماً ديموقراطياً ونظاماً دكتاتورياً ، وإن إنكلترا وفرنسا تختصان بالديمقراطية ، وإيطاليا وألمانيا بالدكتاتورية . كلا يا صديقي ، هي ديموقراطية واحدة ولكنها مختلفة الصور حسب تقاليد كل أمة وعاداتها وما يتفق مع طبيعة شعبها . دعني أقول لك أن ما أراه هنا هو الديمقراطية بعينها ، إذ ما هي الديمقراطية ؟ أليس معناها حكومة من الشعب تعمل لأجل الشعب لا لصالحة فرد أو جماعة ؟ وهذا ما أراه مطبقاً هنا على أجمل الصور » . ثم هاجم « النظم البرلمانية كما رسمتها فرنسا » وقال : إنها بضاعة

أجنبية لن تعيش في مصر ولن تروج ولا يمكن تطبيقها كاملاً .
ومع ذلك سوف نسعى بهذه الطرق الدستورية الموجودة الآن في مصر
للوصول إلى الحكم ، وبعدها يكون لنا رأي آخر ، اذ يجب ان يعاد
النظر في هذا الدستور ليكون أكثر اتفاقاً مع حاجات مصر
الحقيقية (١٠٧) . على أن أحمد حسين عاد فصرح بأن حزبه قد يلتجأ
إلى الثورة ، رغم أنه لا يبغىها : « نحن لا نبغى الثورة ، ولكننا قد نلجأ
إليها إذا وجدنا مساومة أو مقاومة تبغي الاتفاق من حرية البلاد
وحق الشعب » (١٠٨) .

وفي أثناء زيارة زيارة أحمد حسين لايطاليا ، عرض على موسوليني
فكرة تعاون حركة مصر الفتاة مع ايطاليا ، ولكن الدوتشي اعتذر
احتراماً لاتفاق « الجنتلمن » الذي عقده مع انجلترا تهدئة الحرب
الباردة . وكان اعتذاره - كما يقول محمد صبيح - لبقا مهذباً (١٠٩) .
وكان هذا الاتفاق قد وقع في ١٧ ابريل ١٩٣٨ ، اي قبل زيارة أحمد
حسين لايطاليا بأربعة أشهر تقريباً . وهذا الكلام يتنق معحقيقة أن
نشاط الدعاية الايطالية الموجهة بالراديو ضد بريطانيا ، انتقل في عام
١٩٣٨ بعد هذا الاتفاق الى ألمانيا (١١٠) .

وعندما عاد أحمد حسين الى مصر يوم ١٤ أغسطس ١٩٣٨ أخذ
يواصل دعوته للفاشية ، ويجتذب اليها طبقات العمال : « نماذا فعل
هتلر وموسوليني من أجل العمال في ألمانيا وایطاليا ؟ لقد تولى
موسوليني الحكم وبعده هتلر ، وفي بلد كل منهما ملايين من العاطلين ،
فإذا بهما يجعلان عملهما الأول أن يوجد عملاً لكل عاطل ، فكان في
ايطاليا خمسة ملايين عاطل ، فاستطاع موسوليني أن يوجد لهم العمل
في يوم وليلة . وكان في ألمانيا أكثر من هذا العدد ، فاستطاع هتلر
أن يوجد لهم العمل في يوم وليلة . وقد رأت الدولة أن تتدخل
لحماية العامل فلم يعد من الممكن في ايطاليا وفي ألمانيا فصل عامل من

العمال لأي سبب من الأسباب ، الا بعد الرجوع الى الهيئات الرسمية التي عينتها الدولة .. وقد زادوا في أجور العمال وحددوا ساعات العمل ، فكانت ايطاليا أول من أدخل نظام العمل أربعين ساعة في الأسبوع ، أي ست ساعات ونصف تقريباً في اليوم .. أما ألمانيا فقد حددت العمل بثمانى ساعات في اليوم » (١١١) .

• • •

وفي الوقت الذي كان أحمد حسين يواصل فيه دعوته للفاشية ، كانت جريدة تقدم المزيد لقارئها مما يعتقد الحزب من مبادئ هذا المذهب وفلسفته .. فقد نشرت الجريدة لموسوليني بحثاً بعنوان : « مذهب الفاشية » ، يتضمن المبادئ الآتية :

« الفاشية تستكر الاشتراكية والديمقراطية والمذهب الحر » .. « الدولة الفاشية تعتبر الدين مظهراً من أعمق مظاهر الروح ، وهي من أجل هذا لا تخترمه فحسب ، وإنما تجده وتذود عنه » .. « الدولة الفاشية اراده قوة وسيطرة .. والميل الى الامبراطورية ، أي توسيع الامم هو في نظر الفاشية مظهر من مظاهر الحيوية » .. « مذهب القرن الحالي هو الفاشية : أما أنها مذهب حياة ، فيدل عليه أنها بعثت إيماناً .. وأما أن هذا الإيمان قد غزا النفوس فالدليل عليه أن للفاشية شهداءها ومن ضحوا في سبيلها » (١١٢) .

كما نشرت الجريدة بحثاً بعنوان : « فلسفة النازية ، نظرية القيادة ومبدأ التصاعد » ، أبرزت فيه ما ورد في هذه النظرية من أن الرئيس الأعلى رجل شاءت العناية الإلهية أن تخلقه من أبناء الشعب لكي يعبر عن روح الشعب ويمثل ارادة الشعب ويكون ضمير الشعب .. فهو شخص يفرض نفسه على هذا الشعب فرعاً بما له من صفات سامية

ومميزات عالية وخصائص قدسية ترتفع به إلى مقام الإنسان الأعلى ، بل إلى مقام أنصاف الآلهة . هذه الصفات وتلك الخصال تحمل الشعب كوحدة واحدة وكل واحد على الاعتراف بها وتسليم زمامه اليه والاخلاص له والطاعة له طاعة لا نهاية لها . وقالت : ان هذه النظرية تتعارض طبعا مع نظام الديموقراطية البرلمانية ، « الذي هو نظام هبوط ونزول ، شحّكم فيه الطبقة السفلی في الطبقة العليا ، وتسيطر عليها وتوجهها أنى شاءت ، « بينما الدولة النازية تسير على منهج التصاعد ، الذي هو تدرج من أسفل الى أعلى على شكل طبقات متراصة متماسكة تظل في رقّيها وسموها حتى تصل الى القمة » . ثم تناولت الجريدة طريقة الاستفتاء التي ابتدعتها النازية ، « لكي يعرف الرئيس الأعلى أن الشعب راض على عمله واثق بكل فكرة من أفكاره » ، فقالت : ان هذه الطريقة هي « الديموقراطية الحقيقة ، لا تلك المهازل البرلمانية التي تفخر بها الدول الديموقراطية المزعومة التي يسيطر عليها تجار الكلام المنق وأصحاب الأقوال » (١١٣) . كذلك أشادت في بحث آخر بنظرية العمل في مذهب النازية ، فقالت ان هذه النظرية « تمحو التناقض بين العامل ورب العمل وتسلّكهما جمِيعا في سلك وأحد تبعا لنظرية التصاعد » . ففي المصنع يشتغل رب العمل كمرشد ، والموظفوون والعمال كتابعين له من أجل تحقيق الأغراض الخاصة بالمصنع ومن أجل صالح الشعب وصالح الدولة » (١٤) . وقد أبدى أحمد حسين اعجابه كثيرا بهذه النظرية وهو في ألمانيا ، واعتبرها حلاً لمشاكل العمال فقال :

« العمال ، مشاكل العمال ، أجور العمال ، نقابات العمال ، اتحادات العمال ، أصحاب الأعمال ، أصحاب الأعمال اليدوية ، أصحاب المهن الحرة ، المشتغلون بعمولهم ، الرؤساء ، الفلاحون . كل هذه الأسماء المختلفة لم يعد لها وجود في المانيا المتردية ، ذلك كله

بفضل جبهة العمل التي أنشأها هتلر . جاء هتلر الى الحكم وفي ألمانيا نقابات للمهن المختلفة ، فقال : كل هؤلاء عمال تجمعهم صفة واحدة ، وتلك هي صفة العمل ، ولست أريد أن أقضى على نظام الطبقات لأخلاق مكانه تطاحن المهن والعرف . واذن فيجب ان يصبح الجميع عمالا من طراز واحد ، يخضعون لنظام واحد وقانون واحد . وفي سنة ١٩٣٥ كانت جبهة العمل في ألمانيا تحوي كل عامل سواء كان مرؤوسا أو رئيسا . وبعد أن اتّضَمَ الجميع وحدة واحدة في جبهة العمل ، شرعت الدولة تعاون هذه الجبهة في تحديد أجور العمال ، وأمنت كل عامل على عمله . وهكذا قضى على الاضراب . ولا شيوعية ، فلا كبير ولا صغير ، الكل أعضاء في جبهة واحدة ، والكل عامل يعمل لمصلحة الجماعة المشتركة . صاحب المصنوع قبل العامل يعمل للدولة وللمجموع » . وقد تساءل أحمد حسين بعد ذلك عما اذا لم يكن هذا النظام « هو الحل الطبيعي لمشاكل العمل في جميع أنحاء العالم ؟ » . ووعد بأنه عند عودته الى مصر سوف يدعو لقيام هذه الجبهة (١١٥) .

• • •

مصر الفتاة بين الفاشية والاسلامية

ومن العجيب أنَّ أَحمدَ حسِينَ كَانَ يُرىَ وجوهَ شَبَهَ كَبِيرَةَ بَيْنَ الفاشيةِ والاسلامِ . ففي أثناء زيارته لـإيطاليا ، أدى بـحديث لـراسل جريدة « جورنالي دي جنوا » قال فيه : « أَسْتَطِيعُ أَنْ أَؤْكِدَ أَنَّ الفاشيةِ فِيهَا الْكَثِيرُ مِنَ الْاسلامِ ، والاسلامُ هُوَ أَصْلَحُ النَّظَمِ لِحُكْمِ مصر » (١١٦) . وفي ترويجه لنظرية العمل في النازية قال : إنَّ الأَخْذَ بِهَا هُوَ « الرَّجُوعُ إِلَى الْمُجَتمِعِ الْاسلامِيِّ الْحَقِيقِيِّ » ، حيث لم يكن

يعرف صاحب عمل ولا عامل ، ولم يكن يعرف حاكم ولا محكوم ، بل الكل اخوة متعاونون » (١١٧) . ولا يدرى الباحث هل يرجح هذا الكلام الى قصور في فهم أحمد حسين لتعاليم الفاشية أو لتعاليم الاسلام ؟ أم أنها الرغبة في ترويق الفاشية بالاسلام لاجتذاب الجماهير الاسلامية ؟ ان تذهب احمد حسين بين الفاشية والاسلامية يعتبر أحد المعالم البارزة في فكره النظري : ففي الوقت الذى كان يروج فيه للفاشية بعبارات صريحة لا لبس فيها ولا شبهة ، وفي الوقت الذى كان يعترف فيه بأن حزبه « يسير على مبادئ العصر الجديد » ، وأن مبادئه « تشبه مبادئ روما وبرلين » ، كان يعلن أن هذه المبادئ فيها الكثير من الاسلام ، كما اخذت جريدة تدعى الى الأخذ بالشريعة الاسلامية لتكون أساسا للحياة في مصر ، وأنه يجب اعادة بناء الأمة الخلقي والاجتماعي بالرجوع الى الدين باعتباره أساس الفضائل وقوام المجتمعات ، « وانتي أقول في مقالاتي انت لا تؤمن بالبرلمان بصورته الحاضرة ، بل تؤمن بالشورى كما ينظمها الاسلام . وليس في الدنيا بأسرها نظام أسمى في الديمقراطية من الاسلام » (١١٨) .

وفي المدة من ١٠ نوفمبر الى ٨ ديسمبر ١٩٣٨ ، نشرت جريدة مصر الفتاة عدة مقالات حضرت فيها علنا على قلب دستور الدولة وتغييره بالقوة ، وذلك بدعاوة الناس الى ثورة عنيفة للتخلص من الدستور والبرلمان . فقد نشر أحمد حسين مقالاً بعنوان : « يا من بایعتموني ، لا بد من انقلاب ، لا بد من قوة ، ولا قوة بغیر تضحیة » قال فيه : « اذا أردنا اصلاح هذه العجلة القديمة ، عباثا نحاول ترميمها أو نغير بعض اجزائها . لا بد من تحطيمها تحطيمها واعادة بنائهما . وذلك هو الانقلاب الذي تحتاجه البلاد » . ثم قال : كل ما في مصر الان يدعو الى عملية جراحية : نظام الحكومة ، وتوزيع الثروة ، عقلية الناس ، طباعهم وتقاليدهم — كل شيء يحتاج الى انقلاب . لا بد من .

انقلاب يكتسح هذه الحشرات التي يسمونها وفداً أو نحاساً أو مكرماً أو برماناً . لا بد أن يشرق في هذه البلاد عهد كله ورع .. ولن يتم إلا بواسطة الانقلاب العام الشامل .. ولا يخفينا صراع الرجعية في وجهنا ، ولن تخوننا محاولات اليأس من خصومنا ، لأن هؤلاء الخصوم هم من سوف نسحقهم » .

وفي مقال آخر قال أحمد حسين : « أيها الجنود ، لقد اعتزمنا أن أسير إلى الأمام ، فلما حفقت ما أصبو إليه ، وإنما ارتقى إلى المشنقة ! وأعدمت بأسلوب من الأساليب ! وعليكم بالتدريب العسكري ، أحذقوه ومارسوه ، وإنما لأن مصر في حاجة إلى جنود حقاً وصدقًا » . وفي عدد آخر نشرت مصر الفتاة مقالاً لـ محمد صبيح قال فيه : « إن البلاد تريد كرامة لا دستوراً ، وتريد ثروة لا برماناً ، وتريد صحة لا نواباً وشيوخاً ، وتريد جيشاً ودفعاً لا خطباً وتصفيقاً » . وفي عدد آخر كتب محمد صبيح يقول : « أما هؤلاء الذين سيغترضون الطريق ، فالويل لهم ألف مرة ومرة . والله لنخطفهم كما يخطم الزجاج المهاش ، ولنمزق أسلاءهم وندروها رماداً في الهواء .. فلتتملىء الطرق بالجثث ، ولتحصل من طلائع الجيش من يصل .. فليس بشيء أن نفشل غياثنا بالدماء ، وأن نظهر ضمير هذه الأمة بحريق عظيم من الأحياء ، أجل ليس شيء مطلقاً » (١١٩) . وعندما قدمت النيابة أحمد حسين ومحمد صبيح إلى المحاكمة بتهمة التحريض على قلب نظام الحكم بالقوة ، دفع التهمة بأنه كان يدعو إلى حكم الشريعة الإسلامية . وهذه الدعوة في بلد دينه الرسمي الإسلام ، لا تعتبر جريمة ! (١٢٠) .

على أن الحقيقة ، وكما سوف نرى ، فإن الدعوة إلى حكم الإسلام كان ستاراً تختفي وراءه الدعوة إلى حكم الفصر . وهنا تتلاقي الفاشية الإسلامية التي كان يمثلها أحمد حسين مع الإسلامية الفاشية التي كان يمثلها حسن البنا . فقد كان حزب مصر الفتاة في ذلك العzin

فاروق بالقاهرة في الأسبوع الماضي » ، وتوضح أنه « ليس هناك شيء مطلقاً يتعلق بالمناداة بجلالته خليفة على المسلمين » ٠

مع ذلك ففي ذلك العين كانت مصر الفتاة تنادي صراحة بخلافة فاروق وتدافع عن نظام الخلافة : « إن نظام الخلافة نفسه ليس باطلًا ٠ بل هو نظام صالح وصالح للMuslimين حقاً ، إذا وجد الخليفة الصالح ٠ ويكتفي أن نذكر من أسباب صلاحيته أنه يجمع المسلمين ويوجد كلمتهم ، ولا يجعل من دولهم وشموبهم كتلة متخاصمة متناطحة ، كما هي الحال في أوروبا ، بل يجعل منهم كتلة واحدة يرمز لها خليفة واحد ٠ ٠ ٠ نحن نعرف أنه لم يدر بعد سعي رسمي في الخلافة ، ولكن قلوب المصريين تريدها ٠ ونحن ننادي بزعامة مصر للإسلام وخلافة فاروق ، وسيتم أن شاء الله ذلك بربما جميع المسلمين وملوكهم وزعمائهم بعد فترة قصيرة من الزمن تستكمل مصر فيه سيادتها» (١٢٣) ٠ وفي ذلك العين كان محمد كامل البنداري باشا يروج في القصر لهذه الفائمة الإسلامية ٠ ففي مذكرات هيكل أنه كان يشهد ذات مساء رواية غنائية تقوم بها فرقة إيطالية على مسرح الأوبرا بالقاهرة ، وصادف أن كان البنداري باشا يشهد تلك الرواية ، والتقيا في فترات ما بين التصوّل في غرفة الاستراحة ، « فحدثني فيما كان يروي من بعض هذه الأفكار ، وبخاصة في نظرية النظام الإسلامي للحكم ٠ وقلت له يومئذ : لكن الدستور المصري يختلف في طائفه من أنسه عن هذا النظام الذي تحدثي عنه ٠ وأجاب : كلا ، فالدستور المصري يؤيد النظام الإسلامي في الحكم ويؤكده ٠ قلت : « كيف يصح هذا ، ومن أسس الدستور المصري حرية الاعتقاد ٠ بينما يقضي الإسلام بعقاب المرتد عنه بالاعدام ؟ وكيف يصح هذا والدستور المصري ينص على أن الدولة المصرية ملكية وراثية في أسرة محمد علي ، بينما كانت الخلافة الإسلامية شورى بين المسلمين ٠ ٠ وكيف يصح هذا والدستور المصري

يقضي باحترام المعاهدات التي تعقدتها مصر ، ومعاهدة موتترو تنص على أن يجري التشريع في نطاق المبادئ المقررة عند الأمم الغربية التي وقعت تلك المعاهدة حتى لا يكون تمييز مجحف بين المصريين والأجانب . وبمبادئ التشريع الغربي كلها لا تتفق مع النظام الإسلامي ؟ » . واجابني البنداري باشا : كل هذه التفاصيل يمكن التوفيق بينها وبين النظام الإسلامي ، وليس في تعارضها معه ما يجعل هذا التوفيق مستحيلا « (١٢٤) ٠

موقف القوى السياسية في مصر من التطور الفاشي

(١) الوفد :

كان الوفد يميل منذ البداية الى التهويء من شأن التطورات التي طرأت على دعوة أحمد حسين ، وخصوصا تطلعه الى الحكم بعد ثلاثة سنوات ! وكان يعتبر ذلك من أعمال بعض « الصبية » ، « وضربي من الساجة التي تستحق الزجر » ، والزجر الشديد ! « (١٢٥) ٠ على أن الوفد من ذلك كان يزعجه وجود الملك وراء هذه الحركة التي تهدد بهدم الدستور وإلغاء الحياة البرلمانية . وكانت صحفه تشير في بعض الأحيان بصرامة الى أن الملك نفسه ، وليس علي ماهر باشا او غيره ، هو الذي كان يمول هذه الحركة . فقد تساءلت جريدة المصري عن من ينفق على رحلة احمد حسين الى أوروبا ؟ ومن أين الأموال التي تتکلفها الرحلة والتسلق وطبع الكراسات وما الى ذلك « مما هو معلوم وما هو مجهول ؟ » (١٢٦) ٠ وقد فهمت مصر الفتاة مغزى هذا السؤال وكتبت تقول : ان النحاس « يريد أن يتطاول على مقام جلالة الملك » . والدليل على أنه يتطاول فعلًا ، هو أنه « لم يتورع ولم تتورع جرائده عن أن تهاجم محمد محمود باشا ولا علي باشا ماهر ولا الانجليز ولا

الطليان بصراحة ! فلا يستطيع واحد من النحاحسة أن يدعوا أنهم يقصدون واحدا من هؤلاء حينما يقولون أن وراءنا من يدفعنا من الخلف . فالنحاس يريد أن يقول أن جلالة الملك هو الذي يرسل بنا إلى أوروبا ، واتنا نتفقد مشيئته » (١٢٧) .

وفي يوم ٣١ يوليه ١٩٣٨ رأت جريدة المصري أن دعوى الفاشية قد أصبحت تستحق المناقشة . فكتبت مقالا يتسم بالذكاء ناقشت فيه المسألة من زاويتين : زاوية فساد الدعوة نفسها ، وزاوية عدم أهلية القائمين بها لتأسيس حكومات دكتاتورية . فقالت : « نحن الان ازاء حركة منظمة خبيثة تتولاها بالنشاط والتوجيه أيد خفية مستهترة ، غايتها أن تثبت في نفوس الشيوخ وأوساط الناس أن الديموقراطية قد أفلست في مصر ، وان البلد في حاجة الى دكتاتور يهدم الدستور ويلغي البرلمان ، ويتولى الحكم وحده بيد من حديد ، على نحو ما يفعل في ايطاليا موسوليني وفي ألمانيا هتلر وفي تركيا مصطفى كمال . وانه ليكفي لهدم هذا البناء المتداعي على رؤوس أصحابه وبناته أن نوجه الأنظار الىحقيقة يتجاهلها دعاة الدكتاتورية في هذا البلد » . فليست الدكتاتورية ، كما يريد هؤلاء الدعاة أن يصوروها ، أن يقوم أي إنسان على رأس الحكومة ثم يستصدر المراسيم والقوانين التي تطيح بالهيئات النيابية وتزعزع أثواب النيابة من أعضاء البرلمان ومجالس المديريات وآشخاصهم ، وتجعل كل سلطة رهينة بمشيئة هذا الإنسان الذي يوضع رئيسا للحكومة . كلا ، وانما هتلر وموسوليني ومصطفى كمال كانوا زعماء الأغلبية قبل أن يستجعوا في أيديهم زمام السلطات ويصلوا بحكم هذه الزعامة ومن طريقها وحدها ليكونوا رؤساء لحكومات دكتاتورية » . « فلم يكن موسوليني رئيسا لديوان جلالة الملك فكتور عمانوئيل ، ثم قيل له كن دكتاتورا فكان . ولم يكن هتلر موظفا كبيرا أو صغيرا في بلاط غليوم الثاني ، ثم قيل له كن دكتاتورا فكان .

فالدكتاتورية ، اذا كانت شرًا حتى في صورتها الشعبية ، كما هي في ايطاليا وألمانيا ، فان شرها ليتجاوز الحدود والقيود اذا تولاها رجال السראי . وقد صدق زعيم الأمة حيث قال في خطابه التاريخي بالجزيرة: « ليس اسوأ من حكم رجال السrai في أي بلد من البلاد » .

وقد ردت جريدة مصر الفتاة على هذا المقال في اليوم التالي فقالت : ان هتلر لم تكن معه يوم بدأ حركته أغلبية . بل تدرج أعضاء حزبه من ٧ الى ١١ الى ٢٣ الى ٣٤ . حتى اذا كانت سنة ١٩٢٥ التي خرج فيها من السجن ، لم يكن معه أحد . فلما عاود كفاحه ، ظل ثلاثة سنوات ، ثم دخل الانتخابات سنة ١٩٢٨ ، ففاز بـ ١٢ كرسيا . ودخل الانتخابات بعد هذا بثلاث سنوات ، وكل مرة كان يفوز بنسبة هي دون الأغلبية . ومع أن هتلر لم تكن معه أغلبية برلمانية ، فقد ثبت انه اقدر رجل في البلاد ، ولذلك اضطر هندرسون أن يسند اليه الحكم . وما أن حكم (٣٠ يناير ١٩٣٣) حتى تجلت كفاءته المتزايدة ، فأقبل عليه الشعب وأحبه ، وتفضي يده بصفة أخيرة من الديموقراطيين والشيوعيين الذين كانوا يتوزعون ثقته ! « (١٢٨) ٠

(٢) وزارة الانقلاب :

فما هو مدى تأثر وزارة محمد محمود باشا بارتفاع المد الفاشي ؟ ان المسألة ترجع الى مدى الارتباط بين هذه الحركة والقصر . وبمعنى آخر ما اذا كان ارتفاع النعمة الفاشية يعكس اتجاهها ، او يعبر عن اتجاهه في داخل القصر الى الأخذ بالفاشية كنظام للحكم ، والبقاء الدستوري والبرلماني والأحزاب . ان البنداري (باشا) في حديثه معي يذكر أنه كان يفكر هو أو فاروق في عمل فاشية (١٢٩) . على أن جريدة مصر الفتاة ، وهي التي كان قادتها في ذلك الحين على أوثق الصلة به ، حتى انه — كما قال لي بنفسه — أمر بحراس القصر الملكي بعدم التعرض لهم عند الدخول

ولو لم يحملوا تصريحًا — هذه الجريدة تكشف الكثير مما كان يدور داخل القصر في ذلك الحين ، مما لا مفر لنا من الأخذ به ، نظراً لأنه لم يصدر من القصر تكذيب رسمي له ٠

هذه الجريدة تكشف بوضوح عن وجود معاشرين أو تيارين داخل القصر في ذلك الحين : المعسكر الأول ، معسكر البنداري باشا ، والمعسكر الثاني معسكر علي ماهر باشا ٠ وكان من رأي معسكر البنداري باشا أن النظام البرلماني لا ينجب سوى الوزارات الفاسدة ، أو الوزارات الضعيفة ، وأن المثال على النوع الأول هو وزارات الوفد والمثال على النوع الثاني هو وزارات الانقلاب — كوزارة محمد محمود باشا التي كانت تتوالى عليها الأزمات منذ إنشائها ٠ ولذلك كان هذا المعسكر يرى ضرورة الأخذ بالنظام الفاشي والبقاء الدستوري والبرلمان والأحزاب ، على أن علي ماهر باشا ، الذي كانت سياسته تقوم على الاحتفاظ بالشكل الديمقراطي ، والحكم بواسطة وزارات الانقلاب ، كان يرى أن ضعف وزارة محمد محمود باشا يمكن علاجه عن طريق اشراك السعديين في الوزارة واستناد المناصب الرئيسية فيها إليهم . وكانت ميزة هذا الاقتراح لعلي ماهر ، أنه يحقق له هدفين : الأول الحصول على فسحة من الوقت يستطيع أذيقضي فيها على العناصر الفاشية في القصر ، ويمسك زمام الأمور في يده . والهدف الثاني ، اعطاء عناصر السعديين الفرصة ليثبتوا فشلهم هم الآخرون مع عناصر الأحرار الدستوريين ، فيتوّل حيئذ الحكم وهو مطمئن إلى أن جميع العناصر المنافسة قد اختفت من المسرح ٠

في مقال لجريدة مصر الفتاة في أول أغسطس ١٩٣٨ تساءلت صراحة : « هل فكر أحد من المسؤولين ، غير مصر الفتاة ، في إقامة حكم دكتاتوري ؟ هذا هو السؤال الذي نجيب عليه للمرة الأولى في صراحة : لقد اتجه التفكير ، بعد الأزمات المتتالية التي اتتبت الحكم

المحمدي الحاضر الى طرح سؤال آخر هو : هل قدر للنظام البرلماني في مصر ألا ينجو غير الوزارات الفاسدة أو الوزارات الضعيفة ؟ وكأن الجواب مع الأسف : إن هذا هو الذي حدث فعلا من منطق الحوادث وسير التاريخ القريب . وسئل : أذن ما العمل ؟ الملك يريد بلاده حكما قويا ، والاحزاب البرلمانية لا تريده أن تتفق على تأليف حكومة قوية تتحقق هذا المعنى . فهل يستمر الحكم البرلماني بهذه الصورة وتعانى منه البلاد ما تعانى منه ؟ . وعرض السؤال على السعديين ، ووجوده سؤالا حازما حكيم لا سبيل الى الرد عليه الا بعمل واحد ، اذا أريد البقاء على البرلمان العاضر والدستور الحاضر ، وهو أن يشترك السعديون في الحكم ، فهم لا زالوا يؤمنون بالديمقراطية البرلمانية » (١٣١) .

وقد استأنفت الجريدة في عدد آخر الكلام في هذا الموضوع ، فقالت : إن الدستور كان قد وصل الى منطقة الخطر . وكانت التجربة الوحيدة لإنقاذه هي أن تعدل الوزارة تعديلا حاسما بأن تدخلها عناصر قوية . ولم يكن خارج الوزارة من العناصر البرلمانية التي لم تجرب مقدرتها بعد في الحكم غير السعديين . وبذل علي ماهر باشا كل نفوذه في أن يقنع أحمد ماهر بالاشراك ، وعرض عليه في صراحة أن اشتراكه في الوزارة ونجاح التجربة هو العلاج الوحيد للأزمة الدستورية لا الوزارة ! لأن اخفاق الوزارة يعني اخفاق الانقلاب . وهذا يساوي تماما عدم صلاحية الدستور لأن يقدم للبلاد أي لون من الخير . ومن هنا كان صوابا ما ذكره أحمد ماهر ، وهو يقنع نوابه بقبول التعديل الجديد ، وهو أنهم اذا رفضوا الدخول في الوزارة الحاضرة ، فسيكون معنى هذا قيام دكتاتورية صريحة في البلاد يختفي في عهدها الدستور » (١٣٢) .

وعلى هذا النحو جرى تعديل الوزارة في ٢٤ يونيو ١٩٣٨ حيث أسننت وزارة المالية الى الدكتور أحمد ماهر ، وأسنند الى النقراشي باشا وزارة الداخلية ، وهما — على حد قول الدكتور هيكل — « أكبر

الوزارات وأشدها اتصالا بمصالح الجمhour المادية العاجلة ، وأقوى الوزارات لذلك أثرا في حياة الأحزاب المصرية » (١٣٣) . وقد جرى هذا التعديل فجأة ، حتى ان الدكتور هيكل ، الذي كان وزيرا في الوزارة ، علم به بعد حدوثه ! وعندما سأله محمد محمود باشا عن السبب في التعديل على هذا النحو الذي يجعل أقوى الوزارات من نصيب السعديين ؟ أجاب بأنه « رأى هو ، ورأى علي ماهر باشا ، والدكتور أحمد ماهر أن من الخير اشتراك الحزبين في الوزارة » ، حتى لا ينawiء السعديون الوزارة مناواة تؤدي الى اضعاف الحزبين لمصلحة الوفد . ولم يذكر محمد محمود سببا لتولي الدكتور ماهر وزارة المالية والنفرواشي باشا وزارة الداخلية ، الا انها رغبة في ذلك ، وأنه لم ير بأسا بتحقيق رغبتهما ! » (١٣٤) .

(٣) الانجليز :

في ذلك الحين كان الانجليز يرقبون هذه التطورات في مصر بعين الاستياء . فقد كانت الأحوال الدولية تسير سيرا حيثا نحو حرب مع ألمانيا . وفي ١٢ مارس ١٩٣٨ ضمت ألمانيا النمسا ، ثم تحولت إلى أرض السويدية التي تفاقمت فيها الحركة النازية . وقد نصحت انجلترا وفرنسا تشيكوسلوفاكيا ، بعد لقاء ميونيخ الأول بين تشمبلن وهتلر ، بالتخلي عن الأقاليم التي تزيد فيها نسبة السكان الألمان عن خمسين في المائة . الا ان تشمبلن ، بعد أن عاد إلى انجلترا ، علم أن المانيا تحاول ان تضم مساحة اعظم اتساعا مما اتفق عليه في مقابلة ميونيخ ، كما أنها تتطلب استفتاء الأهالي في بعض الأقاليم . فكانت أزمة سبتمبر ١٩٣٨ التي انتهت بالاستسلام الانجليزي الفرنسي في لقاء ميونيخ الثاني في ٢٩ سبتمبر ، والذي أتاح الفرصة للدولتين للاستعداد لخوض حرب تجمع أسبابها .

ولقد كان ذلك مداعاة للإنجليز للنظر في قلق إلى الحركة الفاشية التي تقودها مصر الفتاة ويسندها القصر . وكان من السهل أن يربطوا بينها وبين الدعاية الإيطالية والألمانية في مصر التي كانت في ذلك الحين تحرض العالم العربي على إنجلترا استناداً إلى موقفها من قضية فلسطين . وكان الإيطاليون قد أنشئوا لهم في مصر في ذلك الوقت منظمة قوية للدعاية تعمل تحت رعاية المفوضية الإيطالية التي كان على رأسها Mazzolini الوزير الإيطالي المفوض والمبعوث فوق العادة ماتزولياني الذي كان من أنصار الفاشية المتحمسين ومن أركان النظام الفاشي في إيطاليا منذ ١٩١٩ ، حيث كان في مقدمة الكوادر التي زحفت على روما . وكان ماتزولياني ، ورجال مفوضيته البالغ عددهم مائة ، وغالبية الجالية الإيطالية في مصر ، يكونون طابوراً خامساً على درجة كبيرة من القوة . فقد كانت الجالية الإيطالية في مصر - وفقاً للمصادر - تمثل في ذلك الحين أكبر جالية بعد الجالية اليونانية ، وكانت منتشرة في مدن القطر ، ولهم منشآت مالية وثقافية ضخمة ، منها البنك التجاري الإيطالي ، والبنك الإيطالي المصري ، وشركات الأدرياتيك ، والمعهد الإيطالي ، وترستا للتأمين على الحياة ، وغيرها من المشروعات التجارية . هذا بالإضافة إلى عدد غير قليل من المدارس الابتدائية والثانوية والصناعية والفنية في القاهرة والاسكندرية . كما كان النصر الغالب في جمعيات الاسعاف من النصر الإيطالي . وإلى جانب هذا كانت هناك بعض الصحف الإيطالية في مصر ، منها : « جورنال دي أوريتي » الواسعة الانتشار ، وكانت تظهر لها طبعة في الإسكندرية تحت عنوان « الماساجيرو » . ثم جريدة « روما » ، ومجلة « ميديتارينو » التي كان نصفها بالإيطالية والنصف الآخر بالعربية . وكانت هناك جمعية الصدقة المصرية الإيطالية ، ونادي خريجي المدارس والجامعات الإيطالية ، الذي كان يضم مصريين وأجانب . وكان أفراد الجالية الإيطالية في مصر ينقسمون إلى قسمين : أنصار

الفاشية ، وهم الكثرة ، وأنصار الحكم الديموقراطي وهم الأقلية . وكان العنصر الأول لا يخفى حماسته للفاشية ، فكثيراً ما شوهد الكونت ماتزوليني في مدن مصر الكبرى ، وهو يستعرض في قميصه الأسود الشباب الفاشي وهو يردد شعارات الدعاية للإمبراطورية الرومانية المقدسة (١٣٥) .

على هذا النحو ، كان الإيطاليون يشكلون عنصراً خطراً على الانجليز في مصر . على أن أهم مما أفلق الانجليز هو امتداد النفوذ الإيطالي الفاشي إلى القصر الملكي . وفي ذلك الحين أثار الانجليز مسألة صلة بعض موظفي السراي بالطليان ، وإن الوزير الإيطالي في مصر يحسن استقبالهم عند زيارتهم له ، وإن هذه الزيارات يفسرها الطليان لغير مصلحة إنجلترا ، وإن من حق إنجلترا أن تطلب وضع حد لهذه الميل ، واقصاء موظفي السراي الذين لا ترضي عن وجودهم السياسة البريطانية (١٣٦) . وقد ربط الانجليز في ذلك الحين بين توثيق الصلة بين البنداري باشا وفيروتشي كبير المهندسين بالسراي ، الذي كان في نظرهم من عناصر قلم المخابرات الإيطالي ، وبين تسرب أخبار الدولة إلى الطليان . فقد أذاعوا أن فيروتشي بك يطلع في مكتب البنداري باشا على تقارير الدولة وتقارير الوزراء المفوضين ومذكرات السفارة البريطانية محولة من الحكومة ووثائق الدولة الهامة ، ثم يطلع دولته عليها (١٣٧) . ولم يقف الانجليز عند مسألة فيروتشي، بل زادوا أن البنداري باشا ضالع مع الإيطاليين ، وأنه ضد المصالح البريطانية ، وأن وجوده في السراي أمر لا يرتاحون إليه . وقد نشرت هذه الأخبار في بعض الصحف والمجلات التي تتلقى أنباءها من السلطات البريطانية (١٣٨) .

فاروق يعلن الحرب على السفير البريطاني
وبارتفاع المد الفاشي في القصر ، ارتفعت حرارة العداوة بين فاروق

والسفير البريطاني السير مايلز لامبسون ، حتى اتخذت شكل موقع حرية — كما سوف نرى ! — . وكانت العلاقة بين فاروق والسير مايلز لامبسون قد تأثرت — كما ذكرنا — أثناء الازمة الدستورية بين الملك والنحاس باشا . وساعد على ذلك أن خطة القصر الملكي تحت سياسة علي ماهر باشا التي كانت ترمي إلى اظهار الملك في ثوب البطل الوطني المتطرف على عكس أخيه ، كانت خطة تحد وتطرف . ومن المختل أن معاملة السفير البريطاني للملك فاروق كان لها دور في توثر العلاقات بينهما . فيقول «كيرك» : ان فاروق كان يحمل ، منذ توليه العرش سنة ١٩٣٦ ، امتعاضا متزايدا من سلطة السفير البريطاني ومن طريقة معاملته له . وقد دفع هذا السبب «كيرك» إلى عقد مقارنة بين علاقة فاروق بالسير مايلز لامبسون وعلاقة عباس الثاني باللورد كروم (١٣٩) . على أن وجه المطابقة عسير ، لأن مركز مصر السياسي في عهد كروم كان يفرض مناخا يختلف عن المناخ الذي كان يفرضه مركزها بعد معاهدة ١٩٣٦ . وفي الحالة الأولى كان سلطان انجلترا على مصر وعلى عاهلها سلطانا مطلقا ، أما في الحالة الثانية ، فإن مصر كانت قد حصلت على نصيب كبير من استقلالها الداخلي وحريتها الخارجية . كذلك فان وضع المندوب السامي بازاء عباس الثاني كعاهل أوتوقراطي ، كان يختلف عن وضع السفير البريطاني ازاء فاروق كملك دستوري غير مسؤول يحكم بواسطة وزرائه . فالاحتراك مع الأول مباشر ، ومع الثاني غير مباشر . لهذا فلا نعتقد أن معاملة السفير البريطاني كانت وحدها السبب ، وإنما كانت توجيهات علي ماهر باشا كان لها النصيب الأوفى . وقد اتفق البنداري (باشا) معي في هذا الرأي ، فعندما سأله ألا يعتقد معني أن علي ماهر باشا كان له دور في توجيه فاروق نحو كراهية الانجليز قال : «أي نعم . علي ماهر باشا له دور . علي ماهر رجل وطني » (١٤٠) . على كل حال ، فقد انعكست العلاقات السيئة بين الملك فاروق

والسفير في عدة مظاهر : ففيما يختص بالسفير ، فيروي الدكتور هيكل الرواية التالية التي تشير الى الود المفقود بينه وبين الملك ، فيقول ان السفير حضر حديثاً للدكتور نجيب محفوظ باشا كان الدكتور يشير فيه الى « سعة اطلاع الملك سعة لا عهد بمثلها لمن كان في سنه » ، فلم يعجب هذا القول السفير الذي اعرض قائلاً : « ولكنه سطحي للغاية ! » . ثم قال : « وما رأى وزير المعارف (الدكتور هيكل) » . فأجاب : « انه ملكتنا ! » . ولم يعقب السفير على القول بكلمة ، ولكن اعترافه دل الدليل على أن العلاقات بينه وبين الملك لم تكن علاقة مودة متبادلة (١٤١) .

أما بالنسبة لناروقي ، فإن كراهيته للسفير البريطاني كانت تجري في البداية في حدود الإطار الذي رسمه علي ماهر ، والذي كان يعد إطاراً معقولاً - رغم تطرفه - لأنَّه كان يؤمن كافة الاعتبارات والظروف ويحرص على ألا تتتطور الأمور على النحو الذي يتخد شكل صدام مباشر بين الملك والسفير . ولكن هذه الحدود وهذا الإطار سقط فجأة حين سافر علي ماهر باشا في يناير عام ١٩٣٩ الى لندن لحضور مؤتمر المائدة المستديرة الذي دعت بريطانيا اليه كلًا من العرب واليهود للاتفاق على مسألة فلسطين . وأصبح البنداري باشا هو المستشار الأول في القصر . ففي تلك الفترة التي تولى فيها البنداري باشا زمام الأمور في القصر دون منازع ، وقعت موقعتين حربيتين بين الملك فاروق والسفير البريطاني كان لهما أثرهما الذي لا شك فيه في تصرفات السفير يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ . وأولى الموقعتين تلك التي دارت حول موكب السفير . فلقد كان من المظاهر التي كان يحاط بها السفير البريطاني قبل معايدة ١٩٣٦ حين كان مندوباً سامياً ، وجود موكب من راكبي الموكب سيكلات يسبق سيارته في غدواته وروحاته . وكانت حكومة الوفد قد تركت للسير مايلز لامبسون هذا المظهر بصفة استثنائية نظراً لدوره في

المعاهدة ، فلما أقيمت حكومة الوفد وجاءت وزارة الانقلاب ، طلب الملك من محمد محمود باشا أن يلغى هذا الحرس ، لأن موكب الملك هو الموكب الوحيد الذي يسبقه حرس من هذا الطراز ، ولكن محمد محمود باشا كان يرجى ويسوف ، وفي الوقت نفسه كان الملك يخفف من الحاجة وضعفه لأن زمام الأمور كان في يد علي ماهر الحكيمية . فلما سافر علي ماهر باشا إلى لندن ، وأصبح البنداري باشا هو المستشار الأول ، وقع حادث لفاروق جعله يصر على رفع الحرس من موكب السفير البريطاني ، فعلى حسب رواية البنداري (باشا) فقد استدعاه فاروق في أحد الأيام وهو في شدة الاستياء والغضب لأنه بينما كان يتجلو مستخفيا في عربة صغيرة ، كاد موكب السفير البريطاني يدهمه لأنه لم يسمع صفارات راكبي الموتوسيكلات . وقد سخط فاروق أشد السخط لأن هذا المظهر إنما هو حق لا يجب أن يشاركه فيه أحد . وطلب السيني البنداري باشا اتخاذ اللازم نحو رفع هذا الحرس . ولبني البنداري طلب مليكه ، وخاطب محمد محمود باشا لاتخاذ هذا الاجراء . على أن محمد محمود باشا رد عليه ، بعد أن اجرى الاتصال بالسفير البريطاني ، بأن الأخير يصر على أن هذا الموكب حق له ، وأن الوزارة الوفدية قد احتفظت له به بموجب كتاب رسمي . وعندئذ أعد البنداري باشا أمرا ملكيا لحافظة القاهرة ، التي يتبعها الحرس ، لرفعه ، وحمل الأمر الملكي إلى محمد محمود باشا وأفهمه خطورة الموقف فيما لو تم التنفيذ من جانب القصر . فاضطر محمد محمود باشا إلى إعادة الاتصال بالسفير ، وأفهمه أنه يفعل ذلك تلبية لرغبة الملك ، فقبل السفير في هذه المرة هذا الطلب ، وقد أحدث قبوله هذا فرحا شديدا لفاروق الذي حمل بنفسه كتاب القبول إلى مكتب البنداري باشا ليりه أيام (١٤٣) .

أما الموقعة الأخرى فكانت عند زيارة السفير البريطاني لأسوان . فقد حدث أثناء هذه الزيارة أن استقبله مدپرها استقبلا رسميا ، جريا على

العادات القديمة ، فأعد له قره قول شرف على محطة أسوان ، ثم استقبله هو وجميع موظفي المديرية ، ثم وضع جنودا على جانبي الطريق عند مرور السفير . فلما وصلت هذه الأبناء الى القصر ، رأى فيها اخلالا خطيرا بالقواعد التي يجب ان يحاط بها السفير البريطاني . فكتب البنداري باشا خطابا رسميا لوزير الداخلية محمود فهمي التراشى باشا يسأل عن صحة هذه المعلومات ، وكيف تمت ، وعلى أي أساس أقرتها الحكومة ؟ ولما أراد التراشى باشا الرد على البنداري باشا تليفونيا ، طالبه البنداري برد مكتوب على ما جاء في كتاب القصر . فلما يسع التراشى الا أن يجيب بصحة الواقع ، وأن يعد بعدم تكرار ذلك مستقبلا . ولكن البنداري باشا لم يكتف بهذا الحل ، بل طلب اليه أن يوجه انذارا لهذا المدير ، وان يخطر المديرين عن سبب انذاره ، وان هذا الحادث اذا تكرر سيكون من جرائه توقيع عقوبة شديدة على الموظف المترکب (١٤٤) .

حال السفير البريطاني هذه التحديات من جانب السראי في أثناء قيام البنداري باشا بعمل علي ماهر باشا في رئاسة الديوان ، وأخذ يقرنه على الفور بتفضيال النفوذ الإيطالي في القصر وارتفاع المد الفاشي فيه . فأخذ المجموع على البنداري باشا من جانب الانجليز يشتند وأصبح موضع الاتهامات . وفي الوقت نفسه قدم السفير الى محمد محمود باشا تبليغا من حكومته ليرفعه الى الملك بالاعتراض علىبقاء فيروتشي بك في السrai ، وقال له انه رأى أن يبدأ بإبلاغ هذا الاعتراض له قبل أن يوصله الى السrai . ولكن محمد محمود باشا منع السفير من أن يرفع التبليغ الى الملك ، وطلب اليه أن يبلغ حكومته أن بقاء فيروتشي في القصر مسألة تتحمل الحكومة مسؤوليتها ، ولا توافق على مفاتحة الملك فيها ، وتشدد في منع السفير من مخاطبة الملك في هذا الشأن (١٤٥) .

فاروق يعلن استيلاده على السلطة

هكذا توترت العلاقات بين الملك فاروق والسفير البريطاني حتى وصلت الى أسوأ مراحلها . ولما كان وضع السفير بعد المعاهدة يختلف عنه قبلها ، فلم يكن في وسعه أن يذهب في عدائه الى أبعد من المدى الذي وصل اليه . ولم يبق أمامه سوى الانتظار والترقب .

في ذلك الحين كان المسرح السياسي المصري يشهد تطورات على جانب كبير من الأهمية والخطورة . ففي أثناء غياب علي ماهر باشا في لندن ، كانت خيوط السلطة القليلة التي بقيت في أيدي وزارة محمد محمود باشا قد أخذت تنتقل الى يد القصر لتصبح الحكومة بلا حول ولا قوة . وكنا قد رأينا كيف تعرض محمد محمود باشا ، بعد انتهاء الانتخابات لصالح حزبه ، لسلسلة من التصرفات من جانب القصر ، كانت تبدو وكأنما قصد بها — حسبما يقول الدكتور هيكل — اقناع محمد محمود باشا واقناع غيره من الطامعين في الحكم بأنه « لا أمل لهم في تحقيق مطمعهم إلا أن ينزلوا على إرادة القصر ، فإذا حرص أحدهم على أن تكون له ارادة إلى جانبه أو سياسة غير سياسته ، خاب أمله في تحقيق مطمعه ، ووجب أن ينزل عن هذا المطعم » (١٤٦) . وبمضي الوقت وبقاء الوزارة في الحكم ، أخذت تتوالى مظاهر السيطرة من جانب القصر على أمور البلاد . وكانت أول ضربة وجهت لحزب الأحرار الدستوريين عندما تألفت الوزارة بعد الانتخابات ، وقد أقصي منها عبد العزيز فهمي باشا ، رئيس الحزب السابق ، لثاني مرة بعد اقصائه الأول في أزمة كتاب «الاسلام وأصول الحكم»، الأمر الذي كان له وقع الصاعقة في نفسه على النحو الذي يرويه لنا الدكتور هيكل فيما يلي : « أظهر لي غضبه من هذا التصرف الذي تم بغير مشاورته فيه قائلاً : إن الرجال ليسوا قطعا في رقعة الشطرنج يلعب بها اللاعب ! » (١٤٧) . ولكن

عبد العزيز فهمي باشا كان يدفع غاليا ثمن تخليه عن الدستور ، وعدم اعتباره بدروس التاريخ *

ثم كان تعديل الوزارة بعد أقل من شهرين على تأليفها ، وشارك السعديين فيها بنصيب الأسد – على النحو الذي بيانه مظهرا آخر لهيمنة القصر على الحكم . وكان سفر علي ماهر باشا الى مؤتمر المائدة المستديرة دون محمد محمود باشا أو وزير الخارجية أحد الأمثلة الفريدة على تدهور نفوذ محمد محمود باشا الى الحد المخل بالكرامة ، ذلك أن علي ماهر باشا ، بحكم مركزه وبحكم تعيينه « بأمر ملكي » بغير رأي الوزارة ولا اقتراحها ، لم يكن يشارك الوزارة في المسئولية الوزارية . فكيف يتفق سفره مع مسئولية الوزارة عن السياسة العامة ؟ . ومن الغريب ما يقوله الدكتور هيكل من أن محمد محمود باشا كان يريد أن يسافر بنفسه الى هذا المؤتمر ، لكن الوزراء فوجوا في اللحظة الاخيرة بأن رئيس الوزراء لن يمثل مصر ، بل سيتمثلها رئيس الديوان الملكي » ! (١٤٨) . فهل كان وزراء الانقلاب أكثر من موظفين تحت ادارة القصر ؟ *

وقد روى الدكتور هيكل القصة الطريفة الآتية التي تبين صحة هذا القول : فيقول انه أراد الاصطياف ببلنан . ففاتح رئيس الوزراء في ذلك ، فكان جوابه : « لا مانع عندي اذا سمح الملك ! » . فأبدى الدكتور هيكل عجبه لهذا الجواب، « لأن مجلس الوزراء هو الذي يندب من يتولى أعمال الوزير في غيابه » ، ولكنه نزل على ما طلب اليه، وطلب الى الأمين بالقصر أن يستأذن الملك في سفره . فجاء اليه تيمور بك يخبره بأنه يأسف اذا يبلغه أن الملك لم يأذن بسفره ! فلما نقل ذلك الى رئيس الوزراء ، قال : « حسبك اذن ان تصطاف معنا بالاسكندرية » . ويقول الدكتور هيكل انه علم من بعد لماذا طلب اليه محمد محمود باشا أن يستأذن الملك ، فقد طلب هو نفسه الى الملك أن

يسافر الى أوروبا مستشفيا ذلك الصيف ، فاعتذر الملك بأن البلاد « بحاجة الى بقاء رفعته بها » ، وذلك رغم أنه كان بحاجة حقا الى الراحة والاستشفاء (١٤٩) । وقد روت جريدة المصري أنه عندما تشرف أعضاء لجنة الرد على خطاب العرش في مجلس الشيوخ بمقابلة الملك ، لرفع رد المجلس على خطاب العرش ، قال لهم الملك : « ليس يكفي رضاء الأمة عنكم ، بل يجب أن يكون معه رضاء الملك كذلك » ! (١٥٠) 。

وقد روت مجلة المصوّر هذه الصورة الغريبة التالية التي تبيّن كيف أصبح الملك ، في تلك الفترة المبكرة من حكمه ، صاحب السلطان النافذ في البلاد ٠ فقد تحدثت عن المهام التي يباشرها الملك فقالت : « لعلم الجمهور ، مع الأسف الشديد ، أن في خدمة جلالة الملك مصادر أخبار وآراء وتعليقات تتقمص تارة في شكل وزراء ، وتارة في شكل أمراء وبناء ، وتارة في شكل مديرى بنوك وشركات ، وتارة في شكل موظفين بمعية الملكية ٠٠ وجلالة الملك يسمع ، وينسى هؤلاء أنه يدون مذكراته الخاصة عن كل حديث وعن كل نبأ يرفع إليه ، وأن جلالته يصدر تعليماته باستجلاء وقائع الأحاديث ٠ خذوا مسألة اعانت الشركات ، ومنح الامتيازات الجديدة لبعض الشركات الجديدة ، وسلوا عالم رجال المال ١ لماذا يلتجأ بعض الأطراف الى السrai يرثون اليها وقائع وأخباراً يتحدون بها الحكومة ، ويحاولون بها أن يعطّلوا مشيئة الحكومة ٠ خذوا مسألة بالبو ، وكيف جرت الى أحاديث طويلة ومذكريات وتقارير ترفع الى السrai فيها تهم بعض الشخصيات أنها تعمل لحساب ألمانيا وايطاليا ٠ ثم مذكريات أخرى وتقارير أخرى من الموضوعات تشكّل من تحدي السلطات المصرية للمصالح الألمانية والأيطالية » (١٥١) ٠ ومعنى ذلك أن السrai أصبحت في ذلك الحين مصدر السلطات ، ولهذا اتجه إليها رجال المال والسياسة والحكم والمفوضيات والسفارات ٠ ومن هنا بدأ الفساد السياسي والمالي ، ومن هنا بدأت الرشاوى والصفقات ٠

وما حدث في غياب علي ماهر باشا يمكن أن نسميه « انقلابا على الانقلاب ! » ، او استيلاء الملك بصفة رسمية على السلطة . ففي مساء يوم ٢٢ فبراير ١٩٣٩ أعلن فاروق سياسته العليا ودستور السريري في رسالة أذاعها بالراديو الى العالم الاسلامي بمناسبة العام الهجري الجديد، وهي لا تخرج عن الوصف الذي وصفناه . فقد جاء في الرسالة ما يلي :

« لم أتحدث اليكم قبل اليوم عن نفسي ، و كنت أعد ذلك من سبق الحوادث . ولكن هذه الفرصة قد أتاحت لي أن أتحدث اليكم قليلا في ذلك فتزدادوا معرفة بي ور科ونا الي . ان سر النجاح هو الثقة والآيمان . ومن لا ثقة ولا ايمان له ، لا رجاء فيه . فعلى الذين وثقوا بي أن يعتمدوا علي ، اذ في ذلك كل الخير لهم . انتي مع اعجابي بوالدي ، قد أكون خالفة في بعض طباعه ، ولكنني أؤكد انتي قد احتفظت بأبرز هذه الطباع ، فانا مثله لا يستطيع ان يؤثر في أحد اذا تبيّنت صواب امر واعتقدت بعد تقلّب الرأي أنه في صالح شعبي افرادا وجماعات . وان ثقتي بنفسي وتوكلي على الله هو الذي يلهمني تصريف الأمور ، ويوجهني الوجهة التي اختارها . ييد ان هذا لا يمنع أن أستمع لآراء ذوي الخبرة من الرجال ، شأن كل انسان يتحرج وجه الصواب . انتي أؤمن ، ومر الأيام يؤيد ايماني ، أن شباب مصر المتّوّب إلى المجد ، سيكتبون صحيفة خالدة في تاريخ الوطن ، وفي استطاعتهم أن يصنعوا من هذا الوطن العزيز مصر العظيمة المتحدة التي هي آمالنا وأحلامنا جميعا . وعلى الشباب وحده تحقيق هذا الحلم . » (١٥٢)

أذيعت هذه الرسالة الملكية في مساء ٢٢ فبراير ١٩٣٩ . ثم خرجت بعدها الصحف الوثيقة الصلة بالقصر تفسر هذا الدستور الجديد وشرح مكنوناته ، حتى لا يبقى ظل شك في أغراضه ومراميه . فكتبت المصور تقول : ان هذه الاذاعة لم تلق عفوا ، وإنما ألقيت لترسم الخطبة

الآتية وهي : أن الملك يحتفظ بأبرز طبائع والده الملك فؤاد ، وأبرزها بلا تردد هو « الادارة الفعلية » لأمور الدولة ، و « الاشتراك الفعلي » مع الهيئة التنفيذية ، والتمسك كل التمسك بالحقوق التي أبقاها الدستور للملك ، تلك التي ناضل عنها الملك فؤاد نضالا حاميا ، والتي ظلت معلقة ، والتي أقيمت بسبها حكومات ، والتي حرص مجلس الأوصياء كل الحرص على أن ينقلها «أمانة» من غير مساس بها للملك فاروق .
 وقالت المجلة : إن وزارة محمد محمود باشا والوزارات التي سبقتها من عام ١٩٢٤ كانت تبني خطتها في الخلافات الدستورية التي تنشأ بينها وبين السراي ، على هدي التقليد الانجليزية المعروفة ، والتي تركت للحكومة كل شيء . ولكن السراي تحفظ بأبحاث دستورية فقهية أعدها علماء دوليون خلاصتها : (أولا) أن الدستور المصري غير الدستور الانجليزي . فالدستور المصري مكتوب ، وواضح في الحقوق التي احتفظ بها للملك ، وهذه الحقوق تؤكد في مجموعها اشتراك الملك « الفعلي » في الحكم ، فضلا عن الملك – أي أن الملك في مصر « يملّك ويحكم » ! (ثانيا) أن لا تقليد في مصر كوتتها الحوادث والسباق الا ما كان بين الملك فؤاد والحكومات السابقة ، وما كان بين جلاته والحكومات المذكورة لم يمس – أدنى مساس – المبدأ المذكور ، بل أقيمت بسبه حكومات وجرت انتخابات وسادت أحكام . فساد المبدأ بحكم التقليد (١٥٣) . وفي يوم ٢ يونيو ١٩٣٩ قدمت المصور تفسيراً إضافياً للخطبة الملكية فقالت : إن الملك رسم فيها دستور السراي ، وحرض كل الحرص على أن يحتفظ بحقوقه أجزاء الجيش ، والأزهر ، والتمثيل السياسي ، وواجب الاسترشاد برأيه في التعيينات ، وفي المسائل الدولية والشرقية ، مما هو خارج حدود مملكته .
 ولم تلبث جريدة مصر الفتاة الوثيقة الصلة بالبندياري باشا ، وهي أعرف الناس برمي الخطبة الملكية ، أن خرجت بشروح أكثر جرأة .

فقد أعلنت أن الخطبة الملكية قد تضمنت القول الفصل في الخلاف الذي ثار منذ أن أعلن الدستور المصري ، وهو : هل الملك يملك ولا يحكم ، أم يملك ويحكم ؟ . فقد ذكر الملك أنه متى اعتقاد في صواب أمر ، وقلب فيه الرأي على وجهه ، فإنه ينفيه دون أن يأبه لتأثير أحد . هذا هو الجواب على السؤال القديم . ثم ساقت الجريدة مثلاً يفسر هذا الكلام ، فقالت : انه اذا حدث أن رأت الوزارة رأياً ثم وافق عليه البرلمان بأغلبية ، ولكن الملك ، بعد أن بحث الأمر ، رأى العكس ، « فمن حقه أن يوافقه ، ويوقنه بصفةأخيرة ، ولو أدى الأمر إلى التخلص من الوزارة المخطئة ومن البرلمان المخطيء ! » . واستطردت الجريدة : « اذن فقد بطل القول واتهي الجدال ، ووجد النظام الدستوري محكمة استئناف أعلى منه ، يرجع إليها في البث في كل ما يتعلق بتقدم الشعب » . ثم تناولت الجريدة اشارة الملك الى الشباب في خطبته ، فدللت على أنه كان يقصد شباب مصر الفتاة بالذات ؟ « هل نجد الشباب مثلاً في الوفد الذي شاخ أفراده وشاخت قلوبهم ؟ لا شباب لدى الوفد ! هل نجده في صفوف السعديين الذين لا يتجاوز عددهم مائة نائب الا قليلاً ، وعشرين أو ثلاثين فرداً من أقربائهم ، وهم كل العدة التي تكون ما يسمى « بالهيئة السعدية » ؟ هل نجده في الأحرار الدستوريين ؟ أظنك ستضحك . ثم انك ستستلقي من الضحك حين تذكر الحزب الشعبي الاتحادي ، أو لست أدرى بماذا يسمى ؟ وأما الحزب الوطني فهم ، وإن كانت قلوب بعض أفرادهم لا تزال شابة ، ووطنيتهم متاججة ، إلا أنهم في مجموعهم لا يزيدون على عشرة . بقيت اذن مصر الفتاة . بقيتكم أنتم إليها الشباب الفتى القوي الذي يمثل شباب هذه الأمة كلها . فاليكم يتوجه الأمل وعليكم معقد الرجاء . لقد عزم الملك ، لقد نادى الملك ، والكل يلبي النداء » (١٥٤) . وقد روی لي محمد كامل البنداري (باشا) أن اشارة فاروق الى الشباب في الخطبة الملكية كان يقصد بها

فعلا مصر الفتاة ! (١٥٥) . كما ذكر لي أن فاروق هو الذي كتب الخطبة بنفسه ، ولكنها كانت « تحوي أفكاره » (البنداري) (١٥٦) .

• • •

على هذا النحو أعلن الملك فاروق ، بأفكار البنداري باشا ، استيلاءه على السلطة ، وأن لا دستور غير دستور السراي ، وأن ارادته أعلى من ارادة البرلمان . وكان معنى ذلك الغاء الحياة السياسية تماما من الناحية الفعلية . وقد سارع الوفد عقب هذه الخطبة يعقد اجتماعا عاجلا ليتخذ فيه قرارا يعلن فيه « أن الدستور والنظام الديموقратي في مصر قد أصبحا في خطر ، وأن الهيئة الوفدية ترى من واجبها أن تعلن أنها « لا تقبل بحال من الاحوال أي مساس بالدستور والحربيات التي جعلت شعب مصر في مصاف الشعوب الديمقراطية الحرة ، والتي كسبها الشعب بعد جهاد طويل مرير كلفه ثمنا غاليا من التضحيات والأرواح . وأن مصر التي ضربت للأمم الشرقية أول الأمثلة وأعلاها في الجهاد لتتأبى أن تصبح في مؤخرة هذه الأمم حرية وكراهة ، وان تفقد ، بعد كل ما جره الانقلاب العابر من خراب ، البقية الباقية من ثمار ثورتها ، فيصبح دستورها وسيادتها في مهب الرياح » (١٥٧) .

أما الوزارة ، فقد كان أول ما خطر على بالها هو تشكيل لجنة تحكيم لتحديد حقوق الملك الدستورية . أي تفيذ الاقتراح الذي رفضته حكومة النحاس باشا ، مع فارق في القياس ، هو – كما لاحظت الصحف – أنه في عهد الوزارة الوفدية كانت السراي هي التي تطلب لجنة تحكيم ، أما الان فان الوزارة هي صاحبة الاقتراح (١٥٨) . مع ذلك فقد ووجهت الوزارة بأنها قبلت الحكم على أقاضي الوزارة الوفدية ، فكانها بذلك قد بترت منطق السراي في التأويل والتفسير ! (١٥٩) . وازاء ما أفحست به الوزارة من هذا الرد ، ونظرا

لعرفتها حق المعرفة أنها لا تملك من سلطة غير ما تستمد من السراري ، وأنه لا يوجد وراءها رصيد شعبي يؤهلها للصمود ، فقد كفت عن الاعتراض وعن مناقشة سلامه حجج السراري ، « فأصبح دستور السراري دستور الحكومة أيضا ، وتواترت المباحثات الفقهية المعارضة الى حين — على حد قول المصوّر — » (١٦٠) .

اتصالات القصر بـ إيطاليا

بينما كان المد الفاشي يرتفع في مصر ، كانت دوائر القصر تبحث عن اتفاق مع إيطاليا . فلقد رأينا كيف أعلن فاروق على الشعب المصري استيلاءه على السلطة في ٢٢ فبراير ١٩٣٩ ، وفي اليوم التالي مباشرة ، أي في يوم ٢٣ فبراير ١٩٣٩ ، كتب الكونت شيانو في مذكرة يقول أن نباً مثيراً قد وصله عن مقابلة تمت بين مراد سيد أحمد باشا ، وزير مصر المفوض في برلين ، والسفير الإيطالي بها «أتوليكو» استفسر فيها الوزير المصري باسم مليكه « الذي يناسب الانجليز الكراهة » ، عما إذا كان المحور سوف يكون على استعداد لمساندته إذا أغلقت مصر حيادها وترتبت على ذلك تدخل مباشر أو غير مباشر من جانب بريطانيا العظمى ؟ وقد علق شيانو على هذا النباً بقوله انه كان من الخطورة بحيث دفعه إلى تقبّله ببعض التحفظ ، على الرغم من أن مصدر الخبر كان موثقاً به وهو السفير الإيطالي نفسه . ولكن بناء على اتفاقه مع الدوتشي أرسل إلى السفير الإيطالي يفوضه في الاستمرار في مجادلاته ، وأن يوضح له أن أي جهد يبذل لاضعاف العلاقات بين مصر ولندن ، سوف يقابل بالتأييد في إيطاليا (١٦٢) .

هذه الرواية — كما ذكرنا — كانت في اليوم التالي مباشرة للإذاعة الملكية . وكان السفراء والوزراء المفوضون يتبعون مباشرة القصر الملكي

في عهود وزارات الانقلاب • وبعد شهرين فقط ، أى في أوائل مايو ، عاد الكونت ماتزوليني ، وزير ايطاليا المفوض في مصر ، من ايطاليا يحمل تأكيدات شفوية بحسن نية ايطاليا (١٦٣) • وقد نشرت هذا النبأ جريدة «الديلي تلغراف» في ٥ مايو لكتابها في روما ، وقد جاء فيه أن الدوائر الرسمية تؤيد الأنباء القائلة بأن الملك فكتور عمانويل أرسل كتابا إلى الملك فاروق يؤكد الاحترام المتبادل لسلامة الاراضي المصرية والاملاك الايطالية الافريقية (١٦٤) • وقد انكر الكونت ماتزوليني أنه حمل معه مثل هذا الكتاب عندما سأله مندوب الاهرام (١٦٥) ، ولكن في ٩ مايو — أى بعد أيام قليلة — زار الماريشال بالبو ، حاكم ليبيا ، القاهرة ، حيث استقبل استقبالا حافلا من السلطات المصرية على الرغم مما وصفت به زيارته من أنها زيارة خاصة أو شخصية • وفي اليوم التالي تمت مقابلة بين الماريشال بالبو والملك فاروق حضرها معه الكونت ماتزوليني وحده ، وقد خرج بالبو بعدها يبدي اعجابه بما شعر به «بما في نفس جلالته من الحرص الصادق على ذكرى والده ، وكيف تنمو هذه الذكرى في قلبه محاطة بالعناية والمحافظة على تقاليد والده النبيلة في مجبه لشعبه» (١٦٦) • ومع أن شيئا غير ذلك لم يذع عما دار بين بالبو وفاروق ، إلا أنه كثرت في ذلك الحين الأقوال في القاهرة — كما لاحظ مراسل الديلي ميل — عن عقد ميثاق عدم اعتماد بين مصر وايطاليا — وهي الفكرة التي ذكر المراسل أنها تبعد لها صدى في بعض المقامات (١٦٧) • ولقد نفت جريدة المانشستر جارديان حدوث كلام حول مثل هذا الميثاق (١٦٨) ، ولكن الأهرام نشرت ، نقاً عن «المصادر المطلعة» ، أن الماريشال بالبو شرع مع الكونت ماتزوليني في اجراء مباحثة مع الحكومة المصرية للاتفاق على تعين الحدود المصرية الطرابلسية ، وعقد معاهدة صداقة بين مصر وايطاليا • وقالت ان الماريشال بالبو فاتح محمد محمود باشا في هذا الشأن خلال زيارته له في دار الرياسة (١٦٩) •

وما لا ريب فيه أن زيارة ماتزوليني لايطاليا ، ثم عودته منها إلى القاهرة ومعه خطاب الملك فكتور عمانويل إلى الملك فاروق ، ثم زيارة المارشال بالبو للقاهرة بعد أيام، وروايات المصادر المطلعة في مصر عن عقد معاهدة صداقة بين مصر وایطاليا — كل ذلك بالإضافة إلى الاتصالات السابقة بين مراد سيد احمد وزير مصر المفوض في برلين وسفير ايطاليا على النحو الذي أوردناه ، إنما تكون حلقات في سلسلة من الاتصالات واحدة، يقف القصر في أحد أطرافها ويقف الطليان في الطرف الآخر . وهذه السلسلة وثيقة الصلة بالتطورات الفاشية التي كانت تجري في مصر ، لأنها وقعت معها في وقت واحد .

انقلاب علي ماهر باشا على سياساته ، وتحالفه مع الانجليز

في ذلك الحين كانت تجري عملية استقطاب على مسرح القصر الملكي بين ايطاليا وإنجلترا . وفي الوقت الذي كانت تجري فيه الاتصالات بين فاروق والإيطاليين تحت سياسة البنداري المؤيدة للحركة الفاشية ، كان علي ماهر يتهرز الفرصة في لندن أثناء حضوره مؤتمر المائدة المستديرة للتقارب من الساسة البريطانيين وازالة ربيهم وشکوكهم . ذلك ان هؤلاء الساسة كانوا ينسبون اليه ، بحكم كونه صاحب التفозд الأول في القصر ، وبحكم صلته الوثيقة بحزب مصر الفتاة ، مسئولة ارتفاع المد الفاشي في القصر وفي البلاد . ومن أجل ذلك فإن أي تغيير يتولى هو بمقتضاه الحكم في مصر ، كان يخشى أن يأخذه الانجليز على أنه انقلاب فاشي . وهذا ما أشارت إليه صراحة مجلة المصور : فقد طابت علي ماهر باشا بأن يدرس ، قبل أن يحدث انقلابا وزاريا يتولى بمقتضاه الحكم ، أنه سيواجه مجلس نواب أغلبيته ستكون معارضة ، ومجلس شيوخ أغلبيته معارضة . وأن يدرس كيف يحل البرلمان ويجري

انتخابات جديدة اذا لم يفز بثقبته . « فإذا يئس وظن أنه يلغى النظام البرلماني، فاما مه عقبات أية عقبات، مصرية وربما غير مصرية » . ثم قالت : « ان الديموقراطية ترتكز على العصبية « الأهلية » ، أو « الحزبية » ، وكلتاها غريبتان على رفعته » ، « و « لندن » تأبى أن تحصر في البحر الأبيض المتوسط بايطاليا الفاشية ، وأسبانيا الفاشية ، ومصر الفاشية ، ومن فوقها ألمانيا النازية » (١٧٠) .

ومع أنه لا يوجد بين أيدينا محضر للحديث الذي دار بين علي ماهر باشا واللورد هاليفاكس في لندن ، الا أن المصادر تجمع على أنه طرح في هذه المقابلة مسألة توليه الحكم : فقد روی أحمد حسين أنه (علي ماهر) فاتح اللورد هاليفاكس في قرب حدوث التغير في مصر ، بحجة أن مصر لم تعد تحتمل هذا الطراز من الحكم الذي يسير فيها الآن ، وأن الملك اعتمد أن يسقط الوزارة القائمة ، وأن يعهد إليه بتأليف الوزارة الجديدة (١٧١) . وقد روی محمد محمود باشا لكل من حفيظ محمود باشا وكامل الشناوي وتوفيق صليب ومصطفى أمين أنه لما اجتمع علي ماهر باللورد هاليفاكس أرسلت وزارة الخارجية محضر الحديث الى السير مايلز لامبسون ، وفي الحديث تلميح من علي ماهر بأنه سيتولى الحكم . وقال ان السير مايلز لامبسون قد أطلعه على هذا المحضر (١٧٢) . وقد روت المصور ، نقلًا عن صديق حميم لعلي ماهر باشا ، انه استطاع أن يزيل من ذهن اللورد هاليفاكس أوهاماً وخيالات تجمعت من عدة امور بسيطة وتصرفات عادية أدهشتهم في مصر ، وأن الرأي عند الساسة البريطانيين استقر بعد هذه المقابلة على ان علي ماهر باشا « رجل يفهم العقلية الانجليزية أكثر من غيره ، ويمكن التفاهم معه في الملمات والأزمات . وعلى هذا يكون هو الرجل المعد للأداة المشتركة عند قيام الحرب . أو قل ان هذا متفق عليه ! » (١٧٣) . وقد ذكر أحمد حسين أن علي ماهر قد برر مفاتحته للإنجليز في أمر التغيير الذي يتولى

بمقتضاه الحكم بأنه رأى أنه قد يدو من غير اللائق أن يكون معهم (الإنجليز) اليوم ، ثم يفاجأوا غدا بالانقلاب يتم في مصر ويكون على رأسه . وقد يرون في ذلك ما لا يتفق مع المجاملة أو مقتضيات التحالف والصادقة (١٧٤) .

ولكن بينما كان علي ماهر في لندن ، وقعت الأحداث التي أشرنا إليها في مصر . وقد شاءت ارادة فاروق الا أن يعرف علي ماهر بهذا الانقلاب في حينه ، وأن يعرف أنه لم يعد له في القصر نفوذ . فقد طلب إليه ببرقية أرسلها إلى لندن أن يصفي للإذاعة التي سيديعها بمناسبة رأس السنة الهجرية ١٩٣٥ وكان يقصد بذلك أن يستمع إلى العبارة التي يقول فيها انه مثل أبيه « لا يستطيع أن يؤثر فيه أحد » (١٧٥) . وتقول المصور ان علي ماهر ذهل حين سمع هذه الإذاعة وما ورد فيها من تحمل الملك لكل مسؤولية في تصريف أمور الدولة ، ومن وجوب اعداد الشباب لأنفسهم ليكونوا عدة الدولة . فقد لمس ذلك من نفسه موطن الحساسية، فأحس كأن نجمة يأفل في سماء السراي ، وعيثا حاول أصدقاؤه أن يقنعواه بأن ما جال بخاطره إنما هو خاطر ، وعيثا حاول هو أن يهدى ؛ ثأرته النفسية من ناحية البنداري باشا (١٧٦) . وسرعان ما تحققت كل ظنونه بمجرد وصوله إلى القاهرة ومقابلة الملك على النحو الذي يرويه لنا أحمد حسين فيما يلي :

« عاد علي ماهر إلى مصر ، فتقلاه الملك ليلة وصوله . وكانت مصارحة ، وكان حديث حطم البقية الباقيه من آمال علي ماهر . فقد أشار جلالته إلى الخطبة التي أذاعها بمناسبة رأس السنة الهجرية ، وما جاء فيها خاصا بالشباب وأيمان جلالته بأنهم « سيكتبون صحيفه خالدة في تاريخ الوطن » ، ثم ذكر جلالته العبارة التي وردت في خطبته من انه مثل والده لا يستطيع ان يؤثر فيه أحد . ثم قال علي ماهر ان هذه العبارة قد كتبها خصيصا من أجله وردا على الاشاعات التي يشيعها أقاربه

واخوته من أذ علي ماهر باشا هو كل شيء في السرای ٠٠ قال علي ماهر للملك : ومن أجل ذلك تفضل جلالة الملك وبعث الي «بالبرقية الى لندن يطلب مني أن أصفي لهذه الاذاعة ؟ فقال جلالة الملك : نعم ! خرج علي ماهر باشا من لدن مولاه ونفسه تجيش بالغضب ضد هؤلاء الذين دسوا له عند جلالة الملك ٠٠ ولم يوجد أمامه سوى البنداري باشا يمكن أن يحمله مسئولية ما حدث في غيابه ٠٠ فقد تصادف أن سمع الملك يشتبه على البنداري ثناء مستطابا حتى لقد وصفه بأنه «فذ» ، وان جلالته على ثقة من أن البنداري يحبه ٠٠ فكان ذلك بمثابة عود الثواب يلهب البترول » (١٧٧) ٠

أحس علي ماهر بأن نجمه يأفل في السرای ٠ ولكن نابا أزرق مثله لم يكن ليهزم في سهولة ٠ ففي ذلك الحين لجأ إلى نفس الأسلوب الذي اتبעה عندما طلب مقابلة النحاس باشا في صيف العام السابق لاختفاء الملك بالتحالف مع الوفد ، وكان في ذلك الحين قد صفى ما بينه وبين الحكومة البريطانية ، وبقي السفير البريطاني الذي كانت البغضاء بينهما شديدة حتى كان (علي ماهر) يسعى للتغيير ٠ وتحتختلف الروايات حول من بدأ منهما في التقرب من الآخر ٠ فعلى حسب رواية السير مايلز لامبسون ، فإن علي ماهر هو الذي أخذ يتقارب منه (١٧٨) ويتؤيد في ذلك أحمد حسين فيقول : إن الخطوة الأولى كانت من جانب علي ماهر باشا ، وأنه لم يكدر يصل إلى مصر من لندن ، حتى أخذ ينفي كل فكرة أو رغبة أو محاولة أو مجرد خاطر من جانبه في المساس بالسفير ، وأخذ يؤدب له المآدب ، ثم يذيع في العرائد أن العلاقات بينه وبين السفير قد صارت على ما يرام ، وان سوء التفاهم العارض بينهما قد زال ٠ وفي الوقت نفسه فتح «حجرة استقباله» لكل من هب ودب على شرط أن يكون حاملا في يده قصة عن البنداري تشوه سمعته أو تناول منه ٠ وأخذ يستمع بعناية إلى ما يقوله السفير عن فيرونتسي وعن البنداري وايطاليا ، وأخذ

بنفسه يذيع هذه الأقوال عن تسرب أسرار الدولة المصرية، وبالتالي أسرار
الدولة الحليفة إلى إيطاليا (١٧٨٠)

على أن الظاهر حسن أحمد المحامي ، الذي كان سكرتيراً لمحمد
محمود باشا ، يروي أن السفير البريطاني هو الذي بدأ بخطوة التقارب
نحو علي ماهر باشا ، وأنه (الظاهر) سمع من محمد محمود باشا أن
السفير لما علم بأمر الخلاف بين علي ماهر والبنداري ، أراد أن يتدخل
فيه ، ويقيم مأدبة لتكريم علي ماهر ، لتكون مظاهرة من السفير بتأييد
علي ماهر في خلافه مع وكيل الديوان (١٧٩٠) . وعلى كل حال فمن الحق
أن رغبة علي ماهر باشا في الالتقاء بالسفير البريطاني ، كانت لا تقل عن
رغبة السفير البريطاني في الالتقاء بعلي ماهر باشا . لقد وجد الغريمان
أخيراً الأرض المشتركة التي يلتقيان عليها ، وهذه الأرض هي التخلص
من البنداري باشا وتلقين فاروق درساً لا ينساه ، فلم يفتقدا لحظة واحدة
في التقارب . وعلى ذلك فلم يلبث علي ماهر باشا أن تقدم إلى الملك
فاروق طالباً اخراج البنداري باشا من القصر ، ولما رأى منه رغبته في
استبقائه ، لم يتردد في تقديم استقالته من منصبه (١٨٠) وهو يعلم أنه
قد شل يد الملك عن قبولها .

قدم علي ماهر باشا استقالته إلى الملك في الوقت الذي عقد فيه
المحالفة مع الانجليز . فكان معنى ذلك — كما يقول أحمد حسين —
«التحدي ، والتحدي المطلق» (١٨١) . ويشرح ذلك فيقول : «على
أي الاسس والقواعد جرى التألف والتفاهم والتحالف بين علي ماهر
باشا والإنجليز ؟ تلك مسألة يجب أن يجلوها لنا السيد علي ماهر ، إذا
أراد أن يدافع عن نفسه في هذه المسألة الخطيرة التي تسبها له ، وهي
أنه ظاهر الانجليز وانضم إلى جيئتهم ، في وقت كان فيه قد قدم استقالته
إلى مولاه . . . ان علي ماهر باستقالته في هذه الظروف ، وبالطريقة التي
تمت بها ، كان يرتكب خطيئة كبرى نحو مولاه ونحو بلاده . . . ان وصف

الأعمال التي أثارها علي ماهر في هذه الفترة لا يمكن أن يقال عنه إلا أنه اخلال خطير بشقة مولاه . ولو أن جلالة الملك قبل هذه الاستقالة في وقتها ، لتجلت آثار هذا العمل ، ولكن جلالة الملك ألهه الله ووفقه أن يتمالك جأشه ، وألا يقبل الاستقالة في وقتها ، فحال دون تضاعف الأمور وأتاح فرصة جديدة لعلي ماهر باشا أن يتدارك موقفه، وأن يراجع نفسه ، وأن يشعر بالخطأ المخيف الذي تردى فيه ، وأن يعمل على اصلاح ما أفسد » (١٨٢) .

وهكذا اتّهت المعركة التي نشبّت بين علي ماهر وفاروق ، والتي استغرقت شهرين فقط ، باتصار حاسم لعلي ماهر باشا . فقد خضع فاروق لارادة رئيس ديوانه ، وأبلغ البنداري باشا في يوم ٥ مايو ١٩٣٩ بأنه قد أعفي من واجباته في السراي ، وأصدر أمره لرئيس الحكومة لكي يعد له منصبا في الخارج . فعيّن وزيراً مفوضاً لمصر في بروكسل (١٨٣) .

ولكن أثر الهزيمة في نفس فاروق كان شديداً وقاسياً . فيقول أحمد حسين أن الملك « شعر بخيبة أمل من جراء هذا الموقف الذي وقفه علي ماهر ، فكان رد الفعل في نفس جلالته ، والذى جعلنا نحن الذين نشعر بشعور مليكتنا ، ونخفق لحققان قلبه ، نحس بأن في نفس مليكتنا شيئاً ، وأنه ليس مسروراً ولا هو مغبظ . وهذا هو سر شبه العزلة هذه التي يعيش فيها جلالته ، اذا قيست بنشاط جلالته قبل ذلك . وهذا ما حدا بنا الى النزول الى الميدان ، ومصارحة الأمة بهذه الحقائق التي ظلت مطوية عنها » (١٨٤) .

* * *

ولقد كان من الطبيعي أن تتأثر الحركة الفاشية بطرد البنداري باشا

من القصر ، وهو الذي راهن عليه حزب مصر الفتاة بكل ما يملك . فلقد أدرك أحمد حسين أن تحالف علي ماهر باشا مع الانجليز ، ثم هزيمة الملك في صراعه مع علي ماهر، ثم طرد البنداري باشا من القصر ، قد قضى قضاء مبرما على أية فرصة محتملة لاتصار الفاشية . ذلك أن انتصار الفاشية ما كان ليحدث الا عن طريقين : الأول عن طريق تعزيز شعبي قوي يمكن استغلاله ، كما حدث بالنسبة لهتلر وموسوليني ، أو عن طريق استيلاء القصر على السلطة وفرض الفاشية والغاء الدستور وحل البرلمان والغاء الأحزاب، كما حدث بشكل مخفف في فبراير ١٩٣٩ وكان البداية، وفيما يتصل بالأمر الأول، فإن وجود الوفد على مسرح السياسة المصرية كان عائقا في سبيل تحقيق هذا الهدف ، بنفس الدرجة التي كان عائقا في سبيل الشيوعية . أما بالنسبة للأمر الثاني ، فإن معارضة علي ماهر باشا والانجليز قد قضت أيضا على هذه المحاولة .

ولقد كان تقدير أحمد حسين للموقف بعد ذلك هو أن عودة الوفد إلى الحكم أخف ضررا من تسليم أمور البلاد إلى يد علي ماهر باشا ومن ورائه الانجليز . وهذا هو سر التغيير الجوهرى الذي طرأ على سياسته بعد خروج البنداري من القصر . فقد خرج بمقابل طويل طالب فيه بإجراء انتخابات في ظل الدستور وبقانون الانتخاب القائم . وقد بدأه بقوله : «أجل ، نحن اليوم ندعوا إلى انتخاب في ظل الدستور الحالى وبقانون الانتخاب، لأن هذا في رأينا هو الحل الوحيد للموقف الحاضر الذي تجتازه البلاد ، والتي صارت فيه إلى حالة لا ترضي أحدا من العالمين» ، ثم قال : «كان القصر الملكي قد شرع بهممن على الحياة في مصر ، بل وفي العالم الإسلامي ، ويدفعها نحو كثير من الخير المأمول، ولكن وأسفاه ! بحسبك ان تنظر ما حل ب الرجال القصر ! .. وها نحن اليوم نرى أنفسنا ولا مناص لنا من الالتجاء إلى الدستور ، لأنه السبيل الوحيد لاظهار ارادة الأمة ولمعرفة مشيئتها » ! ثم قال : «ان ما ندعوه

الى هو برلمان تخوض المعركة لأجله مصر الفتاة ، ويكون على كراسيه مجاهدو مصر الفتاة ، ليحملوا الى مصر الثورة الاصلاحية والتي ستتناول بالاصلاح حتى نظام البرلمان بالذات » ١ (١٨٥) ٠

وقد لقي هذا التحول في سياسة أحمد حسين معارضه بعض أنصاره الذين أبدوا تخوفهم من عدم الفوز في الانتخابات ، « لأن الشعب وال فلاحين يؤمنون بالوفد ويقدسونه مهما عمل ومهما أخطأ » ٠ ولكن أحمد حسين رد عليهم مطمئنا : « لو فرضنا وعاد الوفد بأغلبية ، فلست أخشى مطلقا النتائج ، لأن الوفد في مثل هذه الحالة لن يكون كما كان ، ولن يكون وحيدا في الحكم ، ولن يكون مستبدا بالبرلمان ، ولن يكون معتمدا على الشيوخ ، لأن أي انتخابات ستجري في البلاد الآن لا بد أن يحتل الشباب أكبر نصيب منها ٠٠ ان الحزب على ثقة من أنه سيحصل على عدد كبير من الكراسي في أي انتخابات تجري الآن » ٢ (١٨٦) ٠ واضح ان أحمد حسين لم يجد مفرأ من الاتجاه الى الديموقراطية الليبرالية يستعين بها على الوصول الى الحكم ، كما فعل هتلر ٠

ولكن دعوته لاجراء انتخابات حرة في ظل الدستور ، لم يكن لها أي تأثير على الأحداث ، لأن علي ماهر باشا لم يلبث أن حقق حلمه في رئاسة الوزارة في يوم ١٨ أغسطس ١٩٣٩ بعد أن طرد منها محمد محمود باشا شر طردة ٠ وبعد أسبوعين تماما نشبت الحرب العالمية الثانية ٠

حواشى الفصل الثاني

- ١

- Laqueur, Walter, Communism and Nationalism in the Middle East P. 247 (Routledge & Kegan Paul - London 1957).
- ٢ - احمد حسين : ايمني ، الطبعة الاولى ١٩٣٦ ص ٦٦ (مطبعة الرغائب الناشر احمد الشيمي)
 - ٣ - السياسة في ١٠ سبتمبر ١٩٢٩
 - ٤ - الاهرام في ٢٠ اغسطس ١٩٢٩
 - ٥ - السياسة في ١٠ سبتمبر ١٩٢٩
 - ٦ - نفس المصدر في ١٥ سبتمبر ١٩٢٩
 - ٧ - احمد حسين : « تكلموا ! » مقال بجريدة السياسة في ٢٤ اغسطس ١٩٢٩
 - ٨ - كان محمد محمود باشا ، صاحب اليد الحديدية ، قد صرخ لجريدة « الجورنال ديتاليا » - بعد تعطيله الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد - بأنه سوف يتذرع بالدكتاتورية النافعة ، التي هي خير علاج للفوضى التي خيمت على البلاد (انظر : اليد القوية ، خطب وأحاديث حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا منذ اسندت إليه رئاسة الوزارة ، ص ٧١ - مطبعة الاسكندرية ١٩٢٩)
 - ٩ - السياسة في اول سبتمبر ١٩٢٩
 - ١٠ - حديث محمد محمود باشا لراسل الدولي اكسبرس يوم ٢٤ يوليه ١٩٢٨ (اليد القوية ص ٤٧)
 - ١١ - الصرخة في ٧ مارس ١٩٣٠ ، احمد حسين : ايمني ص ٧٠ - ٧١
 - ١٢ - احمد حسين : نفس المصدر ص ٧٤ - ٧٥
 - ١٣ - نفس المصدر ص ٧٧

- ١٤ - نفس المصدر ص ٨١ م - ٨٢
- ١٥ - نفس المصدر ص ٨٢ - ٨٣ . ولاحمد حسين رواية اخرى يقول فيها انه هو الذي كاشف زملاءه الدين عاونوه في مشروع القرش في أمر تأليف جمعية مصر الفتاة ، فقالوا له : « لو لم تقترح علينا لاقتراحنا عليك (مرافعات الرئيس احمد حسين في عهد حكومة الوفد ، من كفاح مصر الفتاة ص ٤٢ - الطبعة الثانية)
- ١٦ - احمد حسين ايماني ص ٩٢ م - ٨٤ ، لاكور : المراجع المذكور ص ٢٤
- ١٧ - احمد حسين : المراجع المذكور ص ١٢٠
- ١٨ - ساطع الحصري : حول القومية العربية ص ٣٦ - ٣٨ (دار العلم للملائين - بيروت ١٩٦١ نقل عن بحث بعنوان : « اوريكو كوراديني او ولادة القومية الايطالية » في كتاب جاك بلونكار داساك : « مذاهب القومية » .
- ١٩ - احمد حسين : المراجع المذكور ص ٣١
- ٢٠ - آخر ساعة المصورة في ١٩ سبتمبر ١٩٣٧
- ٢١ - المصور في ٣٠ اكتوبر ١٩٣٦
- ٢٢ - الجماهير في ١٤ يوليو ١٩٤٧ من بيان لسعد الدين كامل عضو اللجنة العليا للشباب بالحزب الوطني ، حديث شخصي مع الاستاذ محمد صبيح يوم ١٢ ديسمبر ١٩٦٨
- ٢٣ - اخبار اليوم في ١٣ نوفمبر ١٩٤٨ تحت عنوان : « حافظ رمضان يقول : يجب على مصر ان تحالف ، ولنعمل على ان تكون الخط الثاني للدفاع ضد الشيوعية » .
- ٢٤ - الجهاد في ٢٠ اكتوبر ١٩٣٣
- ٢٥ - نفس المصدر في ٢٧ اكتوبر ١٩٣٣
- ٢٦ - الجهاد في ٢٦ اكتوبر ١٩٣٣
- ٢٧ - مرافعات الرئيس احمد حسين .. الخ ص ٤٧ - ٥٦ . وقد تضمن كلام احمد حسين تزايادات مكشوفة على لسان التحاس باشا ، من ذلك قوله ان التحاس باشا قال له انه يعارض الفاء الامتيازات : « انا ما افيش الامتيازات ابدا في هذا المصر الذي اتنقلب فيه كل شيء الى فوضى . كيف والمعاصي توضع في دبر المصري ، تريدون ان تلغى الامتيازات لكي توضع العصا في دبر الاجنبي ايضا ؟ - وقد رأيت التجاوز عنها في المتن لمجافاتها للخط السياسي العام للوفد .

- ٢٨ - الصرخة في ٢٤ أكتوبر ١٩٣٣
 ٢٩ - نفس المصدر في ٢٨ أكتوبر ١٩٣٣
 ٣٠ - نفس المصدر في ٢ ديسمبر ١٩٣٣
 ٣١ - نفس المصدر في ١٣ يناير ١٩٣٤
 ٣٢ - نفس المصدر في ٢٧ يناير ١٩٣٤
 ٣٣ - نفس المصدر في ٦ يناير ١٩٣٤
 ٣٤ - احمد حسين : أيمني ص ٥٧، ٧٧، ١٣٥ ، مرافعات الرئيس احمد
 حسين . . الخ ص ٦٧ - ٦٨
 ٣٥ - مرافعات الرئيس احمد حسين . . الخ ص ٦٩، ٦٨
 ٣٦ - نفس المصدر ص ٧٩ - ٨٠
 ٣٧ - احمد حسين : «من اجل الله والوطن ومن اجل الملك » سلسلة مقالات
 نشرتها « مصر الفتاة » فيما بين ١٩ يوليو و ٢٠ يوليو ١٩٣٩ (مصر
 الفتاة في ٢٢ يونية ١٩٣٩)
 ٣٨ - احمد حسين : أيمني ص ٢٢٩ - ٢٣٠
 ٣٩ - نفس المصدر ص ٢٣١
 ٤٠ - نفس المصدر ص ٢٣٠
 ٤١ - نفس المصدر ص ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، البلاغ في ٢٥ يناير ١٩٣٨ من خطاب
 لفتحي رضوان .
 ٤٢ - احمد حسين المرجع المذكور ص ٢٥٥
 ٤٣ - نفس المصدر ص ٩٨
 ٤٤ - خطاب احمد حسين في اجتماع ديانا بالاسكندرية يوم ١٠ فبراير
 ١٩٣٦ (نفس المصدر ص ٢٩٤ - ٢٩٥)
 ٤٥ - خطاب احمد حسين في سفح الاهرام يوم ٤ مارس ١٩٣٦ (نفس
 المصدر ص ٣١٥)
 ٤٦ - نفس المصدر ص ٣٠١
 ٤٧ - احمد حسين : من اجل الله والوطن ومن اجل الملك (مصر الفتاة
 في اول يوليه ١٩٣٩)
 ٤٨ - بيان بعنوان : « مصر الفتاة والمعاهدة ، بيان ونداء » (السياسة في
 ٦ سبتمبر ١٩٣٦)
 ٤٩ - مجلس النواب ، الهيئة النيابية السادسة ، مجموعة مضابط دور
 الانعقاد العادي الاول ، المجلد الاول ١٩٣٦ ، مضبطة يوم الاثنين ٢٢
 يونية ١٩٣٦ ص ٩٦ - ٩٧

- ٥٠ - آخر ساعة في ١٩ يوليه ١٩٣٦
 ٥١ - نفس المصدر في ٤ اكتوبر ١٩٣٦
 ٥٢ - مجلس النواب : المرجع المذكور ، جلسة يوم الاثنين ٢٢ يوليه ١٩٣٦
 ٥٣ - مصر الفتاة في ٢٧ مارس ١٩٣٩ ، مرافعات الرئيس احمد حسين ٠٠
 الخ ص ١٢٢
 ٥٤ - الاهرام في ٨ اكتوبر ١٩٣٧
 ٥٥ - المقطم في ٢٤ يناير ١٩٣٨
 ٥٦ - مصر الفتاة في ٢٧ مارس ١٩٣٩
 ٥٧ - مرافعات الرئيس احمد حسين ٠٠ الخ ص ١٢٨ - ١٣١
 ٥٨ - مصر الفتاة في ٨ ، ١٥ ماي ١٩٣٩
 ٥٩ - مرافعات الرئيس احمد حسين ٠٠ الخ ص ١٢٣ - ١٢٤
 ٦٠ - مذكرة جمعية مصر الفتاة الى اعضاء مجلس النواب والشیوخ
 (السياسة في ٢٠ اغسطس ٣٦)
 ٦١ - الاهرام في ١٧ فبراير ١٩٣٧
 ٦٢ - مصر الفتاة في ٢١ فبراير ١٩٣٩
 ٦٣ - الاهرام من ٣٩ نوفمبر الى ٨ ديسمبر ١٩٣٧ ، البلاغ في ٢٩ نوفمبر
 ١٩٣٨ ، ٩ ، ١٩٣٨ ، ٩ ، ١٩٣٨ ، ٩ ، ١٩٣٨ ، ٩ ، ١٩٣٨ ، ٩ ، ١٩٣٨
 ٦٤ - مصر الفتاة في ٢٢ يوليه ١٩٣٩
 ٦٥ - البلاغ في ٩ يناير ١٩٣٨
 ٦٦ - نفس المصدر في ٢٥ يناير ١٩٣٨
 ٦٧ - نفس المصدر في ٢٥ يناير ١٩٣٨ ، المقطم في ٢٥ يناير ١٩٣٨ ، الاهرام
 في ٣١ ديسمبر ١٩٣٧
 ٦٨ - دكتور هيكل : المرجع المذكور ج ٢ ص ٩١
 ٦٩ - احمد حسين : من اجل الله والوطن ٠٠ الخ (مصر الفتاة في ٣
 يوليه ١٩٣٩)
 ٧٠ - نفس المصدر . وقد ضمت وزارة محمد محمود باشا ثلاثة رؤساء
 احزاب هم : محمد محمود واسماويل صدقى وعبد الفتاح يحيى ،
 ثم لطفي السيد وعبد العزيز فهمي وحلى عيسى وحسن صبرى
 وحسين سري ، بل ضمت ايضا حافظ رمضان رئيس العرب الوطنى .
 ٧١ - احمد حسين : من اجل الله والوطن ٠٠ الخ (مصر الفتاة في ٨ يوليه
 ١٩٣٩)

- ٧٢ - مصر الفتاة في ٤ و ٧ يولية ١٩٣٨
 ٧٣ - مصر الفتاة في ٧ يولية ١٩٣٨
 ٧٤ - دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ٨٦
 ٧٥ - مصر الفتاة في ٢٢ نوفمبر ١٩٣٩
 ٧٦ - نفس المصدر في ٤ و ٧ يولية ١٩٣٨
 ٧٧ - نفس المصدر في ٤ يوليه ١٩٣٨
 ٧٨ - نفس المصدر في ٤ يوليه ١٩٣٨
 ٧٩ - نفس المصدر في ٧ يوليه ١٩٣٨
 ٨٠ - نفس المصدر في ٨٠ أغسطس ١٩٣٨
 ٨١ - نفس المصدر في ٧ يوليه ١٩٣٨
 ٨٢ نفس المصدر
 ٨٣ - دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ٨٨
 ٨٤ - مصر الفتاة في ٢١ يوليه ١٩٣٨
 ٨٥ - نفس المصدر في أول يوليه ١٩٣٨
 ٨٦ - حديث شخصي مع محمد كامل البنداري (باشا) بنادي الجزيرة يوم الاربعاء ١٧ سبتمبر ١٩٦٩
 ٨٧ - فكري اباظة : البنداري ، مقال بمجلة المصور يوم ١٤ ابريل ١٩٣٩
 ٨٨ - حديث شخصي مع البنداري (باشا) يوم الاثنين ١٥ سبتمبر ١٩٦٩ بنادي الجزيرة
 ٨٩ - فكري اباظة : المقال المذكور
 ٩٠ - دكتور هيكل : المراجع المذكور ص ٨٧ - ٨٨
 ٩١ - نفس المصدر ص ٨٨ ، ٨٩
 ٩٢ - فكري اباظة : المقال المذكور
 ٩٣ - الاهرام في ١٨ يوليه ١٩٣٨
 ٩٤ - مصر الفتاة في ٢١ يوليه ١٩٣٨
 ٩٥ - المصري في ٢٤ يوليه ١٩٣٨
 ٩٦ - محمد التابعي : المراجع المذكور ص ١٧٨ - ١٧٩
 ٩٧ - مصر الفتاة في ٣ يوليه ١٩٣٩

٩٨ - نفس المصدر

٩٩ - نفس المصدر في ١٨ يوليه ١٩٣٨ تحت عنوان : « هل نحن دعاة
دكتاتورية ؟ »

١٠٠ - نفس المصدر في ١٤ اغسطس ١٩٣٨

١٠١ - نفس المصدر في ٤ يوليه ١٩٣٨ من خطاب لاحمد حسين في لندن

١٠٢ - نفس المصدر في ٤ يوليه ١٩٣٨

١٠٣ - نفس المصدر

١٠٤ - نفس المصدر في ٢١ يوليه ١٩٣٨ من حديث لاحمد حسين مع مكاتب
المقطم في برلين

١٠٥ - نفس المصدر في ٤ اغسطس ١٩٣٧ من حديث لاحمد حسين في
جريدة « العمل الفاشي »

١٠٦ - مصر الفتاة في اول اغسطس ١٩٣٨

١٠٧ - نفس المصدر في ١١ اغسطس ١٩٣٨

١٠٨ - نفس المصدر في ٤ اغسطس ١٩٣٨ من حديث لاحمد حسين مع
جريدة العمل الفاشي

١٠٩ - محمد صبيح : صفحات من الحرب العالمية الثانية ، الكتاب الاول
ص ٢٣ ، حديث شخصي مع الاستاذ محمد صبيح يوم
١٢ ديسمبر ١٩٦٨

١١٠ - كيرك : موجز تاريخ الشرق الاوسط ، ترجمة عمر الاسكندرى،
مراجعة الدكتور سليم خسن ص ٣٥٥ (سلسلة الالف الكتاب
عدد ١١٤)

١١١ - مصر الفتاة في ١٨ اغسطس ١٩٣٨ من خطاب لاحمد حسين

١١٢ - نفس المصدر في ٢١ يوليه ١٩٣٨ (١١٣) نفس المصدر في اول
سبتمبر ١٩٣٨

١١٤ - نفس المصدر في ١١ اغسطس ١٩٣٨ (١١٥) نفس المصدر في ٢٨
يوليه ١٩٣٨

١١٦ - نفس المصدر في ١١ اغسطس ١٩٣٨ (١١٧) نفس المصدر في
١٩٣٨ يوليه

١١٧ - نفس المصدر في اول يناير ١٩٣٩ ، ٦ مارس ١٩٣٩

١١٨ - نفس المصدر في ١٩ يوليه ١٩٣٩ تقرير اتهام النيابة العمومية في
قضية الجنائية رقم ٨٧٦ السيدة زينب سنة ١٩٣٩

١٢٠ - نفس المصدر في اول يناير ، ٦ مارس ١٩٣٩

١٢١ - نفس المصدر في ٢٣ فبراير ١٩٣٩ (١٢٢) نفس المصدر في
١٩٣٩ مارس

١٢٣ - نفس المصدر في ٢٨ ينایر ١٩٣٩ (١٢٤) دكتور هيكل: ص ١٥٦-١٥٧

١٢٤ - المصري في ٢٣ يوليه ١٩٣٨ (١٢٦) نفس المصدر في ٨ يوليه ١٩٣٨

١٢٧ - مصر الفتاة في ٢٥ يوليه ١٩٣٨ (١٢٨) نفس المصدر في اول
اغسطس ١٩٣٨

١٢٩ - حديث شخصي مع البنداري (باشا) يوم الاربعاء ١٧ سبتمبر ١٩٦٩

١٣١ - مصر الفتاة في اول اغسطس ١٩٣٨

١٣٢ - نفس المصدر في ٨ اغسطس ١٩٣٨

١٣٣ - دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ١٣٨ - ١٣٩ (١٣٤) نفس المصدر

١٣٤ - المصوّر في ٢١ ابريل ١٩٣٩ ، ٢٥ اغسطس ١٩٣٩ ، دكتور محمد
انيس : دراسة خاصة عن ٤ فبراير (الاهرام في ٩ فبراير ١٩٦٧)

Lirgol, Jean, Egypt and World War II PP. 61-62 (Translated
from the french by A-G Mitchell - Cairo 1945 Société Oriental de
Publicité.

١٣٦ - مصر الفتاة في ٢٥ يوليه ١٩٣٨

١٣٧ - المصوّر في ١٤ ، ٢١ ابريل ١٩٣٩ ، احمد حسين من اجل الله
والوطن ومن اجل الملك (مصر الفتاة في ٨ يوليه ١٩٣٩)

١٣٨ - مصر الفتاة في ١٧ يوليه ١٩٣٩ (١٣٩) كيرك : المرجع المذكور ص ٣٠٨

- ١٤٠ - حديث شخصي مع البنداري (باشا) يوم ١٥ سبتمبر ١٩٦٩
- ١٤١ - دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ١٦٧
- ١٤٣ - حديث شخصي مع البنداري (باشا) يوم ١٥ سبتمبر ١٩٦٩ ، المصوّر في ١٤ ، ٢١ ابريل ١٩٣٩ ، مصر الفتاة في ٨، ١٣ يوليه ١٩٣٩
- ١٤٤ - المصوّر في ١٤ ، ٢١ ابريل ١٩٣٩ ، مصر الفتاة في ٨ ، ١٣ يوليه ١٩٣٩
- ١٤٥ - نفس المصادرin (١٤٦) دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ٨٦-٨٩
- ١٤٧ - نفس المصدر ص ٩٢ (١٤٨) نفس المصدر في ١٣٩-١٤٠ ، ١٥٥
- ١٤٩ - نفس المصدر في ١٦١ (١٥٠) المصري في اول يوليه ١٩٣٨
- ١٥١ - المصوّر في ٢ يوليه ١٩٣٩ (١٥٢) مصر الفتاة في ٢٣ فبراير ١٩٣٩
- ١٥٣ - المصوّر في ٣ مارس ١٩٣٩ (١٥٤) مصر الفتاة في ٢٥ فبراير ١٩٣٩
- ١٥٥ - حديث شخصي مع البنداري (باشا) يوم الاربعاء ١٧ سبتمبر ١٩٦٩
- ١٥٦ - حديث شخصي مع البنداري (باشا) يوم الاثنين ١٥ سبتمبر ١٩٦٩
- ١٥٧ - مصر الفتاة في ٢٧ فبراير ١٩٣٩ (١٥٨) المصوّر في ٣ مارس ١٩٣٩
- ١٥٩ - نفس المصدر . (١٦٠) نفس المصدر في ٢ يوليه ١٩٣٩
- ١٦٢

The Ciano Diaries 1939-1943, P. 32 (Doubleday & Company, Inc, Garden city, New-York 1946.

- ١٦٣
- Kirk, George, the Middle East in the War, P. 33 (oxford 1955)
- ١٦٤ - الاهرام في ٦ مايو ١٩٣٩ (١٦٥) نفس المصدر في ٦ مايو ١٩٣٩
- ١٦٦ - نفس المصدر في ١١ مايو ١٩٣٩ (١٦٧) نفس المصدر
- ١٦٨ - نفس المصدر في ١٣ مايو ١٩٣٩ (١٦٩) نفس المصدر في ١٠ مايو ١٩٣٩
- ١٧٠ - المصوّر في ١٠ فبراير ١٩٣٩

١٧١ - احمد حسين : من اجل الله والوطن ومن اجل الملك (مصر الفتاة في ٨ يوليه ١٩٣٩)

١٧٢ - اخبار اليوم في ١٧ يناير ١٩٤٨ (١٧٣) المصور في ٣١ مارس ١٩٣٩

١٧٤ - احمد حسين : من اجل الله والوطن .. الخ (مصر الفتاة في ٨ يوليه ١٩٣٩)

١٧٥ - دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ١٥٧ ، مصر الفتاة في ١٣ يوليه ١٩٣٩

١٧٦ - فكري اباظة : البنداري (المرجع المذكور)

١٧٧ - احمد حسين : من اجل الله والوطن .. الخ (مصر الفتاة في ١٠ يوليه ١٩٣٩) وقد تفاخر احمد حسين بأن هذه القصة التي رواها عن المقابلة التي تمت بين الملك فاروق وعلي ماهر باشا لم تتعرض للتكميل لا من جانب علي ماهر باشا ولا من جانب الملك (مصر الفتاة في ١٣ يوليه ١٩٣٩)

١٧٨ - Lampson to Halifax, May 12, 1939, No 560 F.O. 407/223.

١٧٩ - احمد حسين : من اجل الله والوطن .. الخ (مصر الفتاة في ٨ يوليه ١٩٣٩)

١٨٠ - اخبار اليوم في ٢٤ يناير ١٩٤٨

١٨١ - مصر الفتاة في ١٣ ، ١٧ يوليه ١٩٣٩

١٨٢ - نفس المصدر

١٨٣ - المصور في ١٢ مايو ١٩٣٩ ، دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ١٥٨ . وقد ذكر الدكتور هيكل أن محمد محمود باشا وقف إلى جانب علي ماهر ضد البنداري باشا ، فقد قابل الملك وقال له انه اذا لم يكن بد من ترك أحد الرجلين القصر ، فرأيه الا يكون هذا الرجل

علي ماهر باشا ، لما له من سابقة في خدمة الملك وفي خدمة والده (ص ١٥٨) واضح أن المسألة بالنسبة لمحمد محمود باشا لم تكن مسألة خيار بين علي ماهر باشا والبنداري باشا ، فقد كان الرجلان أبغض الناس إلى قلبه ، وإنما كانت المسألة مسألة خيار بين الأوتوقراطية ، حيث يستطيع أن يحكم وحزبه في ظلها ، وبين الفاشية حيث يحكم طراؤز جديد من السياسة من أمثال قادة مصر الفتاة والبنداري .

١٨٤ - احمد حسين : من أجل الله والوطن - ومن أجل الملك (مصر الفتاة في ١٧ يوليه ١٩٣٩)

١٨٥ - مصر الفتاة في ٨ مايو ١٩٣٩

١٨٦ - نفس المصدر في ١١ مايو ١٩٣٩

الفصل الثالث



حركة الإخوان المسلمين

١٩٣٩-١٩٢٨

١ - التيار الإسلامي

٢ - أيديولوجية الاخوان المسلمين

٣ - مقدمات حركة الاخوان المسلمين

٤ - تطور حركة الاخوان المسلمين :

- اسباب انتشار الحركة

- انتشار الحركة

- الاخوان المسلمون والفاشية

- الاخوان المسلمون والسياسة

(حواشي الفصل الرابع)

(١) التيار الاسلامي

في الوقت الذي كانت تموح فيه مصر بالحركة الفاشية ، وتضطرب بالصراع الدائر بينها وبين القوى الديموقراطية الليبرالية من جانب ، والقوى الأوتوقراطية من جانب آخر — كانت هناك حركة أخرى تشق طريقها في حقل السياسة المصرية ، وتحتخد لنفسها الشكل الفاشي لمصر الفتاة ، ولكنها تتسمى لترية أخرى تمتد فيها جذورها إلى أعمق بعيدة . تلك هي حركة الاخوان المسلمين ٠

وحركة الاخوان المسلمين هي حركة قذفها تيار اسلامي محضر ، أو هي آخر اختلاجة من اختلاجات مصر الاسلامية التي بدأت مع مجيء الحملة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر ، وظلت إلى نهاية الحرب العالمية الأولى ٠ حتى تم التحول القومي العظيم في ظروف التغير السياسي والاجتماعي والعقائدي الذي أحdestه هذه الحرب ٠ فكانت ثورة ١٩١٩ ثورة قومية أنموذجية بمصطلح القومية الحديث ٠

وفي ظروف هذه الثورة القومية الكبرى ، أخذ المجتمع المصري يتحول من مجتمع اسلامي شرقي إلى مجتمع عصري متغرب ٠ فقد نبذت المرأة المصرية حجابها ذا التاريخ الاسلامي الطويل ، ونبذت معه ما هو أهم من ذلك : أسلوب الحياة الذي كان يرافق هذا الحجاب ٠ فقد نزلت إلى ميدان العلم ، وإلى ميدان العمل بجانب الرجل ، بل وإلى ميدان السياسة أيضا ٠ وجندت معها الأصوات التي تنادي بالمساواة بين الرجل والمرأة ، والتنديد بتعدد الزوجات ، والمناداة بالغاء المحاكم الشرعية ٠ كما أخذ الرجل المصري العادي يتنهج أسلوب الحياة العصرية في زيه

وعاداته وتفكيره ، وأخذ شباب العيل الجديد ينصرفون عن التعليم الديني واللغوي إلى العلوم الحديثة بجميع فروعها .
وكان تحول تركيا بوجهها نحو الغرب ، وإدارتها ظهرها لماضيها الآسيوي والاسلامي المتند عبر أربعة قرون طويلة ، ثم فصلها الدين عن الدولة ، وتخليها عن الخلافة ، وتغريب التعليم والقانون والادب ، وزرعها عن اللغة كل ارتباطاتها التقليدية العربية والفارسية ، والأخذ بالحروف اللاتينية بدلاً من الحروف العربية ، واتخاذ الزي الاوروبي بتدخل الدولة — كل ذلك كان له صدأ العميق في مصر التي كانت تراقب ما يحدث في دولة الخلافة باهتمام وتأثير به وتنفعل به .

وفي الحق ، فحين اتخد الكماليون الذئب الأغر — وهو رمز أسلفهم الأقدمين — شعارا لهم يرسمونه على طوابع البريد ، هذا المصريون حذوهم واخذوا يرسمون أبا الهول على أوراق العملة وعلى طوابع البريد . وحين جعل الكماليون حداً أدنى لسن الزواج في البنين والبنات ، اقتفي المصريون أثرهم في ذلك . وحين حمل مصطفى كمال نساء تركيا على السفور والاختلاط ، احتدمت المعارك في مصر حول هذه الموضوعات في الصحافة وفي الأندية . وحين ألزم مصطفى كمال الأتراك بأن يلبسو القبعة ، خاض بعض الكتاب المصريين في بحث ما أسموه « مشكلة الأزياء » داعين إلى توحيدها . ودعا بعضهم إلى اتخاذ القبعة (وقد لبس محمود عزمي القبعة وقىذاك ليقيم الدليل على اعتنائه بهذه الدعوة) . وحين استبدلت تركيا الحروف اللاتينية بالحروف العربية ، أخذ كثير من الكتاب والصحفيين في مصر يناظرون ما أسموه « مشكلة الكتابة والخط العربي » .

وفي ذلك العين كانت الأصوات تعلو باعادة النظر في قانون الأحوال الشخصية بحيث يساير المدينة الحديثة ، كما ندد كثير من المسلمين التقديرين بالمساوية التي أحدهما تشريع الطلاق وبعض

التشريعات الاسلامية الأخرى، مثل الوقف . وطالب بعض النواب في
 الدورة البرلمانية سنة ١٩٢٨ بالغائه . كما اقترح أيضاً الغاء وظيفة المفتى .
 وقد رافق ذلك تمرد فكري على القديم . فقد صدر كتاب الشيخ
 علي عبد الرازق : « الاسلام وأصول الحكم » ، الذي هاجم فيه نظام
 الخلافة مؤكداً أن الاسلام لم يفرض على المسلمين نظاماً خاصاً يحكمون
 بمقتضاه ، بل ترك لهم مطلق الحرية في تنظيم الدولة طبقاً للأحوال
 الفكرية والاجتماعية والاقتصادية التي يوجدون فيها . وكتب طه حسين
 كتابه «في الشعر الجاهلي» الذي اتخذ طابع البحث الحر ، وانتهت فيه
 المنهج الفلسفية الذي استحدثه «ديكارت» ، أي أراد أن يشك ليصل
 إلى اليقين . فعرض لأهمية الكتب السماوية كمصدر من مصادر التاريخ ،
 وكتب عبارته : « انه لا يكفي ، لكي ثبت من الوجهة العلمية وجود
 ابراهيم وابنه ، أن يكون اسماعيل قد ذكر في التوراة والقرآن » – وهي
 الجملة التي أثارت عليه ثائرة كبيرة وخصوصاً داخل الأزهر الشريف (١) .
 وهكذا كان التيار القومي يشق طريقه في مصر رغم كل العوائق
 والعراقبيل .

* * *

ومن الحق أن انتصار التيار القومي الليبرالي في مصر لم يكن
 إلا وليد ضربة حظ ليس الا ، فقد كان نتيجة عوامل خارجية بالدرجة
 الأولى . ولو أن العرب العظمى لم تقم ، أو لو أنها قامت ولكن الدولة
 العثمانية انتصرت فيها ، لاستأنفت مصر تاريخها الإسلامي الطويل دون
 أن تحس بكثير من التغيير ، ولاستمر التصراع القديم الذي كان قائماً
 بين التيار القومي والتيار الإسلامي كما كان قبل الحرب ، حتى يتحقق
 للتيار القومي انتصاره الحتمي مع اختفاء العامل الديني كعامل مؤثر في
 الأحداث في ظروف القرن العشرين .

ولكن الحرب العظمى قامت ، وتفجرت بانقلابين خطيرين هز كلّاهما العالم القديم هزا ، الانقلاب الأول ، هو قيام الثورة الاشتراكية العظيمة في روسيا عام ١٩١٧ ، التي قسمت العالم أيديولوجيا إلى قسمين متميّزين : قسم اشتراكي ، يقابله قسم رأسمالي استعماري . والانقلاب الثاني هو الذي وقع داخل العالم الاستعماري نفسه ، عندما خرج ولسن بنظرياته المشهورة « سلم بلا نصر » ، و « حق تقرير المصير » ، و « تأليف عصبة الأمم » . وهي النظريات التي مثلت أقوى تحالف لمعتقدات العالم الاستعماري التي كانت تقوم حتى ذلك الحين على سيادة القوة وتحكيمها بشكل مطلق في كل نزاع .

ثم انهارت الدولة العثمانية في نهاية الحرب . وخلال الميدان تماماً أمام أنصار التيار القومي الليبرالي ، وتألف الوفد المصري في معظم من قادة حزب الأمة ، وعلى رأسه سعد زغلول ، وقام على أساس التوکيل الشعبي ، فاكتسب صفة تمثيلية عن الشعب المصري بأسره لم يكن ليحمل بها قبل الحرب مهما كانت الظروف والأحوال . فأصبحت القيادة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في يد هذا التيار .

وفي بوتقة ثورة ١٩١٩ ، وتعاقب الصليب والملال ، وضراوة الصراع الوطني ضد الحياة والاحتلال ، انصرفت جميع القوى الوطنية في قوة ثورية واحدة ، وانصرفت جميع التيارات في تيار واحد هو التيار الذي ينادي بالاستقلال التام أو الموت الرؤام ، دون تعلق بأية دولة : سواء وكانت إسلامية أم غربية .

ولكن بتفكك الثورة ، أخذت القوى السياسية والاجتماعية والعقائدية تتفكك أيضا ، وتحاول كل منها العودة إلى منبتها والرجوع إلى أصلها ومنتجها . ولكن كل شيء كان قد تغير ، فدولة الخلافة كانت قد انقلب إلى دولة عصرية مستقرة ، والخلافة نفسها أصبحت في الصimir ، وفكرة الجامعة الإسلامية أصبحت بصرية قاسمة بتحالف العرب

مع الغرب المسيحي ضد دولة الخلافة في أثناء الحرب ، والقوى السياسية الممثلة في العرب الوطني كانت قد صفيت خلال الحرب ، واضطررت فلولها إلى الالتزام بالخط القومي الليبرالي . ولم يبق من القلاع الإسلامية في مصر سوى ثلاثة : الطرق الصوفية ، والأزهر الشريف ، ومدرسة المنار التي كانت تعد امتداداً لمدرسة الأفغاني والشيخ محمد عبده .

أما الطرق الصوفية ، فكانت تمثل في التيار الإسلامي الجانب الروحي الذي لحقه الفساد من خلال التحرير والبدع واسعه المعتقدات الإسلامية والعادات الفاسدة . وكانت قد تلقت ضربات هائلة على يد حركة الاصلاح الديني والتجديد الإسلامي التي قاد لواءها الأفغاني والشيخ محمد عبده وبعدهما رشيد رضا . ولكن ارتفاع المد القومي العلماني بعد الحرب العالمية الأولى وبعد ثورة ١٩١٩ كان يمثل بالنسبة لها خطراً ذاهماً لا قبل لها به .

وأما الأزهر الشريف ، وهو الذي كانت مهمته الحفاظ على التراث العلمي الإسلامي ، فعلى الرغم من الدور العظيم الذي قام به في ثورة ١٩١٩ القومية ، وتحطيمه في شجاعة الحواجز الدينية التي كانت تقف بين المسلمين والأقباط ، ورفعه علم القومية المصرية مثلاً في الملل والصليب — إلا أنه لم تكن تهدأ الثورة، حتى دار الأزهر على عقبه ، ليصبح أكبر معقل رجعي في مصر ، وليرتدي في أحضان السراي ، ويحمل لحسابها في نقل الخلافة من شاطئ البوسفور إلى شاطئ النيل لتدعيم الأوتوقراطية .

وأما مدرسة المنار ، فكانت تمثل الجانب الفكري والفلسفى في التيار الإسلامي . وتعد امتداداً (محافظاً) لمدرسة الأفغاني والشيخ محمد عبده . وكانت غاية رشيد رضا من اصدار المنار في عام ١٨٩٨ موصلة السير على نهج «العروفة الوثقى» ، إلا فيما يتعلق بخطتها السياسية التي

أصبحت لا تدعو إليها الحاجة، والعمل لنفس الغرض الذي كانت تعمل له صحيفة العروة الوثقى ، وهو نشر الاصلاحات الاجتماعية والدينية والاقتصادية ، واقامة الحجة على أن الاسلام ، باعتباره نظاما دينيا، لا يتنافر مع الظروف القائمة ، وأن الشريعة أداة صالحة للحكم ، ثم القضاء على الخرافات والاعتقادات الدخيلة في الاسلام ، ومحاربة التعاليم الصناعية الضالة والتفسير المختلفة الباطلة لعقائده ، ومحو الأفكار الشائعة عن القضاء والقدر ، ومحاربة التعصب لمذهب من المذاهب، وما دخل على العقائد من بدع الاعتقاد في الأولياء ، وما تأتيه الصوفية من بدع وضلالات ، ودفع الأمم الاسلامية إلى مباراة الأمم الأخرى في جميع الأمور الضرورية لتقدم الامم (٢) .

ولقد كان من الطبيعي أن يكون المنار من ألد أعداء فكرة القومية الليبرالية ، فقد كان يؤمن فقط بالأخوة الاسلامية التي تتتجاهل حدود الأوطان . وقد أثارت جريدة السياسة حفيظة رشيد رضا ، لأنها كانت تدعوا إلى وطنية لا يدخل فيها الدين ولا اللغة ، : « حتى إنهم يعدون المسلم فيها وهي اسلامية ، ويعدلون العربي فيها وهي عربية — من الأجانب الذين لا تجمعهم بالمصري وشبيحة ، ولا يمتدون إليه بوسيلة . فالشريف الحجازي أو السوري ، والوثني الصيني أو المنشوري عندهم سواء»(٣) . ومن هذا المنطلق دعا رشيد رضا إلى فكرته التي نقلها عنه فيما بعد حسن البناء ، وهي تأليف جمعية اسلامية تمتد فروعها في جميع أقطار الاسلام ، وتقوم على مبدأ اساسي هو الاعتقاد بأن الاخوة في الاسلام تمحو الفوارق الجنسية والوطنية وتؤلف بين جميع المسلمين باعتبارهم أمة واحدة ، وانه في مقدور الشريعة أن توحد بين جميع الأجناس بمساواتها بين المسلم وغير المسلم في الحكم . وتكون غاية هذه الجمعية الجماع بين المسلمين في الخضوع لناموس واحد في العقائد وال تعاليم الأدبية والأحكام الشرعية والمدنية ، مع الدعوة لأن يكون للكل لغة

واحدة هي اللغة العربية ، والقضاء على البدع وال تعاليم الفاسدة ، والعمل على نشر الاسلام (٣) .

على أن رشيد رضا كان يرى أن تتجنب الجمعيات الدينية والتعليمية الاشتغال بالأعمال السياسية ، لأنه وإن كان الدين والدولة متهددين بالضرورة في الاسلام في الأمور الدينية البحتة ، إلا أنه يجب على جميع أولئك الذين يشتغلون بالدفاع عن الاسلام أو بشئون التعليم أو الوعظ ، أن يتبعدوا عن السياسة ، ويتجنبو الاشتغال بها (٤) .

وقد دافع رشيد رضا عن وحدة السلطان الديني والسلطان العلماني في الاسلام . وقرر في صراحة ان « القول بفصل الحكومة والدولة عن الدين ، هو قول بوجوب محو السلطة الاسلامية من الكون ، ونسخ الشريعة الاسلامية من الوجود ، وخضوع المسلمين الى من ليس على صراط دينهم (٥) . ولهذا فقد هاجم مصطفى كمال قائلا : ان امر ذلك الرعيم المشهور انما هو كفر محض وارتداد عن الاسلام لا شبهة فيه»(٦) .

وقد وقف المنار وبالتالي من الخلافة موقف أهل السنة . وقد التمس رشيد رضا تأييد حجته ، في كتابه عن الخلافة ، من القرآن والحديث والاجماع . وكان رشيد يدافع عن الآراء التي تقول باتخاب الخليفة وبحكومة الشورى وبالديمقراطية في الحكم ، ويرى أن قواعد الاسلام كما فهمها هو قد اشتغلت عليها جميعا ، وإن هذه الامور لا يمكن أن تتحقق الا بالاحتفاظ بنظام الخلافة . على أنه كان يرى أن يترك أمر الخلافة الى مؤتمر اسلامي يتالف من مثلثي الشعوب الاسلامية جميعا (٧) . وفي المؤتمر الاسلامي الذي عقد في ١٣ مايو ١٩٢٦ قدم رشيد رضا نظاما للخلافة المناسب لهذا العصر يحد من سلطان الخليفة المطلق وينكلل اجماع الأمم الاسلامية على بيته . وكان من مقترحاته أن تبني الاحكام وتنظم الدولة في مملكة الخلافة على التشريع الاسلامي المتفق مع مباديء المنار (٨) .

(٢) ايديولوجية الاخوان المسلمين

يعتقد بعض الباحثين أن ايديولوجية الاخوان المسلمين ترجع الى
التعاليم الاساسية لمحمد بن عبد الوهاب في القرن الثامن عشر ، وانها لا
تشترك في شيء كثير مع الاصلاحات التي قام بها الشيخ محمد عبده في
القرن التاسع عشر للتوفيق بين الاسلام ومطالب الحياة العصرية (٩) .
وفي الواقع أن ايديولوجية الاخوان المسلمين تكاد تكون منسوبة من
مدرسة المنار ، على الرغم من أن حسن البنا لم يشر بحرف واحد الى
تأثير هذه المدرسة في نفسه ، وان اعترف بأنه حضر بعض مجالس رشيد
رضا ، ولقي فيها الكثير من الأعلام والفضلاء ، وانه كان كثير المطالعة في
مجلة المنار ، كما أنه اعتزم في احدى المرات اصدار مجلة شهرية تشبهها
بالمدار (١٠) .

وكانت مدرسة المنار قد قامت على خمسة دعائم أساسية – كما
رأينا – ، الأولى ، شمولية الاسلام . والثانية ، الرجوع بالاسلام الى
بساطته الاولى . والثالثة ، الجامعة أو الرابطة الاسلامية . والرابعة ،
التمسك بنظام الخلافة . والخامسة ، الحكومة الاسلامية . وقد استندت
حسن البنا ايديولوجيته تقريباً من هذه الدعائم .

وأولى الأسس التي نقلها البنا عن المنار ، شمولية الاسلام . فقد
ذكرنا أن رشيد رضا قد دافع عن هذا المعنى حين أخذ يقيم الحجة على
أن الاسلام باعتباره نظاماً دينياً، لا يتنافر مع الظروف القائمة ، وأن
الشريعة أداة عملية صالحة للحكم . وحين قرر أن القول بفصل الحكومة
والدولة عن الدين هو قول بوجوب محو السلطة الاسلامية من الكون

ومسح الشريعة الإسلامية من الوجود ٠ وقد نقل البناء هذا المبدأ ، ففي احدى خطبه التي شرح فيها الدعوة، ذكر أن الأخوان المسلمين قد اتصلوا بكتاب الله فاستلهموه واستردوه ، « فأيقنوا أن الإسلام هو هذا المعنى الكلي الشامل ، وأنه يجب أن يهيمن على كل شئون الحياة ، وأن تضبط جميعها به ، وأن تنزل على حكمه ، وأن تساير قواعده وتعاليمه ٠ ما دامت الأمة تريد أن تكون مسلمة إسلاماً صحيحاً ٠ أما إذا أسلمت في عادتها ، وقلدت غير المسلمين في بقية شئونها ، فهي أمة ناقضة الإسلام » (١١) ٠ وقال في موضع آخر : « أن الذين يظنون أن تعاليم الإسلام إنما تتناول الناحية العبادية أو الروحية دون غيرها من النواحي، مخطئون في هذا الظن ٠ فالإسلام عبادة وقيادة، ودين ودولة ، وروحانية وعمل ، وصلة وجihad ، وطاعة وحكم ، ومصحف وسيف — لا ينفك واحد من هذين عن الآخر » (١٢) ٠

وقد اعتقد بعض الأخوان المسلمين أن هذا المعنى قد اكتشفه الأخوان ، فكتب أحدهم يقول : « إن فهم الأخوان للإسلام هذا الفهم، كان خطوة تقدمية كبيرة في العقلية الإسلامية في ذلك الوقت»، ردت الإسلام إلى أصوله الأولى ، ومرحلة انتقال خطيرة من فهم الإسلام على أنه « دين » بالمعنى الذي لا علاقة له بالحياة ، إلى فهم الإسلام على أنه دين ودنيا ، أو نظام شامل ينظم شئون الناس وعلاقاتهم في جميع نواحي الحياة » (١٣) ٠

ثانياً - الرجوع بالاسلام الى بساطته الاولى ، والعودة الى تعاليمه وأحكامه ٠ على اعتبار ان في ذلك وحده سبيل النجاة من التأثر والانحراف (١٤) ٠ وقد نسب حسن البناء هذا المعنى إلى نفسه ، فكتب يقول : « منذ بضع سنين ، كانت الشعوب الإسلامية تجتاز عدة تجارب تحاول أن تعرف بها طريق النجاة ٠ وكان الأخوان المسلمون في ذلك

الحين أفرادا لا يتجاوزون أصابع اليد عدا . لكنهم آمنوا بأن لا مستقبل للنجاة الا بالرجوع الى تعاليم الاسلام ومبادئه ، ثم مرت الأيام سراعا، فعرف الناس بعد طول التجربة، أنه لا نهوض لأمة بغير خلق، ولا خلق بغير دين » (١٥) . وهذه النظرة عنصر أساسي في أيديولوجية الاخوان المسلمين يميزهم عن المجددين العلمانيين الذين كانوا يدعون الى الأخذ بالمدنية الغربية والاتهال من الحضارة الأوروبية ، على اعتبار ان ذلك وحده هو السبيل الى الرقي والتقدم . *

ثالثا - الجامعة الاسلامية . وفي ذلك يؤكد البنا أن « كل قطعة أرض ارتفعت فيها راية الاسلام، هي وطن لكل مسلم يحتفظ به ويعمل له ، ويعاهد في سبيله » (١٦) .

رابعا - التمسك بالخلافة . ففي خطاب حسن البنا في المؤتمر الخامس عام ١٩٣٨ ، والذي استعرض فيه أعمال جماعته في السنوات العشر السابقة ، قال : « ولعل من تمام هذا البحث أن أعرض لموقف الاخوان المسلمين من الخلافة وما يتصل بها . وبيان ذلك أن الاخوان يعتقدون أن الخلافة رمز الوحدة الاسلامية ومظهر الارتباط بين أسم الاسلام ، وانها شعيرة اسلامية يجب على المسلمين التفكير في أمرها والاهتمام بها ، والأحاديث التي وردت في وجوب نصب الامام وبيان أحكام الامامة ، وتفصيل ما يتعلق بها، لا تدع مجالا للشك في أن من واجب المسلمين أن يهتموا بالتفكير في أمر خلافتهم . والاخوان

* بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ اثيرت هذه القضية مرة اخرى ، فبينما رأى البعض ان لا سبيل للنجاة الا بالرجوع الى الدين ، وان العامل الاساسي في النكبة كان التخلی عن الدين ، فقد قاد البعض الآخر ، وعلى رأسه احمد بهاء الدين ، الرأي بـلا سبيل للنجاة الا بمزيد من العصرية ومزيد من العلم ومزيد من العلمانية .

ال المسلمين لهذا يجعلون فكرة الخلافة والعمل لاعادتها في رأس
منهاجمم » (١٧) ٠

خامسا - الحكومة الاسلامية ٠ فقد أوضح حسن البنا أن الاخوان المسلمين يتوجهون في جميع خطواتهم وأعمالهم نحو الحكومة الاسلامية ، بعد مضي فترة تنتشر فيها مبادئهم وتسود (١٨) ٠ وقد كتب صراحة يقول : ان الاخوان المسلمين يعتقدون أن « الطريق الوحيد للإصلاح ، هو أن تعود مصر الى تعاليم الاسلام تطبقها تطبيقا سليما ، وأن تقبس من كل فكرة قديمة او حديثة ، شرقية او غربية ، ما لا يتنافى مع هذه التعاليم ويكون فيه الخير للأمة ٠ فالروح التي يجب أن تسود فكرة الاصلاح عندنا هي فكرة الاعتماد على قواعد الاسلام وأصوله وروحه » ٠ وقال في موضع آخر : « الاسلام الذي يؤمن به الاخوان المسلمين يجعل الحكومة ركنا من أركانه ، ويعتمد على التنفيذ كما يعتمد على الارشاد ٠٠ ، وقد جعل النبي الحكم عروة من عرى الاسلام ٠ والحكم محدود في كتبنا الفقهية من العقائد والأصول ، لا من الفقهيات والفروع ٠ فالاسلام حكم وتنفيذ ، كما هو تشريع وتعليم ، كما هو قانون وقضاء - لا ينفك واحد منها عن الآخر » (١٩) ٠

على أن فارقا جوهريا وهاما بين حسن البنا ورشيد رضا في هذه المسألة بالذات ، هو أنه بينما كان رشيد رضا يدعو الى هذه الفكرة على صفحات مجلته ، فإن حسن البنا كان يعمل لتحقيقها عن طريق التنظيماتشبه العسكرية والسرية ٠ وقد أعرب البنا عن رأيه في هذه المسألة صراحة فقال : « ان المصلح الاجتماعي ان رضي لنفسه أن يكون فقيها مرشدًا ، يقرر الأحكام ويرتل التعاليم ، ويسرد الفروع والأصول ، وترك أهل التنفيذ يشرعون للأمة ما لم يأذن به الله ، ويحملونها بقوة التنفيذ على مخالفة أوامره ، فإن النتيجة الطبيعية أن صوت هذا المصلح سيكون صرخة في واد ، ونفحة في رماد » (٢٠) ٠

ومن أجل ذلك ، فحين نقل البناء عن النار فكرة تأليف الجمعية
الاسلامية ذات الفروع في جميع أقطار الاسلام، لم يأخذ بما نصح به
رشيد رضا بعد ذلك من أن تتجنب مثل هذه الجمعيات الاشتغال بالأعمال
السياسية . بل فج بنفسه في المترى السياسي والارهابي ، فأجهض
دعوته الاصلاحية الأخلاقية ، وحكم عليها بالفشل قبل أن تتحقق أية
ثمرة مرجوة .

★ ★ *

(٣) مقدمات حركة الاخوان المسلمين

نشأ حسن البنا في أسرة دينية عريقة في التدين . فقد كان والده الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا عالماً محققاً ، وله مؤلفات مطبوعة في السنة . وقد اصطبغت نظرته للحياة بنظرة دينية متعصبة ، جعلته — ولما يزد بعد تلميذاً في المدرسة الاعدادية — يثور على كل مظاهر الفسق والتحلل ، حتى ولو اتخذ شكل « تمثال خشبي عار معلق على سارية أحدى السفن الشراعية على شاطئ قرعة محمودية » . كما جعلته هذه النظرة يميل إلى الانساب للجمعيات الدينية وتأليفها : ففي المدرسة الاعدادية انتخب رئيساً لجمعية الأخلاق الأدبية . وألف وهو في الثانوية عشرة من عمره ، مع جماعة من التلاميذ ، جمعية سرية كانت تقوم بارسال خطابات خالية من الامضاء إلى كل رجل تراه هو أو بعض أهله على معصية أو مخالفة لحدود الله ، تتضمن ابادة حكم الله في العقوبة ، والنصح بتجنب هذا الأمر . وقد أسمى هذه الجمعية جمعية منع المحرمات . وبعد أن التحق بمدرسة المعلمين بدمنهور ، اتساب إلى الطريقة الحصافية ، وألف مع جماعة الاخوان الحصافية جمعية إسمها « الجمعية الحصافية الخيرية » ، وكان سكرتيراً لها . وبعد أن انتقل إلى القاهرة ، واتساب إلى مدرسة دار العلوم ، اشتراك في جمعية مكارم الاخلاق الإسلامية ، وهي الجمعية الوحيدة بالقاهرة في ذلك الوقت ، ومن الجمعيات التي كان للمنار عليها تأثير كبير لا شك فيه (٢١) .

وفي القاهرة ، كان من الطبيعي بالنسبة لشاب تصطفع ايديولوجياته في الحياة على هذا النحو ، إلا يستلتفت نظره من ألوان الكفاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري المحتدم فيها في العشرينات ، سوى

ما يتعلّق بما أسماه بالتحلل الأخلاقي . وهو تحلل يصفه لنا حسن البنا فيما يلي :

« في هذه الفترة التي قضيتها بالقاهرة ، اشتد تيار موجة التحلل في النفوس وفي الآراء وفي الأفكار باسم التحرر العقلي ، ثم في المسالك والأخلاق والأعمال باسم التحرر الشخصي . فكانت موجة الحاد وأباحت قوية جارفة طاغية لا يثبت أمامها شيء » (٢٢) . ثم أخذ البنا يضرب الأمثلة على هذا الالحاد وهذه الإباحية . فتحدث عن الجامعة المصرية ، وزعم أن البحث الجامعي والحياة الجامعية ارتسم لها في رؤوس الكثيرين في ذلك الحين « صورة غريبة مضمونها أن الجامعة لن تكون جامعة علمانية إلا إذا ثارت على الدين وحاربت التقاليد الاجتماعية المستمدّة منه ، واندفعت وراء التفكير المادي المنقول من الغرب بعذافيره ، وعرف أساتذتها وطلابها بالتحلل والانطلاق من كل القيود » (٢٣) ! كما استهجن البنا أيضا ظهور الحزب الديمقراطي ، الذي وصفه بأنه « لم يكن له منهاج إلا أن يدعو إلى العريمة والديموقراطية بهذا المعنى حينذاك : معنى التحلل والانطلاق » ! وكان الحزب الديمقراطي قد ألهه منصور فهمي وعزيز مرهم ومصطفى عبد الرزاق في سبتمبر ١٩١٩ ، وقد نص برنامجه الاقتصادي على ترقية الطبقات العامة أدبياً ومادياً ، والاعانة لمن لا يستطيع العمل ، وانماء ثروة البلاد وجعلها بحيث ينتفع بها السكان جميعاً بقدر الامكان » (٢٤) .

وقد تحدث البنا كذلك عن كتب ومجلات وجرايد ظهرت في مصر في ذلك الحين ، « وكل ما فيها ينضح بهذا التفكير الذي لا هدف له إلا ضعاف أثر الدين أو القضاء عليه في نفوس الشعب ، لينعم بالحرية الحقيقة فكريًا وعمليًا في زعم هؤلاء الكتاب والمفكرين » . كما تعرض بالذكر « لصالونات جهزت في كثير من الدور الكبيرة الخاصة في القاهرة يتطرّح فيها زوارها مثل هذه الأفكار ، ويعملون بعد ذلك على نشرها

في الشباب وفي مختلف الأوساط » (٢٥) . وقد اتهى حسن البنا من الكلام على موجة الالحاد بشرح تأثيرها في نفسه، وردود فعلها في المعسكر الإسلامي ، فقال :

كان لهذه الموجة رد فعل قوي في الأوساط الخاصة المعنية بهذه الشؤون ، كالزهر وبعض الدوائر الإسلامية . ولكن جمهرة الشعب حينذاك كانت : اما من الشباب المثقف ، وهو يعجب بما يسمع من هذه الألوان ، واما من العامة الذين انصرفوا عن التفكير في هذه الشؤون لقلة المبهجين وال媿جهين .

« و كنت متأنلاً لهذا أشد الالم . فها أنا أرى الأمة المصرية العزيزة تتراجع حياتها الاجتماعية بين اسلامها الغالي العزيز، الذي ورثته وحمته . وألفته وعاشت به، واعتنى بها أربعة عشر قرنا كاملة ، وبين هذا الغزو العنيف المسلح المجهز بكل الأسلحة الماضية الفتاكه من المال والجاه والمظهر والمنعه والقوة ووسائل الدعاية . وكان ينفس عن نفسي بعض الشيء الافضاء بهذا الشعور الى كثير من الأصدقاء الخلصاء من زملائنا الطلاب بدار العلوم والأزهر ومعاهد الأخرى .. ، كان هؤلاء يتحدثون في هذه الموضوعات ، وفي وجوب القيام بعمل إسلامي مضاد . كما كان ينفي عن نفسي كذلك ، التردد على المكتبة السلفية ، كما كما تردد على دار العلوم ، وحضر بعض مجالس الأستاذ السيد رشيد رضا ، ونلقي فيها الكثير من الأعلام والفضلاء ، أمثال الشيخ عبد العزيز الخولي ، والشيخ محمد العدوبي .

« ولكن هذا القدر لم يكن يكفي ولا يشفى ، وخصوصاً وقد اشتدى التيار فعلاً ، وصرت أقرب هذين المعسكرين ، فأجاد معسكر الاباحية والتحلل في قوة وفتواه ، ومعسكر الإسلامية الفاضلة في تنقص وانكماس » (٢٦) .

هنا اعتمد حسن البنا أمراً ، أن يحمل قادة المسلمين التبعه ويدعوهم

في قوة الى التكافف على صد هذا التيار . ويعتبر حديثه مع الشيخ الدجوي على جانب كبير من الأهمية ، لأنه لا يصور فقط دفاعا عن تيار يختصر ، وإنما يصور أيضا دفاعا عن مصالح طبقة تنقرض . يقول البنا : « كنت أقرأ للشيخ الدجوي ٠٠٠ ، وبحكم النشأة الصوفية ، كانت بيني وبينه صلة روحية علمية ٠٠٠ ، وكانت أعرف أن له صلات بكثير من رجال العسكر الإسلامي من علماء ووجهاء ٠٠٠ ، فعزمت على زيارته ٠٠٠ ، والاستعانة به على تحقيق هذه الفكرة . تحدث إلى الشيخ في الأمر ، فأظهر الألم والأسف ، وأخذ يعدد مظاهر الداء والآثار السيئة المترتبة على انتشار هذه الظاهرة في الأمم . وخلص من ذلك إلى ضعف العسكر الإسلامي أمام هؤلاء المتآمرين ، وكيف أن الأزهر حاول كثيرا أن يتصدى لهذا التيار فلم يفلح . وتطرق الحديث إلى جمعية « نهضة الإسلام » التي ألفها الشيخ هو ولقيقه من العلماء ، ومع ذلك لم تجد شيئا ، والى كفاح الأزهر ضد المبشرين والملحدين ٠٠٠ ، انتهت من ذلك إلى أنه لا فائدة من كل هذه الجهدود ، وحسب الإنسان أن يعمل لنفسه وأن ينجو بها من هذا البلاء ٠٠٠ ، وأوصاني أن أعمل بقدر الاستطاعة ، وأدع التائج لله : « لا يكلف الله نفسا إلا وسعها » .

« لم يعجبني طبعا هذا القول . وأخذتني فورة الحماسة ، فقلت له في قوة : « انتي اخالفك يا سيدى كل المخالفه في هذا الذي تقول . وأعتقد أن الامر لا يعدو أن يكون ضعفا فقط وقعودا عن العمل وهو وبالا من التبعات ٠٠٠ ، فالشعب معكم في الحقيقة لوااجتهموه ، لأنه شعب مسلم . وقد عرفته في القهاوي وفي المساجد وفي الشوارع ، فرأيته ينفيض ايمايا ، ولكنه قوة مهملة من هؤلاء الملحدين والاباحيين . وجرائهم ومجلاتهم لا قيام لها الا في غفلتكم ، ولو تنبهتم لدخلوا جحورهم . « يا أستاذ ! ان لم تريدوا أن تعملوا الله ، فاعملوا للدنيا ، وللرغيف الذي تأكلون . فإنه اذا ضاع الإسلام في هذه الأمة ، ضاع الأزهر ،

وضاع العلماء ، فلا تجدون ما تأكلون ، ولا ما تنفقون • فدافعوا عن
كيانكم ان لم تدافعوا عن كيان الاسلام ! واعملوا للدنيا ان لم تريدوا
أن تعملوا للآخرة ! والا فقد ضاعت دنياكم وآخر لكم على السواء» (٢٧٠)
فما هي الفكرة التي كان يحملها البناء في ذلك الحين عن كيفية
انقاذ الاسلام ؟ لقد شرح هذه الفكرة للشيخ الدجوي في اجتماع آخر
حضره بعض رجال الدين، فقال : « لا أريد الا أن نحضر أسماء من توهم
فيهم الغيرة على الدين من ذوي العلم والوجاهة والمنزلة ، ليفكروا فيما
يجب أن يعملوه : يصدرون ولو مجلة أسبوعية أمام جرائد الالحاد
والاباحية، ويكتبون ردودا وكتبا على هذه الكتب، و يؤلفون جمعيات
يأوي إليها الشباب ، وينشطون حركة الوعظ والارشاد .. وهكذا من
هذه الأعمال ..

« وأخذنا تتذكرة الأسماء • فكتبنا فريقا كبيرا من العلماء الأجلاء،
أذكر منهم : الشيخ رحمة الله (الدجوي) ، وفضيلة الأستاذ محمد الخضر
حسين ، والشيخ عبد العزيز جاويش ، والشيخ عبد الوهاب النجار ،
والشيخ محمد الخضري ، والشيخ محمد أحمد ابراهيم ، والشيخ عبد
العزيز الخولي • وجاء اسم السيد محمد رشيد رضا، فقال الشيخ :
اكتبوه .. أكتبوه ، فإن الامر ليس أمرا فرعيا مختلفا فيه ، ولكنه أمر
اسلام وكفر • والشيخ رشيد خير من يدافع بقلمه وعلمه وعمله • وكانت
هذه شهادة طيبة من الشيخ للسيد رشيد رحمة الله ، مع ما كان من
خلاف بينهما في الرأي حول بعض الشئون • وكان من الوجهاء : أحمد
تيمور باشا ، ونسيم باشا ، وأبو بكر يحيى باشا ، ومتولى بك غنيم ،
وعبد العزيز بك محمد ، وعبد الحميد بك سعيد .. وتكونت نواة طيبة
من هؤلاء الفضلاء واصلت اجتماعاتها ، وأعقب ذلك أن ظهرت مجلة
«الفتح» الاسلامية القوية ، يرأس تحريرها الشيخ عبد الباقى سرور نعيم ،
ومديرها السيد محيي الدين الخطيب ، ثم آل تحريرها وادارتها اليه ..

وخللت هذه النخبة المباركة من الفضلاء تعمل حتى بعد أن فارقت دار العلوم، وظل يحركها نفر من هذا الشباب المخلص، حتى كانت هذه الحركات «جمعية الشبان المسلمين» فيما بعد » (٢٨) ٠

٠ ٠ ٠

هذه كلها كانت مقدمات تجري نحو تأليف جمعية الإخوان المسلمين ٠ وهي قائمة — كما رأينا — على توهם أو تصور أن الانفتاح على الحضارة الغربية والأخذ بالديمقراطية الليبرالية واعتناق الأفكار الاشتراكية حتى في أبسط صورها ، هو موجة من الالحاد والاباحية تستنفر لمقاومتها كل جهود العسكر الإسلامي ٠ وقد ضرب حسن البنا لنا المثل على هذه الموجة من الالحاد والاباحية بما يحدث في الجامعة المصرية ، وظهور الحزب الديمقراطي ، وغير ذلك من الأمثل التي لا تصور «فعلا» بقدر ما تصور «تصورا» أو «وهما» ! وبمعنى آخر أنها لا تصور الحقيقة كما هي، وإنما تصور انعكاساتها في ذهن البنا ٠ وعلى ذلك فإن هذه الحركة لم تتبع كرد فعل «ل فعل حقيقي» ، وإنما نشأت كرد فعل «لوهم» أو «تصور» ٠ وهي بذلك تختلف عن حركة مثل حركة العروة الوثقى ، التي نشأت كرد فعل لخطر حقيقي متمثل في الغزو الاستعماري الأوروبي للعالم الإسلامي، ونبعت من حاجة أساسية للمجتمع الإسلامي تتصل بتحرره الوطني من الاستعمار ، وتحرره العقائدي من البدع والضلالات والأوهام ، وتحرره الفكري من الجمود والتغصب والتأخر ٠

٠ ٠ ٠

على كل حال ، وبعد حصول حسن البنا على دبلوم دار العلوم في سنة ١٩٢٧ ، عين في وظيفة مدرس بمدرسة اسماعيلية الابتدائية الأميرية ، واستقر بمدينة اسماعيلية منذ ١٩ سبتمبر ١٩٢٧ وهو في الحادية والعشرين من عمره ٠ وقد نشط على الفور لابراز شخصيته

في المجتمع الذي يعيش فيه، كداعية من طراز جديـد ، فلم يتوجه إلى
جمهـور المساجـد يـسـتـ فيـمـ أـفـكارـهـ وـمـبـادـئـهـ ، بل اختـارـ عـدـةـ مقـاهـ كـبـيرـةـ فيـ
المـدـيـنـةـ ، وـرـتـبـ فيـ كـلـ مـنـهاـ درـسـاـ فيـ الـأـسـبـوـعـ ، وأـخـذـ يـزاـولـ التـدـرـيـسـ
باتـتـظامـ فيـ هـذـهـ الـأـماـكـنـ ٠

وبـعـدـ سـتـةـ أـشـهـرـ فـقـطـ أـثـمـرـتـ خـطـتـهـ ٠ فـقـيـ مـارـسـ ١٩٢٨ـ زـارـهـ بـنـزلـهـ
كـلـ مـنـ حـافـظـ عـبـدـ الـحـمـيدـ ، وـأـحـمـدـ الـحـصـريـ ، وـفـؤـادـ اـبـراهـيمـ ، وـعـبـدـ
الـرـحـمـنـ حـسـبـ اللـهـ ، وـاسـمـاعـيلـ عـزـ ، وـزـكـيـ الـمـغـربـيـ ، حـيـثـ تـمـ بـيـعـةـ بـيـنـهـ
وـبـيـنـهـ جـمـيعـاـ عـلـىـ أـنـ يـعـمـلـواـ لـلـاسـلـامـ وـالـمـسـلـمـينـ ٠ وـقـدـ اـخـتـارـواـ فـيـ الـأـسـمـ
الـذـيـ يـطـلـقـونـهـ عـلـىـ جـمـاعـتـهـ : جـمـعـيـةـ ، نـادـ ، طـرـيقـةـ ، نـقـابـةـ ١ـ -ـ حـتـىـ يـأـخـذـواـ
الـشـكـلـ الرـسـيـ ٠ وـلـكـنـ الـبـنـاـ رـفـضـ هـذـهـ الـأـسـمـاءـ كـلـهـاـ قـائـلاـ : «ـ دـعـونـاـ مـنـ
الـشـكـلـيـاتـ وـالـرـسـيـاتـ ، وـلـيـكـنـ أـوـلـ اـجـتمـاعـاـنـاـ أـسـاسـهـ الـفـكـرـةـ ٠٠٠ـ نـحنـ
أـخـوـةـ فـيـ خـدـمـةـ الـاسـلـامـ ، فـنـحـنـ إـذـ الـاخـوـانـ الـمـسـلـمـونـ »ـ (٢٩)ـ ٠ وـكـانـتـ
تـلـكـ بـدـاـيـةـ أـخـطـرـ حـرـكـةـ فـيـ تـارـيخـ مـصـرـ الـحـدـيـثـ ٠

★ ★ ★

(٤) تطور حركة الاخوان المسلمين

أسباب وعوامل انتشار الحركة

من المشكوك فيه كثيراً أن دعوة الاخوان المسلمين كان يقدر لها كل النجاح الذي أحرزته ، والانتشار بين الطبقات الشعبية، لو أن هذه الجماهير تفهمت مبادئها كاملة واستوعبت أبعادها النظرية . وأنما تقبلت الجماهير هذه الدعوة كدعوة دينية خالصة وحركة إسلامية اصلاحية تهدف الى مجد الاسلام عن طريق التربية الاسلامية الصحيحة والاعداد والتهديب . ففي عام ١٩٣٣ - أي بعد بدء الدعوة بخمس سنوات ! - كتبت «جريدة الاخوان المسلمين» تصف مبادئ الاخوان بأنها «مبادئ قوية سهلة الفهم ، ولكنها تتطلب اصلاحاً وعملاً . انها ترمي الى شيء واحد هو تكوين الخلق الاسلامي الصحيح في الأمة تكويناً صالحاً، وتعتمد في ذلك على وسيلة واحدة ، هي الحب والاخاء والتعارف التي تنتج حسن الأسوة واصلاح النفس » (٣٠) . وعندما صدرت هذه الجريدة لأول مرة ، كتب الشیخ طنطاوى جوهري، رئيس تحريرها ، يقول : انها سوف تعمل على نشر فضائل النبوة المحمدية ومقاصدها ، والآداب المنقوله عنها ، والأحاديث الدالة على الأخلاق الفاضلة من الصدق والعفاف وحسن المعاشرة والاحسان الى الجار القريب . وذكر العبادات من صلاة وزكاة وحج . وتبين للناس «كيف كان آباءنا يعملون»، وكيف سادوا العالم بأخلاقهم واجتهدتهم في العلم والعمل » (٣١) . وفي نفس السنة ، رسم حسن البنا لجماعته الطريق لانقاذ الأمة وانقاذ العالم، وهو التمسك بكتاب الله وباصلاح النفوس وتطهير الارواح ، وبأن

يصوروا للعالم بأعمالهم حقيقة الاسلام فينضوي تحت لوائه » (٣٢) .
وهنالك جملة أسباب أخرى لنجاح حركة الاخوان المسلمين وتمكنها
من الاستمرار والصمود على مدى ثلاثين عاما تقريبا . وأول هذه الاسباب،
قدرة البناء الفذة على التخطيط والتنظيم والتنفيذ . وسنرى في الصفحات
القادمة أنه هو الذي حمل على كاهله العبء الرئيسي في قيام الحركة
ونموها وانتشارها .

ثانيا - فساد العسكر الاسلامي وضعفه ، الأمر الذي أظهر البوز
شاسعا بين هذه الجماعة وبين العناصر الأخرى ، فيما يختص بالازهر ،
فقد كان في ذلك الحين غارقا في السياسة الى أذنيه ، وكان منشغلًا
بالتآمر مع الملك فؤاد على محاربة الحكم الديموقراطي والعبث بارادة
الشعب وحرياته . وكانت رسالته الى ذلك الحين - كما يقول الدكتور
محمد البهي - ترديدا لتفكير المسلمين في القرون الوسطى في مواجهة
بعضهم بعضا كأحزاب وأصحاب مذاهب فقهية وكلامية أو ترديدا لتفكير
المتأخرین الذين سلّبوا الانسان أقصى مقوماته في الدنيا ، وهي ميزة
الحياة (٣٣) . وأما الطرق الصوفية ، فكانت معلق الضلالات والبدع
منذ أمد بعيد - كما ذكرنا . وأما المثار ، فان هذه المدرسة كانت قد
أخذت تتحاصل الى جانب غلاة المحافظين - كما يقول الدكتور تشارلس
آدمز - وكان رشيد رضا في تفكيره كلّه يعتمد العسر في اتباع القرآن والسنة
وسائر أحكام الشرع ، والأخذ بأضيق المعاني والوجوه ، على الرغم مما
كان ينعت به جماعته من أنها «الحزب المعتدل» بين الجامدين وأصحاب
الآراء المنطرفة في التقدم . وبذلك لم يعد في وسع رشيد رضا الإحتفاظ
بذلك النفوذ القوي على المفكرين من شباب الجيل . (٣٤)

أما السبب الثالث، فيرجع الى الشعب المصري نفسه . فعلى
الرغم من أن هذا الشعب كان يدين بالمذهب القومي الليبرالي ، كما ظهر
واضحًا من موقفه في ثورة ١٩١٩ ، والتفافه الكامل حول الوفد بكل ما

يمثله، وخلو مطمعه في الاستقلال من أي محتوى إسلامي — الا أن هذا التخلّي عن الإسلامية كفكرة سياسية ، وبمعنى آخر كقومية ووطن وحكومة ، لم يستتبّعه اطلاقاً التخلّي عنها كدين وتراث وحضارة وتقاليده . ومن ثم فقد كان من الطبيعي أن ينفتح قلبه لدعوة تخطّب هذه المعانى في نفسه ، دعوة دينية تدعوه لكتاب الله وسنة نبيه ، وتعمل لاعادة مجد الإسلام والمسلمين .

وفي الواقع أن بعض الباحثين يشكّون أصلاً في أن اشتراك الجماهير الشعبية في ثورة ١٩١٩ القومية كان منبعاً من فهم واستيعاب كامل لفكرة القومية أو الأمة بمعناها الحديث . فيقول «صرنان» إن كراهية هذه الطبقات الجماهيرية للحكم الأجنبي، ورغبتها القوية في التخلص منه ، إنما كان له جذوره العميقة والقوية في نظرة هذه الطبقات إلى العالم كعالم ينقسم إلى معسكرين متعددين : معسكر الإسلام ، ومعسكر المسيحية . وإن الاحتلال البريطاني من ثم ، لم يكن مجرد احتلال عسكري وسياسي من جانب دولة أجنبية ، وإنما كان في حقيقته انتهاء السيادة الإسلامية من جانب دولة مسيحية قائمة على أساس العداء الديني (٣٥) .

وفي الواقع أن وجود العامل الديني في ثورة ١٩١٩ لا ينفي عنها صفتها القومية الأصلية . والفيصل في الحكم على ما إذا كان اشتراك الطبقات الجماهيرية في ثورة ١٩١٩ وفي العركة الوطنية بعدها يرجع إلى أسباب دينية بحتة أو أنه يرجع إلى تفهم واستيعاب الفكرة القومية بمعناها الحديث ، هو في تقبل فكرة تعاقق الهلال والصليب . فمن الواضح أن مفهوم الأمة في ثورة ١٩١٩ كان يختلف عن مفهومها قبل الحرب العالمية الأولى ، فالامة قبل الحرب العالمية الأولى كانت هي الأمة الإسلامية أيّنما عاش أفرادها داخل حدود الوطن المصري أو خارجه . والولاء للخليفة العثماني لم يكن يتعارض إطلاقاً مع الولاء للخدیو . أما

الامة في ثورة ١٩١٩ ، فهي الأمة المصرية المكونة من مسلمين واقباط ، والتي تعيش في داخل الوطن المصري ، ولا تدين بالولاء أو التبعية لأي حاكم أجنبي سواء أكان مسلماً أم مسيحياً . وتلك هي الفكرة القومية بمعناها العلماني الصحيح ، كما كانت واضحة في ذهن أبسط فلاج في مصر ٠

بقي عامل هام وأخير في انتشار هذه الحركة ، كنا قد تعرضنا له في بحث سابق ، وهو أنه حين كان يتمرد الفرد من الطبقة البورجوازية الصغيرة أو من البروليتاريا على الوفد وعلى أسلوبه النضالي ، فإنه كان يتوجه إلى الحركات المتطرفة الراديكالية ، سواء إلى اليمين أو إلى اليسار . فالمسلمون ، فيما عدا الكوادر التي تلقت دراسات اشتراكية خاصة ، أو حضرت حلقات البحث الماركسي ، كانوا يتوجهون إلى اليمين الراديكالي ، أي إلى الأخوان المسلمين أو مصر الفتاة . أما الأقباط ، فكانوا يتوجهون غالباً نحو اليسار أو الشيوعية . وعندما صفت مصر الفتاة في أثناء الحرب العالمية الثانية ، لم يبق سوى جماعة الأخوان المسلمين على مسرح اليمين الراديكالي ، واليها اتجهت الجماهير الإسلامية ، وهذا سر تضخم الحركة خلال الحرب وبعدها ٠

انتشار الحركة

في الفترة من بداية ظهور الحركة في عام ١٩٢٨ حتى انتقال حسن البنا إلى القاهرة في أكتوبر ١٩٣٢ ، انتشرت حركة الأخوان المسلمين بمحض جهود حسن البنا وحده . ومن العسير الفصل فيما إذا كانت قد قادت حسن البنا في هذه المرحلة فكرة أو خطة معينة للاستيلاء على الحكم بعد انتشار الدعوة وتأسيس الحكومة الإسلامية ، أم أن هذه الفكرة

كانت وليدة النجاح الذي حققته الحركة ؟ مع ذلك فلدينا على الأقل صورة تقريبية للشكل الذي كان حسن البنا يتصوره لجمعيته والأهداف التي نسعى إليها فيما كتبه رشيد رضا عن «الجمعية الإسلامية» التي دعا إليها في المinar . وكانت فكرة رشيد — كما ذكرنا — أن تكون للجمعية فروع ثانية في جميع أقطار الإسلام، وتكون غايتها نشر الإسلام، والجمع بين المسلمين في الخضوع لناموس واحد في العقائد ، على ألا تشتعل الجمعيات الدينية والعلمية بالسياسة . وإذا كانت وجهة نظرنا صحيحة فيما يتصل بتأثير البنا بفكرة المinar — مع وجود الشبه العظيمة بينها وبين الجمعية التي أسسها — فإن حسن البنا في تلك المرحلة كان يرى أن تتجنب الجمعية جميع الأعمال السياسية .

وعلى كل حال، فقد أخذ حسن البنا منذ ذلك الحين يعمل على إنشاء الفروع لجمعيته في المدن دون كلل : في أبي صوير، وفي بورسعيد، وفي البحر الصغير ، وفي السويس، ثم في القاهرة نفسها . ويدرك الدكتور اسحق موسى الحسيني أن الدعوة سارت «في كتنان وأسراور»، و «دون أن يشعر الفرع بالفرع الآخر» (٣٦) . وفي الواقع أن الدعوة سارت سيرا طبيعيا دون كتنان أو أسرار ، على النحو الذي يرويه لنا البنا فيما يلي :

«زرت أبا صوير، وبدا لي أن أنشئ فيها فرعاً للجمعية بالاسماعيلية . فأخذت أتفرس في وجوه الناس في القهاوي وفي الطرقات والحوائط، حتى رأيت دكان الشيخ محمد العجرودي رحمة الله ، توسمت فيه الخير، وجلست إليه .. وقدمت إليه نفسي والغرض الذي من أجله زرت أبا صوير .. وبعد زيارات متالية اجتمعنا في منزل أحد أفندي دسوقي، وقررنا إنشاء شعبة للإخوان المسلمين في أبي صوير ..

«وفي بورسعيد كان أحمد المصري شاباً في الثامنة عشرة من عمره، وقد أقام بالاسماعيلية مؤقتاً بعض أعماله، وظل بها فترة طويلة كان

خلالها يتزدّد على دار الاخوان .. فلما عاد الى بلده بورسعيد حمل معه دعوته .. واجتمع على الاخ احمد المصري نفر من أصدقائه الطيبين من شباب بورسعيد .. فتألفت شعبة من الاخوان ..

« وفي احدى حفلات بورسعيد حضر وفد من اخوان « البحر الصغير » .. ولم يكن حضورهم قصداً، ولكن الحفل اجتذبهم فحضرروا واستمعوا .. ثم تخلّفوا وأخذوا يناقشو ن أهداف الدعوة وغاياتها ، وانصرفوا بعد ذلك على أنهم سيحملون أعباءها في منطقتهم .. ووردت المراسلات تترى منهم .. وتأسست شعبة بالبحر الصغير ..

« زرت السويس زيارة عابرة لمقابلة الأستاذ محمد الحافظ التيجاني ورؤيه بعض الأصدقاء والمدرسين .. ودعيت لزيارة السويس مرة أخرى فزرتها .. وكان من اللقاء انشاء شعبة الاخوان بالأربعين ..

« رأت جمعية الحضارة الاسلامية في القاهرة (التي اخذت لها فناء فسيحا بحارة الروم) نشاط جمعية الاخوان المسلمين في الاسماعيلية، وانتشار فروعها في هذا المحيط .. واقتنع رجال « الحضارة » بأن التوحيد خير من الفرقه، فاتصلوا بالاسماعيلية ، وكانت محادثات انتهت اخيراً بانضمام جمعية الحضارة الى الاخوان المسلمين وصيرورتها شعبة من شعبهم، واستأجرت داراً جديدة بشارع سوق السلاح ..» (٣٧)

• • •

على كل حال، فباتتقال الينا الى القاهرة، انتقل اليها المركز العام للإخوان ابتداء من أكتوبر ١٩٣٢ ، وكان ذلك ايذاناً بدخول الدعوة في طور جديد .. ذلك أن الحركة قد أخذت منذ ذلك الحين تحقق انتصارات أسطورية لا تعرفها دعوة اسلامية سابقة ، وبعد أن كان عدد فروع الجمعية يبلغ نحو عشرة، قبل انتقال الينا الى القاهرة، فلم يكدر يمضي عام واحد

من اقامته بالقاهرة، حتى انتشرت فكرة الاخوان فيما يزيد على خمسين بلدا (٣٨) . ثم، وبعد خمس سنوات اخرى، أي في مايو ١٩٣٨ ، كتب حسن البنا في العدد الأول من مجلة النذير الأسبوعية، يعلن أن الاخوان المسلمين قد أصبح لهم دار في كل مكان ، ودعوة على كل لسان ، وأكثر من ثلاثمائة شعبة تعمل للفكرة (٣٩) .

بل لقد حقق البنا أعظم اتصاراته، وهو غزو و معلم التفكير العلماني في مصر ، وهو الجامعة المصرية ١ وكانت دعوة البنا قبل انتقاله الى القاهرة، قاصرة على الطبقات الجماهيرية التي يمارس الدين عليها سلطانا روحيا كبيرا ، فلما انتقل الى القاهرة رأى أن يوسع آفاق دعوته، فاتجه الى الجامعة المصرية في نفس العام، يجذب طلابها الى الحركة باسم «واجب شباب الجامعة نحو الاسلام» . وفي حفل من الطلاب عام ١٩٣٧ شرح حسن البنا تطور الدعوة داخل الجامعة فقال : « لا يفوتنى في مفتاح هذه الكلمة أن أحىي تلك الساعة المباركة التي جلست فيها الى ستة من أخوانكم منذ أربعة أعوام تذاكر فيها واجب شباب الجامعة نحو الاسلام ٠٠٠ وفي نهاية العام الثاني جمع هذا الحفل أربعين من أخوانكم ، وفي نهاية الثالث كان عدكم ثلاثمائة . وها أتم الان في عامكم الرابع تزيدون ولا تنقصون » (٤٠) .

وفي هذا الخطاب أخذ البنا يحرك عواطف الطلاب الدينية والوطنية قائلا : « انكم دعاء تربية، وعماد اتصاركم افهم هذا الشعب واقناعه، وايقاظ شعوره من كل نواحيه على قواعد الاسلام وتعاليم الاسلام ومبادئه الاسلام ٠٠ بل ان غايتكم أوسع من هذا، لأنكم تريدون من هذا الشعب أمة نموذجية لتسنج على منوالها الأمم الشرقية جميعها، وتريدون من هذه الأمم وحدة اسلامية تأخذ بيد الإنسانية جميعا الى تعاليم الاسلام » (٤١) .

وفي الحق لقد شهدت تلك الفترة تبلور أيديولوجية الاخوان

المسلمين واستكمال عناصرها ، ففي عام ١٩٣٤ كتبت جريدة الاخوان المسلمين تحت عنوان عقيدتنا تقول : « أعتقد أن المسلمين جميعاً أمة واحدة تربطها العقيدة الإسلامية ، وأن الإسلام يأمر أبناءه بالاحسان إلى الناس جميعاً . اعتقاد أن السر في تأخر المسلمين ابعادهم عن الدين ، وأن أساس الاصلاح العودة إلى تعاليم الإسلام وأحكامه ، وأن ذلك ممكن لو عمل له المسلمون ، وأن فكرة الاخوان المسلمين تحقق هذه الغاية . وأتعهد بالثبات على مبادئها والاخلاص لكل من عمل لها ، وأن أظل جندياً في مقدمتها أو أموت في سبيلها . أعتقد أن واجب المسلم إحياء مجد الإسلام بانهاض شعوبه وإعادة تشريعه ، وأن راية الإسلام يجب أن تسود البشر ، وأن مهمة كل مسلم تربية العالم على قواعد الإسلام (٤٢) » . وفي عام ١٩٣٨ أوضح البنا فكرة الاخوان المسلمين فقال : إنها فكرة جامعة تضم كل المعاني الاصلاحية : فهي دعوة سلفية ، لأنهم يدعون إلى العودة بالاسلام إلى معينه الصافي من كتاب الله وسنة رسوله . وطريقة سنية ، لأنهم يحملون أنفسهم على العمل بالسنة المظهرة في كل شيء . وحقيقة صوفية ، لأنهم يعلمون أن أساس الخير طهارة النفس ، ونقاء القلب ، والحب في الله ، والارتباط على الخير . وهيئه سياسية ، لأنهم يطالبون بالاصلاح للحكم في الداخل وفي الخارج ، وتربية الشعب على الغزة والكرامة . وجامعة رياضية ، لأنهم يعنون بجسمهم عن طريق فرقهم الرياضية التي تضارع فرق الأندية المتخصصة في الرياضة . ورابطة علمية ثقافية ، لأن أندية الاخوان هي في الواقع مدارس للتعليم والتثقيف . وشركة اقتصادية ، لأن الإسلام يعني بتدبير المال ، وقد عمل الاخوان على دعم الاقتصاد القومي بشركاتهم الاسلامية . وفكرة اجتماعية ، لأنهم يعنون بأدوار المجتمع الإسلامي ، ويحاولون الوصول إلى علاجها وشفاء الأمة منها » (٤٣) .

وفي السنوات السبع السابقة على قيام الحرب العالمية الثانية ،

خاض الاخوان ميادين النشاط الآتية : فقد نظموا التشكيلات شبه العسكرية ، وهي التي يطلق عليها البنا اسم التشكيلات الكشفية والرياضية . وأقاموا المحاضرات والدروس في الدور والمساجد وتأسیس درس الثلاثاء . وأصدروا الرسائل والمجلات مثل رسالة المرشد ، ومجلة الاخوان المسلمين الأسبوعية ، ومجلة التذير . وأنشئوا الشعب في القاهرة والأقاليم وفي الخارج : في السودان وسوريا ولبنان وفلسطين والمغرب . وركزوا الدعوة في الجامعة والمدارس عدا الأزهر . وأقاموا المؤتمرات الدورية في القاهرة والأقاليم . وساهموا في الحركات الإسلامية ، كحركة مقاومة التبشير ، وحركة تشجيع التعليم الديني . وساندوا بكل قوتهم قضية فلسطين (٤٤) ، وهي القضية التي كانت معبرا وجسرا عريضا لهم الى الحياة السياسية والارهادية .

الاخوان المسلمون والفاشية

في تلك الائتاء ، يربز الطابع الفاشي للإخوان المسلمين بظهور فرقهم العسكرية ذات القيص الأصفر . واصطباغ حركة الاخوان المسلمين بالصبغة الفاشية أمر لا شبهة فيه . وإن كانت هذه القضية تقسم بعض الباحثين الى فريقين : فريق يعتقد أن الدعوة ليست منقوله مباشرة أو غير مباشرة عن الغرب — أي لا علاقة لها بالنظام الفاشي أو النازي ، وعلى رأس هذا الفريق الدكتور اسحق موسى الحسيني . وفريق آخر يريد أن يثبت العكس ، كما فعل محمد حسن أحمد في كتابه : « الاخوان المسلمون في الميزان » (٤٥) .

وفي الواقع أن ايراد المسألة على النحو الذي أورده الدكتور الحسيني ، لا يساعد على حسمها . لأنه اذا كان الغرض من القول بأن الدعوة ليست منقوله ، أنها لم تنشأ أصلاً كحركة فاشية ، فهذا القول

صحيح، لأنها تنتمي للتيار الإسلامي دون ريب . وأما إذا كان الغرض من القول بأنها لا علاقة لها بالنظام الفاشي أو النازي، أنها لم تتأثر بهذا النظام ، ولم تستقر منه الكثير من خطوطه النظرية ، فهذا القول غير صحيح ، وينقضه الدكتور الحسيني نفسه الذي لا يلبي أن يعود فيذكر أن البناء قد أخذ من الفاشية « النظام والطاعة ، أو في الحق شيئاً يشبه الدكتاتورية ، وحصره بنفسه ، وأن ذلك يتضح من عدد من القوانين الواردة في نظامهم الأساسي ، كالبيعة على السمع والطاعة للمرشد ، والثقة بالقيادة ، وتنفيذ القرارات وان خالفت رأي العضو » (٤٦) .

وفي الواقع أن البناء قد أبدى اعجابه بهتلر وموسوليني منذ وقت مبكر جداً من حركته، أي في عام ١٩٣٣ . فقد وصفهما بأنهما « قادة النهضات الحديثة في أوروبا » ، وأشار بالاتفاقات التي عقداها مع الفاتيكان قائلاً : إنها تدل على أنهما لا يحاربان الأديان والعقائد ، بل هما على التقيض من ذلك يؤيدانها ويثبتانها في قوس الأمة . ودعا أولئك « الذين لا يزالون غارقين في سكرتهم ، هائمين على أوروبا اللاتينية ، ان يفيقوا من هذه السكررة ، ويفتحوا اعينهم على أوروبا الحديثة الفاتيكانية » (٤٧) .

وقد أورد حسن البناء في مذكرة أنه الفرق العسكرية للأخوان المسلمين قد نشأت عقب نشأة الدعوة، وأنه اطلق عليها اسم « فرق الرحلات » . وقال انه ألف بنفسه الفرقـة الأولى، وكان يتولى تدريـبها على التدريـبات الرياضـية التي كانت تزاول بالمدارس ، ثم تولـى عنـه تدريـبها مدرب رياـضي هو محمد مختار اسماعـيل الذي كان له فضل كـبير في إنشـائـها وتـدريـبـها .

وقد ظهرت هذه الفرق بـمناسبة قدوم الملك فاروق إلى القاهرة من الإسكندرية لمباشرة سلطـتها الدستـورية في يولـيـة ١٩٣٧ . وقد وصفـت

مجلة الاخوان المسلمين هذا الاشتراك وصفاً مثياً ، فكتب تحت عنوان : « حشد لم يسبق له نظير في تاريخ مصر الحديثة » : « لم يكدر يعلن المركز العام للإخوان المسلمين بالقاهرة ، الشعب التابعة له بالاقاليم عن هذا الحشد ، ويصدر الأوامر الى فرقه العسكرية بالرمح الى القاهرة ، حتى انهر سيل الاخوان » ، كانت سارية اللواء تبلغ حوالي أربعة أمتار ونصف متر ، وعليها رقعة فسيحة من القطيفة الخضراء وقد رسم عليها المصحف في نصف دائرة هلالية ، وكتب في أعلىها : الله أكبر والله الحمد ، ومن تحتها : الاخوان المسلمون . وقد حمل اللواء السيد نصیر بطل العالم في حمل الانتقال ، بعد أن اعتنق مبادىء الاخوان المسلمين . وانتظمت فرق الرحالة في أثر العلم . وفي ساحة عابدين ، اتنظم الاخوان على باب القصر رافعين اعلامهم يهتفون : الله اكبر والله الحمد ، الاخوان المسلمون يبايعون الملك المظمن ، نبايعك على كتاب الله وسنة رسوله ! » (٤٨) .

وقد حاول محمد شوقي زكي في رسالته لدبیوم الخدمة الاجتماعية العالي : « الاخوان المسلمون والمجتمع المصري » ، أن ينفي أن ادارة الاخوان كانت تسير على نظام النازية والفاشية ، وأنها كانت على العكس تسير على نظام الشورى ، على أساس أن « الهيئة التأسيسية » التي كانت تتكون من الاخوان الذين سبقوا بالعمل للدعوة ، كانت تنتخب المرشد العام ومكتب الارشاد العام والوكيل العام والسكرتير العام وأمين الصندوق (٤٩) . على أن محاكمات الاخوان في عام ١٩٥٤ قد أثبتت أن هذه الهيئة لم يكن لها أي رأي في وجود حسن البنا ، فعلى حد قول هنداوي دوير ، الشاهد الأول في القضية ، كان الشيخ حسن البنا « يضعهم جميعاً (الهيئة التأسيسية) في الظل ، لأنَّه رجل عملاق » ، وإن هذه الهيئة لم تكن لها قوة ادارية أو أي صفة : « كانت تجتمع به ليقرر ما يشاء » (٥٠) .

وقد أبدى حسن البنا في عام ١٩٣٨ نيته في استعمال القوة في خطابه الذي ألقاء بمناسبة مرور عشرة أعوام على تأسيس الجماعة فقال : « وفي الوقت الذي يكون فيه منكم عشر الاخوان المسلمين ثلاثمائة كتيبة قد جهزت كل نفسها روحياً بالإيمان والعقيدة، وفكرياً بالعلم والثقافة، وجسمياً بالتدريب والرياضة – في هذا الوقت، طالبوني أن أخوض بكم لجاج البحار وأقتحم عنان السماء وأغزو بكم كل عنيد جبار، فاني فاعل ان شاء الله » . وذكر في موطن آخر من خطابه ان الاخوان سوف يستخدمون القوة العملية حيث لا يجدي غيرها ، وحيث يتقون أنهم استكملوا عدة الايمان والوحدة . وهم حين يستخدمون هذه القوة ، سيكونون شرفاء وصرحاء ، وسيذرون أولاً ، ويستظرون بعد ذلك، ثم يقدمون في كرامة وعنف ، ويتحملوننتائج موقفهم هذا بكل رضاء وارتياح . أما الثورة ، فلا يفكرون فيها، ولا يؤمنون بنفعها ، وان كانوا يصارحون كل حكومة في مصر بأن الحال اذا دامت على هذا المنوال ، ولم يفكر أولو الأمر في اصلاح عاجل، فسيؤدي ذلك سhtما الى ثورة ليست من عمل الاخوان ولا من دعوتهم، ولكن من ضغط الظروف ومتضييات الاحوال .

وفي ذلك الحين برزت قضية فلسطين لتنحاز بالاخوان المسلمين الى جانب الدولتين اللتين تسود فيما النظم الفاشية : ايطاليا وألمانيا . وكان الاخوان قد أعلنوا تضامنهم الكلي مع عرب فلسطين منذ بداية تطور القضية الفلسطينية – كما ذكرنا – ولكن تحت العامل الديني لا القومي العربي، وقد قامت علاقة وثيقة بين الشيخ حسن البنا ومفتى فلسطين . وعندما اتخذت بريطانيا موقعها العنيف المعروف من الثورة الفلسطينية التي قامت في سنة ١٩٣٦ ، وأصدرت في أكتوبر عام ١٩٣٨ قراراً بحل اللجنة العربية العليا والغاء وظيفة المفتى والقبض على زعماء العرب ، كان لذلك وقع شديد في نفوس الاخوان، وقد حدد ذلك موقفهم

من انجلترا ٠ ففي كتاب الشيخ حسن البنا الى السفير البريطاني في ١٠ يونيو ١٩٣٩ ، وصف منع المفتى من دخول بلاده بأنه « ظلم واجحاف »، وان موقف العداء منه عداء من انجلترا لكافحة المسلمين ، وتحدد صريح للعالم الاسلامي لا يمكن معه أن تتحسن العلاقة بين بريطانيا والشعوب المسلمة » (٥٢) ٠

وقد نسبت بعض المصادر الانجليزية الى المفتى أنه لعب دور الوسيط بين الاخوان وزعماء النازي (٥٣) ٠ ومع أنه لا توجد اشارات الى وقوع اتصالات بين الاخوان والمحور فيما نشر من الوثائق العربية أو الوثائق الالمانية والايطالية ، الا أنه من الثابت أن موقف الاخوان المسلمين اثناء العرب كان متعاطفاً لحد كبير مع الالمان ومعادياً للانجليز — كما سوف نرى ٠

وفي ذلك الجين كان هجوم الاخوان المسلمين وجماعة مصر الفتاة على الانجليز بسبب موقفهم من قضية فلسطين، يزود دعاية المحور ب حاجتها من الموارد الازمة لتأليب الدول العربية على الدول الاستعمارية القديمة : انجلترا وفرنسا ٠ ولم يزعج ذلك الانجليز فقط . بسبب تدهور الموقف الدولي، بل أزعج القوى الوطنية المعادية بتفكيرها للمبادئ الفاشية ، ففي مقال لعباس محمود العقاد في جريدة الدستور في ٢٨ يوليه ١٩٣٩ ، كتب يقول : « في مصر دعوة دكتاتورية ما في ذلك جدال ٠ فالذين يقومون بهذه الدعوة وينبضون بالمال من أصحابها ، هم الذين يشنون الغارة على الدول الديمقراطية ويثيرون الشعور عليها باسم الدين وباسم سورية وفلسطين ، ولا يثيرون الشعور على الدول الأخرى باسم الدين وباسم ألبانيا وبرقة وطرابلس والصومال ! ان لم تكن هذه هي الدعوة الدكتاتورية ، فليس في مصر ولا في الشرق العربي دعوة دكتاتورية ، وهذا مستحيل ٠ ثم مضى العقاد يقول : « ويسير علينا أن نعرف ، بعد ما تقدم ، من أين تتلقى تلك الجماعات « المتدينة » ازوادها

ونفقاتها ، ولماذا توجه بالدعوة المزيفة الى هذه الوجهة التي لا وجهة غيرها أمام تلك الجماعات لخدمة المطامع الدكتاتورية » . وقال يصف هذه الجماعات بأنها « جاسوسية مأجورة تتوارى بالاسلام للإيقاع ببلاد الاسلام ، لأن نجاح الدعوة الدكتاتورية لن يتهمي الى مصلحة المسلمين ، ولا الى سيادة المسلمين ، وإنما يتهمي الى ضياع بلاد المسلمين » . وتساءل : « من الذي يستفيد من افساد علاقات مصر بحلفائها ؟ ومن الذي يستفيد من تضليل الدفاع عنها ؟ » وأجاب : لا تستفيد بذلك الوطنية ، ولا يستفيد بذلك الاسلام ، ولا تستفيد بذلك فلسطين ، بل تستفيد الدول الدكتاتورية دون غيرها ، ويستفيد المستغلون من وراء ذلك باسم « التشنّج الوطني » المصطنع ، وباسم الحماسة الاسلامية المزاجة ، وباسم الجاسوسية المقوته والاجرام الشنيع » (٥٤) .

وتنق吉 جماعة الاخوان المسلمين وجماعة مصر الفتاة في أبرز الملامح الفاشية . فكلتا الحركتين تستقي من الفاشية تنظيماتها شبه العسكرية ، كما تستقي منها معاداتهما للنظم الديمقراطية الليبرالية ، وتنق吉 في اتخاذ الدين قاعدة أساسية لدعويتها . وفيما يتعلق بالارتكاز على الدين ، فإن الفاشية ، بالإضافة الى أنها تقوم على فكرة الدكتاتورية للتخلص من مساوىء الحكم البرلماني ، وعلى فكرة الامبراطورية لتأكيد ارادة القوة وحيوية الشعب ، فإنها كانت تؤكد بالدرجة الاولى على أهمية الدين . وهذا أمر منطقي طالما أن الفاشية ، وهي الحارس السليح لمصالح الرأسمالية ، لم تقم الا للقضاء على الشيوعية بالذات . وهذا يفسر ان الدين في الفاشية كان يقف دعامة من أقوى الدعامات .

أما فيما يتعلق بالعداء للنظم الديمقراطية الليبرالية ، فقد ظهرت الاخوان المسلمون عداءهم المحقق لهذه النظم . وقد طالبوا بالقضاء على الحزبية على أساس أن الأحزاب المصرية صناعية أكثر منها حقيقة ، والعامل في وجودها شخصي لا وطني ، وأن الحوادث التي كونت الأحزاب زالت

ووجدت ظروف تستدعي مناهج وأعمالا (٥٥) . وفي رسالة البناء المسمى « نحو النور » التي وجهها إلى الملك فاروق والزعماء في مصر والبلاد العربية والإسلامية طالب فيها صراحة بالقضاء على الحزبية وتوجيه قوى الأمة السياسية وجهاً واحداً (٥٦) .

وأما الدستور ، فمن الطبيعي أن دعوة الاخوان كانت تتجه إلى الدستور الإسلامي « القرآن » ، « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون » . ولكنها كانت تفترق عن حزب مصر الفتاة في أنه بينما كان أحمد حسين يهاجم الدستور صراحة ويحضر على كراهيته ، كان حسن البناء يظهر « الاحترام الواجب للدستور ، باعتباره نظام الحكم المقرر في مصر » (٥٧) وذلك لتأمين ظهر دعوته من أية اخطار محتملة من جانب السلطات .

أما التشكيلات العسكرية ، فتستمد طبيعتها الفاشية في حالة دعوة الاخوان ، من عدائها للنظم البرلمانية ، وازتباطاتها بالقوى الرجعية وعلى رأسها القصر ، واستخدامها في محاربة الخصوم والانتصار للفكرة ، وهي حقائق ثابتة جميعها . وفيما يتصل بالقصر ، فقد حذرت حركة الاخوان حذو حركة مصر الفتاة في التقرب من رجال القصر والتزلف إلى الملك ، فقد رأينا كيف وجه حسن البناء جنوده — أو على حد قول جريدة الاخوان — « فرقه العسكرية » إلى القصر الملكي ليبايعوا الملك المعظم على كتاب الله وسنة رسوله بمناسبة تواليه سلطته الدستورية ، وذلك لاضفاء الصفة الشرعية الإسلامية على حكمه . وفي عام ١٩٣٨ الذي ارتفع فيه المد الرجعي إلى ذراه وأصبح القصر هو العاكم المطلق في البلاد ، أبدى حسن البناء « أمل الاخوان المسلمين المحقق » في « جلالة الملك المسلم » (٥٨) . وفي عام ١٩٣٩ كانت علاقة الاخوان بعلي ماهر باشا قد توثقت إلى الدرجة التي أوقعت الشقاقي فيما بينهم ، وكشفت بعض أتباعهم التواء الدعوة واتجاهاتها الرجعية . وكان ذلك بمناسبة

عودة علي ماهر باشا من مؤتمر فلسطين في لندن (المائدة المستديرة) ، فقد ذهب وفد من الاخوان الى المحطة لاستقباله وعلى رأسه أحمد السكري . وعندما وصل علي ماهر باشا ، هتف أحمد السكري ب حياته وأمر الاخوان بأن يهتفوا ب حياته كذلك ، فهتف بعضهم ، وامتنع الآخرون وعادوا ثائرين ، ورفعوا الى البناء احتجاجاً عندها أوضحاوا فيه ان الاخوان المسلمين ليسوا هنافين ، وأنهم لم يهتفوا لأشخاص ، وأنما يذكرون الله وحده . ولكن البناء طيب خاطرهم بحجج أن هذه « تهية المسافر » ، وأننا لا نحيي شخصاً ، ولكن نحيي عمله لفلسطين ، فاحتسبوها عند الله في سبيل فلسطين العربية » (٥٩) . وتبين هذه الرواية التي يرويها البناء بنفسه انحراف القيادة واستقامة القاعدة .

وكان علي ماهر باشا قد اتجه في ذلك الحين الى احتضان حركة الاخوان ، بعد أن انصرفت عنه جماعة مصر الفتاة الى البنداري باشا . ونکاد نلمح في هتف أحمد السكري لعلي ماهر باشا عند عودته من لندن مظاهره له على البنداري الذي كان في تلك الأثناء قد سيطر على القصر - كما ذكرنا - ومن المحقق أن انتصار علي ماهر باشا في صراعه ضد البنداري باشا ونجاحه في ابعاده عن القصر ، ثم تواليه الحكم في أغسطس ١٩٣٩ ، كان بداية انطلاقه كبيرة لجماعة الاخوان المسلمين ، وفي الوقت نفسه كان بداية اتساكسة كبيرة لحزب مصر الفتاة لم يقم منها طوال سني الحرب .

وفي الحق لقد اعتبر الاخوان المسلمين وزارة علي ماهر باشا وزارتهم أو ما هو أشبه بذلك ، هذا على الرغم من مخاصمتهم الأحزاب . فقد بلغ توثيق الصلة بينهم وبين علي ماهر باشا أن ارادوا الوثوب في عهده الى قيادة الجيش المرابط والسيطرة على وزارة الشئون الاجتماعية ، وكان قد أنشأهما علي ماهر باشا في بداية حكمه . ففي كتاب حسن البناء الى علي ماهر باشا في اكتوبر ١٩٣٩ عاب على الوزارة أنها « اختارت

الكثير من الشئون الهامة في الجيش المرابط وفي وزارة الشئون الاجتماعية من سيعتبرون أنفسهم موظفين فقط، وبذلك لا يتحقق الاصلاح، وتضييع جهود عزام بك (قائد الجيش المرابط) ، وعبد المنعم رياض بك (سكرتير الشئون الاجتماعية) » . وقال البنا : ان الاخوان المسلمين قد مارسوا المهنتين ممارسة فعلية منذ سنوات طويلة ، وقد تكونت لديهم خبرة في كثير من الشئون الاجتماعية في هذا البلد .. وهم مستعدون تمام الاستعداد للمساهمة بنصيبيهم في هذه الواجبات . وهم حين يزاولونها لا يفعلون ذلك بروح الموظف المكلف ، ولكن بروح المصلح المضحي المتلقاني في غايته . وما على الحكومة الا أن تدعوهم وتفسح لهم المجال لترى ما يكون من أمرهم ! وقد أدرك البنا ما سوف تثيره مثل هذه السيطرة من جانب الاخوان على شئون الجيش المرابط والشئون الاجتماعية من اعترافات فقال : « سيقول أناس ان الرجعيين يريدون ان يهيمنوا على نهضة البلد ، ويبدوا أسبابهم في كل شيء .. سيري هؤلاء القائلون بعد طول المطاف وكثرة التجارب أن نصرة هذا البلد واعزازه وتوفير الخير له سيكون على أيدي هؤلاء الرجعيين» ! (٦٠) .

الاخوان المسلمون والسياسة

تألفت جماعة الاخوان المسلمين في فترة صراع مرير تخوضه القوى الوطنية الديمقراطية من أجل الاستقلال والدستور . فلم تشرك الجماعة بأي صورة من الصور في هذا الصراع الوطني ، بل قصرت نشاطها على وسائل الاصلاح الديني والاجتماعي ، من محاربة الانحلال والغوصى الخلقية ، والدعوة الى العودة الى الدين، وانشاء المساجد والمدارس لتحفيظ القرآن الكريم ، واقامة النوادي وغير ذلك من المشروعات الدينية والاجتماعية . وقد استمر هذا الموقف السلبي من قضية الاستقلال

والدستور حتى بعد انتقال مركز نشاط الجماعة الى القاهرة في عام ١٩٣٢ . فمع أن البلاد كانت تخوض صراعا دمويا ضد عهد صدقى باشا ودستوره ، الا أن الاخوان أداروا ظهورهم تماما لهذا الصراع ، وانصرفوا الى شئون العالم الاسلامي الخارجى يهتمون بما يدور فيه من خلافات . وقد شغلت جريدة الاخوان فى تلك الفترة بالصدام الذى وقع بين الملك يحيى ملك اليمن والملك عبد العزيز آل سعود ملك السعودية حتى أبرمت بينهما معاهدة الطائف في مايو ١٩٣٤ ، بينما لم تكتب حرفًا عن المعركة الوطنية والدستورية الدائرة في مصر .

ولا يوجد دليل واحد على أن الاخوان المسلمين قد اشتركوا بأى صورة من الصور في ثورة ١٩٣٥ ، كما أن حسن البنا نفسه لم يذكر عن ذلك شيئا في مذكراته . وأما موقفهم من معاهدة ١٩٣٦ فتناقض : فقد وصفها حسن البنا في مذكراته بأنها « المعاهدة المشؤومة » ، وقرر أن الاخوان المسلمين كانوا من المعارضين لها المتبرمين بها (٦١) . كما ذكر في كتاب وجهه إلى علي ماهر باشا في أكتوبر ١٩٣٩ أن الاخوان يرون فيها « اجحافا كبيرا بحقوق مصر واستقلالها الكامل » (٦٢) . على أنه لم يلبي في كتاب آخر وجهه إلى علي ماهر باشا بخصوص قضية فلسطين ، أن وصفها بطريق غير مباشر ، بأنها « تعاقد شريف » — فقد طالب بأن تعرف الحكومة البريطانية باستقلال فلسطين عربية مسلمة ، « و التعاقد معها تعاقدا شريفا على نحو ما حدث في مصر والعراق مثلًا » (٦٣) .

وفي عام ١٩٣٨ قرر حسن البنا النزول إلى ميدان السياسة . وإختيار البنا هذا العام للنزول إلى ميدان السياسة يعتبر اختيارا مشبوها . فهذا العام هو عام الرجعية دون ريب ، وكان الملك في ختام العام السابق قد حقق انتصاره الكاسح على الوفد ، وأصبح يهيمن على مصائر البلاد ومقاديرها ، بينما انشق الوفد وانسلخ منه حزب السعديين ، وأصبح

يواجه خصوصه مثخنا بالجراح . وهذا العام أيضا هو العام الذي ارتفع فيه المد الفاشي الى ذراه ، وأصبح أحمد حسين يهاجم علنا الأحزاب والدستور والوفد والحياة البرلمانية كلها ويرفع شعار الحكومة الإسلامية وحكم الشورى والمناداة بفارق خليفة المسلمين ، وهي كلها شعارات تستهدف تسليم الملك الشاب أمور البلاد لا شريك له فيها، ووضع السلطتين الزمنية والدينية بين يديه .

في هذه الظروف المتبوهة ، نزل حسن البنا الى ميدان العمل السياسي . فأصدر مجلة النذير سياسية أسبوعية في مايو ١٩٣٨ ، وصدر أول عدد منها يحمل في افتتاحيته « اتجاه الاخوان المسلمين الوطني ، وابتداء اشتراكهم في الكفاح السياسي في الداخل والخارج – على حد قول البنا » –

فما هو هذا الاتجاه ؟ انه نفس الاتجاه الذي كان يخدم التيار الفاشي : الحكومة الإسلامية ، ومحاجمة الأحزاب ، وتأييد الملك واظهار الولاء له . ففي مقال تاريخي هام كتب البنا يقول :

« منذ عشر سنوات بدأت دعوة الاخوان المسلمين خالصة لوجه الله ، مقتفية أثر الرسول الاعظم صلى الله عليه وسلم ، متخذة القرآن منهاجاً ، وكانت مصر يوم أن تبنت هذه الدعوة لا تملك من أمر نفسها قليلاً ولا كثيراً ، يحكمها الغاصبون ، ويستبد بأمورها المستعمرون ، وأبناءها يجاهدون في سبيل استرداد حريتها والمطالبة باستقلالها . ولم يخل العجو من منازعات حزبية وحزارات سياسية تذكرها مأرب شخصية . ولم يشأ الاخوان المسلمون أن يزجوها بأنفسهم في هذه الميادين ، فيزيدوا اختلاف المختلفين ، ويمكنوا للغاصبين ، ويلونوا دعوتهم وهي في مهدها بلون غير لونها . هذه مرحلة من مراحل الاخوان التي اجتنناها بسلام وفق الخطة الموضوعة لها وطبق التصميم الذي رسمه توفيق الله . « والآن أيها الاخوان ، قد حان وقت العمل ، وأن وقت الجد ،

ولم يعد هناك مجال للابطاء ، فان الخطط توضع ، والمناهج تطبق ، وكلها لا يؤدي الى غاية ، ولا ينتج ثمرة ، والزعماء حاضرون ، والقادة مذبذبون متارجحون . ستنتقل من دعوة الكلام وحسب ، الى دعوة الكلام المصحوب بالنضال والأعمال ، وستتوجه بدعوتنا الى المسؤولين من قادة البلد وزعمائه ووزرائه وكافة حكامه وشيوخه ونوابه وأحزابه ، وسنندعوهم الى مناهجنا ونضع بين أيديهم برنامجنا . . . فان أجابوا الدعوة وسلكوا السبيل الى الغاية ، آزرناهم ، وان لم يأدوا الى المواربة ، وتستروا بالأعذار الواهية والحجج المردودة ، فنحن حرب على كل زعيم أو رئيس حزب أو هيئة لا تعمل على نصرة الاسلام ، ولا تسير في الطريق لاستعادة كلمة الاسلام ومجد الاسلام . ستعلمنا خصومة لا سلم فيها ولا هوادة ، حتى يفتح الله علينا وبين قومنا بالحق وهو خير الفاتحين .

« الى الان أيها الاخوان لم تخاصموا حزبا ولا هيئة ، كما انكم لم تنضموا اليهم كذلك . . . كان ذلك موقفكم أيها الاخوان سلبيا هكذا فيما مضى ، أما اليوم ، واما في هذه الخطوة الجديدة ، فمن يكون كذلك . ستخاصمون هؤلاء جميعا في الحكم وخارجه خصومة شديدة . . . ان لم يستجيبوا لكم ويتخذوا تعاليم الاسلام منهاجا يسيرون عليه ويعملون له . . . فاما ولا ، واما عداء .

« ولستنا في ذلك نخالف خطتنا ، او ننحرف عن طريقنا ، او نغير مسلكنا بالتدخل في السياسة — كما يقول الذين لا يعلمون — ولكننا بذلك ننتقل خطوة ثانية في طريقنا الاسلامي وخطتنا الحمدية ومنهاجنا القرآني . ولا ذنب لنا أن تكون السياسة جزءا من الدين ، وأن يشمل الاسلام الحاكمين والمحكومين ، فليس في تعاليمه : اعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله ، ولكن في تعاليمه : قيصر وما لقيصر لله الواحد القهار » .

ثم حذر البناء من أنه سيكون من تنتائج هذه الخطوة الجديدة تعرض الاخوان للاضطهاد وما فوق الاضطهاد والسجون وما هو أشق من

السجون . وطلب الى كل « من قعدت به ظروفه أو صعبت عليه تكاليف
الجهاد ، سواء أكان شعبة من شعب الاخوان ، أم فردا من أعضاء
الجماعة » ، « أن يبتعد عن الصف قليلاً، وليدع كتبة الله تسير ، ثم
فيليحقنا بعد ذلك في ميدان النصر » . واختتم كلمته بابداء أمل الاخوان
 المسلمين المحقق في « جلالة الملك المسلم » ، وفي الشعب المصري الذي
 صقلته الحوادث وبنته التجارب ، ومعه الشعوب الاسلامية المتاخمة
 بعقيدة الاسلام (٦٤) .

وهكذا بعد اعلان الحرب والخصومة على الأحزاب دون تفريق ،
 أعلن البناء الثقة والأمل المحقق في « جلالة الملك المسلم » ، فكشف عن
 لون جماعته الفاشي في الصراع المريض الدائر بين قوى الديموقراطية
 وقوى الأوتوقراطية والفاشية .

• • •

ولقد كان من الطبيعي أن يستقبل الوفد نزول الاخوان الى ميدان
 السياسة بالشك والريبة . فلم تكن ثمة أرض مشتركة يلتقي فوقها
 الطرفان ، بل كان كل منهما يتسمى لعالم مختلف كل الاختلاف : فمن
 الناحية السياسية ، فإن موقف الاخوان من المعاهدة ومن الدستور ومن
 الاحزاب ومن القصر ، كان يباعد كل منهما عن الآخر ، ومن الناحية
 الايديولوجية ، فإن الاخوان كانوا يتمسون الى التيار الاسلامي بكل
 قيمه ومفاهيمه ونظرياته ، بينما كان الوفد يتمسون للتيار القومي الليبرالي .
 ولقد وقع أول صدام بين الاخوان والوفد في يونية من عام ١٩٣٦ ،
 وكان صراعاً ايديولوجياً . فقد أعلن النحاس باشا في تصريح له لمراسل
 وكالة الاناضول بالقاهرة اعجابه « بلا تحفظ بكمال أتاتورك الذي صاغ
 بعقربيته تركيا الحديثة ، التي يلذ للعالم أن يسميها تركية أتاتورك » ،

وقال انه قد لا يوجد دولة شابة ذات حيوية فائقة غدت عاماً يحس
حسابه في الشؤون الأوروبية ، ولست اعجب فحسب بعقريته العسكرية
بل أتعجب ايضاً بعقريته الخالصة وفهمه لمعنى الدولة الحديثة التي
تستطيع وحدتها في الحالة العالمية الحاضرة أن تعيش وأن تنمو »^{٥٠}
وقد صدم هذا التصريح شعور الأخوان صدمة عنيفة وخصوصاً
فيما يتصل بفكرة الحكومة الإسلامية ، فكتب حسن البنا إلى النحاس
بasha كتاباً يقول فيه : « هل يفهم من هذا أن دولة النحاس باشا ، وهـ
الزعيم المسلم الرشيد ، يوافق على أن يكون لامته ، بعد الاتهاء من
القضية السياسية ، برنامج كالبرنامـج الكمالـي ، يتولى كل الأوضاع فيـ
ويفصلها عن الشرق والشرقين ويـسقط من يدها لواء الرعامة؟ » ، وقالـ
« إن موقف الحكومة التركية الحديثة من الإسلام وأحكامه وتعاليـ
وشرائعه معروـف في العالم كله ، لا لبس فيه – فالحكومة التركية قلبـ
نظام الخلافة إلى الجمهورية ، وخذلت القانون الإسلامي ، وحكمـ
بالقانون السويسري مع قوله تعالى : « ومن لم يحكم بما أنزل الله
فأولئك هم الـكافـرون » ، وصرحت في دستورها بأنـها حـكومـة لا دينـ
وأجازـت بمقتضـى هذه التعـالـيم أن يتزوجـ المسلمـ غيرـ المـسلـمة ، وـانـ تـرـ
المـرأـة مـثـلـ الرـجـلـ ، واصـطـدمـتـ فيـ ذـلـكـ بـقولـهـ تعـالـيـ : « للـذـكـرـ مـثـلـ حـ
الأـثـيـنـ » . وهذا قـليلـ منـ كـثـيرـ مـوـقـعـ الحـكـومـةـ التـرـكـيـةـ مـنـ الـاسـلاـ
واما مـوـقـعـهاـ منـ الشـرقـ، فقد صـرـحتـ فيـ وقتـ منـ الـأـوـقـاتـ بـلسـانـ وـزـ
خارـجيـتهاـ ، بـأنـهاـ لـيـسـتـ دـوـلـةـ شـرـقـيـةـ ، وـقـدـ قـطـعـتـ صـلـتـهاـ بـالـشـرقـ ، حتىـ
حـرـوفـهـ وـفـيـ أـزـيـائـهـ وـعـادـاتـهـ وـفـيـ كـلـ مـاـ يـتـعـلـقـ بـهـ . لـهـذاـ كـانـ وـقـعـ تـصـرـ
دوـلـتـكـمـ غـرـبيـاـ عـلـىـ الـدـيـنـ لـمـ يـعـرـفـواـ دـوـلـتـكـمـ الاـ زـعـيمـاـ شـرـقـيـاـ مـسـلـمـاـ فـخـوـ
بـشـرـقـيـتـهـ مـتـمـسـكـاـ بـاسـلامـهـ فـيـ خـتـامـ كـتـابـهـ بـأـنـ يـلـحـقـ تـصـرـيـحـهـ « بـماـ يـطـمـئـنـ نـفـوسـاـ قـلـاـ
الـنـحـاسـ باـشاـ فـيـ خـتـامـ كـتـابـهـ بـأـنـ يـلـحـقـ تـصـرـيـحـهـ « بـماـ يـطـمـئـنـ نـفـوسـاـ قـلـاـ
وـيـقـرـ أـفـنـدـةـ مـضـطـرـةـ ، وـيـسـدـ الطـرـيقـ أـمـامـ الـظـنـوـنـ وـالـأـوـهـامـ » (٦٥) .

جرى هذا الجدال في يونيو عام ١٩٣٦ ٠ وفي مايو ١٩٣٨ ، أي في ظروف المد الرجعي الذي أشرنا إليه ، ونزول الاخوان المسلمين الى المترن السياسي ، حانت احدى الفرص للصحف الوفدية حين وقع حادث غريب لثلاثة من الطلبة المتنميين الى الاخوان ، اذ أصيروا فسي عقولهم نتيجة ما أسمته جريدة المصري « بالرياحنة الروحية التي يمارسها الاخوان » ! وقد هاجمت الجريدة الاخوان لهذا الحادث ، ورأى ان تضنه تحت أنظار الازهر وولاة الأمور ، وقالت : انه « عبث وافساد بعقلو الطلبة من الشباب تحت ستار الدعوة الى احياء الشرائع الاسلامية» ، وان « رئيس جمعية الاخوان المسلمين هو المسئول عن هذا العبث » ٠ وتساءلت : هل هذه الجمعية جمعية ثورية فدائية ؟ ولماذا يسعى اعضاؤها لتسلیح أنفسهم ؟ » (٦٦) ٠

وقد رد الشيخ حسن البنا على السؤال الأخير بكتاب جريء قال فيه : « أما أن الجمعية هل هي جمعية ثورية فدائية ، ولماذا يسعى اعضاؤها لتسلیح أنفسهم ، فهو انها جمعية اسلامية محمدية قرآنية تنهج نهج القرآن الكريم ، فهو دعمتها وعمدتها ، وتسلك مسلك النبي العظيم (صلعم) وهو امامها وقدوتها ، ولا تجحد عما ورد في كتاب الله وسنة رسوله وسيرة السلف الصالح قيد شعرة ٠ ولا ننكر بل نجهر بأننا نسعى السعي الحيث لتسلیح أنفسنا وكل ما يتصل بنا ٠ بل انتا نسعي هذا السعي الحيث لتسلیح الأمة كلها ٠ وليس ذلك من عندنا ، ولكن الله أمر الله أنزله علينا ، وفرضته التي فرضها علينا » ٠ وبعد أن استدلل الشيخ حسن البنا بآيات من القرآن الكريم قال : « ولكن الاخوان المسلمين حين يعلنون هذا الاستعداد يعملون في وضح النهار وضوء الصباح ، ويقولون ما يقولون في خطبهم الجامعة ومحاضراتهم العامة ومؤتمراتهم ، ويأتون البيوت من أبوابها ، فيطالبون الحكومة بأن ترخص بحمل السلاح والتدريب عليه للموظفين الشبان والطلبة الكبار والثقفيين من الناس

وتعمل ما استطاعت لتفوية الجيش ، وتبث روح التطوع للجندية في نفوس الشعب بأسره ، وذلك هو سلاح الاخوان المسلمين (٦٧) .

وقد اصطدمت جماعة الاخوان المسلمين أيضا بحزب مصر الفتاة على الرغم من الطابع الفاشي الذي يجمع بينهما . ويرجع ذلك إلى عامل المنافسة بينهما ، فقد رأينا تسابقهما في الزلفى إلى القصر وخدمة مأربه والتقارب من رجالاته ، ورأينا انحياز الاخوان المسلمين إلى جانب علي ماهر باشا ، بينما كانت مصر الفتاة تحاز إلى البنداري باشا . وعندما رأى أحمد حسين أن دعوة الاخوان تشق طريقها في التربة الاسلامية المصرية بأسرع وأكبر مما تشق دعوه طريقها بآيديولوجيتها المستوردة ، أراد أن ييدو أمام الجماهير الاسلامية أكثر غيرة واسلامية من الاخوان المسلمين ، فأطلق أنصاره على الحانات يحطمونها ويضربون روادها ، وخشى البنا أن يكسب أحمد حسين بهذا التشنج الديني الجماهير الاسلامية التي قد تستهويها هذه الجرأة وتنظنها جهادا ، فعمد إلى خطة ذكية هي اظهار بطلان هذه الحركة ومنافاتها لأحكام الشريعة ، فبعد أن كان قد أيدتها في بداية الامر ، عاد فأنكرها باسم الاسلام ، وكتب في النذير يقول بصريح العبارة : « نحن لا نوافق على تحدي القانون بهذه الصورة . وليس من منهاجنا نحن الاخوان المسلمين أن نسلك هذا السبيل » (٦٨) . وفي نفس العدد كتب رئيس تحرير المجلة يقول : « إن تحريم الخمر وتعاطيها أمر من اختصاص الامام ، فإذا قصر كان خارجا عن الكتاب والسنّة ، وعندئذ يجب على العلماء وذوي الرأي أن يقدموا له النصيحة ، فإذا أبي وجّب على الأمة أن تجاهده حتى تخشعه . ومن هنا نرى الاسلام ، وهو دين نظام ، يجعل حق تغيير المنكر للامام ، ولم يعط هذا الحق لكل فرد من أفراد الأمة ، والا أصبح الأمر فوضي . فالحكومة هي التي تقوم في عصرنا مقام الامام ، فهي المسؤولة عن تحريم المنكرات ، فإن لم تفعل وجّب على نواب الأمة أن يسجعوا ثقتمن منها ، فإذا لم يؤد

النواب واجبهم ، أصبح لزاماً على الأمة إلا تمنحهم ثقتها وتنتخب غيرهم ،
فإذا اجتمع تحت قبة البرلمان نواب مسلمون أمكن القضاء على كل منكر
بقوة القانون وحكم النظام » (٦٩) .

و واضح أن هذا الرأي لم يكن يعبر عن أفكار حسن البنا ، وإنما
كان يقصد به ابطال التأثير الذي أحرزه حزب مصر الفتاة في مجال
استغلال الدين في جذب الانصار ، بدليل لا يقبل الجدل ، هو أن الجهاز
الارهابي الذي ألقه حسن البنا ، قد ارتكب من الحوادث ما تبدو إلى
جانبه حوادث تحطيم العادات عبث أطفال !

ومع ذلك ، وعلى الرغم من هذا الخلاف والتنافس بين الأخوان
المسلمين ومصر الفتاة ، فإن ما كان يجمع بينهما من وجوه التشابه والعقائد
والنظريات كاد يدمج الجماعتين في جماعة واحدة في صيف عام
١٩٣٩ . ففي ذلك الحين كان البنداري باشا قد طرد من القصر ، وقد
أخذ أحمد حسين في أعقاب ذلك يدعو إلى الاحتكام إلى الدستور
والتعاون مع الوفد والأحزاب . وحينئذ كتب إليه من أطلق على نفسه
اسم « مسلم غير » يقول له : « كان بوادي أن تكون أكثر تعاوناً وأشد
اتصالاً بفئة تعمل لوجه الله وتتبع سنة الرسول وتجاهد في سبيل الحق ،
وأقصد بهذه الفئة الإخوان المسلمين » . وقد رد على ذلك الدكتور
مصطفى الوكيل فقال : إن موقف النذير إزاء محاربة مصر الفتاة للخمور
لا يتفق مع موقفنا ، إذ بعد أن أيدت حركتنا وتحمس لها جنباً ، إذا
بجريدةتهم تتراجع بسرعة عن هذه الخطأ ، وتهاجم وسائلنا وطرقنا . ثم
قال : « على أي أتهز هذه الفرصة لأعلن بالنيابة عن رئيس وعن حزب
مصر الفتاة ، إننا نرغب تمام الرغبة في تقوية روابط الاخاء والتعاون مع
الإخوان المسلمين بصفة خاصة ، ومع كل من يعمل لمصر والاسلام بصفة
عامة . كما أرجو من الذين يتحمسون من الاخوان المسلمين ضد مصر
الفتاة ورجالها ، أن يحدوا من محاربتهم ، وكذلك أطلب من أعضاء مصر

الفتاة ألا يتكلموا بسوء عن جمعية الاخوان المسلمين » (٧٠) *

جرى ذلك في اواخر مايو ١٩٣٩ * وبعد شهر واحد نشرت جريدة مصر الفتاة كتاباً موجهاً الى رئيس الاخوان من أحد مجاهدي مصر الفتاة، يدعوه الى توحيد الجماعتين في حزب واحد، « وبذلك تنفذ أغراض الحزب الجديد بسرعة عظيمة ، واذا بالاسلام بعد قليل يهرب العالمين » * وقد علق الدكتور مصطفى الوكيل على هذا الكتاب فأبدى الاستعداد التام والرغبة الخالصة للتعاون المطلق بين الهيئةين ، وقال : « ولا يهمنا من يكون رئيس الهيئة المؤتلفة ، ومن يكون الوكيل » (٧١) * ولكن الاستجابة لهذا النداء لم تتم من جانب الاخوان المسلمين ، فتوقفت المحاولة *

* * *

على كل حال ، فبنزول الشيخ حسن البنا الى ميدان السياسة ، يكون قد ارتكب غلطته الفاحشة التي حذر منها رشيد رضا قبل سنتين طويلاً * وهذه الفلطة لم تتكلفه وحده غالباً ، بل كلفت مصر الى يومنا هذا ، فالامر الذي لا شك فيه أن ما كانت مصر في حاجة اليه في ذلك العين ، لم تكن الحكومة الاسلامية ، ولم تكن الخلافة الاسلامية — فهذه كلها « خطط دنيوية صرفة لا شأن للدين بها ، وقد تركها لنا الترجم فيها الى أنكار العقل وتجارب الأمم وقواعد السياسة » — على حد قول الشيخ عبد الرزاق في بحثه الجليل عن « الاسلام وأصول الحكم » — وانما كانت مصر في حاجة الى الدين ، كخلق ، وعقييدة تملأ جوانح الروح ، وكمبادئ سامية تصلح الفرد وتهديه سواء السبيل . ولقد كانت جماعة الاخوان المسلمين قميضة بأن تحبب في قلب هذه الأمة فضائل فردية واجتماعية ذرتها رياح التغريب دون أن تحل محلها شيئاً ، وأن توفق

بين أحكام الدين ومتطلبات الحياة العصرية الضرورية للحاجة يركب التقدم الذي فات مصر منذ مئات السنين ، ولكن أسفاه ! لقد شغل حسن البناء عن كل هذا، وجنه بزورقه الغالي الشinin إلى خضم السياسة المصرية المضطرب ، وأخذ يعد العدة لإقامة الحكومة الإسلامية عن طريق انشاء التشكييلات العسكرية واقامة التنظيمات التحتية الارهابية ، دون ان يعد الشعب الذي سيحكم بهذه الحكومة ، دينيا وخلقيا وروحيا ونفسيا ، حتى يقبل بهذا الحكم ، فأجهض دعوته، وحكم على حركته بالفشل قبل ان تتحقق ، ولم تصبه الخسارة وحده ، وإنما أصابت مصر .



حواشي الفصل الثالث

١ - انظر هائز كوهن : عصر القومية ص ١٥٢ - ١٥٣ ترجمة عبد الرحمن صدقى ، دكتور اسحق موسى الحسيني ، الاخوان المسلمين ، كبرى الحركات الاسلامية الحديثة ص ٩، ١٠، ١١ ، السياسة في اغسطس ١٩٢٥ ، سامي الكيالي : مع طه حسين ص ٥٤ - ٥٧ ، دكتور محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية في الادب المعاصر ج ٢ ص ٢٦ - ٨٧ ، تشارلز آدمز : الاسلام والتجدد في مصر ص ١٨٥ ترجمة عباس محمود .

Colombe, Marcel; d'Evolution de d'Egypte p. 125

- ٢ - تشارلز آدمز : المرجع المذكور ص ١٧٢ - ١٧٣
- ٣ - المنار مجلد ٢٧ (١٩٢٦ - ٢٧) ص ١١٩ مقال بعنوان : « دعائية الانحاد في مصر » .
- ٤ - المنار المجلد الاول ص ٧٦٤ - ٧٧٢ ، تشارلز آدمز : المرجع المذكور ص ١٧٤
- ٥ - تشارلز آدمز : نفس المصدر ص ١٧٤ . وقد ألح رشيد رضا في عدم اشتغال المصلح الديني بالسياسة الى حد قوله انه « اذا عمل لاجل السياسة فقط كان عمله معصية ، لا طامة ، وكان مستحقا للعقاب عليه دون الثواب » ، وان الواجب عليه ان يعمل ذلك « لوجه الله وابتغاء مرضاته » . لذلك فعندما الف جمعية الدعوة والارشاد ، نص في قانونها على الا تشتمل المدرسة ولا الجماعة المديرة لها بالسياسة

- المصرية ولا العثمانية ولا سياسة الدول الأجنبية مطلقاً (المنار المجلد ١٤ ص ٢٣٩ ، ٤٤٣ ، ١١٦)
- ٥ - المنار المجلد الثاني ص ٣٥٧ (٦) نفس المصدر المجلد ٢٨ (١٩٤٧ - ٥٨١) ص ٢٨
- ٦ - تشارلز آدمز : المرجع المذكور ص ٢٥٩ - ٢٦٠
- ٧ - المنار مجلد ٢٧ ص ١٤٣ - ١٣٨ مذكورة مقدمة من وشيد رضا الى مؤتمر الخلافة المنعقد بالقاهرة .
- ٨ - لاكور : المرجع المذكور ص ٢٤٢
- ٩ - حسن البنا : مذكرات الدعوة والداعية ص ٤٩ - ٥٠ (دار الكتاب العربي بالقاهرة)
- ١٠ - دكتور أسحق موسى الحسيني : المراجع المذكور ص ١٠-٣
- ١١ - حسن البنا : المراجع المذكور ص ١٥١ ، محمد شوقي ذكي : الاخوان المسلمين والمجتمع المصري ص ٤٠ نقلًا عن رسالة المؤتمر الخامس لحسن البنا ص ١٠
- ١٢ - محمد شوقي ذكي : المراجع المذكور ص ٤١
- ١٣ - يعتقد « صفران » ان البنا هو صاحب معنى الرجوع الى القرآن والسنّة ، والتمسك بأوامر ونواهي القرآن في صورتها المجردة .
وان ذلك يمثل أحد الفروق بينه وبين صاحب المنار الذي كان - في رأيه - منشغلًا بالأسس المذهبية وباستخلاص مبادئ الأخلاق الإسلامية (ص ٢٣٢) . وهذا غير صحيح ، لأن المنار قد دعت في عبارة صريحة الى « أخذ العقائد من القرآن من غير فلسفة فيها ، وأما الأخلاق والأداب فحسبنا ما في الكتاب والسنة ». (تشارلز آدمز : المراجع المذكور ص ١٨٢ نقلًا عن المنار المجلد الرابع ص ٢١٦)
- ١٤ - جريدة الاخوان المسلمين في ٢٧ شوال ١٣٥٤ (١٩٣٥)
- ١٥ - نفس المصدر في ٨ ذي القعدة ١٣٥٢ (١٩٣٣) مقال لحسن البنا بعنوان : « قومية الاسلام » .
- ١٦ - دكتور محمد محمد حسين : المراجع المذكور ج ٢ ص ٨٥-٨٤

- ١٨ - دكتور اسحق موسى الحسيني : المرجع المذكور ص ٣٠ - ٢٨ نقلًا عن خطبة حسن البنا في المؤتمر الخامس .
- ١٩ - حسن البنا : المرجع المذكور ص ٢٨٣
- ٢٠ - دكتور اسحق موسى الحسيني : المرجع المذكور ص ١٠٣ ، نقلًا عن خطب البنا ، الحلقة الأولى ص ١١ ، ٤١ ، ٤٢ -
- ٢١ - حسن البنا : المرجع المذكور ص ٩ - ٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، دكتور اسحق موسى الحسيني : المرجع المذكور ص ٨ ، صفران : المرجع المذكور ص ٧٦
- ٢٢ - حسن البنا : المرجع المذكور ص ٤٧ (٢٣) نفس المصدر ص ٤٨
- ٢٤ - نفس المصدر، عزيز مرهم : أثر الديموقراطية في الحياة الاقتصادية» محاضرة في سلسلة محاضرات نشرها قسم الخدمة العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ١٩٤٥ تحت عنوان : «الديموقراطية ، تاريخها، تطورها ، أثرها في مختلف نواحي الحياة». ولزيادة من التفاصيل عن الخزب الديموقراطي، انظر : عبد العليم رمضان : المرجع المذكور ص ٢٢٠ ، ٥١٠ .
- ٢٥ - حسن البنا : المرجع المذكور ص ٩٤ - ٤٨
- ٢٦ - نفس المصدر ص ٤٩ - ٥٠ (٢٧) نفس المصدر ص ٥٠
- ٢٨ - نفس المصدر ص ٥٢ - ٥٤ (٢٩) نفس المصدر ص ٧٣
- ٣٠ - جريدة الاخوان المسلمين في ٥ شعبان ١٣٥٢ (١٩٣٣)
- ٣١ - نفس المصدر في ٢٢ صفر ١٣٥٢ (١٩٣٣)
- ٣٢ - نفس المصدر في غرة ذي القعده ١٣٥٢
- ٣٣ - دكتور محمد البهني : الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي ص ٥٩ (الناشر مكتبة وهبة - الطبعة الرابعة)
- ٣٤ - دكتور تشارلس آدمز : المرجع المذكور ص ١٧٧ - ١٧٨ ، ٢٤١
- ٣٥ - صفران : المرجع المذكور ص ١٠٢ - ١٠٤

- ٣٦ - دكتور اسحق الحسيني : المرجع المذكور ص ٢١-٢٠
- ٣٧ - حسن البنا : المرجع المذكور ص ١١٠، ١٠٨، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣
- ٣٨ - دكتور اسحق الحسيني : المرجع المذكور ص ٢١
- ٣٩ - حسن البنا : المرجع المذكور ص ١٥١
- ٤٠ - نفس المصدر ص ٢٤٦ (٤١) نفس المصدر ص ٢٤٨
- ٤٢ - جريدة الاخوان المسلمين في ٩ ربيع الاول ١٣٥٣ (١٩٣٤)
- ٤٣ - محمد شوقي زكي : المرجع المذكور ص ١٩ نقلًا عن رسالة المؤتمر الخامس ص ١٤، ١٥، ١٦
- ٤٤ - حسن البنا : المرجع المذكور ص ١٤٤ - ١٤٥ ، دكتور اسحق الحسيني : المرجع المذكور ص ٢٢
- ٤٥ - دكتور اسحق موسى الحسيني : المرجع المذكور ص ٥
- ٤٦ - نفس المصدر ص ١٥٣ - ١٥٤ ، ٢٥٧
- ٤٧ - جريدة الاخوان المسلمين في ١٠ جمادي الاولى ١٣٥٢ (١٩٣٣)
- ٤٨ - حسن البنا : المرجع المذكور ص ٢٥١ - ٢٥٥
- ٤٩ - محمد شوقي زكي : المرجع المذكور ص ١٠٧ ، ١٠٣
- ٥٠ - محكمة الشعب، الجزء الاول، المحاكمات التي تمت في المدة من ٩ الى ١٣ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٣٣
- ٥١ - دكتور اسحق موسى الحسيني : المرجع المذكور ص ٢٨ - ٣٠
- ٥٢ - حسن البنا : المرجع المذكور ص ٢٨٦ ، محمد رفعت بك : قضية فلسطين ص ٧٩ (سلسلة اقرأ عدد ٥٨)

- ٥٣

R. I. B. A. ; Grand Britain and Egypt 1914 - 1951 p. 56

٥٤ - مصر الفتاة في ٢٩ يولية ١٩٣٩

٥٥ - دكتور اسحق موسى الحسيني : المرجع المذكور ص ٧٩

- ٥٦ - محمد شوقي زكي : المرجع المذكور ص ١٨
- ٥٧ - احمد حسين : مذكرة بدفاع المتهمين من السابع الى الخامس عشر في قضية اغتيال المرحوم محمود فهمي النترائي باشا من ٣٠ نقلًا عن النديم عدد ٣٣
- ٥٨ - حسن البنا : المرجع المذكور ص ١٥١ - ١٥٢
- ٥٩ - نفس المصدر ص ٢٨٦ - ٢٨٧
- ٦٠ - نفس المصدر ص ٢٨٣ (٦١) نفس المصدر ص ٢٣٥
- ٦٢ - نفس المصدر ص ٢٨٢ (٦٣) نفس المصدر ص ٢٨٨
- ٦٤ - نفس المصدر ص ١٥١ - ١٥٣ (٦٥) نفس المصدر ص ٢٣٣
- ٦٦ - المصري في ٢٦ يوليه ١٩٣٨
- ٦٧ - نفس المصدر
- ٦٨ - احمد حسين : المراجع المذكور من ٣٠ نقلًا من النديم عدد ٣٣
- ٦٩ - نفس المصدر ص ٣١
- ٧٠ - مصر الفتاة في ٢٢ مايو ١٩٣٩
- ٧١ - نفس المصدر في ١٧ يونيو ١٩٣٩

☆ الكشافات ☆

- ١ - كشاف الإعلام
- ٢ - كشاف الميئات
- ٣ - كشاف البلاد والأماكن
- ٤ - كشاف الحوادث
- ٥ - كشاف الدوريات

★ قام بإعداد هذه الكشافات الأستاذ / سامي عزيز فرج
والسيده / استيره غالى تاوضروس

١- كشاف الأعلام

- أ -
- | | |
|-----------------------------------|------------------------------------|
| آدامز، تشارلس (الدكتور): ٣٠٠ | أحمد حمدى سيف النصر (باشا): ١١١ |
| ٣٢٨، ٣٢٧ | أحمد حمزه: ١٠٠ |
| إبراهيم (باشا): ٦٥ | أحمد خشبة أنظر: السيد خشبة |
| إبراهيم الهمبواوى (بك): ٤٥، ٥٥-٥٧ | أحمد دسوقى (أفندي): ٣٠٣ |
| إبراهيم عبد الهادى: ١٠٠، ٢٧ | أحمد عبد الرحمن البنا (الشيخ): ٢٩٢ |
| ١٦٨، ١٥١، ١٢٠ | أحمد عبد الوهاب (باشا): ٧٧ |
| إبراهيم فتحى (بك): ١٧٩ | أحمد عرابى: ١٣٩ |
| إبراهيم فهمى كريم (باشا): ١٥٢ | أحمد فطين (اللواء): ١٧٩ |
| أبو بكر يحيى (باشا): ٢٩٦ | أحمد فؤاد (الملك): ٤٨، ٥٤-٥١، ٦٢ |
| أتوليكو (السفير الإيطالى): ٢٥٨ | ١٢٩، ١٢٢، ١٢١، ١٠٧، ٧٣، ٦٣ |
| أحمد إسماعيل (الدكتور): ٢٥ | ١٨٦، ١٧٨، ١٤٣، ١٤٢، ١٣٨، ١٣٥ |
| أحمد الحصري: ٢٩٨ | ٣٠٠، ٢٥٥، ٢٢٥، ٢٠٢ |
| أحمد السكري: ٣١٤ | أحمد لطفى السيد (بك): ١٠٠، ٢٤ |
| أحمد الشافعى: ١٠٠ | ٢٧١، ٢٢٣، ١٣٧، ١٣٦ |
| أحمد الشيمى: ٢٦٨، ١٩٧ | أحمد ماهر (الدكتور): ١١، ١٨، ١١ |
| أحمد المصرى: ٣٠٤، ٣٠٣ | ٣٣، ٤٤، ٤٩، ٧٥، ٧٦، ٧٩، ٨٠ |
| أحمد بهاء الدين: ١٨٩، ١٦٦ | ١٢١، ١١٩-١٠٩، ١٠١، ٨٥-٨٢ |
| أحمد تيمور (باشا): ٢٩٦، ٢٥ | ١٥٩، ١٥٦، ١٥٣، ١٥١-١٤٥، ١٣٤ |
| أحمد حسين (باشا): ٢٢ | ٢٤٤، ٢٤٣، ٢٢٠، ١٧١، ١٦٧، ١٦٢ |
| أحمد حسنين (باشا): ٩٧، ٢٤، ٢٣، ٢١ | أحمد مصطفى عمرو (باشا): ١١٣ |
| ١٩١، ١٨٩-١٧٨، ١٧٦، ١٦٧، ١٢٣ | اسحق موسى الحسيني (الدكتور): |
| ٢٢١، ٢١٩-٢٠٩ | ٣٢٩-٣٢٦، ٣٠٨، ٣٠٧ |
| ٢٢٦-٢٢٩ | إسماعيل صدقى (باشا): ٤٩، ٢٧، ٢١ |
| ٢٣٦-٢٣١ | ١٥٢، ١٣٩، ١٣٣، ١٣٢، ١٢٠، ٥٨ |
| ٣١٣، ٢٧٧، ٢٧٦، ٢٧٣، ٢٧١-٢٦١ | ٣١٦، ٢٧١، ٢١٠، ٢٠١، ١٦٣ |
| ٣٣٠، ٣٢٣، ٣٢٢، ٣١٧ | إسماعيل عز: ٢٩٨ |

ايدن، أنتونى (مستر: ١٥٧-١٥٩: ، ١٧٣، ١٧٢

الابراشى «باشا»: ٥٨، ١٩١، ١٩٧
الأفغاني انظر: جمال الدين الأفغاني
ألبرت شقير: ١٦٩

- ب -

بالبوا (المارشال: ٢١٣، ٢٥٣، ٢٥٩: ، ٢٥٩

بخيت «الشيخ»: ٥٦:

بشرى حنا (باشا: ، ١١٢: ، ١٩٨، ١١٣: ، ١٩٩

البندارى انظر: محمد كامل البندارى
التابعى انظر: محمد التابعى
الحسينى انظر: اسحق موسى
الحسينى

الدجوى «الشيخ»: ٢٩٥، ٢٩٦:

الدوتشى انظر: موسولينى

الرافعى انظر: عبدالرحمن الرافعى

السيد خشبة (باشا: ، ٤٥، ٤٦: ، ٢٢٠

السيد صبرى (الدكتور: ١٦٤:

السيد نصیر (اللواء: ، ٣٠٩:

الطاھر حسن أھم (المحامى: ، ٢٦٤:

الظواھرى «الشيخ»: ١٦٣:

العقاد انظر عباس محمود العقاد

المکباتى انظر عبد اللطيف المکباتى

النھاس انظر: مصطفى النھاس

الندیم انظر: عبد الله الندیم

النقراشى انظر: محمد فهمي

النقراشى

الهليباوى انظر إبراهيم الهليباوى

أمين الرشیدى (بك الأمیرالای: ، ١٠٠:

أمين سعيد: ٦٥

أمين عثمان (باشا: ، ١٥٣، ١٥٥:

١٥٦، ١٦٠:

أمين يوسف (بك: ، ١١٣، ١٣١:

أنيس صایغ: ٢٦، ٢٧:

أوليڤانت، ل. (السيّر: ١٥٨:

ثروت انظر: عبد الخالق ثروت

- ج -

جبرة: ١٢٦

جري، إدوارد (السيّر: ، ٩٦:

جفرى بطرس غالى: ١٠٩:

جلال الدين الحمامصى: ٢١

جمال الدين الأفغاني: ٢٨٤

-2-

حافظ رمضان (باشا)، ١٣٩، ١٨٧، ٢٦٩، ٢٧١، ١٨٨

حسين فتوح (بك)، ١١٨

حفني محمود (باشا)، ٢٦١

حلمى الجيار (الدكتور)، ١٣٩، ١٠٩

حلمى عيسى (باشا)، ٢٧١، ١٣٩

حمد الباسل (باشا)، ١٦٢، ٤٢

- 2 -

خشبة انظر: السيد خشبة
خليل أبورحاب: ١٦٨

1

داساک، جاک بلوونکار: ۲۶۹

1

رسيد خير، (الشيخ)، ٢٩٦

روزفلت «الرئيس»: ٣١
رومبل «المارشال»: ١٢، ١٣

3

زکریا نامق «بک»: ۵۶

حافظ صدقى (بك) : ١٠٠
 حافظ عبد الحميد : ٢٩٨
 حافظ عفيفى (باشا) : ١٣١
 حافظ محمود : ١٩٧

حامد العلالي (بك) : ٢١٦
 حامد جودة : ١٦٨
 حامد محمود : ١٨٥ ، ١٥١ ، ١٦٨
 حسن البناء (الشيخ) : ٢١ ، ١٦٤ ، ٢٣٦ ، ٢٣٦
 ، ٣٠٢ ، ٣٠٠ - ٢٨٨ ، ٢٨٥ ، ٣٢٥ - ٣٣٠

حسن أنيس «باشا»: ٢١٦
حسن توفيق: ٢١
حسن سرور: ١٩٧
حسن صبرى «باشا»: ١٣٩، ١٣٩
حسن عزت: ٢٠
حسن نافع: ١٤١

حسن نشأت (باشا): ٥٧، ٥٨، ١٣٥، ١٤٢

حسین المراسی: ۱۶۸

زکی المغریبی: ۲۹۸

زهیر صبری (بک): ۹۸، ۱۶۶، ۱۶۷

صدقی انظر اسماعیل صدقی
صفران: ۳۰۱، ۳۲۷، ۳۲۸

۱۷۲، ۱۶۷

زیور (باشا): ۱۳۵، ۱۳۲، ۱۸۶

- ط -

طنطاوی جوهری (الشيخ): ۲۹۹

طه حسین: ۲۸۲، ۳۲۶

طه عفیفی: ۹۹

- س -

ساطع الحصری: ۲۶۹

سامی الکیالی: ۳۲۶

ستانسجیت (اللورد): ۲۱

سعد الدین کامل: ۲۶۹

سعد زغلول: ۱۹، ۴۸، ۵۱، ۶۲

۲۴۷، ۷۱، ۸۲، ۸۹ - ۹۲، ۱۰۴، ۱۱۳

عبدالله حلیم (التبیل): ۲۱۰

- ع -

عباس حلی (الخدیوی): ۷۱، ۱۲۲

۲۴۷، ۷۱، ۸۲، ۸۹ - ۹۲، ۱۰۴، ۱۱۳

عباس محمود العقاد: ۷۵، ۹۴، ۹۶

۳۱۱، ۳۲۶، ۱۸۹، ۱۳۷

عبد الباقی سرور نعیم (الشيخ): ۹۶

عبد الحکیم الجارحی: ۹۹

عبد الحلیم رافع (المحامی): ۱۸

عبد الحمید سعید (بک): ۲۹۶

عبد الحمید کمال (القائمقام): ۴۷

عبد الخالق ثروت (باشا): ۴۵، ۱۷۷

عبد الخالق مذکور (باشا): ۱۷۹، ۲۱۰

عبد الرحمن الرافعی: ۲۷، ۴۲، ۵۴

۱۶۱، ۱۶۳، ۱۷۲

عبد الرحمن حسب الله: ۲۹۸

عبد الرحمن صدقی: ۳۲۶

- ش -

شیانو (الکونت): ۳۱، ۲۵۸

شیرر، ولیم: ۲۹

شیروود، رویرت: ۳۱

- ص -

صبری أبو علم (باشا): انظر: محمد

عبد الرحمن صدقی: ۳۲۶

- عبد الرحمن فهمي: ١٩
عبد السلام فهمي جمعة (بasha): ٧١
١٥٦
١١١، ١١٠
عثمان انظر: لطفي عثمان
عثمان كمال حداد: ٢٢
عثمان محرم (بasha): ٧٦
علی يكن (بasha): ٥٤، ١٠٤، ١١٥
عز الدين عبد القادر: ١٣٩، ١٧٠
٢١٥
عبد العزيز جاويش (الشيخ): ٢٩٦
عبد العزيز عزت (بasha): ٥٤
عبد العزيز فهمي: ٣٧-٣٩، ٥٦
٢٧١، ٢٥٢، ٢٥١، ١٤١، ١٥٤
عبد العزيز محمد (بك): ٢٩٦
عبد العظيم رمضان (الدكتور): ٢٦، ١
٣٢٨، ١٦٣، ١٦٢، ٣١، ٣٠
عبد الفتاح الطويل (بasha): ٦١، ٦٠
١٩٧-١٣٠، ١١٢، ٧٥
عبد الفتاح يحيى (بasha): ٤٩، ٤٩، ١٥٢
٢٧١
عبد القادر حمزة (بasha): ١٢٨
عبد الطيف المكباتي: ٥٧-٥٥
عبد الله النديم: ٢٤
عبد الله لمoron (بك): ٢١٦
عبد المجيد إبراهيم صالح (بك): ٢٠٨، ١٥٣، ١٥٢
عبد الملك عودة: ٢٧
عبد المنعم رياض (بك): ٢٩٦
٧٥، ٧٠
على فهمي: ٥٩، ٢٤، ١٢: (بasha)
على ماهر (بasha): ٦١، ٧٠، ٨٧، ١٠٦، ١١٤، ١١٦-١١٧
- ١٣٥، ١٣٢-١٣٠، ١٢٧-١٢١
١٣٧، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٥، ١٥٢
٢٠٣-٢٠١، ١٧٨، ١٩٩، ١٥٤
٤٤٧

٢٧٠، ٢١٥ ، ٢٢٧ - ٢٢٣ ، ٢٢١ - ٢١٦ ، ٢١٠
فخر الدين الأحمدى الظواهرى
 (الدكتور: ١٦٣) : ١٤١
فخرى عبد النور (بك): ١٤١
فخرى أباظة: ٤٢ ، ٤٨ ، ٤٢ ، ٢٠٨ ، ٢٠٧ ، ٤٨ ، ٢٠٨ ، ٢٠٧ ، ٤٨ ، ٤٢
فهمى ويسا (بك): ١١٣
فؤاد (الملك): انظر : أحمد فؤاد
فؤاد إبراهيم: ١٩٨
فؤاد مكرم: ١٦
فيروتشى (بك): ٢٤٦ ، ٢٥٠ ، ٢٤٦ ، ٢٥٣ ، ٢٥٠ ، ٢٤٦

- ق -

قرياقوس ميخائيل: ١١٦

- ك -

كارتر (المستر): ١٢٦
казاللى، بيلولا (المسيو): ١٤٢
كامل الشناوى: ٢٦١
كامل صدقى (باشا): ٢١ ، ١٧
كرور (اللورد): ١٢٢ ، ٢٤٧
كمال أناتورك انظر: مصطفى كمال
أناتورك
كمال الدين رفعت: ٢٠
كمال رضوان: ١٨٧ ، ١٩٧ ، ٢٠١ ، ١٩٧ ، ١٨٧
كمال علما (باشا): ١١٣

- غ -

غالب انظر : محمود غالب
غليوم الثاني: ٢٤٠

- ف -

فاروق (الملك): ٥٤ ، ٢٤ ، ١٢ ، ٨
 - ٦٦
 - ١٢٥ ، ١٢٢ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ٧١
 ، ١٣٦ ، ١٣٤ ، ١٣٢ - ١٢٩
 ، ١٢٧
 ، ١٤٨ ، ١٨٤ ، ١٦٦ ، ١٦٠ - ١٥٥
 ، ٢٣٧ ، ٢٢٩ - ٢٢٤ ، ٢١٧ ، ٢٠٣
 ، ٢٤٦ ، ٢٥١ ، ٢٤٩ - ٢٤٦ ، ٢٤١
 ، ٢٧٦ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٢ ، ٢٦٠
 ، ٣١٣ ، ٣٠٨

فتح الله برکات: ٢١٦ ، ١١٣

فتحى رضوان: ١٨٧ ، ١٩٧ ، ٢٠١ ، ١٩٧ ، ١٨٧

- محمد البهى: ٣٢٨
 محمد التابعى: ١٦٣، ٨٦، ٢٠
 ٢٧٢، ٢٢٦، ١٦٩، ١٦٥
 محمد الحنفى الطرزي (باشا): ١١٢، ١١٣
 محمد الخضرى (الشيخ): ٢٩٦
 محمد الشناوى (بك): ١١١
 محمد العجرودى (الشيخ): ٣٠٣
 محمد العدوى (الشيخ): ٢٩٤
 محمد المغازى (باشا): ١١٢
 محمد أنور السادات: ٢٠
 محمد أنيس (الدكتور): ١٢٢، ٢٨
 ٢٧٤، ١٦٩
 محمد بلال: ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠٣
 ١٦٦، ١٦٧
 محمد توفيق نسيم (باشا): ٣٨، ٥٤
 ٢٩٦، ٨١، ٧٧، ٥٨
 محمد حافظ التجانى: ٣٠٤
 محمد حسن أحمد: ٣٠٧
 محمد حسين هيكيل (الدكتور): ١٩
 ٢٣٧، ٣٥، ٤٥، ٤٦، ٤٨، ٤٩، ٧٢
 ١٥٣، ١٤٥، ١٣٧، ١٠٦
 ١٦٢، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٩
 ٢٢١، ١٧١، ١٧٢، ٢١٧، ٢١٩
 ٢٤٨، ٢٢٤، ٢٤٣، ٢٣٨
 كوير، دف (المستر): ١٥٨
 كورادينى، انريكو: ١٨٤
 كولومب، مارسل: ٣٢٦
 كوهن، هانز: ٣٢٦
 كيرك، جورج: ٢٧٣، ٢٤٧، ٢٨
 ٢٧٥
 كيلرن: ٣١
- ل -
- لاكور، والتر: ٣٢٧، ٢٦٨، ١٧٦
 لامبسون، مايلز (المستر): ٨، ١٢، ٢٤، ٣٩، ٥٣، ٥٨، ١٥٦، ١٥٥، ١٧٣، ١٧٢، ٢٤٧، ٢٤٨
 ٢٦٣، ٢٦١
 لطفي عثمان: ١٦
 لورين، برسى (السيئ): ٥٨
 لويس، برنارد: ٢٧
 ليجول، چان: ٢٧٤
- م -
- ماتزولينى (الكونت): ٢٤٥، ٢٤٦
 ٢٥٩، ٢٦٠
 متولى غنيم (بك): ٢٩٦
 محمد إبراهيم أبو رواع: ١٨
 محمد الاتربى: ١١١

محمد على الأمير: ٥٢ - ٥٤، ٦١، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٥٢، ٢٥١	-	محمد على (الأمير)، ٥٢ - ٢٧٤، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٥٢، ٢٥١
١٦٠، ١٥٧، ١٥٥، ١١٤	٢٧٦	
محمد على (الكبير)، ٦٤، ٦٥، ٦٥، ١٢٢	٨٩:	محمد حلمى الجبار (الدكتور)، ٨٩:
١٣٨		محمد خطاب: ١٨:
محمد على علوية (باشا)، ١٢٥	٢٨٤، ٢٤:	محمد رشيد رضا (الشيخ)، ٢٨٤، ٢٤
١٢٦، ١٦٩، ١٦٩، ١٩٨، ١٩٨	٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٦، ٣٠٠	- ٢٨٦، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٦، ٣٠٠
٢٠٢، ٢٠١، ٢٠١		٣٢٦، ٣٢٤، ٣٠٣
٢١٦، ٢١٠		
محمد كامل البندارى (باشا)، ١٢:	٣٢٩:	محمد رفعت (بك)، ٣٢٩:
٢٢٦، ٢٢٤، ٢٢		محمد زكي عبد القادر: ١٦٥، ١٦٦
٢٤٢، ٢٣٩، ٢٣٨، ٢٣٨	١٧٠	- ١٧٠
٢٤٢، ٢٢٧		محمد سلمان الوكيل (باشا)، ١١٢:
٢٦٠، ٢٥٧ - ٢٥٥، ٢٥٠		محمد شريف صبرى (باشا)، ٥٤:
٢٦٠، ٢٥٧ - ٢٥٥، ٢٥٠		محمد شعراوى: ١٠٠:
٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٣، ٢٦٥		محمد شوقي زكي: ٣٢٧، ٣٠٩
٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٣ - ٢٧٤	٣٢٩	- ٣٣٠، ٣٢٩
٣٢٣، ٣٢٢، ٣١٤، ٣١٤		
محمد ماهر (باشا)، ١٢:		محمد صبرى أبو علم: ٧٥، ٣٨:
محمد محمد حسين (الدكتور)، ٣٢٦		١٧١، ١٦١، ١١٢
٣٢٧		
محمد محمود (باشا)، ٣٧، ٢٤		محمد صبيح: ٢١٦، ٢١٥، ٢٢
- ٣٧، ٤٥، ٣٩		٢٧٣، ٢٦٩، ٢٣٦، ١٣٢
١٣٢، ١٠٨، ١٠٦، ٤٧		
١٦٢، ١٥٤ - ١٥٢، ١٣٩، ١٣٨		محمد صفوت (باشا)، ٨٧، ٧٥، ٧٠
٢٠١، ١٩٩، ١٨٦، ١٨٦		٧٩
١٧٦ - ١٧٦		
٢٠٤، ٢١٠، ٢١٦		محمد طلعت حرب (باشا)، ١٨:
٢٢٧، ٢٢٤، ٢١٦		محمد عبد القادر حمزة: ٦٥، ٦٤
- ٢٤٩، ٢٤٢، ٢٤٤		محمد عبد الوهاب: ٢٨٧
٢٣٩		
٢٦٤، ٢٥١، ٢٥١		محمد عبد (الشيخ)، ٢٨٥، ٢٨٤
٢٥٢، ٢٥٠، ٢٥٠		
٢٧٧، ٢٧٦، ٢٧٦		
٢٧١، ٢٦٨، ٢٦٧		
٢٦٧		
محمد محمد خليل (بك)، ٧٥		

- | |
|--|
| مراد سيد أحمد (باشا)، ٢٥٨، ٢٦٠
مصطفى المراغي (الشيخ)، ١٤٥
مصطفى النحاس (باشا)، ١٢، ١٢،
٦٣، ٦١، ٦٠، ٥٨، ٤٤، ٤٢، ٣٩
٨٢، ٧٥، ٧٤، ٧٢ - ٧٠، ٦٦، ٦٥
- ٩٥، ٩٣ - ٩١، ٨٩ - ٨٥، ٨٣
- ١١٣، ١١١ - ١٠٦، ١٠٢، ٩٧
، ١٢٧، ١٢٣، ١٢١، ١٢٠، ١١٧
، ١٤١، ١٣٩، ١٣٥ - ١٣١، ١٢٨
، ١٦٤ - ١٥٣، ١٥١، ١٤٩ - ١٤٤
- ١٩١، ١٧٩، ١٧٧، ١٧٢ - ١٦٦
- ٢١٢، ٢١٠ - ٢٠٥، ١٩٩، ١٩٣ ، ١٤٥، ١٢١، ١١٣، ٨٧، ٨٥
، ٢٢٦، ٢٢١، ٢١٨، ٢١٧، ٢١٥
، ٢٥٧، ٢٤٧، ٢٣٦، ٢٢٧
٣٢٠، ٢٦٩، ٢٦٣
مصطفى الوكيل (الدكتور)، ٣٢٣: ١٤١

محمود فهمي النقراشى (باشا)، ١١: ٣٢٤
مصطفى أمين: ١١٣، ٢٦١، ٣٣، ٢٧، ٤٤، ٦١، ٧٠، ٧٠
مصطفى طيبة: ٢٠
مصطفى عبد الرازق: ٢٩٣
مصطفى كامل: ٢٧
مصطفى كمال أتاتورك: ٢٢٩
٣١٩، ٢٨٦، ٢٨١، ٢٤٠
مصطفى مرعي: ٢١٤
مكرم عبيد (باشا)، ٣١، ١٥، ٢٣: ٢٩٦

محمد مختار إسماعيل: ٣٠٨
محمد يوسف (بك): ١١١
محمد يونس: ١٠٠
محمود الجندي (اليوزباشى): ١٠٠
محمود بسيونى (أفندى): ١١٠، ٤٩: ١٩٧
محمود سليمان غدام (باشا)، ٢٢: ١٦٨، ١٦٦، ١١٠، ٩٦، ٢٥، ٢٣
محمود عبد الرازق (باشا)، ٣٧: ١٦٥، ١٦٤
محمود عزمى: ٢٨١
محمود غالب (باشا)، ٢٣: ٧٢، ٧٠، ٧٢، ٧٩، ٧٨، ٧٦ - ٧٤، ٧١
١٤٥، ١٢١، ١١٣، ٨٥
محمود فخرى (باشا)، ٥٤: ٣٢٠
محمود فهمي القيسى (باشا)، ١٣٩: ١٤١

محمود فهمي النقراشى (باشا)، ١١: ٣٣٠، ٢٤٣، ٢١٢، ١٦٨
محمود يوسف زايد: ٢٧
محى الدين الخطيب: ٢٩٦ |
|--|

-٥-

- هارون أبو سحرة: ٢٠٥
 هاليفاكس (اللورد): ٢٦١
 هتلر: ٢٣٤، ٢٣١ - ٢٢٩، ١٨٥
 هندرسون (المستر): ٤٥، ١٦١
 هندنبرج: ٢٤١
 هور: ٢٠١، ٢٠٠، ٣٥
 هوينز، هاري: ٣٠
 هيكل انظر: محمد حسين هيكل
- مددوح رياض: ٩١، ١٩
 مددوح رياض: ١٠٢، ١٠٠، ٩٨
 مددوح رياض: ١٦٨، ١٦٧، ١٠٩، ١٠٥
 منصور فهمي: ٣٩٢
 موسوليني: ٢٢٩، ١٨٥، ١٨٠
 ٣٠٨

-٦-

- واصف غالى (باشا): ١٧٩
 وسيم خالد: ٢١
 ولسن: ٢٨٣
 يحيى (ملك اليمن): ٣١٦

-٧-

- نور الدين طراف (الدكتور)، يوسف الجندي: ٢١٥، ١١، ٧٠ - ٧٢، ٧٢
 يوسف نحاس (الدكتور): ١٨
 ٣٤٢

-٨-

- نبىه أمين فارس: ٢٧
 نجيب العرابلى أفندي: ٤٨
 نجيب الهلالى: ١٣١، ٩٦
 نجيب محفوظ (الدكتور): ٢٤٨
 نسيم انظر: محمد توفيق نسيم
 نشأت انظر: حسن نشأت

٣- كشاف الهيئات

- ج -

- الجامعة الأزهرية: ٨٤
الأزهر: ٦١، ٦٢، ١٤٥، ٦٤، ١٤٨،
الجامعة الإسلامية: ١٤، ٦٢، ٢٥٥، ٢٥٥، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٩٤،
٢٨٩، ٢٩١
الجامعة الأمريكية: ٣٢٨
الجامعة العربية: ١٤، ١٣
الجامعة المصرية: ٢٩٣، ٨٤
٣٠٥، ٢٢٩٧
الجبهة الوطنية: ٣٥ - ٣٣، ١١، ١١
٤١، ٤١، ٤٩ - ٤٩، ٥١، ٥٤، ٥١،
١٠٠، ٢٠٧، ١٠١
جماعات الشباب الحر أنصار
المعاهدة: ١٧٦، ١٧٨، ١٨٨، ٢٠٤
جماعة الاخوان الحصافية: ٢٩٢
جماعة الاخوان المسلمين: ٩ - ١٣
٢٨٧، ٢٨٠، ٢٧٩، ٦٤، ٦٢، ٢١
٣٠٢، ٣٠١ - ٢٩٨، ٢٩٢، ٢٩٠
٣٢٧، ٣٢٦، ٣٢٤
جماعة العروة الوثقى: ٢٩٧
جمعيات الاسعاف: ٢٤٥
جمعية الأخلاق الأدبية: ٢٩٢
الجمعية الإسلامية: ٣٠٣، ٢٩١
جمعية باريس: ٢٠١

- أ -

- ٣٢١، ٣٠٧، ٣٠٠، ٢٩٥
الأمم المتحدة: ٥
البرلمان المصري: ٥٤، ٥٣، ٤٠
٩٤، ٨٠ - ٧٨، ٦٤، ٦٣، ٦١
١٣٣، ١٢٨، ١٢٤، ١١٩، ١١٤، ٩٥
١٤٨، ١٤١ - ١٣٩، ١٣٧، ١٣٤
١٥٠، ١٥١، ١٧١، ١٧٢، ١٧٧
٢٢٨، ٢٢٥، ٢١٨، ١٩٤، ١٨٦
٢٤٣، ٢٤٠، ٢٣٦، ١٤١، ٢٣٥
٣٢٣، ٢٦٦، ٢٥٧، ٢٥٦

- ب -

- البنك الإيطالي المصري: ٢٤٥
البنك التجارى الإيطالى: ٢٤٥
بنك مصر: ١٩٢
البيت الأبيض الأمريكى: ٣٠
بيت الأمة: ١٩١، ١٦٨، ١١٣

- ت -

- ترستا للتأمين على الحياة: ٢٤٥
تشكيلات النازى والفاشى: ١٠٥، ١٠٤
التنظيمات الوفدية: ١٠٥

- الحزب السعدي: ٩ ، ٢٢٠ ، ٤٤٢ -
- ٣٦٦ ، ٢٥٦ ، ٢٥٢ ، ٤٤٤
- ١٥٢ ، ١٣٨ حزب الشعب:
- الحزب الشعبي الاتحادي: ٢٥٦
- الحزب الفاشي: ١٢ ، ١٨٤ ، ١٨٥ الحزب الفاشي:
- ٣١٩
- ٩ حزب الكتلة الوفدية:
- ٩ حزب المستقلين:
- ٢١ ، ١٢ ، ١٠ ، ٩ حزب مصر الفتاة:
- ١٢٣ ، ١٠٨ ، ١٠٦ ، ١٠٢ ، ٩٨ ، ٦٤
- ١٧٠ ، ١٦٩ ، ١٦٧ ، ١٣٩ ، ١٣٨ ، ١٧٠ ، ١٧٧ ، ١٨٤ -
- ١٧٩ ، ١٧٦ ، ١٧٥ - ١٨٧ ، ١٨٤ -
- ٢٠١ ، ١٩٩ - ١٩٦ ، ١٩٣ ، ١٩١
- ٢٠٩ ، ٢٠٧ - ٢٠٥ ، ٢٠٣ ، ١٤٠ ، ١٣٤ ، ٦٠
- ١٤٤ ، ١٥٤ ، ١٩٤ ، ١٩٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢١٦ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٠٤ ، ١٩٧ ، ١٩٦ ، ١٩٣ ، ١٩٢ ، ٣٢٢ ، ٣٢٢ ، ٣١٤ -
- ٣١١ ، ٣٠٢
- ٢٣٠ حزب النازى:
- ٢٥٦ ، ٤٢ ، ٣٥ ، ٢٧ حزب الوطنى:
- ٢٨٤ ، ٢٧١ ، ٢٦٩
- ٢٥ - ٢٣ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٥ حزب الوفد:
- ٤٨ ، ٤٦ ، ٤٣ - ٣٨ ، ٣٥
- ٥٨ ، ٥٥ - ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٧ - ٧٠
- ٨٨ ، ٨٦ - ٨٣ ، ٧٧ - ٧٤ ، ٧٢
- ٢٩٢ ، ١٢١ ، ٤٥ حزب الاتحاد:
- ٤٠ ، ٣٥ ، ٤٥ - ٤٧ ، ٤٩ ، ٤٦ ، ٤٣ - ٣٣
- ١٥٢ ، ١٣٢ ، ٦٣ ، ٤٧ - ٤٥
- ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ٢٠٨ ، ٢٢٠ ، ٢٥٦ ، ٢٥١ ، ٢٤٢
- ١٧٦ ، ٢٨٣ حزب الألعاب:
- ٢٩٧ ، ٢٩٣ ، ٢٩٢ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ حزب الأمة:
- الجمعية الحصافية الخيرية: ٢٩٢
- ٣٠٤ جمعية الحضارة الإسلامية: ٣٢٦
- ٣٢٦ جمعية الدعوة والارشاد: ٢٩٧
- ٢٩٧ جمعية الشبان المسلمين: ٢٤٥
- ٢٤٥ جمعية الصداقة المصرية الإيطالية:
- ١٨٤ جمعية القومية الإيطالية:
- ٢٩٢ جمعية مكارم الأخلاق الإسلامية:
- ٢٩٢ جمعية منع المحرمات:
- ٢٩٥ جمعية نهضة الاسلام: ٦٠
- ٦٠ الجيش البريطاني:
- ٢٥٥ ، ٢٣٧
- ح -**
- ١٥٢ ، ١٢١ ، ٤٥ حزب الاتحاد:
- ٤٠ ، ٣٥ ، ٤٥ - ٤٧ ، ٤٩ ، ٤٦ ، ٤٣ - ٣٣
- ١٥٢ ، ١٣٢ ، ٦٣ ، ٤٧ - ٤٥
- ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ٢٠٨ ، ٢٢٠ ، ٢٥٦ ، ٢٥١ ، ٢٤٢
- ١٧٦ ، ٢٨٣ حزب الأمة:
- ٢٩٧ ، ٢٩٣ ، ٢٩٢ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ حزب الديمقرطي:

- ٩٢ - ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٧٢ ، ٢١٦ ، ٢١٣ ، ٢١٨ ، ٢٤٨ ، ٢٦٩ ، ٢٥٧ ، ٢٤٩
- خ -**
- الخاصة الملكية: ٦٠
- د -**
- دار العلوم: ٩٩ ، ١٤٨ ، ٢٩٤ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤
- دار الكتاب العربي: ٣٢٧
- دار الهلال: ٢٠
- الديوان الملكي: ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٦٠
- سراي المتنزه: ١٢٦
- السفارة البريطانية: ١٥٥ ، ١٥٩
- السفارة المصرية بلندن: ٢٣٧
- س -**
- الحكومة التركية: ٣٢٠
- حكومة العمال البريطانية: ١٧٧
- الحكومة المصرية: ١٥ ، ٨٢ ، ١٦٣
- حكومة الوفد: ١٥ ، ٢٢ ، ٣٥ ، ٤٠
- شركات الأدرياتيك: ٢٤٥
- شركة روينر: ٨٩
- شركة قناة السويس: ٨٦ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦٧ ، ١٧١
- ١٠٧ ، ١٢٥ ، ١٢٣ ، ١٢١ - ١١٣ ، ١١١ - ١٢٧ ، ١٣٣ ، ١٣١ ، ١٣٠ ، ١٢٨ ، ١٢٧ ، ١٤٩ - ١٤٥ ، ١٤٢ ، ٣٨ ، ١٣٦ ، ١٦١ ، ١٦٠ ، ١٥٥ - ١٥٣ ، ١٥١ ، ١٨٨ ، ١٨٦ ، ١٧٩ ، ١٧٦ ، ١٦٨ ، ٢٠٣ ، ١٩٩ - ١٩٧ ، ١٩٣ - ١٩١ ، ٢٢٧ ، ٢١٧ ، ٢١٥ ، ٢٠٩ ، ٢٥٧ ، ٢٤٤ ، ٢٤٢ ، ٢٣٩ ، ٣٠٠ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٣٠٢ ، ٣١٧ ، ٣١٦ ، ٣١٩ ، ٣٢٥ ، ٣٢٤ ، ٣٢٠ ، ٣١٧ ، ٢٠٧ ، ٢٠٢ ، ٢٤ ، ٥٢ ، ١٥ ، ١٥١ ، ١٦١ ، ٨٣ ، ٧٨ ، ٢٥٩ ، ٢٥٥ ، ١٩٤ ، ١١٣ - ١١٦ ، ١٤٦ ، ١٤٠ ، ١٢٠ ، ٧٧ ، ٧٥ ، ٩٠ ، ٩٧ ، ٩٧ ، ٨١ ، ٨٠ ، ٧٧ ، ٧٤ ، ٦٧ ، ٥٠ ، ٤٧ ، ٤١ ، ٤٠ ، ٣٥ ، ٢٢ ، ١٥

الشركة الكهربائية الانجليزية: ٧٦

٧٧

كروب محمد على: ٢٢٣

كلية الحقوق: ١٩١

كلية الطب: ٩٨، ٩٧

- ع -

عصبة الأمم: ٢٨٣

- ل -

لجان الشباب الوفديين: ٩٨، ٩٠، ٨٤

لجان الوفد المركزية: ١٠١، ٩٨، ٤٨

١١٨

لجنة البحوث الاقتصادية بالهيئة

السعديه: ١٨

اللجنة الدستورية البرلمانية: ١٥٤

لجنة الطلبة التنفيذية: ٩٧

اللجنة العامة للدستور: ٥٧، ٥٥

١٦٣

اللجنة العربية العليا: ٣١٠

لجنة قضايا الحكومة: ١٥٤، ١٢٢

لجنة ملر: ١٩

- ف -

فرق القمصان الخضراء: ١٠٣، ٩٧

١٠١، ١٣٩، ١٨٧، ٢٠٢، ٢١٤

٢١٦، ٢١٥

فرق القمصان الزرقاء: ١١، ٨٩

١٢١، ١١٠ - ١٠١، ٩٩، ٩٧، ٩١

١٣٩، ١٣٩، ١٤٠، ١٥٣، ١٥٤

٢١٦ - ٢١٤، ٢٠٦، ٢٠١، ١٦٦

فرق القميص الأسود: ١٨٥

فرق القميص الأصفر: ٣٠٧

فرق القميص البنى: ١٨٥

فرقة طه عفيفي: ٩٩

فرقة عبدالحكم العراجى: ٩٩

- ق -

قصر الدواية: ١٢٤

قصر الزعفران: ١٢٨

قصر عابدين: ١٤٨، ١٢٨، ٦٩، ١٥

قصر القبة: ١٥

القوات البريطانية: ٤٥

- م -

مجالس المديريات: ٢٤٠

مجلس إدارة شركة قناة السويس: ٨٦

١١٥

المجلس الأعلى للشباب الوفدى: ١٠٣

المجلس الأعلى لفرق القمصان

الزرقاء: ١٠٧، ١٠٣

مجلس الجيش: ٦٩، ٦٨، ٦٦

- مجلس الدفاع الأعلى: ٦٦، ٦٨، ٦٩
 المخابرات البريطانية: ٢٠٧
- مدرسية الاسماعيلية الابتدائية ١٤٥
 الأميرية: ٢٩٧
- مدرسة المعلمين بدمتهور: ٢٩٢
 مدرسة المدار: ٢٨٧، ٢٨٤
- مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر: ١٦
 مسرح الأوبرا: ٢٣٨
- مصلحة الميكانيكا والكهرباء: ٩٦
 المطبعة الأميرية: ١٤٨، ١٥٠، ١٤٨
- مطبعة دار القلم: ١٦٣
 مطبعة المقطف: ١٦٩
- المعهد الإيطالي: ٢٤٥
 المعهد الملكي للشون الدولية: ٢٨
- المفوضية الإيطالية: ٢٤٥
 مكتب الأوصياء: ٦٠
- مكتبة رئاسة الجمهورية: ٦٨
 المكتبة السلفية: ٢٩٤
- مكتبة وهبة: ٣٢٨
 مؤتمر الشباب الوفديين: ١٦٦، ١٦٧
- ن -**
- نادي الجزيرة: ٢٧٢
 نادي خريجي المدارس والجامعات الإيطالية: ٢٤٥
 النادى السعدى: ١٤٨، ٩٩، ٨٥
- مجلس الشيوخ: ٤٩، ٤٥، ٣٩، ١٨
 ١٥١، ١٤٩، ١٤١، ١٢٧، ١٢٣، ٦٣
- ٢٦٧، ٢٦٠، ٢٥٣، ٢١٤، ١٥٤
- مجلس النواب: ٦٥، ٦٣، ٤٩، ١٢
 ١٣٤، ١١٩، ١١٢، ١٠٩، ١٠٨
- ١٦٨، ١٥٤، ١٥١، ١٤٧، ١٤٥
- ٢١٣، ٢٠٩، ٢٠٧، ٢٠٥، ١٧٠
- ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٠، ٢١٤
- مجلس الوزراء: ٦٧، ٦٠، ٥٧، ٥٥
 ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٩٠، ٨١، ٧٩ - ٧٧
- ١٢٢، ٩٦، ٩٠، ٨١، ٧٩
- ١٤٣، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣
- ٢٥٢، ٢٢٣
- مجلس الوصاية: ٥١ - ٥٤، ٥٨
- ١٢٢، ٧٣، ٦١، ٥٩
- المحاكم الشرعية: ٢٨٠
 المحاكم القضائية: ١٦١
- المحاكم المختلطة: ١٩٤، ١٨٥، ١٦١
- محطة الاسكندرية: ١٢٨
 محكمة الاستئناف: ٢٥٦
- محكمة الجنائيات: ١٩٧
- محكمة الشعب: ٣٢٩
- محكمة النقض: ١٥٤

- ٥ -

وزارة الشئون الاجتماعية: ٣١٤، ٣١٥
 وزارة الصحة: ٢١٦
 وزارة القصر: ٥٨، ٥٥، ٥٤ - ٦١
 ١٥٨، ١٤٣، ٧٣
 وزارة المالية: ٢٤٣، ١٦٥، ٨١
 وزارة محمد محمود: ٢٤، ١٠٨
 ١٣٢، ٢٢٧، ٢٢١، ٢١٨، ٢١٦
 ٢٤١، ٢٤٢، ٢٥١، ٢٥٥
 وزارة المعارف: ١١٤، ٢١٦
 وزارة نسيم: ٨١، ١٩٩
 الوفد المصري: ١٠، ٧، ٦ - ١٢
 ١٥١، ٢٨٣، ٢٠١، ١٧٢، ١٦٨
 وكالة الأناضول بالقاهرة: ٣١٩
 وكالة الشرق العربي: ٢٠٦

● ● ●

- ٦ -

هيئة أركان الجيش: ٦٧، ٦٦
 الهيئة النيابية السابعة: ١٦٨، ١٦٩
 الهيئة الوفدية البرلمانية: ٧١، ٧٢
 ٨٦، ٩٦، ١١٠، ١١١، ١٢١
 ١٣٥، ١٤٨، ١٥١، ١٥٣، ١٦٨

- ٧ -

وزارة إبراهيم عبد الهادى: ٢٧
 وزارة أحمد ماهر: ١٤٧، ١٤٨
 وزارة إسماعيل صدقى: ٢٧، ١٣٢
 وزارة الأشغال: ٨١
 وزارة التحاس: ١٥٩، ٢٥٧
 وزارة النفراشى: ٢٧
 وزارة الأوقاف: ٥٨
 وزارة البحريّة: ٦٦

وزارة الحرية: ٥٨، ٦٦، ١١٤، ١٥٦
 وزارة الخارجية: ٥٨، ٩٦، ١٥٦، ٢٦١
 وزارة الخارجية الألمانية: ٢٨، ٢٩
 وزارة الخارجية الإيطالية: ٣٠
 وزارة الخارجية البريطانية: ٣٠
 وزارة الداخلية: ٧٠، ٧٢، ٩٩، ١٠٧
 ٢٠٥، ٢١٢، ٢٠٦، ٢٤٣
 وزارة زيور: ١٣٢، ١٣٥
 وزارة سعد. حكومة الوفد
 وزارة الشعب الأولى سنة ١٩٢٤: ٥١

٣ - كشاف البلاد والأماكن

، ٢٣٢ - ٢٢٩، ٢١٣ - ٢١١، ٢٠٧
 ، ٢٦١ - ٢٥٨، ٢٤٥، ٢٤١، ٢٤٠، ٢٣٤
 ٣١٠، ٢٦٤، ٢٦٣

- أ -

أبو صوير: ٣٠٣
 إسبانيا: ٢٦١

- ب -

الاسكندرية: ٣٧، ٩٨، ٨٩ - ٨٧، ٧٠
 باب الحديد: ١٠٢، ١٠٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٤، ١٦٦
 باريس: ٢٠١، ١٨١، ٨٦
 البحر الصغير: ٣٠٤، ٣٠٣
 برقة: ٣١١
 برلين: ٢٧٣، ٢٦٠، ٢٥٨، ٢٣٥، ٢٣٠
 بروكسل: ٢٦٥، ١٩
 بريطانيا: ٣٨، ٣٥، ٢٩، ١٤، ١٠
 ، ١١٧، ٩٦، ٧٣، ٥٤، ٥٣
 ، ٢٤٨، ٢٣١، ٢٠٠، ١٩٦، ١٥٦
 ٣٢٩، ٣١١، ٣١٠، ٢٥٨
 بنى سويف: ١٦٦، ٩٦
 بورسعيد: ٣٠٤، ٣٠٣، ٢١٤
 بيروت: ٢٦٩، ٢٧، ٢٦
 إنجلترا: ٤٦، ٤١، ٤٠، ٣٧، ٣٦، ٢٥

- ت -

ترعة المحمودية: ٢٩٢
 تركيا: ٣١٩، ٢٨١، ٢٤٠، ٦٠، ٤٩، ٣٨
 تشيكوسلوفاكيا: ٢٤٤
 إيطاليا: ١٠٥، ٩٩، ٣٠، ١٣، ١٢
 الأهرام: ٢٧٠

- ص -

صحراء الأهرام: ١٠٠
الصومال: ٣١١

- ط -

الطائف: ٣١٦
طرابلس: ٣١١، ٢١٣، ٢١٢
طنطا: ٩٣

- ع -

العباسية: ١٧٩
العراق: ٣١٦، ٤٩
العلمين: ١٣

- ف -

فرنسا: ٩٩، ٢٣٠، ٢٣٠، ٢١٢، ٢١١، ٢٠٧
فلسطين: ٦٢، ٢٣٧، ٢٤٨، ٣٠٧، ٣١٤، ٣١٢ - ٣١٠
الفيوم: ٢٠٦

- ق -

القاهرة: ٢١، ٢٥، ٣٧، ٥٣، ٨٥
، ٨٧، ٨٩، ٩٨، ١٠٣، ١٠٧، ١٣٣
، ١٤٧، ١٦٣، ١٧٩، ٢٠١، ٢٠٦
، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٩، ٢٥٩
، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٧٤، ٢٩٢، ٢٩٣
، ٣٠٢ - ٣٠٥، ٣٠٧، ٣١٦، ٣٠٩

- ج -

الجزيرة: ١٦٨، ١٧١، ١٧٥
جبوب: ٢١٢

- ح -

الحبشة: ٢٠٠، ٢١١، ٢١٢
الحجاز: ٢٣٧

- د -

الدقهلية: ١٠٩
دمتهر: ٢١٤، ٢٩٢

- ر -

روما: ٢٣٠، ٢١٢، ٢١١، ٢٠٧
٢٣٥، ٢٥٩

- ز -

الزرابي: ٤٧
زفتى: ٧٠

- س -

ال سعودية: ٣١٦
السودان: ١٣، ١٧، ١٨٦، ١٨٢، ٣٨، ١٢، ١٨٦
٣٠٧
سوريا: ٦٢، ٣٠٧، ٣١١
السويس: ٣٠٣، ٣٠٤
السيدة زينب: ١٠٣

القلعة: ٦١
قنا: ٢٠٦
قناال السويس: ١٠، ٤٧، ٨٦، ٦٠، ٨٦، ٦٠، ٢٦٥، ٢٦٣ - ٢٥٧، ٢٥٥
٣٠٣، ١٥٦، ١١٥، ٨٧
كفر عشما: ٢٠
لـ -
٣٢٩، ٣٢٦ - ٣٢٣، ٣١٧

مصر الجديدة: ٣١

لبنان: ٣٠٧، ٥٢، ٢٦
لندن: ٤٠، ٤٠، ١٣١، ١١٤، ٦٠، ٥٤، ١٠٠، المقطم: ١٦٩
لندن: ١٧٧، ٢٢٩، ٢٣٧، ٢٤٨، ٢٤٩، منوف: ٢١٤
المنيا: ١٦٩
ميونيخ: ٢٤٤
لondon - لندن
ليبيا: ٢٥٩

-ن-

نابلی: ٢١٢
التمسا: ٢٤٤
نيويورك: ٢٧٥
مصر: ٢٥، ٢٢، ١٨ - ٩، ٦، ٥، ١
لـ -
الهაڪستب: ٢٢
واشنطن: ١٣١، ١٣٧، ١٤٦، ١٣٨، ١٣٢، ١٥٦، ١٤٦، ٩٤، ٩١، ٨٩، ٧٣، ٦٥، ٦٣، ٦٠، ٤٥، ٤٤، ٤٢ - ٣٤، ٣٠ - ٢٨، ٢٦

-و-

واشنطن: ١٣١
اليمن: ٣١٦، ٢٣٧ - ٢١١، ٢٠٤، ٢٠١، ٢٠٠، ١٩٨
لـ -
١٨٤، ١٨٢ - ١٨٠، ١٧٨، ١٧٧

-م-

المحلة: ٢١٤
١٢٩، ١٢٤، ١٢٢، ١١٦، ١٠٤، ٩٩
١٧٥، ١٦٧، ١٦٩، ١٦٣، ١٦٢، ١٥٦، ١٤٦، ١٣٨، ١٣١

٤- كشاف الحوادث

- أ -
- | | |
|---|--|
| إطلاق الرصاص على النحاس: ١٣٩ | اجتمع الجزيرة: ١٦٣ |
| الاعتداء على معسكرات القمصان | الاحتلال البريطاني: ١٩٦، ٥٣، ٧ |
| الزرقاء: ١٠٧ | |
| إعتلاء فاروق العرش: ٢٠٣ | ٣٠١ |
| إعلان الأحكام العرفية: ١٥ | أزمة تعين يوسف الجندي وزيراً: ١١ |
| إغتيال النقراشى باشا: ١٦، ٣٣٠ | أزمة الجيش: ١١ |
| إغتيال أمين عثمان: ١٦ | أزمة الحفلة الدينية بالأزهر: ٦١، ١١ |
| الافراج عن أحمد حسين وفتحى رضوان: ٢١٦ | ٦٦، ٦٣ |
| إلغاء إنفاقية سنة ١٩٥٤: ٢٠ | الأزمة الدستورية انظر: المعركة |
| إلغاء الإمتيازات الأجنبية: ١٨٥ | الدستورية الكبرى |
| | أزمة سبتمبر سنة ١٩٣٨: ٢٤٤ |
| | الاستعمار الأنجلو أمريكي: ١٨٨ |
| - ب - | إستقالة النحاس باشا الأولى سنة ١٩٢٨ |
| إلغاء الدستور: ٢٦٦ | ٢١٥، ١٢٢، ١٢١: ١٩٢٨ |
| إلغاء المحاكم المختلطة: ١٨٥ | إستقالة صدقى باشا من رئاسة حزب الشعب: ١٥٢ |
| إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦: ٢٠، ٥ | إستقالة على ماهر: ٢٦٥ |
| إلغاء وظيفة مفتى فلسطين: ٣١٠ | إستقالة لطفي السيد: ١٣٧ |
| الامتيازات الأجنبية: ٣٨ | إستقالة وزارة سعد: ١٤٧، ٨٢ |
| الأمر الملكى بشأن نظام توارث العرش: ١٢٢ | الاشتباك بين فرق القمصان الزرقاء والبوليس: ١٠٣ |
| الإنذار البريطانى: ١٦ | إصدار قانون مجلس الدفاع الأعلى: ١٤٥ |
| إنسلاخ النقراشى وأحمد ماهر من الوفد: ٣٣ | |

- ح -
- الثورة العراقية: ٢٢
الثورة الفلسطينية سنة ١٩٣٦: ٣١٠
ثورة يوليو سنة ١٩٥٢: ٣٤، ٢٠، ٥
- Hadith ٤ فبراير سنة ١٩٤٢: ١٢
Hadith الحدود المشهور سنة ١٨٩٤: ١٢٢
- الحرب الإيطالية العثمانية: ٣٨، ٣٦، ٢١٢، ١٩٩
الحرب العالمية الأولى: ١٥، ١٤
الحرب العالمية الثانية: ١٣، ٩، ٥، ٣٤، ٢٩، ٢٤، ٢٢ – ٢٠، ١٨، ١٤، ٢٧٣، ٢٢٧، ٢٦٧، ١٨٨
حرب فلسطين: ٣٩
حركة الضباط الأحرار: ٢٠
حركة الفاشية في مصر: ١٧٥، ١٢
حركة الدازية في السودان: ٢٤٤
حركة الوطنية: ٩، ٨، ٦، ٥، ١
حريق القاهرة: ٥
حل اللجنة العربية العليا: ٣١٠
- ت -
- إنسلاخ أنصار عدلی من الوفد: ١١٥
إنسلاخ مکرم عبید من الوفد: ١٣
إنشاق الوفد سنة ١٩٢١: ٢٣
إنقسام قيادة الوفد: ١١، ٧٣، ١٣٠
انهيار الجبهة الوطنية: ٣٥، ٣٤
انهيار الدولة العثمانية: ٢٨٣
- ث -
- تدھور العلاقات بين الوفد والعرش: ١٠٧، ٧٣، ٥١، ٣٣، ١١
تصريح هور الأول في ٩ نوفمبر سنة ٣٥: ١٩٣٥
تصريح هور الثاني في ٥ ديسمبر سنة ٣٥: ١٩٣٥
تمصير الشركات الأجنبية: ١٨٥
- ش -
- الثورة الاشتراكية الروسية سنة ٢٨٣: ١٩١٧
ثورة سنة ١٩١٩: ١٨٢، ٨٢، ٥
ثورة الطلبة ١٩٣٥ انظر: ثورة الطلبة
ثورة الطلبة سنة ١٩٣٥: ٩٨، ٩٧
ثورة عربي: ٩

حل مجلس النواب: ١١٩، ٢٦٦

الحملة الفرنسية: ٢٨٠

-ع-

- العدوان الفرنسي والإيطالي على سوريا وشمال أفريقيا: ٦٢
 عزل نشأت باشا: ٥٧
 عقد ميثاق عدم اعتداء بين مصر وإيطaliا: ٢٥٩، ٢٦٠
 عيد الجهاد الوطنى: ٩٥، ١٣٨

-خ-

- الخصومة بين سعد وعلی: ١٠٤
 الخلاف بين النحاس والنقراشى: ٩٢، ١٢١

-د-

دستور سنة ١٩٢٣: ٨، ١٥، ٥١، ٧٤

-س-

- سقوط حكومة الوفد: ٢١٦
 سقوط الرايخ الثالث: ٢٩

-ش-

- شروط الوفد للتفاوض مع لجنة ملار: ٥٤

-ق-

- القبض على أحمد حسين: ١٩٧
 القبض على الزعماء العرب: ٣١٠
 القبض على فتحى رضوان: ١٩٧
 قرار رقم ٧٧ الخاص بمسئوليية الوزارة واستقالتها: ٥٥
 قضية السودان: ١٧
 قضية سيف الدين: ٧٦
 قضية فلسطين: ٢٤٥، ٢٤٨، ٣٠٧، ٣٠٧
 قضية العفو: ١٠٢

-ص-

- الصدام بين ملك اليمن وملك السعودية: ٣١٦
 الصراع بين الملك فؤاد وسعد زغلول: ٦٢

-ط-

- طرد محمد محمود من رئاسة الوزارة: ١٥٢

- القضية المصرية: ٤١، ٥١، ١٢٧، ٦٦، ٩٤، ١١٦، ١٢٧، ١٧٦، ٢٠١، ٢٠٠، ١٨٦
 ٣١٦، ٢٤٨، ٢٤٧، ٢٠٦، ١٨٧
- معاهدة الطائف سنة ١٩٣٤: ٣١٦
- معاهدة محمد محمود - هندرسون: ٣١٦، ٢٤٧، ٢٠٩، ١٤٤، ١٢١، ٦١
- المعاهدة المصرية الإنجليزية: ٦٣١، ٣١٦، ٣٠١، ٢١٦
 ٢٠٧
- معاهدة مونترو: ٢٣٩، ١٣٤
- المعركة بين النقراشى والناحاس: ١٠٨
- المعركة الدستورية الكبرى: ٣٥، ٣٣
- مفاوضات صدقى - ستانجيت: ٢١
- المفاوضات المصرية البريطانية: ٦١
- مفاوضات النahas - هندرسون: ١٦١
 مقاطعة لجنة ملدر: ١٩
- مقتل السردار: ١٤٧، ١٣٥
- مؤامرات على ماهر على الوفد: ٢٤
- مؤامرة الانجليز لفصل شمال السودان عن جنوبه: ١٣
- المؤتمر الاسلامى سنة ١٩٢٦: ٢٨٦
- مؤتمر الجزيرة: ١٧٢
- المؤتمر الخامس سنة ١٩٣٨: ٢٨٩، ٣٢٩، ٣٢٨
- مؤتمر الخلافة: ٣٢٧
- مؤتمر الشبان الوفديين: ١٠٥
- قضية الوحدة العربية: ١٧
- القضية الوطنية: ٩٣، ٧٤، ٧٣، ٣٤، ٢٠٠، ١١٦، ١٢٣، ١٨٠، ١٩٦
- قيام الرايخ الثالث: ٢٩
- ل -
 لقاء ميونيخ الأول: ٢٤٤
 لقاء ميونيخ الثاني: ٢٤٤
- م -
 مباحثات چون سيمون - صدقى سنة ٣٧: ١٩٣٢
 محاولة اغتيال النahas: ٢١٥، ١٥٥
 محاولة خلع الملك فاروق عن العرش: ١٢
- مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان: ١١٣، ٩٧، ٧٣
- مشروع ثروت - تشميرلين: ١٧٧
- مشروع القرش: ١٨٨، ١٨٢، ١٨١
- مشروع محكمة الوزراء: ١٤٣
- مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠: ٣٧: ١٩٣٠
- معاهدة سنة ١٩٣٦: ١٠، ٨-٥، ٥١، ٥٠، ٤٢، ٣٩، ٢١، ١١

- ١٢٩، ٧٣، ٥٣: ٥١ وفاة الملك فؤاد: ٣١٤ مؤتمر فلسطين
- ٢٣٧: ٢٣٧ مؤتمر فلسطين القاهرة
- ٢٣٧: ٢٣٧ مؤتمر فلسطين اللندنی
- ٢٣٧: ٢٦٠، ٢٥٢، ٢٤٨ مؤتمر المائدة المستديرة
- ١٧: ١٩٣٥ مؤتمر الوفد الكبير سنة
- ١٦٢، ١٦١ ١٣٥ المولد الأحمدی:

- ن -

- النزاع بين وزارة الوفد وعلي ماهر: ١١٤
- ٣٠٨، ٣٠٧: ٣٠٨، ٣٠٧ النظام النازى أو الفاشي
- ٢٨٩: ١٩٦٧ نكسة يونية سنة

- ه -

- هجوم الاخوان المسلمين على الحانات وتحطيمها: ٣٢٢
- الهجوم الايطالي على الحبشة انظر: الحرب الايطالية الحبشية
- هدم معسكرات فرق القمحان ٢١٧: الزرقاء

- و -

- وثيقة الوصاية على العرش سنة ٥٤: ١٩٢٢ الوحدة العربية: ٥

٥- كشاف الدوريات

- أولاً: الجرائد**
- أ -
- أخبار اليوم: ١١٣
 - الأخوان المسلمين: ٢١، ٢٩٩، ٢٤
 - الجريدة الرسمية: ٧٧
 - الجهاد: ٩٥، ١٦٦، ١٠٤
 - الجرنال دى أوريينتي: ٢٤٥
 - الحوادث: ١٦٧، ١٧
 - الدستور: ٣١١
 - الدفاع: ١٤٣
 - الديلى اكسبريس: ٢٦٨
 - الديلى تلغراف: ٥٢، ٥٣، ١٠٣
 - الديلى ميل: ٢٥٩
 - الديلى وركر: ٨٢
 - روما: ٢٤٥
- ب -
- البلاغ: ٦٤، ٧٥، ٧٦، ٨٠، ٨١
 - التايمز: ٥٩، ٨٢، ١٤٥، ١٧١
- ت -
- الجريدة: ٢٤
 - جرنالى دى جنوا: ٢٣٠، ٢٣٤
- ج -
- سبكتاتور الانجليزية: ٥١
- ح -
- الحوادث: ١٦٧، ١٧
- د -
- الدفاع: ١٤٣
- س -
- السياسة: ٤٠، ٤١، ٤٧، ١٦١
- ل -
- لondon times: ١٦٢، ٢٦٨، ١٧٩، ٣٢٦
- م -
- مجلة المعرفة: ٢٥٩
- ر -
- رمانا: ٢٧١، ٢٧٢
- س -
- سبيكتاتور الانجليزية: ٥١
- خ -
- الحوادث: ١٦٧، ١٧
- د -
- الدستور: ٣١١
- ج -
- الجريدة الرسمية: ٧٧
- ه -
- الهلال: ٢١، ٢٤، ٢٩٩
- ز -
- الزمان: ٣١٣، ٣١٦، ٣٢٧، ٣٢٨
- ي -
- اليكونومست: ٥٣
- ب -
- الأهرام: ٧٥، ٨٧، ١١٨، ١٦١، ١٦٣، ١٦٥
 - الأخوان المسلمين: ٢١، ٢٤، ٢٩٩
 - أخبار اليوم: ١١٣
 - أولاً: الجرائد

، ٣٢١ ، ٢٥٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦

- ص -

الصرخة: ١٩٤ ، ١٨٥ ، ١٨١ ، ٢١

المقطم: ٢٧٣ ، ٢٧١ ، ١٧١ ، ١٧٠

٢٧٠ ، ٢٦٨ ، ٢١٢ ، ١٩٥

الصدای تایمز: ٢٢٥

- ن -

النيوزكرونیکل: ١٠٧

- ع -

العروة الوثقى: ٢٨٥ ، ٢٨٤

العمل الفاشستى: ٢٧٣

- ك -

كوكب الشرق الوفدية: ٥٢ ، ٨٤ ، ٨٥

- ٩٢ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١٦٢ ، ١٦٥ -

١٦٨

- ل -

لافروفاشستا: ٢٣٠

- م -

الماساجيرو: ٢٤٥

المانشستر جارديان: ١٦٦ ، ١٤٤

٢٥٩

مصر الفتاة: ٢١ ، ٢٤ ، ٢١٠ ، ١٦٩

، ٢٢٧ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢٢٥ ، ٢١١

- ٢٧١ ، ٢٥٥ ، ٢٤١ ، ٢٣٦ ، ٢٣٥

٣٣٠ ، ٣٢٩ ، ٣٢٤ ، ٢٧٧

المصري: ٢٥ ، ٦٩ ، ١٠٢ ، ١١١

، ١٦٣ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٤٥ - ١٤٣

، ١٧٢ - ١٧٠ ، ٢٣٩ ، ٢٢٦ ، ١٧٢

ثانياً : المجالات

- أ -

- ٢٧٦ - ٢٧٤، ٢٧٢، ٢٦٩
المنار: ٢٤، ٢٨٤ - ٢٨٧، ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٢، ١٣٢، ١٢٩، ١٢٣، ٨٧
آخر ساعة: ١٦١، ١٦٢، ١٦٥، ١٦٨، ١٦٩
- ن - ٢٧١، ٢٦٩، ٢٠٧
الأخوان المسلمين: ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٧، ٣٢٠

- ر -

الرابطة الشرقية: ٢٤

روز اليوسف: ١١٧، ٩٦، ٨٧ - ١١٩، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٨، ١٦٥

- تصويبات ٢٤
الهلال: ٢٤
صواب ١١ خطأ ١١
نشاء ١٩ سطر من ٢٧٤ سطر ٧
Lugol Lirgol نشأت من أسفل ١٧٠ - ١٦٨، ١٦٦

- ف -

الفتح: ٢٩٦

- ل -

اللطائف المصور: ٢٠٠

- م -

المصور: ٤٢، ٥٩، ١٦١، ١٦٢، ٢٥٣ - ٢٥٥، ١٦٩، ١٦٦

من أهم الأعمال العلمية المنشورة للمؤلف

- ١ - تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) الطبعة الأولى .
(القاهرة: دار الكاتب العربي ١٩٦٨)
- تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) - الطبعة
الثانية (مكتبة مدبولي ١٩٨٣) .
- تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) - الطبعة
الثالثة :

 - الجزء الأول - (١٩١٨ - ١٩٢٤)
 - الجزء الثاني - (١٩٢٤ - ١٩٣٦)
 - (الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٩٨)

- ٢ - تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) - مجلدان .
الطبعة الأولى (بيروت : دار الوطن العربي ١٩٧٣) .
الطبعة الثانية :
 - الجزء الثالث - (١٩٣٧ - ١٩٣٩)
 - الجزء الرابع - (١٩٤٥ - ١٩٣٩)

(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨)

- ٣ - الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر من ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤ . الطبعة الأولى . (القاهرة : مكتبة مدبللي ١٩٧٥) .
- الطبعة الثانية (القاهرة : مكتبة مدبللي ١٩٨٩) .
- ٤ - عبد الناصر وأزمة مارس . (القاهرة : دار روزاليوسف ١٩٧٦) .
- ٥ - الجيش المصري في السياسة (١٨٨٢ - ١٩٣٦) (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .
- ٦ - صراع الطبقات في مصر (١٨٣٧ - ١٩٥٢) . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨ - الطبعة الأولى) .
- الطبعة الثانية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧) . (مكتبة الأسرة) .
- ٧ - الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ - ١٩٣٩) الطبعة الأولى . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .
- الطبعة الثانية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .
- ٨ - الفكر الثوري في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو . (القاهرة : مكتبة مدبللي ١٩٨١) .
- ٩ - المواجهة المصرية الإسرائيلي في البحر الأحمر (١٩٤٩ - ١٩٧٩) : الطبعة الأولى (القاهرة : دار روزاليوسف ١٩٨٢) .
- الطبعة الثانية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة، ١٩٩٦) .
- ١٠ - الاخوان المسلمون والتنظيم السرى . الطبعة الأولى (القاهرة : دار روزاليوسف يناير ١٩٨٣) .
- الطبعة الثانية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣)
- ١١ - الصراع بين العرب وأوروبا ، من ظهور الإسلام إلى انتهاء الحروب

- الصلبيبة . (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .
- ١٢ - حرب أكتوبر في محكمة التاريخ . (الطبعة الأولى) - (القاهرة: مكتبة مدبولي ١٩٨٤).
- الطبعة الثانية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ١٩٩٥)
- ١٣ - مذكرات السياسيين والزعماء في مصر، ١٨٩١ - ١٩٨١ (الطبعة الأولى) (القاهرة : دار الوطن العربي ١٩٨٤) .
- الطبعة الثانية (القاهرة: مكتبة مدبولي ١٩٨٩)
- الطبعة الثالثة** مزيدة ومتقدمة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ١٩٩٨) .
- ١٤ - تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ . (الجزءان) (القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٨٤) .
- ١٥ - الغزو الاستعمارية للعالم العربي وحركات المقاومة . (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٥) .
- ١٦ - مصر في عصر السادات (الجزء الأول) (القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٨٦) .
- ١٧ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .
- ١٨ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ:
الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧) .
- الطبعة الثانية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين سنة ١٩٩٤) .

- ١٩ - أ��ذوبة الاستعمار المصرى للسودان :
الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ
 المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .
- الطبعة الثانية** (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة
 .) (١٩٩٦).
- ٢٠ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثانى . (القاهرة : الهيئة
 المصرية العامة للكتاب) (١٩٨٨) .
- ٢١ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثالث . (القاهرة : الهيئة
 المصرية العامة للكتاب) (١٩٨٩) .
- ٢٢ - مصر في عصر السادات ، الجزء الثاني . (القاهرة : مكتبة مدبولى
 .) (١٩٨٩)
- ٢٣ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الرابع . (القاهرة : الهيئة
 المصرية العامة للكتاب) (١٩٩٠) .
- ٢٤ - الاجتياح العراقي للكويت في الميزان التاريخي (القاهرة : الزهراء -
 .) (١٩٩٠) .
- ٢٥ - حرب الخليج في محكمة التاريخ . (القاهرة : الزهراء - ١٩٩٠) .
- ٢٦ - العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩) (القاهرة : سلسلة
 تاريخ المصريين ٤٩ سنة ١٩٩١) .
- ٢٧ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الخامس . (القاهرة : الهيئة
 المصرية العامة للكتاب) (١٩٩٢) .
- ٢٨ - الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك . (القاهرة : الهيئة
 المصرية العامة للكتاب) (١٩٩٣) .

- ٢٩ - تاريخ الاسكندرية في العصر الحديث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣ ، سلسلة تاريخ المصريين عدد ٦١) .
- ٣٠ - تاريخ مصر والمزورون . (القاهرة : الزهراء - ١٩٩٣) .
- ٣١ - أوهام هيكل وحقائق حرب الخليج . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .
- ٣٢ - قصة بناء المواطن الخليجية . (القاهرة : مركز المدار للنشر والدراسات الاعلامية ١٩٩٣) .
- ٣٣ - الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك ، الجزء الثاني (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .
- ٣٤ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء السادس (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .
- ٣٥ - الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك ، الجزء الثالث (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤) .
- ٣٦ - الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك ، الجزء الرابع ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤) .
- ٣٧ - الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك ، الجزء الخامس ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥) .
- ٣٨ - جماعات التكفير في مصر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥) .
- ٣٩ - مصر قبل عبدالناصر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥) .
- ٤٠ - أوراق في تاريخ مصر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥) .
- ٤١ - هيكل والكهف الناصري (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥) .

- ٤٢ - مصر في عصر مبارك «الجزء السادس» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
- ٤٣ - مصر في عصر مبارك «الجزء السابع» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
- ٤٤ - رحلات مؤرخ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).
- ٤٥ - مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السابع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).
- ٤٦ - تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الأول» من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الثورة الفرنسية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).
- ٤٧ - تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثاني» من نسوبة مؤتمر فيينا إلى نسوبة مؤتمر فرساي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).
- ٤٨ - تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثالث» من من قيام النازية في ألمانيا إلى الحرب الباردة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).
- ٤٩ - مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الثامن (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).
- ٥٠ - الوثائق السرية لثورة يوليو الجزء الأول (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٧).
- ٥١ - حرب الاستنزاف (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.
- ٥٢ - مصر وال الحرب العالمية الثانية (معركة تجنيب مصر ويلات الحرب) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.

٥٣ - مصر في عصر مبارك «الجزء الثامن»، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧).

٥٤ - مصر في عصر مبارك «الجزء التاسع»، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧).

٥٥ - الوثائق السرية لثورة يوليو، الجزء الثاني (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٨).

٥٦ - مصر في عصر مبارك «الجزء العاشر»، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨)

مع آخرين :

٥٧ - مصر وال الحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدي والدكتور يونان لبيب رزق (القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .

٥٨ - تاريخ أوروبا في عصر الرأسمالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق و د. رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

٥٩ - تاريخ أوروبا في عصر الامبرالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق و د. رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

كتب مترجمة :

٦٠ - تاريخ النهب الاستعماري لمصر ، (١٧٩٨ - ١٨٨٢) تأليف جون مارلو. (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦) .

الفهرس

صفحة

٥	تقديم
١٤	١ - وثائق رسمية
١٧	٢ - وثائق تاريخية
١٩	٣ - المذكرات الشخصية
٢٢	٤ - احاديث شخصية
٢٣	٥ - صحف ومجلات
٢٦	ثانيا : دراسات
٢٨	ثالثا : المراجع الاجنبية
٣٣	الفصل الاول : الصراع بين الديموقراطية والاشتراكية
٣٤	(١) انهيار الجبهة الوطنية
٣٤	الجبهة الوطنية اثناء المفاوضات
٣٩	الجدال حول مصير الاحزاب بعد المعاهدة
٤٤	موقف احزاب الاقليات من المعاهدة

صفحة

٤٧

الوفد يدعم مركزه

٥١

(٢) تدهور العلاقات بين الوفد والعرش

٥١

تدخل الانجليز في تعيين مجلس الوزارة

٥٤

ازمة وزارة القصر

٦١

ازمة «الحفلة الدينية» وصلتها باحياء الخلافة الاسلامية

٦٦

ازمة الجيش

٧٠

ازمة تعيين يوسف الجندي وزيرا

٧٣

(٣) انقسام الوفد

٧٣

ا - النزاع حول مشروع توليد الكهرباء من خزان اسوان

٨٢

ب - قضية الوعامة المقدسة

٩٧

ج - التمisan الزرقاء

١٠٨

ه - فصل التقراشي باشا من الوفد

١١٣

و - الحقيقة حول اسلانخ التقراشي باشا والدكتور احمد ماهر

من الوفد

١٢١

(٤) المعركة الدستورية الكبرى

١٢١

علي ماهر باشا بين ولاته للقصر وعدائه للوفد

١٣٠

تعيين علي ماهر باشا رئيسا للديوان الملكي

١٣٩

الازمة الدستورية

١٤٤

الجيش والازمة الدستورية

صفحة

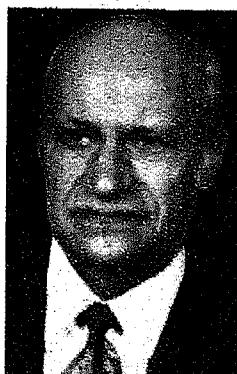
١٤٥	محاولة الاستيلاء على الوفد من الداخل
١٤٧	النحاس او الشورة
١٤٨	الوفد بين النحاس باشا والدكتور احمد ماهر
١٥٣	اقتراح لجنة التحكيم
١٥٥	الانجلير والازمة الدستورية
١٦١	حواشي الفصل الاول
١٧٥	الفصل الثاني : الحركة الفاشية في مصر
١٧٦	(١) مصر الفتاة
١٧٦	جماعة الشباب الحر انصار المعاهدة
١٨١	مشروع القرش
١٨٢	تأليف جمعية مصر الفتاة
١٨٣	الاطمار الايديولوجي للدعوة مصر الفتاة
١٨٨	مصر الفتاة والوفد
١٩٣	نشاط مصر الفتاة الوطني
٢٠٥	اتهام مصر الفتاة بالعملة لايطاليا
٢١٦	(٢) ارتفاع المد الفاشي
٢٢١	القصر بين الاوتوقراطية والفاشية
٢٢٧	احمد حسين يرفع علم الفاشية عاليًا فوق الحرب

صفحة

٢٣٤	مصر الفتاة بين الفاشية والاسلامية
٢٣٩	موقف القوى الفاشية في مصر من التطور الفاشي
٢٣٩	(١) الوفد
٢٤١	(٢) وزارة الانقلاب
٢٤٤	(٣) الانجليز
٢٤٦	فاروق يعلن الحرب على السفير البريطاني
٢٥١	فاروق يعلن استيلاءه على السلطة
٢٥٨	اتصالات القصر بايطاليا
٢٦٠	انقلاب علي ماهر باشا على سياسة، وتحالفه مع الانجليز
٢٦٨	حواشي الفصل الثاني
٢٧٦	الفصل الثالث : حركة الاخوان المسلمين ١٩٢٨ - ١٩٣٩
٢٨٠	(١) التيار الاسلامي
٢٨٧	(٢) ايديولوجية الاخوان المسلمين
٣٠٧	الاخوان المسلمون والفاشية
٣١٥	الاخوان المسلمون والسياسة
٢٩٢	(٣) مقدمات حركة الاخوان المسلمين
٢٩٩	(٤) تطور حركة الاخوان المسلمين
٢٩٩	أسباب وعوامل انتشار الحركة
٣٠٢	انتشار الحركة
٣٢٦	حواشي الفصل الثالث

**مطابع
الهيئة المصرية العامة للكتاب**

رقم الإيداع بدار الكتب ١٤٦٠٢ / ١٩٩٨
I.S.B.N 977 - 01 - 5958 - 1



تعالج هذه الدراسة تاريخ حركة التحرر الوطني في مصر من إبرام معاهدة ١٩٣٦ إلى نهاية الحرب العالمية الثانية. وهي مرحلة تاريخية هامة تفرد بخصائص وسمات تميزها عن غيرها. فهي مرحلة تهادن، أو شبه تهادن، بين مراحلتين ثوريتين: المرحلة الأولى، هي التي بدأت بشورة ١٩١٩ وانتهت بإبرام معاهدة ١٩٣٦، والمرحلة الثانية، هي التي بدأت بانشهاء الحرب العالمية الثانية، وانتهت بالغاً معاهدة ١٩٣٦ وحريق القاهرة وقيام ثورة ٢٣ يوليو التي قوضت العهد القديم كله. وقد شهدت هذه المرحلة استنفاد معاهدة ١٩٣٦ لأغراضها، بتجربة المحالفات أثناء الحرب العالمية الثانية، وبزوال الخطر الفاشي الذي كان عاملاً رئيسياً في إبرامها، ثم دخول العلاقات الدولية مرحلة جديدة يحكمها ميثاق الأمم المتحدة وتوازن القوى العالمي الجديد.

